





177

177

177

177

177



٢١٦٦  
ط . ق

الطرق السككية ( في السياسة الشرعية ) ، تأليف محمد  
ابن أبي بكر ( - ٧٥١ هـ ) . بخط محمد علي خليل  
الكريلاني سنة ١٣٠٣ هـ .

١٢٩ ق ٢١ س ١٥٨ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ، نقلت عن نسخة  
سنة ١١٨٥ هـ . بأولها قائمة وبآخرها فهرس  
بموضوعات الكتاب . مطبوع .

١٩٦٤

التكملة في البطاقة الثانية .







بسم الله الرحمن الرحيم

فائدة قال الامام ابو الوفا ابن عقيل الجبل رحمه الله عليه يحرم خلوة النساء بالخصاء  
والجوارح اذ غاب ما يجد فيهم عدم الضوا وضعف ولا يمنع ذلك لا مكان الاستئذان  
محبسهم من القبلة واللس والاعناق والخصى يفرغ قرخ الفحل والمحبوب يساق  
ومعلوم ان النساء لو عرض فيهن حب السخاف يمنع خلوة بعضهن ببعض فاولى ان يمنع  
خلوة من هو في الاصل على شهوة للنساء **فائدة** يدور عن كعب قال فرائث في بعض  
كتب الله المهدية ثقفا عين الحكم قال ابن عقيل معنا ان المحبة الحاصلة للمهدي السيرة  
وفرخته بالظفر بها وميله الى المهدى يمنع من تحذير النظر الى معرفته بالهل المهدى  
واقبال الدالة على انه مبطل فلا ينظر في افعاله يعني ينظر بها الى من لم يهد اليه  
هذا معنى كلامه قلت وشهادة الحديث المرفوع الذي رواه الامام احمد بن حنبل  
في مسنده حبك الشيء يعم ويصم فلهذا التي اوجبت له محبة المهدى فكانت عين  
الحق واحتمت اذنه الذي حكى الطبراني ان مذهب ابي يوسف جواز اخذ بي هاشم  
الفقهاء من بني هاشم الاغنياء قال ابن عقيل قال وسالت فاضل الغضائ  
عن ذلك يريد الداماني فقال نعم هو مذهب ابي يوسف وهو مذهب الامامية  
قلت وقد ذهب بعض الفقهاء الى انهم يجوز لهم الاخذ من الزكوة مطلقا اذا مضوا  
حقهم من الخس وافتي به بعض الشافعية **فائدة** من كلام شيخنا مؤلف هذا الكتاب قول  
النبي صلى الله عليه وسلم من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في دم خنزير ولحمه

هذا التشبيه والله اعلم ان اللاعب بها لما كان مقصوده بلعبة اكل المال  
بالباطل الذي هو حرام كحرمة لحم الخنزير وتوصل اليه بالفار وظن انه يفيد  
حل المال كان كالتوصل الى اكل لحم الخنزير بدين كانه والنبي صلى الله عليه وسلم  
شبه اللاعب بها بغامس يده في لحم الخنزير ودمه وهو مقدمة الاكل كما ان اللاعب  
اللعبة بمقدمة اكل المال فان اكل بها المال كان كاكل لحم الخنزير والتشبيه  
اتما وقع في مقدمة بمقدمة هذا والله اعلم بالصواب بسم الله الرحمن الرحيم  
اللهم صل على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم سئل الشيخ الامام العالم العلامة  
شيخ الاسلام شمس الدين محمد بن ابي بكر ابن ابوت الرزقي رحمه الله الشيرازي  
فهم الجوزي عن مسائل عدل في تشبيها بطرايب مسائل وردت عليه من طرايب مسائل منها  
ما قاله في جواب المسائل وسالت عن الحاكم او الوالي يحكم بالقراسنة والقرابين  
التي يظهر لها الحق والاستدلال بالامارات ولا يقف مع مجرد ظواهر البيئات  
والافرار حتى انه ربما يشهد واحد الخصمين اذا ظهر منه انه مبطل وربما خيره وربما  
سأله عن اسباب تدله على صورة الحال فهل ذلك صواب ام خطأ فحفظه مسئلة  
كبيرة عظيمة النفع جليلة القدر ان اهلها الحاكم او الوالي اصانع حقا كثيرا واقام  
باطلا وان توسع فيها وجعل معوله عليها دون الاوضاع الشرعية وقع في انواع  
من الظلم والفساد وقد سئل ابو الوفا ابن عقيل عن هذه المسئلة فقال ليس ذلك  
حكم بالقراسنة بل حكم بالامارات واذا انا ملتم الشرع وجهته يجوز التعويل على  
ذلك وقد ذهب مالك الى التوصل بالافرار بما يراه الحاكم وذلك يستند الى  
قوله نعم ان كان فيصير قد من قبل فصدفت ومنى حكما بمقد لا زج وكثرة الخشب  
في الخابط ومعنا فدا لفظ في الخس وما يصلح للمرئ والرجل في الدعاوى وفي مسئلة  
العتار والدباغ اذا اختصا في الجلد والنجار والنجار اذا اثنان في المنشار و

كثيرا



والقدوم والطباخ والخباز اذا اثنوا زعا في القدر ونحو ذلك فصل ذلك الا  
اعتمادا على الامارات وكذلك الحكم بالغا والنظر في امر الخنثى والامارات الدالة  
على احد جانبيه والنظر في امارات القبلة واللوث في القسامة انتهى فالحاكم اذا  
لم يكن فقيه النفس في الامارات ولا بل الحال ومعرفة شواهد وفي الفرائض الحال  
والمطالعة كفه في كتابات الاحكام اصناع حقوقا كثيرة على اصحابها وحكم بما يعلم  
الناس بطلانها لا يشكون فيه اعتمادا منه على نوع ظاهر لم ينفق الى باطنه وفراين احواله  
فهاهنا نوعان من الفقه لا بد للحاكم منهما فقه في احكام الحوادث الكلية وفقه في  
نفس الواقع واحوال الناس عيونه بين الصادق والكاذب والخير والمبطل ثم يطابق  
بين هذا وهذا فيعطى الواقع حكمه من الواجب ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع ومن له  
ذوق في الشريعة واطلاع على كمالها ونقصها الغاية مصالح العباد في المعاش و  
المعاد ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق وانه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة  
فوق ما تضمنته المصالح بين له ان السياسة العادلة جزء من اجزائها وجزء من  
فرعها وان مزاجا طاعنا بمقاصدها ووضعها مواضعها وحسن فهمها لم يخرج  
عنها السياسة غيرها البنية فالسياسة نوعان سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها و  
سياسة عادلة يخرج الحق من الظالم الفاجر فهي الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها  
ولا تنس في هذا الموضع قوله سبحانه نبي الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين الذين ادعنا  
الولد فحكم به داود صلى الله عليه وسلم للكبرى فقال سليمان امثوني بالسكينة اسق  
بينكما فسميت الكبرى بذلك فقالت الصغرى لا تفعل رحمتك الله هو ابنها ففتى به  
للصغرى فادعى شئ احسن من اعتبار هذه القرينة الظاهر فاستدل برضاء الكبرى  
بذلك وانها قد صدق الاستدراج الى الناسي بمساوات الصغرى في فقد ولدها  
وتشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضاء بذلك على انها امه وان الحامل لها

كيفية

يفصل بين

دول

على الامتناع هو ما قام بقلها من الشفقة والرحمة التي وضعها الله في قلب الام  
وقويت هذه القرينة عنده حتى قدما على اقرارها فانه حكم به لها مع قولها هو ابنها  
وهذا هو الحق فان الاقرار اذا كان لعلة اطلع عليها الحاكم لم ينفق اليه ولذلك  
القبول اقرار المريض مرض الموت بما لا وارثه لا نفعا وسبب النعمة واعتمادا على قرينة  
الحال في قصده تخصيصه ومن تراجم فضائل السنة والحديث على هذا الحديث ترجحه  
ابي عبد الرحمن في الفتاوى في سنة قال التوسعة للحاكم في ان يقول للمني الذي لا يفعله  
افضل كذا يستبين بالحق ثم ترجم عليه ترجحه اخرى احسن من هذا فقال الحاكم  
بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه او ان يبين للحاكم ان الحق غير ما اعترف به فلهذا  
يكون الفهم من الله ورسوله ثم ترجم عليه ترجحه اخرى فقال بفضل الحاكم ما حكم  
به غيره ممن هو مثله او اجل منه هذه ثلاث قواعد ورابعة وهي ما تحريف وهي الحكم  
بالفراين وشواهد الحال وخامسة وهي انه لم يجعل الولد لها كما يقول ابو حنيفة فيمن  
خمس سنين في هذا الحديث ومن ذلك قول الشاهد الذي ذكر الله شهادته ولو ينكر  
عليه ولم يعبه بل حكاه مقرر لها فقال تعالى واستبقا الباب فقلت في قصة زبير  
والنباستبدها له الباب فالت ما جزاء من اراد باهلك سوا الا ان يبعث او عذاب اليم  
قال هي داود بنى عن نفسه وشهد شاهد من اهلها ان كان في قصة قد من قبل فصدقت  
وهو من الكاذبين وان كان في قصة قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رثي  
في قصة قد من دبر قال انه من كذابين ان كيد كبر عظيم فتوصل بقدر الغيصة الى معرفة  
الصادق منها من الكاذب وهذا لوث واحد لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله بالحق وقد  
ذكر سبحانه اللوث في دعوى المال في قصة شهادة اهل الذمة على المسلمين في الوقت  
في السفر وامر بالحكم بموجبه وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بموجب اللوث في  
القسامة وجوز للمدين ان يجلفوا خمسين يمينا ويستخفون ثم القيل فهذا

كلية في الامانة



لوث في الدنيا والذي في سورة المائدة لوث في الاموال والذي في سورة يوسف  
لوث في الدعوى في العرض ونحوه وقد حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه والصحابة  
معه برجم المرنه اذا ظهر بها الجبل ولا روج لها ولا سبد وذهب اليه مالك و  
احمد في اصح روايته اعتمادا على القرينة الظاهرة وحكم عمرو بن مسعود ولا يجر  
لها تخالف بوجوب الحد براجحة الخمر في الرجل او قبسه لها اعتمادا على القرينة  
الظاهرة ولم يزل الائمة والخلفاء يحكمون بالقطع اذا وجد المسروق مع المنه  
وهذه القرينة اقوى من البينة والاقرار فانها جران ينطرق اليهما الصدق والكذب  
ووجود المال معه نص صريح لا ينظر في اليه شبهة وهل يشك احد راي شيئا لا ينشأ  
في دمه واخره فيم على راسه بالسكين انه قتله ولا سيما اذا عرف بعداؤه ولهذا جوسر  
جمهور العلماء لو قتل القاتل ان يحلف خمسين يمينا ان ذلك الرجل قتله ثم قال ك  
واحد يقتله وقال الشافعي يفتى عليه بدية وكذلك اذا انا رجا رجلا مكشوف  
الراس وليس ذلك عادة واخرها رب قد امر بديه غمامته وعلى راسه غمامة حكاه  
بالعامة التي بيد الهارب قطعاً ولا تخمها لصاحب اليد التي قد قطعنا وجزمنا  
بأنها بدية غمامته بالقرينة الظاهرة التي هي اقوى بكثير من البينة والاعتراف  
وهل الفصل بالنيكول لا يرجع الى مجرد القرينة الظاهرة التي علمنا بها ظاهراً انه  
لو اصدق المدعى لدفع المدعى عليه دعواه باليمين فلما نكل عنها كان كونه قرينة ظاهرة  
ذالة على صديق المدعى فقدمت على اصل براه الدفعة وكثير من القرائن والامارات اقوى  
من النكول والخمس شاهد بذلك فكيف يسوغ تعطيل شهادتها ومن ذلك ان النبي  
صلى الله عليه وسلم امر الزبير ان يضرع عبي ابن الخطب بالعذاب على اخراج المال  
الذي غيبته وادعى نفاذه فقال له العبد قريب والمال اكثر من ذلك فها تان  
قرينتان في غاية القوة كثرة المال وفقر المدعى التي يتفق كلمة فيها وشرح ذلك لما

من الصحابة  
المال

اجل يهود بني النضير من المدينة على ان لم ما حلت الابل من اموالهم غير الحلقفة والسلا  
وكان لابي الحقيق مال عظيم بلغ مسك ثور من ذهب وحلى فلما فتح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خيبر وكان بعضها عنوة وبعضها صلحا ففتح احد جانبيها  
صلحا وتخصن اهل الجانب الاخر فحضرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة  
عشر يوما فسئلوا الصلح وارسل ابن ابي الحقيق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انزل فاكلمك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعوذ بقرن ابن ابي الحقيق فضا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حق واما من في حصونهم من المغالمة وشرك  
الذين هم ويخرجون من خيبر وارضا بذرا ربحهم ويخلون بين رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وارض وعلى الصفر والبضا والكرع  
والحلقفة الا ثوبا على ظهر انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبريت  
منكم ذمة الله وذمة رسوله ان كنتم في شيئا فضا الحق على ذلك فالحد  
ابن سلمة اجزنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سئل فائل اهل خيبر حتى الجاهم الى قصرهم فغلب على الزرع والارض وتخل فضا الحق  
على ان يخلوا منها وهو ما حلت ركا بهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم الصفر  
والبضا واشترط عليهم ان لا يكتموا ولا يغيبوا شيئا فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا  
عهد فغيبوا مسكاً فيه مال وحلى لحبي ابن الخطب كان احب اليه الى خيبر  
حين اجلبت النضير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمري ان ابن الخطب ما فعل  
مثل حي الذي جابه من النضير فانه اذ شئته النفقات والحروب قال العهد  
قريب والمال اكثر من ذلك فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الزبير  
فمسته بعذاب وقد كان قبل ذلك دخل خربة فقال قد رايت حيناً بطوف  
في خربة ها هنا فذهبوا فظافوا فوجدوا المسك في الخربة فقتل رسول الله



٧ صلى الله عليه وسلم ابني الحق واحد فزوج صفته بالبنك الذي كتوا مفتي  
هذه السنة الصحيحة الاعتماد وعلى شواهد الحال والامارات الظاهرة وعقوبة اهل  
النعم وجواز الصلح على الشرط وانتفاض العهد اذا خالفوا ما شرط عليهم وفيه الحكمة  
اخر الله لاعدائهم ما يدبرهم وسعهم ولا فهو سبحانه فادرا ان يطالع رسوله على الكثرة  
فما خذ عفووا ولكن كان في اخذ على هذه الحال من الحكم والقوايد واخر الكفرة  
بايديهم ما فيه والله اعلم وفي بعض طرق هذه القضية ان ابن عم كاتبة اعترف بالمال  
حين دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الربيع فعد به وفي ذلك دليل على صحة افتراء  
المكره اذا ظهر معه المال وانه اذا عوفى على ان يقر بالمال المسروق فافتربه وظاهره  
فطوت به وهذا هو الصواب بلا ريب وليس هذا اقامة للحد الاقرار الذي اكره عليه  
ولكن بوجود المال المسروق معه الذي توصل اليه بالاقرار **فصل** ومن ذلك قول علي  
رضي الله عنه للظبية التي حملت كتاب جابط فذكرته فقال لها لخرج الكتاب او لخرجت  
فلما رأت الحيد خرجت من عفاصها وعلى هذا اذا ادعى الخصم الفليس وانه لا شيء معه  
المدعى الحاكم المال معه وسأل الظبية وجب على الحاكم اجابته الى ذلك بلصل صاحب  
الحق الى الحق وقد كان الاسد من فريضة يدعون عدم البلوغ فكان الصحابة يكسفون  
عن ما زرعهم بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعلمون بذلك البائع من غيره واثبت  
تسلم في مسئلة الحارث وفي يد العامة وعلى راسه اخرى واخر طاسر الراس خلفه علما  
ضروريا ان العامة له وانه لا نسبة لظهور صدف صاحب اليد الى هذا العلم بوجوه الوجوه  
فكيف تقدم اليد التي غاب عنها انه يقيد ظنا ما عند عدم المعارض على هذا العلم الضرر  
البيّن وينسب ذلك الى الشريعة **فصل** ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر الملقط ان يدفع اللقطة الى صاحبها وانه ان يعرف عفاصها وعافاها وكافها  
لذلك فجعل وصفها فاما مقام البيّنة بل ربما يكون وصفها لها الظاهر وصدق

طلب منه

طلب اذا ادعى الشخص  
الفليس فقال المدعى  
له الحاكم المال معه

فرايته

٨ من البيّنة وقد سئل الامام احمد عن المسأله وما لك الدار اذا اثار غاد فبنت  
في الدار فكل واحد منها يدعى انه له فقال من وصفه منها فحوله وهذا من كمال  
فقهه وفهمه رضي الله عنه وسئل عن البلد يستولى عليه الكفار ثم يفتح المسلمون  
فيوجد فيه ابواب مكتوبة عليها كتابة المسلمين انها وقف انه يحكم بذلك لقوة هذه  
الامارة وطهرها **فصل** وكذلك اللقطة اذا اندعاه اثنان ووصف احدهما على  
لحنية بحسبه حكم له به عند الجمهور **فصل** ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وحلفائه من بعده بالقافة وجعلها لبلد من اوله ثبوت النسب وليس  
ها هنا الا مجرد الامارات والعلامات قال بعض الفقهاء ومراعي انكار  
لحق النسب بالقافة التي اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بها الصحابة  
الصالحين من بعده وحكم بها عمر بن الخطاب والشافعي في مسألة من تزوج  
بافق المغرب امرته بافقى المشرق وبها مسافة سنين ثم جاءت بعد العقد  
بأكثر من سنة اشهر بولد او تزوجها ثم قال عقيب العقد هو طالق ثلثا ثم انت بولد  
انه يكون اثبتة لا تخاف اشر واعجب من ذلك انما نصير اشر هذا العقد بجرده ولو كان  
له سرية بطاها ليدلها وخارافا بولد له بلحقة نسبه لانها ليست فراشا ولا بلحقة  
حتى يدعيه بلحقة بالدعوى لا بالفراش وقد تقدم الاستشهاد انه اعتمد على ظاهر  
الامارات المغلبة على الظن صدق المدعى فيجوز له ان يحلف بناء على ذلك ويجوز  
للكاتم بل يجب عليه ان يثبت له حق الفضايل والدين مع علمه انه لم يردم بشهد فادرا  
كان هذا في الدنيا المبني امرها على الخطر والاحتمال فكيف يفرها ومن ذلك اللعان  
فانا نحكم بقول المنة ونحسبها اذا نكلت عن اللعان والصحيح اننا نحدّها وهو مذنب  
الشافعي وهو الذي دل عليه القرآن في قوله ويدبرها العذاب والعذاب فيها هنا  
هو العذاب المذكور في اول السورة في قوله ولتشهد عذابها طاعة ثقة من المؤمنين

طلب العلم بالكتاب

طلب القافة

استشهد ابن عيسى بالكتاب  
في القسامة وهو من



٩ فاضافه اولاً وعرفه باللام ثانياً وهو عذاب واحد والمقصود ان نكول المرثه  
من افوى الامارات على صدق الزوج فقام لغانه ونكولها مقام الشهود **فصل**  
ومز ذلك ابني عقر لما نذا عينا قتل ابني جمل فاهل مسخنا سيفكاف لا الالف  
فاربنا في سيفيكاف فلما نظر فيها قال لا هذا هذا فقله وقضى له بسلبه وهذا جمل  
الاحكام واحقها بالابتناع والدم في الفصل شاهد عجيب وبالجمله فالبيته اسم لكل  
ما بين الحق وبظهوره ومن خصها بالشاهد بين او الاربعه او الشاهد لم يوف مسماها  
حده ولم ناث البيته فظ في القران مراد بها الشاهدان وانما انت بهما مراد المجته  
والدليل والبرهان مفردة ومجموعة وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم البيته على  
المدعى المراد به ان عليه بيان ما يصح دعواه ليحكم له والشاهدان من البيته ولا ريب  
ان غيرها من انواع البيته قد يكون افوى منها للدلالة الحال على صدق المدعى فانها  
افوى من دلاله اخبار الشاهد والبيته والدلالة والمجته والبرهان والامية والبصرة  
والعلامه والامارة متقاربه في المعنى وقد روى ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله  
قال اردت السفر اخبرنا نث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له اني ارجع  
الخروج الى خيبر فقال اذا انت وكيلي فخدمه خمسة عشر وسفا فاذا طلبت منك  
ابه نضع يدك على نزقته فهذا اعتماد في الدفع الى الطالب على مجرد العلامة واقامة  
لها مقام الشاهد فالشارع لم يبلغ القرائن والامارات ودلائل الأحوال  
بل من استقرى الشرع في مصداقه وموارده وجده شاهد لها بالاعتبار مرتباً  
عليها الاحكام وقول ابني الوفا بر عقيل ليس هذا فرائسه فيقال ولا محذور في  
شبهه فرائسه في فرائسه صادقة وقد مدح الله سبحانه القرائن والاهل في مواضع  
من كتابه فقال نعم ان في ذلك لايات للمؤمنين وهم المفسرون الأخذون بالسما  
وهي العلامة يقال نفرت قبل كبت وكبت ونفست وقال نعم ولونشا

طلب البيته اسم لما  
بين الحق وبظهوره

لاربناهم فلعرفهم لربناهم وقال نعم بحسبهم الجاهل اعيننا من الغف غفر ففهم  
لربناهم وفي جامع الترمذي مرفوعاً انقوا فرائسه المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قد  
ان في ذلك لايات للمؤمنين **فصل** وقال ابن عقيل في القنون جرم في جوار العمل  
في السلطنة بالسياسة الشرعية انه هو الحزم ولا يخلو من القول به امام فقال شافعي لا  
سياسة الا ما وافق الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس  
اقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يصنع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم  
ولا تزل به وحى فاردت بقولك الا ما وافق الشرع اي لم يخالف ما نطق به الشرع  
فصحيح وان اردت لسياسة الا ما نطق به الشرع فغلط وتغلط للصحة فقد جرى  
من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يحسن حاله بالسنن ولولم يكن الاخر في  
المصاحف فانه كان اياً اعتمدوا فيه على مصلحة الامه وتخبرني على الزيادة في الاخذ  
وقال اي شاهدت امراً منكرا لم يجت ناري ودعوت فبنا ونفي عن نصر ابن حجاج اذا  
انتى وعذاه وضع منزلة الاقدام ومضلة الافهام وهو مقام ضحك ومزك صعب  
فرط فيه طائفة فغلطوا الحدود وضيقوا الحظوف وجروا اهل الجور على الفساد وجعلوا  
الشرعية فاصروه لا تقوم بمصالح العباد ومحتاجه الى غيرها وسددوا على نفوسهم طرفاً  
صحيحة من طرف مصدقة الحق والتفكير له وعطو لها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً انها حق  
مطابق للواقع فضا منافع منها فافترسوا عند الشرع ولعمري الله انها لو شاف ما جاء به  
الرسول وان نافق ما فهموه من شرع بعبته با جهادهم والذي اوجب لهم ذلك نزع  
تقصير في معرفة الشرع بعبته وتقصير في معرفة الواقع ونزول احدها على الآخر فلما رأى  
ولا الامور ذلك وان الناس لا يستقيم لهم امرهم الا بامر ورى ما فهمه هؤلاء  
من الشرع احدها من اوضاع سياساتهم شرطاً طويلاً وفساداً اخرها فقام الامر  
وتعد ما سندها ركه وعز على العالمين بحجاب الشرع تخليص النفوس من ذلك واستنقاذها

مطلوب في تعريف  
السياسة



من تلك الممالك وانزل طائفة اخرى فابليت هذه الطائفة فسوخت من ذلك  
ما بنا في حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين اثبت من تفصيلها في معرفة ما بعث الله به  
ورسوله وانزل به كتابه فان الله سبحانه ارسل رسوله وانزل كتيبه ليقيم الناس بالقسط  
وهو العدل الذي به قامت السموات والارض فظهرت امارات العدل واسفر  
وجهه باي طريق كان فتم شرح الله دينه والله سبحانه احكم واعلم واعدل ان  
يخص طرف العدل وما زانه واعلامه بشي ثم ينفى ما هو اظهر منها واقرى دلالة  
وابين اماره فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وفيما هو جليل فدين سبحانه  
بما شرع من الطرف ان مقصوده اقامة العدل برعايته وفيما الناس بالقسط  
فان طريق استخراجها العدل والقسط هي من الدين ليست مخالفة له فلا يقال  
ان السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جابه به جز ومزاجاته  
ونحن نسبها سياسة تبعاصطلمهم وانما هي عدل الله ورسوله ظهر هذه الامارات  
والعلامات فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في همة وعافيت همة لما  
ظهرت امارات الربية على المنهم فمن اطلق كل منهم وحلفه وخطي سبيله مع علمه  
باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرفانه وقال لا اخذ الا بشا هدي عدل  
فقوله مخالف للسياسة الشرعية وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من الغنيمة  
سهمه وحر مناعه هو وخلفاء من بعده وضع القائل من السلب لما اساسا فقه  
على امير السرية فغالب المشقوق له عفوية للشقيع وعزم على شرفي بيوت نازحي  
الجمعة والجماعة واضعت الغرم على سارق ما لا قطع فيه وشرع فيه حيليات كالا  
وناديا واصنفت الغرم على كاتم الضالة عن صاحبها وقال في نازك الزكاة  
انا اخذوها منه وشرط ما له غزوة من غزوات ربنا وامر بكسر ذنان الخمر وامر بكسر  
القدور التي تلج فيها اللحم الحرام ثم نسخ عنهم الكسر وامرهم بالغسل وامر عبد الله بن عمرو

بخزبن الثوبين المعصفرين فبصرهما في النور وامر المنة التي بعثنا فيها ان تخلي  
سبيلها وامر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة او الرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله  
حدا لا يرد منه بل هو بحسب المصلحة الى ايامنا وكذلك زاد عمر في الحد اربعين  
ونفي فيها وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذي كان يهيم بام ولد فلما  
بين انهم خفي تركه وامر بامساك اليهودي الذي اومات الجارية براسها ان  
رخصته بخزبن فاخذ فافر فرضخ راسه وهذا يدل على جواز اخذ المنهم اذا كانت  
فرية النهم والظاهر انه لم يقيم عليه بينة ولا اقر اخيارا منه للقتل وانما هددوا  
فاقر وكذلك العربيون فعل بهم ما فعل بنا على شاهد المال ولم يطلب بينة بما  
فعلوا ولا وقف الامر على اقرارهم **فصل** وسلك اصحابه وخلفاءه من بعده  
من ذلك ما هو معروف لمن طلبه من ذلك ان ايا بكر الصديق رضي الله عنه حرق  
اللوطينه واذا هم حرق النار في الدنيا قبل الاخرة وكذلك قال اصحابنا اذا رى  
الامام بخزبن اللوطي فله ذلك فان خالد بن الوليد كتب الى ابي بكر الصديق انه وجد  
في بعض متوحي العرب رجلا يبيع كاشك المنة فاستشار الصديق اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وفيهم علي بن ابي طالب وكان استدلهم فوالا فقال اهدى الذئب  
لم تعصير امه من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما صنع كما قد علمتم اري ان يجر قوا بالنا  
فاجمع راي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان يجر قوا بالنار فكيف ابو بكر  
الى خالد ان يجر قوا ففهمهم عبد الله بن الزبير ثم حرقهم هشام بن عبد الملك  
وحرق عمر ابن الخطاب حائوت النمار بما فيه وحرق فرية بلياع فيها الخمر وحرق نصر سعد  
ابن ابي وقاص لما اجنبت في قصره عن الزعيرة فذكر الامام احمد في مسائل ابنه صالح انه  
دعا محمد بن مسلمة فقال اذهب الى سعد بالكوفة فاشترى من بني حرمته حطب وشرط  
عليه حملها الى قصر سعد فلما وصل اليه التي الحرمته فيه واضرم فيها النار فخرج سعد فقال

حرق عليه قصره ولا تخش  
هذا حتى نابني فذهب  
الى الكوفة



١٤ ما هذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حركته حتى احضره ثم انصرف الى المدينة فمر من عليه سعد  
 بن وقعة قال اني اريد ان اقبل على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له هلا بئس تفقده قال انك قلت لا تخش  
 حدثا حتى تأتيه وحلق راس نصرا بن حجاج ونقاء من المدينة لنسب النساء ضرب  
 صبيغ بن عسل النبي على راسه فاسال عما لا يعنيه وضاد وعمله فاخذ شطر  
 اموالهم لما اكسبوا بها بجاه العمل واخلف ما يختصمون به بذلك فجعل اموالهم  
 بينهم وبين المسلمين شطرين والزعم الصلابة ان يقولوا الحديث عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لما استقلوا به عن القرآن سياسة منه الى غيره ذلك من السياسة التي  
 سار بها الامة قال شيخ الاسلام ابن تيمية رضي الله عنه ومن ذلك الزامه لا يطلع  
 ثلثا بكلمة واحدة بالطلاق وهو يعلم انها واحدة ولكن لما اكثر الناس منه روى  
 عفونهم بالزامهم به ووافقه على ذلك وعينه من الصلابة وقد اشار هو الى ذلك فقال  
 ان الناس قد استعملوا في شيء كانت لهم فيه اناة فلو انما مضينا عليهم فامضاه عليهم  
 ليقولوا منة فانهم اذا علموا ان احدهم اذا وقع الثالث جملة واحدة رقت وانه لا يثبت  
 له الى المرة اصلك عن ذلك فكان الاكراه بعقوبة منة لمصلحة رآها ولم يكتف بحجة عليه  
 ان الثالث كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابي بكر كانت تجعل  
 واحدة بل معنى علم ذلك صدر من خلافة حتى اكثر الناس من ذلك وهو اتخاذ الابات  
 الله عز وجل في النساء والمسند وغيرها من حديث محمود بن اسيد ان رجلا طلق امرأته  
 فلما دعا على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال انبعث كتاب الله وانابن اظهرك فقال رجل الا احزن عيشه يا رسول الله فلما  
 اكثر الناس من ذلك عافهم به ثم انه ندم على ذلك قبل موته كما ذكره الاسماعيلي في  
 مسنده فقلت لشيخنا فعلا بعت عمر الزامهم بعقوبة فان جمع الثالث يجرم عندك  
 فقال اكثر الناس اليوم لا يعلمون ان ذلك محرم والشافعي يراه جازما فكيف يعاقب

والمسيح

الجاهل بالخير ثم قال وايضا فان عمر الزعم بذلك وسد عليهم باب الخليل واما  
 هؤلاء فيلزمونهم بالثالث وكثير منهم يفتح لهم باب الخليل فانه لا بد للرجل من امر اذا علم  
 انها لا ترجع الا بالخليل سعي ذلك والصلابة لم يكونوا يسعون في ذلك فحصلت مصلحة  
 الامتناع من الجمع من غير دفع مفسدة الخليل بينهم قال ولو علم عمران الناس بيننا بكون  
 في الخليل لرى ان افترارهم على غاكار عليه الامر في من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وابي بكر وصده امر خلافة اولي وبسط شئنا الكلام في ذلك بسطا طويلا قال  
 ومن ذلك منعه من بيع اموات الاولاد اتما كان راي امه رئة للامنة والافقدا بعض في  
 جات رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة خلافة الصديق ولهذا عزم على ابراهيم طالب  
 على بيعته وقال ان عدم البيع كان راي انفق عليه هو وعمر فقال له فانيه عبيد السلمان  
 يا امير المؤمنين رايك وراي عمر في الجماعة احب اليك من رايك وهدك فقال اقضوا كما  
 كنتم تقضون فاني اكره الخلاف فلما كان عنده نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بغير بيعته لم يصف ذلك الى رايه وراي عمر ولم يقل اني رايت ان يبيع **فصل**  
 ومن ذلك اختياره للناس الافراد بالجمع بعينه وانما يشهد بالجمع فلا يزال البيت الحرام  
 مقصودا فظن بعض الناس انه نفى عن المنفعة وانه اوجب الافراد وشان في ذلك ابن  
 عباس وابن الزبير واكثر الناس على ابن عباس في ذلك وهو يخرج عليهم بالاحاديث الصحيحة  
 فلما اكثر واعليه في ذلك قال يوشك ان ينزل عليكم حجارة من السماء اقول لكم قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقرولون قال ابو بكر وعمر وكذلك ابنه عبد الله كانوا  
 اذا اجتمعوا عليه بابيه يقولون ان عمر لو رد ما يقولون فاذا اكثر واعليه قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اخي ان ينعوا ام عمر المقصود ان هذا وامثاله سياسة حربية بحسب  
 المصلحة تختلف باختلاف الازمنة فظننا من ظننا شرايع عامة لازمة للامة الى يوم  
 القيمة ولكل عذر واجر ومن اجتمع في طاعة الله ورسوله فهو ايمر بين الاجر والاجر



١٥ وهذا الباب من سواها الامنة واصنافها هي ثاويل القرآن والسنة ولكن  
 هل هي من اشراج الكعبة التي لا تتغير بتغير الامنة او من السبلات الحزبية النابتة  
 للصالحين تتغير بها زمانا ومكانا ومن ذلك جمع عثمان بن عفان الناس على حرف واحد  
 من الاحرف السبعة التي اطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها لما كان  
 ذلك مصالحة فلما خاف الصحابة على الامنة ان يختلفوا في القرآن وروا ان جمعهم  
 على حرف واحد اسلم وابعد من وفور الاختلاف فقلوا ذلك ومنعوا الناس من القراءة  
 بغيرها هذا كما لو كان للناس عدة طرق الى البيت وكان سلوكهم في ذلك الطريق  
 يوقعهم في النفاق والتشتت ويطلع فيهم العدو وقرئ الامام جمعهم على طريق واحد  
 وترك بغيره الطريق جاز ذلك ولم يكن فيه ابطالا لكون تلك الطريق موصلة الى المقصود  
 وان كان فيها غيبا عن سلوكها المصلحة الامنة ومن ذلك تحريق الزنادقة الرافضة وهو  
 يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الكافر ولكن لما دعى امر عظيمها  
 جعل عقوبة من اعظم العقوبات لينجز الناس عن مثله ولذلك قال لما رايته بالامر  
 امرا منكرا احييت ناري ودعوت قبرا وقبر غلام وهذا الذي ذكرناه جميع الفقهاء  
 يقولون برفع الجملة وان شاربها في كثير من موارد فحكم بقوله وطى الرجل المرأة  
 اذا اهديت اليه ليلة الزفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال ان هذه فلاته  
 بنت فلانة التي عقدت عليها وان لم يستطع النساء ان هذه هي امرته اعتمادا  
 على القرينة الظاهرة القوية فتروا هذه القرينة منزلة الشهادة ومن ذلك ان الناس  
 قد يمازجوا بين ما يراوا يعتمدون على قول الصبيان المرسل معهم الهدايا وانها  
 مبعوثه اليهم فيقبلون اقوالهم ويأكلون الطعام المرسل به ويلبسون الثياب ولو  
 كانت امه لم يمتنعوا من وطئها ولم يمسوا او افامه البينة على الكفا بالقرائن الظاهرة  
 ومن ذلك ان الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ويثني على وساءه ويقضي حاجته

على رضى الله عنه

بمجان

ذلك م

في حاشية

في حاشية من غير استيذان باللفظ له ولا بعد بذلك متصرفا في ملكي بغير اذنه ومن  
 ذلك انه يطره عليه بابه ويضرب جلفه بغير استيذان اعتداء على القرينة العرفية  
 ومن ذلك اخذ ما يسقط من الانسان مما لا يتبعه كالمسوط والعصا والفلس  
 النمرة ومن ذلك اخذ ما يبغي في المراح والحابط من الثمار بعد تحلية اهله له ونسبته  
 ومن ذلك اخذ ما يسقط من رجب عند الحصاد ويسمى المقاط ومن ذلك اخذ ما ينبت  
 الانسان رغبة عنه من الطعام والخرق والخزف ونحوه ومن ذلك قول اهل المدينة وهو  
 الصواب انه لا يقبل قول المرأة ان زوجها لم يكن يتفق عليها ولا يكسوها فبما مضى من الزمان  
 لتكذيب القرائن الظاهرة لها وقولهم في ذلك هو الحق الذي يدبر الله به ولا تغتد سواه  
 والعلم الحاصل بانفاق الزوج وكسوته في الزهر المصانع اعتداء على الامارات الظاهرة  
 اخرى من النظم الحاصل باستصحاب الاصل وتبقى في ذلك في ذمته باضفاف مضاعفة فكيف  
 تقدم هذا النظم الضعيف على ذلك العلم الذي يكاد يبلغ القطع في هذه الرواية  
 لم يكن يترتب عليها وزنها من السنن كما كان على مروجيها من عمران ولم تكن تشهد بغير  
 منزلها في طعام وشراب والزواج يشاهد في كل وقت داخلها بينهما باطعام  
 والشراب فكيف يقال القول قولها ويقدم ظن الاستصحاب على هذا العلم البين في  
 ذلك ان صاحب المنزل اذا قدم الطعام الى الضيف ووضع بين يديه جازله الاقدام  
 على الاكل وان لم يباذن له لفظا اعتداء بدلالة الحال الجارية بحرى القطع ومن ذلك  
 اذن النبي صلى الله عليه وسلم لما ربحم العيران باكل من ثمره ولا يحمل اكتفاء بشاهد  
 الحال حيث لم يجعل عليه حابطا ولا ناطورا ومن ذلك جزاء قضاء الحاجة في الافرجة  
 والمزارع التي على الطرقات بحيث لا يقطع منها المارة وكذلك الصلوة فيها ولا يكون  
 ذلك غصبا لها ولا نصرا ممنوعا ومن ذلك الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات  
 وان لم يعلم الشارب اذن اربابها في ذلك لفظا اعتداء على دالة الحال لا نذكر

مطلبه الا تتبعه حجة  
 او عا ط الناس

مطلبه عدم قبول قول  
 المرأة في عدم الكسوة  
 والنفقة

بترام

يقضي  
 ولا لالة الحال



عليه الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس بالوضوح حينئذ ومن ذلك  
 القضاء بالاجرة للغسال والخيار والطباخ والدفء وصاحب الحمام والغيم وان لم  
 يعقد معه عقد اجارة اكتفا بشاهد الحال ودلالة ولو استوفى هذه المنافع ولم يعلم  
 شيئاً بعد ظاهراً غاصباً مرتكباً لما هو من افعال المنكره ومن ذلك انعقاد التبائع في  
 سائر الاعصار والامصار بحجة المعاطات من غير لفظ اكتفى بالقرائن والامارات الدالة  
 على التراضي الذي هو شرط في صحة البيع ومن ذلك جواز شهادة الشاهد على الفشل  
 المرجع للفضايل انه فاشل على عدداً واحداً محضاً وهو لم يقبل فاشلته عندا والعمدة صفته  
 فائمة بالقلب فجاء للشاهد ان يشهد بها ويرافقهم القائل بشهادته اكتفا بالقرينة  
 الظاهرة فدلالة القرينة على التراضي بالبيع من غير لفظ اقوى ومن ذلك انهم قالوا يقبل  
 قول الوصي فيما ينفقه على اليتم اذا ادعى ما يقتضيه العرف فاذا ادعى اكثر من ذلك  
 لم يقبل قوله وهكذا سائر من قلنا القول قوله انما يقبل قوله اذا لم يكن شاهد الحال  
 فان كذبه لم يقبل قوله ولهذا يكذب المودع والمستأجر اذا ادعيا ان الوديعه او العير  
 المستأجره هلك في الحريق او في الهدم او في غيب الغبارين ونحوهم لم يقبل قولهم  
 الا اذا تخففنا وجود هذه الاسباب فاما اذا علمنا انتفاها فالتجزم بكذبهم ولا  
 يقبل قولهم وهذا من اقوى الادلة على ان القول قول الزوج في النفقة والكسوف لما مضى  
 من الزمان لعلمنا بكذب الزوج في الانكار وكذا الاصل معها مثل كون الاصل قبول  
 قول الامناء الاحب بكذبهم الظاهر ومن ذلك انهم قالوا في ادعى العيب هل كان عند  
 البائع او حدث عند المشتري ان القول قول من يدعي الحال على صفة فان احتمل الحال  
 صدقنا فيه اقول ان الظاهر ان القول قول البائع لان المشتري يدعى ما يسوغ فسح  
 العقد بعد ثبوت لزومه والبائع ينكره ومن ذلك ان مالكا واصحابه منعوا مما ع  
 الدعوى التي لا تشبه الصدف ولم يحلفوا لها المدعي عليه نظر الى الامارات والقرائن

الظاهر ومن ذلك ان اصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل ان يلاعن امرئته  
 فيشهد عليها بالزنى مواد الشهادته باليمين اذا رآه رجلاً يعرف بالفجور يدخل اليها  
 ويخرج من عندها تنظراً الى الامارات والقرائن الظاهرة ومن ذلك ان جمهور الفقهاء  
 يقولون في ادعى الزوجين والصانعين لثناع البيت والدخان ان القول قول من يدل  
 الحال على صدقه والصحيح في هذه المسئلة انه لا عبرة بالبدل الحسنة بل وجودها كعدمها  
 ولو اعتبرناها لاعتبرنا بها الخاطف لعمامة شين وعلى راسه عمامة واخر خطفه حاسر  
 الراس وعن نطقه بان هذا يدل على عادة فلا اعتبار بها ومن ذلك ان مالكا يجعل  
 القول قول المرتفع في نذر الدين ما لم يزد على قيمة الرهن وقوله هو الراجح في الدليل  
 لان الله سبحانه جعل الرهن بدلاً من الكتاب والشهود فكانه ناطق بقدر الحق والا فلو  
 كان القول قول الزاهن لم يكن الرهن وثيقة ولا جعل بدلاً من الكتاب والشاهد فدلالة  
 الحال تدل على انه انما رهنه على قيمته او ما يفار بها وشاهد الحال يكذب الرهن وقوله  
 رهنت عند هذه الدار على درهم ونحوه فلا يسمع قوله ومن ذلك انهم قالوا في الركان  
 اذا كان عليه علامة المسلمين فهو لفظة وان كان عليه علامة الكفار فهو ركاز ومن ذلك  
 انه اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا حريت في السر وان لم يشأ ان مالكا ومن ذلك  
 انه يجوز له ابداعها في الحان اذا قدم بلداً واراد المضي في حاجته وان لم يشأ ان الموهب  
 في ذلك ومن ذلك ان المسافر للدار لا صحابه واصنافه في الدخول والبيت والسم  
 ينضمهم عقداً لاجاره ومن ذلك غسل الثوب الذي استأجره مده معتبه اذا اشترى وان لم  
 يشأ ان الموهب في ذلك ومن ذلك لو وكل غائباً في بيع سلعة ملك قبض ثمنها واربع  
 باذن له في ذلك لفظاً ومن ذلك وان نازع فيه من ادعى لورثي موثباته غيره او جواز  
 الما قول قبادر في حجة لحفظ عليه ما يشاء كان حسناً ولا سبيل على محسن ومن ضمنه فقد سئل  
 ياب الاحسان الى الغير في حفظ ماله ومن ذلك ما لورثي السبيل بقصد الدار الموهبة قبادر

توكيد نسخة

مطلبه فيما يتلوه بالمعجب

مطلبه غسل الثوب المشاجر  
 بنهر رضا صاحبه



بلغ

وهدم الحائط ليجز السبل ولا يهدم الدار كان محسنا ولا يضمن الحائط ومن ذلك  
لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لئلا تسرق لم يضمن ومنها لو رى العدو  
يقصد بالغير الغائب فبادر وصادحه على بعضه كان محسنا ولم يضمن ومن ذلك لو  
هدب بمشقة منجورا وليس عنده احد جاز له الاكل منه ومنها لو سناجر غلاما فرفقت  
الاكلة في طرف من طرفه بحيث لو لم يقطع سرى الى نفسه فقطعه لم يضمنه لما لكة  
لو اشترى صبرة طعام في دار رجل او خبثا فله ان يدخل ارضه من الدواب والرجال من حوله  
ذلك وان لم ياذن له المالك واضعافا ضعاف هذه المسائل فما جرى العمل فيه  
على الصرف والمادة ونزل ذلك منزله النطق الصريح اكتفاء بشاهد الحال عن صريح  
المقال والمقصود ان الشبهة لازمة تخاف ولا تكذب وليلا ولا ينطلم اماره صحيحة  
وقد امر الله سبحانه بالتبني والتبني في خبر الفاسق ولم يامر بترده جملة فان الفاسق  
الكافر قد يقوم على خبره شاهد الصدق فيجب قبوله والعمل به وقد استأجر النبي صلى  
الله عليه وسلم في سفر الحجرة وليلا مشركا على دين قومهم فامنه ودفع اليه را حلة فلا  
يجوز لحاكم ولا لوال ولا لغيره ما يثبت ويظهر امارته لقول احد من الناس المقصود  
ان البينة في الشريعة اسم لما يبين الحق ويظهره وهي اربعة يكون اربع شهود واثارة ثلاثة  
بالتصريح بينة الفلاس تكون شاهد بن وشاهد وامر بن وشاهد وبمين المدعى  
وشاهد واحد وامرته واحد وتكون نكوة وبمين او خمس بن بمين او اربعة ايمان  
ويكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها فقول صلى الله عليه وسلم البينة على  
المدعى اي عليه ان يظهر ما بين صحة دعواه فاذا ظهر صدقه بطريق من اطراف حكم له **فصل**  
ولم يزل هذا في الحكم والولاية يستخرجون الحرف بالفراسته والامارات فاذا اظهر له  
يقدموا عليها شهادة شافها ولا اقرارا وقد صرح الفقهاء بكلمهم بان الحاكم اذا اثناب  
بالشهود فزخم وسئلهم كيف يحملوا الشهادة وامن يحملوها وذلك واجب عليه متى عدل عنه

مطلب انصاب الشهود  
تارة

انتم وجا في الحكم وكذلك اذا اثناب بالمدعى شال المدعى عن سبب الحق وابن كانه  
ونظر في الحال يفتي صحة ذلك وكذلك اذا اثناب من القول قوله كالا مبن والمدعى  
عليه وجب عليه ان يستكشف الحال ويسئل عن الاثر الذي يدل على صورة الحال  
وقل حاكم اووا الى اعتنى بذلك وصار له فيه ملكه الا وعرف الحق من البطل واوصل  
الحق الى اهلها فهدا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه امرة فشكرت عنده زوجها  
وقالت هو من جبراهل الدنيا يقوم الليل حتى الصبح ويصوم النهار حتى يمسي ثم  
ادركها الجنان فقال جزاك الله خيرا فقد احسنت الشا فلما ولت قال كعب بن  
يا امرؤ منين لقد بلغت اليك الشكوى فقال وما استنكثت قال زوجها قال علي بها  
فقال لكسب افصى منها ان لا افصى وانت شاهد قال انك قد فطنت الى عالم افطن له  
قال ان الله يقول انكوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع صم ثلاثة ايام  
واضطرعنها يوما وثم ثلث ليل وبث عندها ليلة فقال عمر هذا عجيب الاخر الاول  
فبعثه فاصبنا لاهل البصرة فكان يقع له في الحكومة من الفرائض امور عجيبه وكذلك  
شريح في فطنته وفراسته قال الشعبي شهدت شريحا وجاشنة امرته شاحص رجلا  
فا سلت عينيها وبكت فقلت يا ابا امية ما اظن هذه البائسة الا مظلومة فقال  
يا شعبي ان اخو يوسف جاور اباهم عشا يكون ويقدم الى اباس ابن معاوية اربع نسوة  
فقال اباس ما احداهن فحامل والاخرى مريض والاخرى ثيب والاخرى بكر ففقدوا  
فوجدوا الامر كانه قالوا وكيف تعرف فقال اما الحامل فكانت تكلمني وترفع ثوبها  
عن بطنها فعملت انها حامل واما الموضع فكانت تضرب ثيابها ففعلت انها مريض واما  
الثيب فكانت تكلمني وعينيها في عيني فعملت انها ثيب واما البكر فكانت تكلمني وعينيها  
في الارض فعملت انها بكر وقال المدعي عن روح اسنود رجلا رجلا من ابنا الناس  
عالمهم رجع فطلبه فجدد فانا اباسا فاجزه فقال له اباس انصرف واكنم امره ولا تغلبه انك

هل



اثنتي ثم عد الى بعد يومين فمدى اباس المودع فقال قد حضر مال كثير واريد ان اسلمه  
 اليك فخصين متريك قال نعم قال فاعد له موضعا وحالين وعاد الرجل الى اباس فقال  
 له انطلق الى صاحبك فاطلب المال فان اعطاك فذاك وان حجبك فقل له اني اخبر القاض  
 فاتي الرجل صاحبه فقال مالي ولا اثبت القاضى وشكوت اليه واجزته بامري فدفعت  
 اليه ماله فرجع الرجل الى اباس فقال قد اعطاني المال وجاء الامين الى اباس ووعده فبرئها  
 وانتزعه وقال لا تقر بى يا خاين وقال بنيد بن هارون نقل القضا بواسطة رجل ثقة  
 فادع رجل بعض شهوده كبسا مخنوما وذكر ان فيه الف دينار فلما طالت غيبته  
 الرجل فتو الشاهد الكيس سافله واخذ الدنانير وجعل مكائها دراهم واعاد  
 الخطا كما كانت وجاء صاحبه فطلب ديعنه فدفعت اليه الكيس بختمه لم يتغير فلما  
 فتحه وشاهد المال رجع اليه فقال له اودعك دنانير والدرهم دفعت الى دراهم  
 فقال هو كسبك فجاثمك فاستعدى عليه القاضى فامرا بخصار المودع فلما صار  
 بين يديه قال له القاضى منكم اودعك هذا الكيس فانه من خمسة عشر سنة فاحذر  
 القاضى تلك الدراهم وفرض سكر كحفا فذا فيها ما قد ضربت من سنين وثلاث فامره  
 ببيع الدنانير اليه واسقطه ونادى عليه واستودع رجل بغيره مالا فحججه فرفعه الى  
 اباس فسأله فانكر فقال للمدعى ان دفعته اليه فقال في مكان في البرية فقال وما  
 كان هناك قال شجرة قال اذهب اليها لعلك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر  
 او ان رأت الشجرة فتضى وقال للخصم اطلب حتى يرجع صاحبك واباس يقضى وينظر اليه  
 ساعة بعد ساعة ثم قال له يا هذا انزى صاحبك بلغ مكان الشجرة قال لا قال باعدو  
 الله انك خاين قال اقلنى اقلك الله فامر من يحفظ به حتى جاء الرجل فقال له  
 اباس اذهب معي في حطبك وجرت نظره هذه القضية بغيره من الغضا اذعى عنده  
 رجل انه سلم غزما له مالا وديعنه فانكره فقال له القاضى ابن سلمة فقال بمجد

فاخذ

عائله

عن البطل قال اذهب فحبنى بمصفت اطفه عليه فتضى واعطى القاضى العزم ثم قال له  
 ان شاء بلغ المسجد قال لا فالزمه بالمال وكان القاضى ابو حازم له في ذلك العجب العجيب  
 وكانوا ينكرون عليه ثم يظهر الحق فيما يفعله قال عكرم ابن احمد كنت في مجلس القاضى ابو  
 حازم فقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث فادعى الشيخ عليه الف دينار فقال ما تقول  
 فقال نعم فقال القاضى للشيخ ما تسأله احييه فقال لا فقال الشيخ ان راي القاضى  
 ان يجلسه فهو راجي الحصول مالي ففترس ابو حازم فيها ساعة ثم قال تلازمنا حتى انظر في  
 امرنا في مجلس اخر فنقلت له لم اخرت حبسه فقال ويحك اني اعرف في اكثر الاحوال في وجه  
 الخصوم وجه الحق من البطل وقد صارت لي بذلك دراية لا يمكن ان تخطي وقد دفع الى ات  
 ساحة هذا بالافرا من بليته ولعله ينكشف في امرها ما اكون معه على بصيرة اما رأت  
 قلته نقا صيرها في المناكرة وقلته اخلا ففهما وسكون طبا عما مع عظم المال وما جرت  
 عادة الاحداث بفرط التورع حتى يفر مثل هذا طوعا عجلا منشج الصلة على هذا  
 المال قال فحين كذلك نحدث اذ اني الاذن يستاذن على القاضى لبعض التجار فاذ  
 له فلما دخل قال اصلى الله القاضى اليه بليت بولدي حدث بئلت كل مال بطريقه  
 من مالي في القيان عند فلان فاذا منعت احثال بحيل يضطرني الى الترام العزم عسى القيان  
 وقد نصب اليوم صاحب القيان بطا ليني بالف دينار دينيا حالا ولبعني انه تقدم الى  
 القاضى ليقره فيجسسه واقع مع امره فيما ينكر عيشنا الى ان افضى عنه فلما سمعت بذلك  
 بادر الى القاضى لا شرح لدا من فتبسم القاضى فقال على بالغلام والشيخ فادع اب  
 للشيخ ووعظ الغلام فافرا فخذ الرجل ابنه وانصرفا وقال ابو السائب كان يبلدنا رجل  
 مستورا فحدث القاضى فيقول قوله فقال عنه فمروا عنده سرا وحجرا فاسلمه في حضور مجلسه  
 فافا منه الشهادة وجلس القاضى وحضر الرجل فلما اذ اقامه الشهادة لم يقبله القاضى  
 فسئل في السبب فقال انكشفت لي انه مرأى فلم يسعني قبول قوله فقبل له ومن ابنه علفك

حين كذبه

وقال كيف رأت فقلت هذا  
 من فضل الله على القاضى



٤٤ قال كان يدخل في كل يوم فعد خطاه من حيث يقع على الباب الى مجلسي فلما عونه  
 اليوم جاء فعد خطاه من ذلك المكان فاذا هي قد زادت ثلثا او نحوها فعدت انما  
 فلم اقبله وقال ابن قتيبة شهد لفرزدق عند بعض الفضايل فقال اجزا شهادته اي  
 فراس وزيد ونا فقبل لرحمن نصر فانه والله ما اجاز شهادتك ولله فراسة امام  
 المنقرسين وشيخ المؤمنين عمر بن الخطاب الذي لم يكن يخطي لفراسة وكان يحكم بين الامة  
 بالفراسة المودعة بالوجه قال الليث بن سعد ان عمر بن الخطاب يوم ما بقى امره وقد وجد  
 فيلا ملقى على وجه الطريق فقال عمر عن امره واجتمع فلم يبق له على خبر فشق ذلك عليه فقال  
 اللهم اظفرني بفائله حتى اذا كان على راس الحول وهدى بي مولود ملقى بموضع القبيل فانه  
 عمر فقال ظفرت بدم القبيل ان شاء الله فوضع الصبي الى امرته وقال لها فوجي بشانه وخذي  
 شاة فقعة وانظري من اخلاء مالك فاذا وجدت امرته فقبله ونصه الى صديقه فاعلمني  
 بمكانها فلما سب الصبي جات جارية فقالت لمرته ان سيدتي بعثتني اليك لتبغني بالصبي  
 لمرته وروقه اليك فالت نعم اذهبي به اليها وانا معك فذهبت بالصبي والمرته معها حتى  
 دخلت على سيدتها فلما راها اخذته فقبلته وضمته اليها فاذا هي ابنت شيخ من الانصار  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت عمر اجزته فاشتمل على سبفه ثم اقبل الى امرته  
 المرته فوجد باها متكبكا على باب داره فقال يا ابلان ما فعلت ابنتك فلانة قال جزاها  
 الله جزاها بالامر المؤمنين من اعرف الناس بخي ابها مع حسن صلاتها وانعام بدنها فقال  
 عمر فذا حببت ان ادخل اليها فادبرها فادبرته في الحجرة واحتما عليه فدخل بها ودخل عمر معه  
 فامر عمر من عند ما خرج وبقي هو والمرته في البيت فكشف عن الستيف وقال لصدقي ولا  
 ضربت عنقك وكان لا يكذب فقال علي بن سبيك فوالله لا صدقن ان عجزا كانت قد دخل  
 علي فاختدتها امرا وكانت تقوم من امرى فاقوم بر الوالد وكنت لها بمنزلة البنت فبقي لك  
 حين ثم انما قلت يا نبية انه قد عرض لي سفر ولابنته في موضع الخوف عليها فانه ان تصيغ وقد

اجبت

اجبت ان اقصها اليك حتى ارجع من سفري فعدت الى ابنها شابا مرم فقبضته ٤٥  
 كعبته الجارية والنبي به لا شك انه جارية فكان يرى مني ما ترى الجارية من الجارية حتى  
 اعشفتني يوما وانا نائمة فما شعرت حتى علاه وخالفني فعدت يدى الى شفوه كانت  
 الى جيني فقبلته ثم امرت به فالت في حبث فاشتملت منه على هذا الصبي فلما وضعته القنينة  
 في موضع ابيه فهدا والله جزها على ما اعلمتك فقال صدقت ثم اوصاها ودعا لها وخرج  
 وقال لا يساكنن الايتنة ابنتك وانصرف وقال نافع عن ابن عمر بن الخطاب لما جالس اذ  
 مر رجل فقال لست ذار ان لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر في الكهانة ادعوه لي  
 فدعوه فقال اهل كنت تنظرون قوله في الكهانة شيئا قال نعم قال طالك عن يحيى ابن سعيد  
 ان عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال حمزة قال ابن من قال ابن شهاب قال نعم قال  
 من الحرة قال ابن مسكك قال حرة النار قال يا بني اذ انت لحي قال ادرك ذلك فقد  
 احترقوا فكان كالك ومن فراسه التي تفرق بها عن الامة انه قال يا رسول الله لو اخذت  
 من مقام ابراهيم صلى فتركت واتخذت من مقام ابراهيم مصلى وقال يا رسول الله لو امر  
 نساك ان يتحجبن فتركت ابنة الحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه  
 من القبر فقال لهن عمر عسى ربه ان يخلقن ان يبدلهن ارضا جارا منكن فتركت  
 كذلك وشاوره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر يوم بدر فاشا وبقيهم  
 ونزل القرآن بما افقته وقد اتى الله سبحانه وتعالى على اهل الفراسة المؤمنين و  
 اخبر اخبرهم هم المشفقون بالاباء قال عبد الله بن مسعود افرس الناس فلانة امرته فزعموا  
 في موسى حيث قالت فرقة عيسى في ذلك لا تقتلوه عيسى ان ينفعا وصاحب يوسف حيث  
 قال لا مرشاة اكرمى شواه عيسى ان ينفعا او نتخذ ولدنا وابو بكر في عمر حيث جعله الخليفة  
 بعد دوحل رجل على عثمان ابن عفان فقال له عثمان بدخل على احدكم وكرنا في عيبه  
 فقال اوحى عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فراسه صادقة فهدن و

اغتنقني

قال صم



الفراسة انه رضى الله عنه لما نفي من انه مقتول ولا يدامك عن القتال والدفع عن  
نفسه لئلا يجرى بين المسلمين قتال واخر الامر يقتل فاجاب مقتول من غير قتال  
بشع بن السليم ومن ذلك فراسة بن عمر بن الحسين لما ودعه قال استودعك الله  
من قتل ومعه ثياب اهل العراق فكانت فراسة بن عمر اصدق من كتبهم ومن ذلك ان  
رجلين من قريش وقعا الى امرئ مائة دينار ودية وقال لا ندفعها الى واحد منا  
دون صاحبه فلبثا حولا فاجاد احدهما فقال ان صاحبه ثمة مات فادفعي الى الدنيا بغير  
وذلك انك تلتمها الى لا ندفعها الى واحد منا دون صاحبه فلبثت يدفعها اليك فقتل  
عليها باهلها وجيرانها حتى دفعها اليه ثم لبثت حولا اخر فاجاد الاخر فقال ادفعي لي  
الدنيا بغير قتال ان صاحباك جاء فترغمك فدمت تدفعها اليه فاختصموا الى اخر فاجاد  
ان يقضى عليها فقالوا فقتلوا على معرف على انها فدمت لها فقال ليس فلبثا  
لا ندفعها الى واحد منا دون صاحبه قال بلى فقال اني املك عندها فاذهب فحج  
بصاحبك حتى تدفعها اليك **فصل** ومن فراسة الحاكم ما ذكره حماد بن  
سلمة عن حميد الطويل ان اباس بن معاوية اخضم المير رجلا من استودع احدهما صاحبه  
وديعه فقال صاحب الوديعة استخافه بالله ما عندك وديعه فقال اباس ابن  
معاوية بل استخافه بالله ما لك عنده وديعه ولا غيرها وهذا من حسن القياس فانه اذا  
قال مالي عندك وديعه احمل النفي واحمل الاقرار وبقيت له بفعل محذور فقتل  
او دفع الى واعطان ماله او يجعل ما موصولة والجار والمجور وصلته او ديعه جبر عن  
فاذا قال ولا غيرها فبقي النفي وقال حماد بن سلمة شهد اباس ابن معاوية يقول في رجل  
ارهن رهنا فقال المرحون رهنته بعشرة وقال الراهن رهنته بخمسة فقال ان كانت  
للاهن بيعة انه دفع اليه الرهن فاقول ما قال الراهن وان لم يكن بيعة يدفع الرهن اليه  
الرهن بيد المرحون فقال ما قال المرحون لا نه لو شاء المحرم الرهن فقلت وهذا قول ثالث

في المسألة وهو من حسن الاقوال فان اقراره بالرهن وهو في يد ولا بيعة للراهن دليل  
على صدقه وان لم يكن ولو كان مبطلا لمجد الرهن راسا ومالك وشيخنا يجعلان  
القول قول المرحون مالم ترد على فمضة الرهن والشاقعي وابو حنيفة واحمد يجعلون  
القول قول الراهن مطلقا وقال اباس ايضا من اقر بشئ وليس عليه بيعة فاقول  
ما قال وهذا ايضا من حسن القضا لان اقراره علم على صدقه فاذا ادعى عليه القضا  
ولا بيعة له فقال صدق الا اني قضيت له اياها فاقول قوله وكذلك اذا اقر بانه  
قبض من مورثة وديعه ولا بيعة له وادعى ردها اليه وقال ابراهيم ابن مزوز البصري  
جاء رجلا الى اباس ابن معاوية فبعتا رضى فطعن احدهما اخر والاخرى خضر فقال  
احدهما دخلت الحوض لا غسل ووضعت ثيابي وجاء هذا فوضع ثيابه تحت ثيابي ثم  
دخل فغسل فخرج قبل ان خذ ثيابي ففني بها ثم خرجت فبعتت فترغم انها فطقت فقال  
الك بيعة قال لا قال استوف بطنط فترج راس هذا وراس هذا فخرج فترج راسا واحدا فاص  
احمر وراسا اخر صوف اخضر ففني بالحر الذي خرج من راسه الصوف الاحمر بالبحر الذي  
خرج من راسه الصوف الاخضر وقال عمر بن سليمان عن زيد بن العلاء شهد اباس ابن  
معاوية اخضم المير رجلا فقال احدهما انه باعني جارية رغبنا فقال اباس وما عسى ان يكون  
الرعونة قال شبه المجنون قال اباس ايجارية انك ترمي منه ولبثت فالت نعم فاقول رجل بك  
اطول فالت هذين فقال اباس ردها فانها مجنونة وقال ابو الحسن النذابي عن حميد الله  
ابن مصعب ان معاوية بن قرة شهد عنده اباس بن معاوية مع رجال عدهم على رجل باربعة  
اللاف درهم فقال المشهود عليه يا ابا وانك ثبتت في امرى فوالله ما اشهدتهم الا بالعين  
فقال اباس اياه والشهود الكاذب في الحقيقة التي شهدوا عليها فاصل فلو انهم كان انكسار  
في اولها والطنة في وسطها واما في الحقيقة ابض قال فكان المشهود له بل فاكم اجبا لنا  
فذكر كره شأنا ثم باربعة الاف فلو انهم كان لا يزال بل فاكم اجبا لنا فذكر كره شأنا ثم

ما



٤٧ فلان باربعة آلاف درهم فصرهم ودعى المشهود له فقال يا بعد والله ثققت فوما صالحين  
مغفلين فاشهدتم على صحفته جئت طينتها في وسطها وتركها فيها باضا في اسفلها  
فلما ختموا الطينة قطعت الكتاب الذي فيه حاك الفادهم وكتب في البياض اربعة الاف  
وصارت الطينة في اخر الكتاب ثم كتبت في الفاهم فلففهم ونذركهم اربعة الاف فافتر  
بذلك وسأله الشرع عليه فحكم له باليقين وشرع عليه وقال نعم ابن عماد عن ابراهيم بن مرزوق  
البيروني كما عند اباس ابن معاوية فيل ان يستنقضي وكما كتبت عن الفرائس كما كتبت عن الحديث  
الحديث اوجاه رجل مجلس على مكان مرتفع بالمدينة فعمل بترصد الطريق فيبنا هو كذلك انزل  
فاستقبل رجلا فتطرق وجهه ثم رجع الى موضعه فقال اباس فولو في هذا الرجل فقال لو انما  
رجل طالع حجة فقال هو معلم صبيان فداني له غلام اعور فقال له بعضنا فقال ان حجة  
فقال غلام لي ابني فلو انما صنفه قال كذا وكذا واحد عيشه ذاهبه فلما واما صنعك قال  
اعلم الصبيان فقلنا لا اباس كيف علمت ذلك قال رأيت به جأ فحمل بطيخا وضعا يجلس فيه  
فتطرق الى رفع شئ فقدر عليه فجلس عليه فتطرق في قدره فاذا ليس قدره فامر الملوكة فتطرق  
فيمن اعناد في جلوسه جلوس الملوكة فلم اجد لهم الا المعقنين فعلمت انه معلم صبيان فقلنا  
كيف علمت انه ابن له غلام قال اني رأيت به بترصد الطريق ينظر في وجوه الناس فلما فكيف علمت  
انه اعور قال يبنا هو كذلك انزل فاستقبل رجلا فذهب احدي عيشه فعلمت انه شبيهة بثلثه  
وقال الحادث بن مرة نظر اباس ابن معاوية الى رجل فقال هذا غريب وهو من اهل واسط وهو  
معلم وهو بطيخ عبد الله بن فرجيد والامر كان قال فساووه فقال رأيت به شئ وبلغت فعلمت  
انه غريب ورأيت به على عورة حمرة فزيرة واسط فعلمت انه من اهلها ورأيت به بمر الصبيان فبسم  
عليهم ولا يسلم على الرجال فعلمت انه معلم ورأيت به اذ امر بنى هيا به لم يلقط اليه واذا امر  
بذي اسنال نام له فعلمت انه بطيخ ابنا وقال هذا ابن المصلا الذي عن الطلم من منصور  
عن عمر بن بكر بن اباس ابن معاوية فسمع قراءة من عليه فقال هذه فرائض امرته حامل بغلام

٤٨ فسل كجعرفت ذلك فقال سمعت صوتا ونفسها باطمة فعلمت انها حامل وسمعت  
صوتا حولا فعلمت ان الحمل غلام ومريم بعد ذلك بكتاب فيه صبيان فتنظر الى صبي منهم  
فقال هذا ابن ثرك المنة فكان كما قاله وقال رجل لاباس عمتي الفضائل ان الفضائل لا يعلم  
انما الفضائل انهم ولكن قل عمتي من العلم وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه يقول وداود  
وسليمان اذ يحكما في الحوت اذ نفست في غنم الغنم وكذا الحكمه شانهن ففهمنا هذا  
سليمان وكلا ابنا حكما وعلمنا انهم سليمان بغنم الغنم وعلمنا بالعلم وكذلك كتب عمر  
الى قاصبه في موى في كتابه المشهور الغنم الغنم فبما ادى اليك والذي اخص به اباس وشرح  
مع مشا دكتها لاهل عصرها في العلم والغنم الواقع والاسند لال بالامارات وشرا هذا الحاد  
وهذا الذي كتبت كثر من الحكم فاصاعوا كثيرا من الخ **تصل** ومن انواع الفرائس  
ما ارشدت اليه السنة النبوية من الملوكة باهر سهل احدا من فريض يقول او فعل من  
ذلك ما رواه الامام احمد في مسنده عن ابي هريرة قال قال رجل يا رسول الله ان لي جارا يؤذني  
فلا اطلقه فخرج مناعك الى الطريق فانطلق فخرج مناعه فاجتمع الناس عليه فقالوا ما شاك  
قال لي جارا يؤذني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم اخرجيه فبلغه ذلك فانه فقال ارجع الى  
منزلك فوالله لا اود بك هدة وامثاله اهي ايجل اليه باحضا الشريعة وهي تحيل الانسان  
بفعل مباح على تلصص من ظلم غيره واذا لا الاحتيال على اسقاط فرائض الله واستباحة  
مخارجه وفي المسند والسنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احدث في  
صلاته فليصرف فان كان في صلاة جماعة فليأخذ بانقه وليتصرف وفي السنة كثير  
من ذكر الممارض التي لا يتطهر حقا ولا نحي باطلا وكفره صلى الله عليه وسلم للسائل من  
انتم قال نحن من ماء وقوله للذي ذهب بعزيمه ليقنله ان قنله فهو مثله وكان اذا اراد  
غزوة ورى بعزيمها وكان الصديق يقول في سفر الحجرة لم يسيال من النبي صلى الله عليه وسلم  
من هذا بين يديك فيقول هاد يدي على الطريق وكذلك القليلة من بعده فروى هذا ابن اسلم



عن أبيه قال قدمت على ابن الخطاب جليل الدين ففهمها من الناس ففر فيها حلة رديته فقال  
كيف صنع هذه ان اعطيتها احد لم يقبلها فطراها وجعلها تحت مجلسه واخرج طرفها  
ودفع الحلال بين يديه فجعل يقسم بين الناس فدخل الزبير وهو على تلك الحال فجعل ينظر الى  
تلك الحلة فقال هذه الحلة فقال عمر دعها عنك قال ما شانها قال دعها قال فاعطيتها  
قال انك لا تراها قال بل قد رخصتها فلما نوثت عنده واشترط عليه الا يردوها رخصتها  
اليه فلما نظر اليها اذ هي رديته قال لا اريدها قال عمر انما قد فرغت منها فجارها عليه  
ولم يقبلها وقال لعبد الله بن سلمة سمعت عليا يقول لا غسل راسي بغسل حتى اتي البصر  
فاخرجها واسوق الناس بعضاى الى مصر فابت با مسعود البدرى فاجرتة فقال انك  
بورد الامور موارد لا تحسنون فصدروها على لا يغسل راسه بغسل ولا ياتي البصر ولا  
يجريها ولا يسي في الناس عنها بعضا على رجل اصلع انما على راسه مثل الطست انما حوله شيفاش  
ومن ذلك تغريض عبد الله بن رواحه لامرئته بان تشاد شعر يوم انه يفر ليخلص من اهلها  
حين واقع جاريتته ونفر بغير رجل ابن مسلة الحكيم ابن الشريف حين امته بقوله ان هذا الرجل  
قد اخذنا بالصدقة وقد عينا نادى بغيره في الصحابة لابي رافع اليهودى **فصل** ومن ذلك  
قول عبد الرحمن بن ابي ليلى الغضبه وقد اقيم على دكان ليلقن على ابن ابي طالب بعد صلاته الجمعة  
فقام على الدكان وقال ان الامير امرني ان اعرض على ابن ابي طالب لعنوه لعنه الله ومن ذلك  
نفر بغير الحاج بن علاط بل نهى بغيره لامرئته بغيره في الصحابة وقتلهم حتى اخذوا له منها  
**فصل** ومن الغرائس الصنادقة فرائس خرمية بن ثابت حين اقدم وشهد على  
اليثايح بن الاعرابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ولحقين حاجرا انضد فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يخرجوه ومنها فرائس حذيفة بن اليمان وقد بعثه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا الى المشركين فجلس بينهم فقال ابو سفيان ان ينظر كل منكم  
من جلسه فانه حذيفة فقال لجلسه مرات فقال فلان بن فلان ومنها فرائس المغيرة

ابن شعبة وثلاث سمعة على الجوز عمر ففهمها هلهة فضله عمر عنهم فافوا ان يرد عليهم فقال  
وهفوا ان يعلم ما امرهم به لم يرد عليا فلو امرنا بامر الله فالحجوز ما يذهب  
هلهة الى عمر فقول ان المغيرة اخذت هذا رديته الى ففهمها ذلك فافى عمر فقال يا امير المؤمنين ان  
المغيرة اخذت رديته الى ففهمها المغيرة فقال ما بقوله هذا قال كذب ليصل الى الله انما كانت ما في  
الف قال فما حملك على ذلك قال الجبال والحاجه فقال عمر الدخقان ما تقول قال لا والله  
لا صدقتك والله ما دفع الى قبلا ولا كثيرا ولكن كرهناه وخشينا ان نرده اليها فقال  
عمر للمغيرة ما حملك على هذا قال الخبيث كذب على فاروتان اخبرني وخطب المغيرة بن شعبة وبنى  
من العرب امرئ وكان الغنى جيلدا فاسلست اليها امرئ لا يدان اكلها واسمع كلامها فاحضر ان  
شئنا فاجلسنا ما يحث نزلها ففهم المغيرة انها نوثت عليه الغنى فاقبل عليه فقال لقد اوتيت جمالا  
وحسانا فاقبل عندك سرى لك قال نعم فعدت عليه بحاسنه ثم سكت فقال المغيرة فكيف  
حساك قال ما بسقط على منه شئ وان اسند رديته ادفى من الحردة فقال المغيرة لكتي اصنع  
البدة في رادني البيت فيفقهها اهل بيتي على ما يريدون فما اعلم بفادها حتى يسألوني خبرها  
فقال امرئ والله هذا الشيخ الذي لا يحاسبني احب الي من الذي يحصى على ادفى من الحردة لانه  
فترجعت بالمغيرة ومنها فرائس عمر بن العاص لما حاصر عمره فبعث اليه صاحبها ان ارسل الى  
رجلا فاصحابك اكلمه ففكر عمر وقال ما لهذا الرجل عري فخرج حتى دخل عليه فكله كلاما  
لم يسمع مثله فقال له حدثني هل فاصحابك احد فقال لا شئ اخر فوافى عندهم  
بعثوني اليك ورضوني لما عرضوني ولا يدرون ما انتفع بي فامر له بجائز فوكسني وبعث الى  
البواب اذا مرتك فاصرب عنقه وخذ ما معه فمر رجل من بني غسان ففهمه فقال يا عمر  
قد احسنت الدخول فاحضر الخرج فرجع فقال له الملك ما ردك اليها قال قطرت فاعطيتني  
فلم احيد ذلك لسمع بني عتي فاروت الخرج فانيك بعشرة منهم ففهم هذه العجينة فيكون  
معد ذلك عند عشرة رجال جز من ان يكون عند واحد فاصدقت محلل بهم وبعث الى البواب خل



٤٨ سبيل فخرج عمرو وهو يمشي حتى اذا آمن قال لا عدت مثلها فلما كان بعد رآه الملك قال  
انت هو قال نعم على ما كان من عندك ومن ذلك فراسه الحسن بن علي لما جئني اليه ابن المجسم  
له اريد ان اسلك بككة فابي الحسن وقال لا تريد ان تفعل ذلك فقال ابن المجسم والله لو امكنني منها  
لاخذ ثمان من مائة قال ابو الوفاء بن عقيل فانظر الى حسرتي في هذا السبيل الذي قد تراه  
المصيبة العاجلة ما يذهل الخلق وفطنة الى هذا الحد والى ذلك اللعين كيف لم يستفله حاله  
عن اسراة الجناية ومن قرأه اخيه الحسن رضي الله عنهما ان رجلا ادعى عليه مالا فقال  
الحسن ليحلف علي ما ادعى وبأخذه فنهض الرجل للميم فقال والله الذي لا اله الا هو فقال  
الحسن فل والله والله والله ان هذا الذي تدعي عندي ومن قبل فعل الرجل ذلك وقام  
فاختلف رجلاه فسقط مينا ففضل للحسن لم يفلت ذلك الشئ عني عن قول والله الذي  
اله الا هو الى قوله والله والله والله فقال كرهت ان يثني علي الله فيجمل عنه ومن قرأه العباس  
ما ذكره نجاحه قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه اذ وجد رجلا فقال ليتم صاحب  
هذا البرج فليشركنا في شئ الرجل ثم قال ليتم صاحب هذا البرج فليشركنا في شئ الله لا يسحق  
الحق فقال العباس لا نفهم كلنا شركا هكذا قال العباسي عن الاوراعي مرسل ووصله  
عنه محمد بن مصعب الفرساني فقال عن نجاحه عن رجل من عبالس وقد جرت مثل هذه القضية في  
محلس عمر فقال السبعي كان عمر في بيت ومعه بربر ابن عبد الله البجلي فوجد عمر رجلا فقال عمر  
علي صاحب هذا البرج لما قام فتوضا فقال جبريل امير المؤمنين او يتوضا القوم جميعا فقال  
عمر برجل الله نعم السيد كنت في الجاهلية ونعم السيد انت في الاسلام ومن احضر القراصة  
فرأته عبد الملك بن مروان لما بعث السبعي الى ملك الروم في سدة المسلمين عليه فبعث معه  
ورقة لطيفة عبد الملك فلما فرأها قال انذري ما فيها قال لا قال فيها عجبت كيف ملكك  
العربي هذا انذري ما اراد قال لا قال حسد في بك فاراد ان افعلك فقال السبعي لو  
زال ما استبكر في فعلك ذلك ملك الروم فقال والله ما اخطأ ما كان في نفسي ومن دقق

القطر

القطر انك لا تروى على المطامير خطاه بين الملا فمجدد ريشة على نضرة الخطا ذلك خطا ان  
ولكن يلطف في اعلاصه به حيث لا يشعر به غيره ومن دقق القراصة ان المصور جاءه رجل فاجروا منه  
خرج في تجارة فكتب مالا قد دفعه الى امرئ ثم طلبه فذكر ثمنه سرق في البيت ولم ير نقيا  
ولا امانة فقال المصور منذ كم تزوجتها قال منذ سنة فقال ببر او ثنيا قال ثنيا قال  
فلما ولد من غيرك قال لا قد علم المصور بفارورة حيث كان وشك له خاد الرابحة فرب النوح  
قد دفعها اليه وقال له فطوبى لهذا الطيب فانه يذهب عليك فلما خرج الرجل من عنده قال  
المصور لا رغبة من ثمنه لم يفعده على كل باب من ابواب المدينة واخذ منكم فترشتم منكم رابحة  
هذا الطيب من احد ثنيا فخرج الرجل بالطيب فدفعه الى امرئ فلما شتمه بعث منه الرجل  
كانت تحبه وقد كانت دفعت اليه المال فنهضت منه وخرجت ابيض ابواب المدينة فتم الموكل  
بالباب الى المحنة عليه فاني لم المصور فسا له عز من لك هذا الطيب فالحج في كلامه فدفعه الى  
والى الشرطة فقال له احضر اليك كذا وكذا من المال فخل عنه ولا فاض به الفسوط فلما  
جرح للشرط احضر المال على هيئة فدى المصور صاحب المال فقال ثانيا ان رددي عليك  
مالك تحملي في امرئك قال نعم قال هذا مالك وقد طلق امرئك **فصل** ومنها  
ان شريك دخل على الهدي فقال للخادم ثمان عودا الفاخي يعني للبحر فجاا الخادم يعود  
بضربيه فومنه في حجر شريك فقال ما هذا فنادى الهدي وقال هذا عودا احلها صاحب العيس  
البارحة فحبت ان يكون كسر على يدك فدعا له وكسره ومن ذلك ما يذكر عن المعتضد  
انه كان عالما ليشاهد الصانع ففرق فيهم اسود منكر الخلفه شديد المخرج يعمل ضعف ما يعمل  
الصانع ويصعد مرافق مرافق فامر من فاحضره وسأل عن امره فلما قال فقال لبعض  
جلسائه ما تقولون اي شئ يفعل كسر في امره قال امره ان ينفذ في فكره اليه لعله  
لا يعمل له وهو قال اطلب فقال قد خفت في امره فنجنا ما احسبه باطلا اما ان يكون  
وانا به قد ظهر جهاد فقه او يكون لصا يشر بالعل فذبح به واسند في البصر ابضير وحلف



ان لم يصدقه ان يضرب عنقه فقال في الامان فقال نعم الا فيما يحجب عليك بالشرع فظن انه  
 قد امنه فقال كنت اعمل في الاخرة جناز رجل في وسطه هيمان فجاء الى مكان فجلس ولا يعلم  
 بمكان فحل الهيمان واخرج منه وبنوا رافقا له واذا اكله ونام فيها ورثه وكشفه وسدده  
 فانه واخذت الهيمان وحملته على كتفي وطرحته في الاتون وطبقته فلما كان بعد ذلك اخرجت  
 عظيمة فطرحت في جله فانفذ المعتمد من احضر الدنانير من منزله واذا على الهيمان مكتوب  
 فلان بن فلان فامر فنادى في البلد باسمه فجاث امره فقال هذا زوجي ولي منه هذا  
 الطفل خرج وقت كذا وكذا ومعه الف دينار وقاب الى الان قسّم الدنانير اليها وامرها  
 ان تعقد وامر بضم عتق الاسود وحمل جثته الى ذلك الاتون وكان المعتمد من ذلك  
 عجائب منها انه قام ليلة فاذا اعلام قد وثب على ظهر غلام فاندس بين العلم ان فلم يعرف شيئا  
 فجعل يضع يده على فؤاد واحد فاحد فوجد ساكنا حتى وضع يده على فؤاد ذلك الغلام  
 فاذا به يخفق خفقا شديدا فركضه برجله واستقره فاقر فقتله ومنها انه رفع اليه  
 ان صيدا التي شبيكة في جله فرفع فيها جراب فيه كفت مخضوبة بحبنا واحضر بين يديه  
 فقال له ذلك وامر لصياد ان يجاود طرح الشبيكة هناك ففعل فخرج جرابا اخر فيه حل  
 فاعتم المعتمد وقال معي في البلد من يفعل هذا ولا اعرفه ثم احضر ثقبه له واعطاه الجراب  
 وقال لطف به على كل من جعل الجراب بغير اذنه فان عرف احد منهم فسأله من تابعه منه فاذا  
 ذلك عليه فسئل المشتري عن ذلك ونشر عن خبره فقال الرجل ثلاثه ابام ثم عاد فقال له  
 لا ركن اسئل عن خبره حتى انتهى الى فلان الهاشمي اشراه مع عشرة جرب وشكا اليه  
 وفساده ومن جملة ما قال انه كان يفتش فلانة المغيرة وان غيبها فلا يعرف لها خبر واد  
 انها هربت والجيران يقولون انه قتلها فبعث المعتمد من كبر من راي الهاشمي واحضره  
 واحضر اليه والرجل واداه اليها فلما راها انتقم لونه وايقن بالجلال واعترف فامر  
 المعتمد بدينه ثم الجارية الى مؤلاها وجلس الهاشمي حتى مات فيه **فصل** في

الفراسة ان الرشيد رى في داره حزمة خبز وان فقال لوزن الفضل ابن الربيع هل  
 قال عروفا الرماح يا امير المؤمنين ولم يقل الخبز ان لموافقته اسم الله ونظر هذا ان بعض  
 الخلفاء سأل ولد وفيه سواك ما جمع هذا قال محاسنك يا امير المؤمنين وهذا من الغر  
 في تحسين اللفظ وهو باب عظيم اعني به الاكابر والعلماء وله شواهد كثيرة في السنة وهو من خطبة  
 العقل والفضيلة فقد روينا عن عمر رضي الله عنه انه خرج بعسل المدينة بالدليل فرمى نار فوجد  
 في خبا فرفقت فقال يا اهل الصنوبر ان يقول يا اهل النار وسأل رجلا عن شيء هل كان  
 قال لا اطال الله بقال فقال قد علمت فلم تغفلوا هل قلت لا واطال الله بقال وسئل  
 العباس انت اكبر ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو اكبر مني وانا ولدت قبله  
 سئل عن ذلك عيانتا بن ابيهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر مني وانا استن  
 منه وكان لبعض القضاة جلس اعمى وكان اذا اراد ان ينهض يقول يا غلام اذهب مع ابي  
 فحولا يقول اخذ سيده قال والله ما اخل بها مرة وخر الطف ما يحكي في ذلك ان بعض الخلفاء  
 سأل رجلا عن اسمه فقال سعد يا امير المؤمنين قال اي السعد وان قال سعد السعد لك  
 يا امير المؤمنين وسعد الدراج لا عدالك وسعد يلج على سناطك وسعد الاخيه لسرك  
 فاعجبه ذلك وبشبه هذا ان معن ابن زائدة دخل على المنصور فقال رب خطوه فقال له  
 المنصور وكبرت سنك يا معن قال في طاعتك يا امير المؤمنين قال انك لجلد قال على عدلك  
 قال وان فلنك لبقيته قال هو لك واصل هذا الباب فوله ثم دخل العبادي يقولوا اني هي  
 ان الشيطان يترغ بينهم فالشيطان يترغ بينهم اذا كلم بعضهم بعضا بغير الله في احسن  
 وقت حرب كان وفودها جئت وهام اهاجها الفيض الكلام وفي الصحيحين من حديث  
 سهل ابن حنيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم خبيث نفسي ولكن  
 ليقل نفسي نفسي وخبيث نفسي ونفسي وعشت متغابرة المعنى فذكره النبي صلى الله عليه وسلم  
 لفظا الجبت لتساعته وارشدهم الى العود الى لفظ احسن منه وان كان بمعناه نبيلا للارادة



في المطلق وإرشاداً إلى استعمال الحسن وهو الفصح في الأفعال كما ارشدهم إلى ذلك في الأفعال  
والأفعال **فصل** ومن عجيب الفراسة ما ذكر عن حمد بن طولون أنه بينما هو في مجلس  
فيه أئمة سألته في ثوب جلق فوضع وجأحه في رغب وعلوا وأمر بعض العلماء بدفعه  
إليه فلما وقع فيه لم يهتزل ولم يعبأ به فقال للعلماء حتى به فلما وقف فقامه استنطقه  
فاحسن الجواب ولم يضطرب من هيئته فقال هات الكبت الذي معك وأصدني من بكيت  
فقد صحت عندي أنك صاحب خبر وأخبر السباط فاعترف فقال بعض جلسائه هذا والله  
السحر فأما هو يسبح ولكن فراسه صاوقة وأبى سؤخا له فوجهت إليه بطعام يسره إلى  
أكلة الشيطان فما هتسل له ولا مدبه إليه فاحضرته فقلنا في بقية جاش فلما رأيت رثاثة **ق**  
حاله وقوة جاشه علمت أنه صاحب خبر فكان كذلك ورئياً بوقاً حلاً لا يحمل صنأ وهو يضطر  
لحثة فقال لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحول لغاصت عن الجمال وأنا أرى عنقه باردة  
وما هذا إلا من خوف فامر بخطط الصن فاذا به جارية قد ثقلت وفطفت فقال أصدقتي  
عن حالها قال أرى به نغمة الذل اغلاظ به اعط في هذه الدنيا بدموع في جمل هذه الفتوة  
فصر به وقتل الأربعة وكان **ق** يكر ويظفر بجمع فراه الأئمة فدعا بقية وقال خذ هذه  
الدنانير واعطها إمام مسجد كذا فإنه فقير مشغول القلب ففعل وجلس معه بالسطة فوجد  
روجه قد ضربها الطوق وليس معه ما يحتاج إليه قال صدق عرفت شغل قلبه كذا غلظه  
في الغنائم ومن ذلك أن اللصوص أخذوا في من المكنتي ما لا عظماء فارتد المكنتي صاحب  
الشرطة بأخراج اللصوص وغرامة المال فكان يركب وحده ويظفر ليلاً ونهاراً إلى أن  
اجتاز يوماً في زقاق خالي في بعض أطراف البلد فدخله فرج حديد منكر وأوجده لا ينفذ فركب  
على بعض أبوابه شرك سلك كثير وعظام الصلب فقال الشخص كبريكن ففهم هذا السلك  
الذي هذه عظامه قال ويأثر في أصل الزقاق لا يحمل الحرام شيء مثل هذا لأنه زقاق  
بين الاختلال إلى حجاب الصخر لا يترلم من شيء يجاف عليه أوله قال يتفق هذه التفقه

لحم بيش

فقد أورد السخ

وما هي إلا بئسة ينبغي أن يكشف عنها فاستبعد الرجل هذا وقال هذا فكر بعيد فقال اطلبوا  
أمره من الدرب كلفاً فذاتاً غير الذي عليه الشوك واستسفي ما فخرجت عجز ضعيفة  
فأزال بيلك شير بعد شربه وهي تسقيه وعرف خلال ذلك إلى أن في لها هذه الدار من  
يسكنها وأومئ إلى التي عليها عظام السك فقلت فيها خمسة شيايا عفا ركانهم بخار وقد  
نزلوا عند شهر لا نراهم نارا إلا في كل من طويلة ونرى الواحد منهم يخرج في الحاجة ويعود  
سرياً وهم في طول النحر يحفون في كلون ويتر بوز ويلعبون بالسطرخ والنزد ولهم صبي يخدمهم  
وأما السبل الصغر إلى دار لهم بالكروخ ويدعون الصبي في الدار يحفظها فإذا كان سجداً  
جاءوا وعينهم لا تغفل بهم فقال للرجل هذه صفة لصومام لا قال بل في نقد في الخا **ق**  
عشرة من السطوط وأدعاهم إلى سطحة الجيران وفي هو الباب فجاء الصبي ففتح فدخل الشرط معه فحما  
فأنهم من القوم أحد فكانوا أصحاب الجنازة بعضهم ومن ذلك أن بعض الولائم سمع في بعض ليال  
الشنا صوتاً يدار فامر بكسر الدار فخرجوا رجلاً وامرته فقبل له من ابن علف فقال السا  
لا يبر في الشنا وإنما ذلك علامة بين هذين واحضر بعض الأولاد فخصم من يسمونه  
فأمر بان يؤتى بكور من ماء فاحده بيده ثم الفاء عمداً فانكسر فرائح أحدها وبثت الآخر  
بنته فقال الذي أخرج أذهب في اللأخر احضر العملة فقبل من ابن عرفت ذلك فقال للص  
فوتى القلب لا يترج والبري يرى أنه لو حركت في البيت فارة لا تخرجته ومنعته من السرفة  
**فصل** ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه  
أنه حاصم غلام من الأنصار أراه إلى عمار بن الخطاب فحدثه فساله البينة فلم يكن عنده وجاءت  
المرأة بنفر فشهدوا التام تزوج وأن العلم كافب عليها وقد قد فها ما عجز بضربه فلقبه  
علي فسال عن امرهم فخر فدعاهم ثم فصدف مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسال المرثة  
فحدث فقال للعلماء أحدها كما يحدثك فلما بين ثم رسول الله ما أتى قال أجد هذا  
وأنا ابوك والحسن الحسين لخاله فأخذ جدها وانكرها فقال علي لا وليا المرثة امر في

يسئل عن الدرب أهله  
وهي ثخيرة وهي غير عارفة  
بمواقفك لك

هكذا في أصل السخ



هذه المرأة جارية لو انهم وبنوا ايضا فقال علي اشهد من حضرة في ذمتي هذا  
 من هذه المرأة الغريبة من ابنتي بطنية فيها درهم فانه جارية رابعة وثمانين  
 فدفعها معها لها وفاد للعلم خذ بيد امرئك ولا تاتنا الا وعليك اثر العرس فلما وكي قالت  
 المرأة يا ابا الحسن الله الله هو النار والله ابني قال وكيف ذلك قالت ان اباه كان هجيبا  
 وان اخوتي زوجوني منه فجلت جلد الغلام وخرج الرجل غاربا فقتل وبعت هذا الحي  
 من بني فلان فقتلوا منهم واقعت ان يكون ابني فقال علي انا ابو الحسن والله ما وثقت به  
 ومن ذلك ان عمر ابن الخطاب سأل جلا كيف انت فقال يحب الفتنة ويكره الحق ويشهد  
 على ما لم يره فامر به الى السجن فامر على بنيه وقال صدق قال كيف صدقته قال يحب المال والولد  
 وقد قال الله انما اموالكم واولادكم فتنة ويكره الموت وهو حي ويشهد ان محمدا رسول الله  
 ولم يره فامر عمر باطلاقه وقال الله اعلم حيث يجعل رسالته وقال الاصمعي بن سنان جاء  
 رجل الى مجلس علي والناس حوله مجلس بين يديه ثم التقى الى الناس فقال يا معشر الناس  
 ان للدخل جبهة وان للسائل دومة وهما دليل السر والعلنة فاحذروا لانه ان كانت  
 من سهوان نزل في ولا تحسبوا من شر الله فابعد الله الذين لا يعقلون فيقسم على واجب  
 به فقال يا امير المؤمنين لا وجدت الفاضل منكم في خربة بالسواد فاعلى ومالي  
 فقال له علي ان كنتا صبيها في خربة بؤدي خراجا فربة اخرى عامرة بفرجها هي لاهل ذلك  
 القربة وان كنت وجوزها في خربة ليس بؤدي خراجا فربة اخرى عامرة فلك فيها  
 اربعة اخماس ولنا خمس فقال الرجل صبيها في خربة ليس بؤدي خراجا فربة اخرى عامرة فلك فيها  
 الخمس قال فوجدته لك واني عمر ابن الخطاب رجل اسود ومعه امرئ اسود فقال يا امير  
 المؤمنين اني اغرب غريبا اسود وهذه سودا على ما ترى ففقدته انني بولدا حمر فقلت  
 المرء والله يا امير المؤمنين ما خنته وانه لولد بؤدي فبقي عمر لا يدري ما يقول فتسل عن ذلك  
 علي ابن ابي طالب فقال للاسود انسا تلك عن شي تصدقني قال اجل والله قال هل

وخرق

راقت امرئك وهو جانيك قال فذكر ذلك قال علي الله اكبر ان النطفة اذا اخلطت بالدم  
 خلق الله منها خلقا كان احمر فلا تذكر ولدك فانت جنت على نفسك وقال جابر بن عبد  
 الله عن عمر بن الخطاب بصرته فذنت فبشابت بالانصار كانت هواء فلما لم يساعدها  
 اخلت عليه فاحذت بعضه فالتفت صفرها وصبت اليها من ثوبها وبشفتها  
 ثم جئت الى عمر صارفة فقال هذا الرجل غلبني على نفسي ونفسي في اهل وهذا امر  
 فعاله من امر النساء فقلت له ان بيد هذا ثوبا من ثوب التي فقم بعضه الشارب  
 فجعل يسقيني ويقول يا امير المؤمنين ثبت في امرى فوالله ما ايت فاحشة ولا هيبة لها  
 واخذ راودني عن نفسي فاعطت فقال عمر يا ابا الحسن انزلي في امرها فتقرا على ما على  
 الثوب ثم دعا بامرأة راسد بن العليلان فصبت الثوب فجعل ذلك البصر ثم اخذته واسمته  
 وذاته فعرف طعم البصر وزجر المرأة فاعزفت قلت وبشبهه هذا ما ذكره الخزي وغيره  
 عن احمد بن الميمون اذا ادعت ان زوجها عقيم وانكر ذلك وهي ثابت فانه يحل معها في بيت  
 ويقال له اخرج ما لك على شي فاذا ادعت انه ليس عقيم جلي على النار فان ابي هو حتى يطل  
 فرجها وهذا مذهب علي بن ابي رباح وهذا حكم بلا ما زانت الظاهرة فان التي اذا جعل  
 النار ذاب اضمحل وان كان بيضا من يجمع وييسر فانه قال انا انجز عن اخراج ما في صبح  
 فرجها وبشبهه هذا ما ذكره عن بعض القضاة ان زوجين تراضا اليه راودت كل منهما من الآخر  
 على بوط بوط عند الحاج ونسا كرا فان طعم احدهما نسا والاخر نسا فسلم صاحب  
 العيب بذلك وقال الاصمعي بن سنان ان سائلا شكى الى علي بن ابي طالب ان هنك لاءى خراجا  
 مع ابني في سفر فنادوا ولم يعدا في فسا لنهم عنه فقالوا مات فسا لنهم عنه فقالوا مات  
 شيئا وكان معي قال اكثر فامرنا الى شرح فاستخلفهم وحل سبيلهم فدعى على بالبشرط  
 فوجد بكل رجل منهم رجلين وادعاهم ان لا يمكنوا بعضهم ان يدعوا من بعض ولا يدعوا  
 احدا منهم ودعا كائنه ودعا احدهم فقال اخرني عن ابي هذا الفتنة ابي يوم مات معكم

على  
 فصل في الدعاء ان رجلا  
 سبنا وامرؤ هي شيب



٩٠ وفيما نزل نزلتم وكيف كان سبب كبريائي عليه ثمان وكيف صلبت له وسأله عن  
 غسله ودفنه ومن نولي الصلوة عليه وابن دمن ونحو ذلك والكتاب يكف ثم كبر على  
 فلك الحاضر من معه والممنون لا علم لهم إلا أنهم طعنوا أصحابهم فداقر عليهم ثم دعا  
 آخر عبد غيب الأول عن مجلسه فسأله ما سئل صاحبته ثم الآخر كذلك حتى عرف ما  
 الجميع فوجد كل واحد منهم بخير بصدقه ما أخبر به صاحبته ثم أمر برد الأول فقال يا عدو  
 الله قد عرفت غدرك وكذلك بما سمعت من أصحابك وما يتبعك من العفوة إلا الصديق  
 ثم أمر به إلى السجن وكبر وكبره الحاضرون فلما أبصر القوم حالهم بشكوا أن أصحابهم أقر  
 عليهم فدعا آخر منهم فحدث فقال يا أمير المؤمنين والله لقد كنت كارهًا لما صنعوا  
 ثم دعا الجميع فأقر بما بالقصة واستدعى الذي في السجن وقيل له فداقر صاحبك ولا  
 يتجك سوى الصديق فداقر بمثل ما أقر به القوم فاعزهم المال وأعاد منهم بالفضل و  
 رفع إلى بعض الفضائل رجل ضرب رجلًا على هامته فادعى الضرب أنه أزال بصره  
 وشبه فقال لم يكن يابن برفع عينيه إلى قرص الشمس فان كان صحيحًا لم تثبت عيناه لها  
 ويخدر منها الدمع وتخرف حرقه ويقدم إلى نفسه فان كان صحيحًا الشم بلغت الزاوية  
 خفيتموه ودمعت عيناه وزابت في أفقسه على بظر هذه القصة وإن المصروب أنه  
 خر ساقا من أن يخرج لسانه ويخس بابه فان خرج الدم أهرق فصحح اللسان وإن  
 خرج أسود فهو أخس وقال الأصمعي بن بشار قبل لقيني في ذي أسرى المسلمين خالي  
 المشركين فقال فادوا منهم فكانت جراحتهم بين يديهم دون من كانت من ذوابه  
 فانه فارقا وادعى رجل الماحزان بصدق عنه من هذه الألف وبشار بما أحب  
 فتصدق بعشرها وأمسك الباقي فما صمعه إلى طرفة وقال ياخذ النصف ويعطينا  
 النصف فقال انصفوك قال انه قال في أخرج منها ما أحببت قال فخرج الرجل تسعين  
 والباقي لك قال وكيف ذلك قال لأن الرجل امرئ شجاع ما أحببت وقد أحببت التسعين

فانجي

فأخرجها ونفخت رجلين جرتين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبد ثم جريا من بلد إلى  
 بلد يقطع بينهما لآلهما سارا فان لا نفسهما ولا أموال الناس قلت وهذا من احسن القضا  
 وهو الحق وهما أولى بالقطع من السارق المعروف فان السارق إنما قطع دور المشهد  
 والمخضب لا من لا يمكن التحرز منه ولهذا قطع الناس ولقد جئت السنة بقطع جاد  
 العالمين ونفختي على ابنتي في امرئ من وجبت فلما كان ليلة زفافها أدخلت صدرها  
 المحلة سرًا وجاء الزوج فدخل المحلة فوثب إليه الصديق فاقبلاً فضل الزوج الصديق  
 فقامت إليه المرأة فقتلته فقتلته بدينه الصديق على امرئ ثم قتلها بالزوج وأما قضي  
 بدينه الصديق عليها لأنها هي التي عرضته لفضل الزوج له فكانت هي المشبهة بالقتل  
 وكانت أولى بالظان من الزوج المباشر فقتله لأن المباشر فقتله فقتله مادونا فيه دفعا عن  
 فقتل من احسن القضا الذي لا يندى إليه كثير من الفقهاء وهو الصواب ونفخت رجل ف  
 من رجل يريد قتل فامسكه له آخر حتى أدركه فقتله وبقره رجل ينظر إليها وهو يفكر في تخلصه  
 فوثب يظن إليه حتى قتلته فقتل ان يقتل الفاضل ويجلس المحسك حتى يموت ونفقت العين  
 الدم وقت ينظر ولم يكره ذهب الامام احمد وغيره من اهل العلم إلى القول بذلك إلا  
 في قضا عين الناظر وتعل عينا رأى تغير به بذلك مصلحة للأمة ولم يسمع في الشرع  
 ومسالمة فقهاء غير الناظر إلى بيت الرجل من رجل وطافته كما جئت بذلك السنة الصبيحة  
 المصريحة التي لا مراض لها ولا دافع لكونه حتى على صاحب المنزل ونظر نظر آخرها لا يحل  
 له ان يقدم عليه بخوف له النبي صلى الله عليه وسلم ان يحدفه فيقفاء عينه وهذا مذهب الشافعي  
 واحمد وفي الصحيح من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم بغير  
 اذنهم فقتلوا عينا ولا يذنب له ولا فضا من في الصحيحين من حديث الزهري عن سهل  
 قال اطلع رجل في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه مذي يتك بها رأسه  
 فقال لو اعلم أنك تنظر لطعنت برمي عينك إنما جيل لا يستندان من اجل النظر

الحكمة



صحيح مسلم عنه ان رجلا اطلع على النبي صلى الله عليه وسلم من ستر الحجفة وفي يده النبي  
 صلى الله عليه وسلم مدرى فقال لو علم ان هذا ينظره حتى انبه لطعنت بالمدري  
 عنه وهل جعل الاستبدان الا من اجل النظر الى لو علم انه يفتق حتى انبه وفي الصحيح  
 عن ابن ابي شيبة ان رجلا اطلع في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بمسفن فذهب نحو الرجل بخنقه ليطعنه به فانه فكافي انظر الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يخنقه ليطعنه وفي سنن البيهقي وغيره عن النسيان اعرابيا الى باب النبي  
 صلى الله عليه وسلم فالتفت عينه خصا من الباب فبصر النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ  
 عودا محمدا فوجا عن الاعراب فانفع فقال لو ثبت لفقت عينك وفي الصحيحين من  
 حديث الاموي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان امرأة اطلعت عليك بغير اذن  
 فخذت من بعضة ففقت عينه ما كان عليك جناح وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقوا عيني وفي سنن البيهقي  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان رجلا اطلع في بيت رجل ففقت عينه  
 ما كان عليه فيه شيء فالحق الاخذ بوجوب هذه السنن الصحيحة الصريحة والناظر الى الفضائل  
 بفعل المسلم وهو مستطيع ان يخلصه منها اعظم انما عند الله او حتى يفتق العين والله  
 اعلم وقضى امر المؤمنين على رضي الله عنه في رجل قطع فرج امرئته ان يؤخذ منه ذرة الفرج  
 ويحرقه امساكها حتى يموت وان طلقها انفق عليها فقه ما احسن هذا القضاء واقر به من  
 فاما الفرج ففيه الدين كله انقاها واما انفاد عليها فلا تتركها على الارواح الدين  
 يفهمون بنفقت او مصلحتها واما اجارها على امساكها فانه لا يفتقر فصد فانه فصد  
 التخلص منها بما يحرم وقد كان يمدته التخلص بالطلاق والتخلع فذلك الى التخلع  
 المثلة الصبيحة فكان جزاءه ان يلزم بامساكها الى الموت وقضى في مولود ولد له راسا  
 وصدران في حفرة واحد فقالوا له ابرث مبرات اثنين ام مبرات واحد فقال برك حتى

قال صح

طلب مولود له راسا  
وصدران

بنام

بنام ثم يصالح برافا شيئا جميعا كان له مبرات واحد وان انبسه واحد وفي الآخر  
 كان له مبرات اثنين فان قيل كيف تزوج من ولدت كذلك قلت هذه مسائل لم ار  
 لها ذكرا في كتب الفقهاء وقد قال ابو جيبلة رابيت بفارس امرئ لها راسان وصدران  
 في حفرة واحد من وجهه فغار هذه على هذه وهذه على هذه والقباس لها تزوج كما تزوج  
 النساء ويتمتع الزوج بكل واحد من الزوجين والوجهين فان ذلك فبادة وخلفه  
 المرة هذا اذا كانا الراسان على حفرة واحد ورجلين فان كان على حفرة واحدة واربعة  
 ارجل فقد روى عن محمد بن سهل حدثنا عبد الله بن محمد البجلي حدثني عمار بن زيد  
 حدثنا عبد الله بن الصلاح عن الزهري عن سلمة بن عبد الرحمن قال ان عمر ابن  
 الخطاب با انسان له راسان وفان واربعة اعين واربعة ابد واربعة ارجل واحدا  
 ووبران فقالوا كيف يربث يا امير المؤمنين قد عاينته فقال فيها قضيتان احدهما  
 ينظر اذا نام فان غطت عظميته واحدة فنفس واحدة وان غطت من كل منها فنفسان  
 واما النفس الاخرى فبطمان وبسفيان فان بال من البنايين جميعا فتفسر حرق  
 وان بال من كل منها على حدة وتغوط من كل واحد على حدة فنفسان فلما كان بعد  
 ذلك طلب النكاح فقال علي لا يكون فرج في فرج وعين تنظر ثم قال اما اذا قدم  
 حديث فيها الشهوة فانها سيموا جميعا سريعا فالبنا انما فيها ساعة او نحو  
**فصل** ومن ذلك ان عمر ابن الخطاب له بامرئة ومث فسا لها ففرت فامر  
 برحبها فقال علي لعل لها عندنا ثم قال لها ما جعلك على الزنا قالت كان لي خلط  
 وفي ابلي ما ولين ولم يكن في ابلي ماء ولا لبن فظنيت فاستسقيت فاني ان يسقني حتى  
 اعطيت نفسي فابيت عليه ثلثا فلما ظننت وضنت ان نفسي سخرج اعطيتني الذي  
 اراد فسقا في فقال علي الله اكبر فما اضطررنا به ولا عاد فلما علم عليه ان الله  
 عفو رحيم وفي سنن البيهقي عن ام عبد الرحمن السلمي في عمر بامرئة جدها العطش



فزيت على راع فاستشفيت فاني ان يسيبها الا ان تمكن من نفسها فتقتل فشاو  
 الناس في وجهها فقال علي هذه مضطرة فاري ان تخلي سبيلها فتقتل فقلت والعل  
 على هذا الواضطرث المنة الى طعام او شراب عند رجل فتعيا الا يتقسطها وخافت  
 الهلاك فكنت من نفسها فلاحد عليها فان قيل فهل يجوز لها في هذه الحال ان تمكن  
 من نفسها ام يجب عليها ان تصبر ولو ماتت قبل هذه حكمها حكم المكرهة على اوتنا التي يقال  
 لها ان مكنت من مكنت من نفسك والا فقلنا كالمكرهة لاحد عليها ولها ان تقتل  
 من القتل بذلك ولو صيرت لكان افضل لها ولا يجب ان تمكن من نفسها كالا يجب على  
 المكرهة على الكفر ان يلقظ به وان صبر حتى تقتل لم يكن اثما فالمكرهة على الفاحشة  
 اولى فاقبل فلو وقع مثله ذلك لرجل وقيل له ان لم تمكن من نفسك والا فقلنا ك  
 او منع الطعام والشراب حتى يمكن من نفسه وخاف الهلاك فهل يجوز له الفكين  
 لا يجوز له ذلك ويصير للموت والفريضة وبين المنة ان الغار والفساد الذي  
 يلحق المضول بل لا يمكن تلافيه وهو شر ما يحصل له بالقتل او منع الطعام والشراب  
 حتى يموت فان هذا فساد في نفسه وعقله وقلبه ودينه وعرضه ونطفة اللوح سموم  
 شر في الروح والقلب ففسادها فساد اقل ان يبرح معه صلاح ففساد القربى  
 بين روحه وبدنه بالقتل بدون هذه المفسدة ولهذا يجوز له ويجب عليه ان يقتل  
 من ارادته نفسه ان امكنه ذلك من غير خوف مفسدة ولو فعله السيد بعبد  
 بيع عليه لم يمكن من استدانه ملكه عليه وكان بعض السلف يعثفه عليه وهو قول  
 قوي ضي على العنق بالمثل لا سيما اذا استكرهه على ذلك فان هذا جار مجرى المشه  
 وقد سئل الامام احمد عن رجل يئمه بعلامة فاراد بعض الناس ان يرفعه الى الامام فدين  
 علامة فقال بحال بينه وبينه اذا كان عاجزا معلنا فار قيل فهل يباح للعلام ان  
 يهرب قبل نعم يباح له ذلك قال ابو عمر الطرسوسي في كتاب تحريم اللواط باب

اباخر

اباخره الحرب للملوك اذا اراد منه هذا البلاد ثم ساق باسناد صحيح الى عبد الله بن  
 المباركة عن سيف بن الثوري عن عبد الله قال قال ابن ملوك لولا ما روي بما لا  
 يصلح او نحوه قال ذهب لارض وذكر عن الظاهر ابن الزيان قال سئل عبد الله بن  
 المباركة عن السلام اذا اراد ان يفضي به فليمنع ويذبح نفسه قال رايته ان علم  
 انه لا ينجيه الا القتل ابقته حتى ينجو قال نعم انتهى قلت ويكره نجا هذا ان قتل و  
 شهيد ان قتل فان من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف من قتل دون نفسه الفاحشة  
**فصل** ومن ذلك ان امرئ رفع الى عمر بن الخطاب فدينه فساها  
 عن ذلك فالت نعم يا امير المؤمنين واعاد ذلك وايدته فقال علي انها لنفسه بل به  
 استعمله من لا يعلم انه حرام فقد اعنها الحد وهذا من دفع الفاحشة **فصل**  
 ومن قصا على رضى الله عنه انه ان رجل وجده في خربة بيده سكين فسلط بهم وبين  
 يداه قنبل يشتم في دمه فقال له انا قتلته قال اذ هيوا به فقتلوه فلما ذهب به  
 اقبل رجل مسرعا فقال يا قوم لا تفعلوا ردوه الى علي فمروا به فقال الرجل يا امير المؤمنين  
 ما هذا صاحبنا قتلته قال عني الاول ما حملك على ان تقاتل انك فانه لم يقتله  
 قال يا امير المؤمنين وما استطيع ان اصنع وقد وقف العسس على الرجل يشتم في دمه  
 انا واقف وفي يده سكين وفيها اثر الدم وقد اخوت في خربة فخفت ان لا يقبل عني  
 وان يكون قسامه فاعزفت بما لم اصنع واحشيت نفسي عند الله فقال علي يتسمها  
 صنعت فكيف كان حديثك قال اني رجل تضارب حزبت الى خانوت في الفليس  
 فذبحت بقره وسلختها فبينما انا اسلمها والسكين في يدي اخذني البول فاني  
 خربة كانت بقر في دخلها فقصبت حاجتي وحدثت اربل خانوت فاذ بهذا المقتول  
 يشتم في دمه فاعزفت امره فوقفنا انظر اليه والسكين في يده فلما شعر بالاصحاب  
 قد وثقوا علي فاخذوني فقال الناس هذا مثل هذا ماله فاني سواه فاقبضت انك



٤٥ <sup>قوله</sup> لا تترك لغزلي فاعترفت بما لم اجته فقال علي للفر الثاني فانت كيف كانت فضلك ففعل  
 اعترافه فليس فقلت الرجل طعنا فقال له ثم سمعت حسن العسس فخرجت من الخربة واستقبلت  
 هذا القصاب على الحال الذي وصف فاستنرت منه ببعض الخربة حتى ان العسس اخذوه  
 واتوا به فلما امرت بقتله علفني ابو زيد بنه ايضا فاعترف بالخبي فقال علي للحسن  
 ما الحكم لهذا قال يا امير المؤمنين ان كان قد قتل نفسا فقد جبا نفسا وقد قال الله تعالى  
 ومن جباها فكلنا احبنا الناس جميعا فحتى علفنا واخرج دية القتل من بيت المال وهذا ان  
 كان وقع صلحا برضا الاولاد فلا اشكال وان كان بغير رضاهم فالعرف من قول الفقهاء  
 ان القضا لا يسقط بذلك لان الجاني قد اعترف بما وجبه ولم يوجد ما يسقط فيه  
 استيفاءه وبعد فحكم امير المؤمنين وحيه فوري وقد وقع بغير هذه الفضة في زمن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الا انها ليست في القتل قالوا النساء في حديثنا محمد بن يحيى بن كشي  
 الخرافة حدثنا عمر بن حاد بن طلحة حدثنا اسباط بن نصر عن سالم عن علقمة بن وائل عن ابيه  
 ان امرته وقع عليها رجل في سواد الصبح وهي تغدو المسجد يمدون على نفسها فاستنثت رجل  
 مر عليها وفرضها ثم مر عليها فمروا فاستنثت بهم فادركوا الرجل الذي كانت  
 استنثت به فاحذوه وسبقهم الاخر فجاءوا به فمروا به اليها فقال انا الذي اعشيتك وقد  
 ذهب الاخر فوايه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاجزته انه وقع عليها واخبر القوم انهم ادركوه يستنثون  
 فقال اما كنت اعيشها على صاحبها فذكرني هو لاني فاحذوني فقال كذب هو الذي وقع  
 علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلقوا به فاحذوه فقام رجل من الناس فقال  
 لا تخرجوه وارجعوني فانا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلثة عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الذي وقع عليها والذي اغاضا والبرية فقال اما انت فقد غشيتك وقال  
 للذي اغاضا فولا حسنا فقال عمر ارجع الذي اعترف الزنا فاني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقال لا انه قد تاب ورواه الامام احمد في مسنده عن محمد بن عبد الله بن الربيع حدثنا

الربيع

اسئل ابا بل عن سالم عن علقمة بن وائل عن ابيه فذكره وفيه فقال لو يا رسول الله ارجعه  
 في لعدنا بثرية لو تابها اهل المدينة لقبل منهم وقال ابو داود في صاحب  
 الحديث يحيى فبقصر حديثنا محمد بن يحيى بن فارس عن العزيماني عن اسباط بن مالك فذكره  
 بخبره وفيه الاثر جبر في لعدنا بثرية لو تابها اهل المدينة لقبل منهم وقال الزمدي  
 باب ما جاء في المرأة اذا استكرهت على الزنا حدثنا علي بن حجر اجزا معمر بن سليمان  
 الرقي عن الحاج ابن اراط عن عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال استكرهت امرته على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقه على الذي  
 اصابها ولم يذكر انه جعل لها محررا قال الزمدي هذا حديث غريب ليس اسناده بمنقول  
 وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه وسمعت محمد بن ابي عبد الجبار بن وائل بن حجر  
 لم يسمع من ابيه ولا اذكره يقال انه ولد لعبد مونت ابيه با شهر والعمل على هذا عند اصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان ليس على المستكره حد ثم ساق حديث علقمة ابن  
 وائل عن محمد بن يحيى النيسابوري عن الصري عن سالم عن علقمة بن وائل عن ابيه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد لصلوة فلفها رجل ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها  
 في نطقي ومرة عليها رجل فقال لاني ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها  
 فقالت ان ذلك الرجل فعل بك كذا وكذا فاطلوا فاحذوا الرجل الذي ففعلها ففعلها  
 عليها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها ففعلها  
 ليس هم ثم صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله انا صاحبها فقال لها اذهبي  
 عقر الله لك وقال للرجل فولا حسنا وقال الذي وقع عليها ارجعوه وقال لعدنا بثرية  
 لو تابها اهل المدينة لقبل منهم قال الزمدي هذا حديث غريب في نسخة يحيى وعلقمة  
 ابن وائل بن حجر سمع من ابيه وهو اكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من ابيه  
 فلهذا الحديث اسناده على شرط مسلم وعلقمة بن وائل الاضطراب الذي وقع في نسخة



والحديث بدور على ذلك وقد اختلفت الرواية هل يرمي المعترف فقال السبا بن نصر عن سالك  
 فاني ان يرميه ورواية احمد وابي داود وطارق بن كيسان ورواية الزمعي عن محمد بن يحيى عن حمزة  
 في انه رجمه وهذا الاضطراب ما من سالك وهو الظاهر وانما هو في نفسه ولا شبهة انه لم يرميه كما  
 رواه احمد والنسائي وابوداود لم يذكر غير ذلك ورواية حقهوا ان رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم سئل رجمه فاني قال لا والذي قال انه امر يرميه اما ان يكون جرم على المضاد اما  
 ان يكون اشبه عليه امر يرمي الذي جاوله او لا فمهم وقال انه امر يرمي المعترف وايضا فالدبر  
 رجمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانما مضبوطون معدودون وقصصهم محفوظة معروفة  
 وهم ستة نفر القامدية وماعز ومناجيه العسيف واليهوديين والظاهر ان راوي الرجم في هذه  
 القصة اسعدان يكون قد اعترف بالانما بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرميه  
 وعلم ان من هديه رجم الزانية وامر يرميه فان قيل فحدث عبد الجبار بن ابي عن ابيه الطاهر انه  
 في هذه القصة وقد ذكر انه اقام الحديث على الذي صابها قبل لا يبدل لفظ الحديث على ان القصة  
 واحدة وان دل فقد قال الجبار لم يسمعه حجاج من عبد الجبار ولا سمعه عبد الجبار من ابيه حكاة  
 البهقي عنه على ان في قول الجباري ان عبد الجبار ولد بعد موت ابيه باشر نظر ابا من مسك اروي  
 صحيح عن عبد الجبار قال كنت غلاما لا اعقل صلاة الى الحديث وليس في ذلك رجمه مع الاكثاف  
 ما يخالف اصول الشريعة فانه قد ثبت نص رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ثاب من حد قبل  
 القدره عليه يقطع عنه في صحه القولين وقد اجمع عليه الناس في المحارب وهو يمينه على فذونه  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابه لما خرج من بين ايديهم هلاله كنوه بنوب فينوب  
 الله عليه فان قبل فكيف تضمنون بامر يرمي المني الذي ظهرت برأيه ولم يفر ولم يفر عليه يمينه  
 بل عجزه انما امرته عليه قبل هذا العارقه هو الذي يحتاج الى جوارح شاف فان الرجل لم يفر بذلك  
 انا الذي اعشها فيقال والله اعلم ان هذا مثل افامه الحد باللوث الظاهر القوي فانه ادرك  
 وهو يشهد هاربا بين يدي القوم واعترف بان كان عند المرته وادعى انه كان معشها لها وقالت

فرما عزم

المرته هو هذا وهذا اللوث ظاهر وقد اقام الصلابة حد الزنا والخبر باللوث الذي هو نظير هذا  
 او قريب منه وهو الجبل والرائحة وجوز النبي صلى الله عليه وسلم لا يبارى الفضل ان يفسدوا  
 على عين الثاقل وان لم يروه للوث ويدفع اليهم فلما انكشف الامر بخلاف ذلك تبين  
 الرجوع اليه كما لو شهد عليه اربعة زنا بامرته فحكم يرميه فادعى عذرا او ظهر كذبه فامر فان  
 الحد يدبر عنه ولو حكم به فهذا ما ظهر في هذا الحديث الذي هو من مشكلات الاحاديث والله  
 اعلم وقد استأثرت في فضيلة علي بن ابي اسد ان امرته رفعت الي علي وشهد عليها انها اغتبت  
 وكان من فضتها انها كانت بينة عند رجل وكان الرجل امرته وكان بشر الخبيثة غل اهلها  
 فثبت البينة فحافت المرته ان يزوجها زوجها فذهبت نسوة حتى اسكنوها فاعلنت عذرها  
 باصبعها فلما قدم زوجها من غيبته رثها المرته بالفا حشنة واثمت البينة من جازاتها  
 اللواني ساعدها على ذلك فسأل المرته الملك شهود قالت نعم شهودا في جازاتها يشهدن بما  
 اتول فاحضرهن علي واحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهن فادخل كل امرته بيتا  
 فدعى امرته الرجل فادارها بكل وجه فلم تزل على قولها فردها الى البيت الذي كانت فيه ودعا  
 باحدى الشهود وجلسا على كنيه وقال فتأملت المرته ما قالت ورجعت الى الخبيثة واعطتها  
 الامان وان لم تصدقني لا فعلن ولا فعلن فتأملت لا والله ما فعلت الا انها جالا وهبته  
 فحافت فساد زوجها فذهبت مسكها لها حتى اغتصبتها باصبعها فقال علي لعنه اكر  
 انا اول من فرق بين المشاهدين فالزم المرائع حد الضد والزم العسوف جميعا العقر واصر  
 الرجل ان يطلق المرته وزوجه البينة وساق اليها المهر من عند ثم حد ثم ان ذابنا لكان  
 ثما لا ايل له ولا ام وان يجوز ان يسل بل ضمنه وكفله وان ملكا من يولد في اسر بل  
 كان له فانيان وكانت امرته مجبنة حيلة في الملك فتناحر وتقص عليه وان القاضيه  
 عشتها فادارها على نفسها فابت فشهدا عليها عند الملك انها اغتبت فدخل الملك من  
 ذلك امر عظيم فاشهد عمة وكان بها عجبا فقال لها ان فولكا مقبول واجلها ثلاثة ايام ثم

رايت صم















قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامرئان ولم يقل فاستشهدوا شهيدين من رجالكم او رجلا  
وامرئتين فيكون فيه الجوار كما جعل في القديرة كما قال فقد بئر من جنابهم او صدقة او نسك  
ما جعل في كفارة البمين فاعلم عشرة مساكن او كسوتهم او ثيابهم او ثمنه ففدية احكام الجوار  
ولم يزل ذلك في الدين ولكنه قال فيها كما قال في ابنة القراض فان لم يكن له ولد وورث ابواه  
فلا ميراث لهما وكذلك الابنة التي بعد عنها فقوله ها هنا ان لم يكن كقوله في الشهادة فان لم يكونا  
وكذلك قال في ابنة الطور فان لم يحدوا ماء فبهموا او في ابنة الظهار فان لم يحد قصبام  
شهرين فبهموا وكذلك في شفع الحج وكفارة البمين ان الصوم لا يجزى الواحد فأي  
الحديث اولى بخلاف هذا الم شاهد البمين الذي ليس فيه من الله اشراط منع انما  
سكت عنه ثم فسره السنة في ابوعبيد وقد وجدنا في حكمهم ما هو عجيب فيها وهو قولهم  
في رضاع البني الذي لا مال له لو حال وابن عم مؤثر ان الحال يجزى رضاعه لانه محرم  
وانما اشترط الشرط بل غيره فقال وعلى الوارث مثل ذلك وقد اجمع المسلمون ان كل ميراث  
للحال مع ابن العم ثم لم يحد هذا الحكم في السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن احد  
من سلف العلماء ووجدنا الشاهد البمين في آثار مؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعن غيره واحد من الصحابة ومن تابعين فقال الربيع قال الشافعي قال بعض الناس في البميز  
مع الشاهد لو لا اسرف فيه على نفسه قال ارد حكم من حكم بها لانه مخالف للقرآن فقلت له  
الله اعلم ام يشاهد البمين او شاهد امرئتين قال نعم فقلت احرم من الله ان لا يجوز اقل من  
شاهدين قال فان قلت قلت فقله قال قد قلته قلت ويجوز في الشاهدين الذين امر الله  
بما حدان لم يحدوا من سبلان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله  
قال نعم قلت لم ان كان كان زعم فقد خالف حكم الله قال واني قلت اجزى شهادة اهل الذمة  
وهم غير الذين بشرط الله ان يجوز شهادتهم واجزى شهادة القاطنة وحدها على الولاية وهذا  
وجها اعطيت بها من جهة الشهادة ثم اعطيت غير شهادة في الضمان وغيرها قلت والقضاء

آية

رصاص

تعالى

بالبمين

بالبمين مع الشاهد ليس بخالف حكم الله بل هو موافق لحكم الله اذ فرض الله نعم طائفة روليه  
فابتعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله سبحانه فقلت كما قبلت من رسول الله قال  
افتوجدتها نظيرة القرآن قلت نعم امر الله سبحانه في الوضوء بغسل القدمين او مسحهما  
فمسحنا على الخفين بالسنة فقال تعالى قل لا احدنا اوصى الى محرمنا الاية فحرمنا خروا  
كل ذي ناب من السباع بالسنة وقال واحل لكم ما وراءكم فحرمنا خروا من الجمع بين  
المرأة ونحوها وبينها وبينها وذكر الرجم ونصا بالسنة قال وكان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المين عن الله معنى ما اراد خاصا وعاما ما قال الشيخ الاسلام بن تيمية  
القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرئتين في ظرف الحكم الذي يحكم بها الحاكم وانما ذكر  
هذين النوعين من البينات في طرق التي يحفظ بها الانسان حقها فقال تعالى يا ايها  
الذين امنوا اذا نذرتهم بدين الى اجل مسمى فالتمسوه وليكن قبلكم كتاب بالعدل ولا  
ياب كاشان كيت كما علم الله فليكن وليه الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا  
يستطيع ان يعمل هو فليعمل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا  
رجلين فرجل وامرئان ممن ترضون من الشهداء فامره بحفظ حقوقهم بالكتاب وامرهم  
الحق ان يعمل الكاين فان لم يكن ممن يصح اعداؤه اعلى عنه وليه ثم امرهم الحق ان يستشهدوا  
على حشر رجلين فان لم يجدوا رجلا وامرئان ممن ترضون من الشهداء فامره بحفظ حقوقهم بالكتاب وامرهم  
انها اذا اطلبوا لذلك ثم رخص لهم في الجارة الخاصة ان لا يكسوها ثم امرهم بالشهاد  
عند البناء ثم امرهم اذا كانوا على سفر ولم يجدوا كتابا ان يستوثقوا بالرفق المقبوضه  
كل هذا نصحه لهم وتعليم وارشاد لما يحفظون من حقوقهم وما يحفظونه من حقوقهم  
يحكم به الحاكم شئ فان طرق الحكم اوسع من الشاهدين والشاهد والمرئتين فان الحاكم يحكم  
بالنكول والبمين المردودة ولا ذكر لها في القرآن فان كان الحكم بالشاهد الواحد والبمين  
مخالف لكتاب الله فالحكم بالنكول والردا شد مخالفة وايضا فان الحاكم يحكم بالفردة

ولنؤمن الله ربه ولا نجس منه  
شئيا فان كان الذي عليه  
الحق



كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة وحكم بالكتاب والسنة الصحيحة التي لا تارض لها وحكم  
 بالكتاب والسنة الصحيحة الصريحة وحكم بشاهد الحال اذا دعاي الروحان والصابان  
 مناع البيت والدكان وحكم عند من الحكم بالشاهد واليمين بوجه الاجرة الحاط  
 فيجعله للمدعى اذا كانت الى حقه وحكم بما في الفقه في الجس فيجعله للمدعى اذا كانت من حقه  
 وهذا كله ليس في القرآن ولا حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة فكيف  
 صلاح الحكم به ولم يجعله مخالفا لكتاب الله ويترد ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة ويجعل مخالفا لكتاب الله بل يقول ما قاله ائمة الحديث  
 ان الحكم بالشاهد واليمين حكم بكتاب الله فانه من دونه سبحانه امرنا بالحكم بالحق فها تات  
 قضيتان ثابتتان بالنقل ما الاول فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من  
 حكماء ولا يحكمون بياطل واما الثانية فليقول تعالى فان احكم بينكم بما انزل الله وقوله ان  
 انزلنا اليك الكتاب بالحق للحكم بين الناس بما انا الله فاحكم بالشاهد واليمين مما اراه الله  
 اياه فطما وقال تعالى فذلك فادع واستقم كما امرت ولا تتبع اهوائهم فقل امت بما انزل  
 الله من كتاب وامر لا عدل بينكم وهذا ما حكم به فهو عدل ما عود به من الله ولا بد  
**فصل** والذين ردوا هذه السنة لم طرف الطريق الاول انما خلاف كتاب الله  
 فلا يقبل وقد بين الائمة كالشافعي واحدا في عبيد وغيرهم ان كتاب الله لا يخالفها  
 بوجه وانما الموافقة لكتاب الله وانما الامام احمد والشافعي على من رد احاديث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لرخصة انما يخالف ظاهر القرآن ولذا امام احمد في ذلك كتاب مفرد  
 سماه في طاعة الرسول والذي يجب على كل مسلم اعتقاده انه ليس في سنن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاثة  
 منازل الاول سنة موافقة شاهد بنفس ما شهد به الكتاب للتميز الثانية سنة تنقسم  
 الكتاب وبين مراد الله منه وتفيد بطلان الترتل الثالثة سنة متضمنة بحكم سكت عنه

مختار

المسألة

الكتاب فينبه بنا ما مبدا ولا يجوز رد واحد من هذه الأقسام الثلاثة وليس للسنة  
 مع كتاب الله منزلة واحدة وقد انكر احد على قوله السنة نقض على الكتاب فقال بل السنة  
 نقض الكتاب وبنيته والذي يشهد الله ورسوله برأيه لم تات سنة واحدة صحيحة عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم شافض كتاب الله ومخالفة السنة كفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم هو الميثاق لكتاب الله وعليه تزل وبه هذا ما قد هو ما مور بانواعه وهو علم الخلفاء  
 بنا وبه وفارده ولو ساع رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يفهمه الرجل من ظاهر  
 الكتاب لردت بذلك اكثر السنن وبطلت الحكمة فما من احد ينجح عليه بسنة صحيحة  
 تخالف مذهبه وحلته الا ويمكن ان يشبب بعم اية او اطلاقها ويقول هذه السنة  
 مخالفة لهذا العموم والاطلاق فلا يقبل حتى ان الرافضة سلكوا هذا المسلك بعينه  
 رد السنن الثانية المتواترة فردوا قوله صلى الله عليه وسلم لا توردت ما تركناه صدقة وقالوا  
 هذا حديث بخالف كتاب الله قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين  
 وردت الجهمية فاساء الله من الاحاديث الصحيحة الصريحة في اثبات الصفات بظاهر قوله ليس  
 كمثل شيء وردت الخوارج فاساء الله من الاحاديث الدالة على الشفاعة وخرج اهل الكاثر  
 من الحديث من انما يفهموه من ظاهر القرآن قوله لا تدركه الابصار وردت كل طائفة  
 ماردة من السنة بما يفهموه من ظاهر القرآن فاما ان يطعنوا في رد هذه السنن كلها  
 واما ان يطردوا الباب في قولها ولا يرد شيء منها بما يفهم من ظاهر القرآن واما ان يرد بعضها  
 ويقبل بعضها راسية بقول الى ظاهر القرآن كسنة المردود شافض ظاهره واما  
 من احدث سنة بما يفهم من ظاهر القرآن الا وقد قبل منها ما مع كونه كذلك وقد انكر  
 الامام احمد والشافعي وغيرهما على من رد احاديث صحيح كل باب من السبع بظاهر قوله فلا  
 احد فيما اوحى الى محرمنا الا به فقد انكر النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سننه التي لم يذكر  
 في القرآن ولم يدع مغايرة القرآن لها فكيف يكون انكاره على من ادعى ان سننه مخالفة

مختار

وردت الجهمية احاديث  
 الروية مع كثرتها وحسنها  
 بما فهموه من ظاهر القرآن  
 في قوله لا تدركه الابصار  
 وردت القدرية احاديث  
 القدرية لثابتة بما فهموه  
 من ظاهر القرآن صحيح



٥٩  
 الفرائض فصار فيه **فصل** الطريق الثاني ان البين انما شرع في جانب المدعى  
 عليه فلا شرع في جانب المدعى لو ادعى ذلك فلو صلى الله عليه وسلم البينة على  
 مزادعي والبين على من انكر فعمل البين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من  
 وجه احدها ان احاديث القضا بالشاهد والبين اصح واوضح واشهر وهذا الحديث  
 لم يروه احد من اهل الكتب الستة انما في انه لو فادى في الصحة والشهادة لوجب تقديمها  
 عليه لخصوصها وعموم الثالث ان البين انما كانت في جنب المدعى عليه حيث لو بين حجه المدعى  
 بشئ غير الدعوى فيكون جانب المدعى عليه اولى بالبين لقوة باصل البراءة الذممة فكان  
 هو اقوى المنداعين باستصحاب الاصل فكانت البين من محضته فاذا شرع المدعى بوث  
 او تكول او شاهدا كان اولى بالبين لقوة جانبه بذلك فالبين مشروعة في جنبه اقوى  
 المنداعين فاجاب في جانب شرع البين في حقه ثبوتها وكذا في جانب  
 المدعى باللوث شرع الايمان في جانبهم ولما فوى جانب المدعى بتكول المدعى عليه دون  
 البين عليه كما حكم به الصحابة وصوبه الامام احمد وقال ما يوجب جلف وباحن ولما  
 فوى جانب المدعى عليه بالبرائة الاصلية كانت البين في حقه وكذلك الامناء كما لو دعي  
 المشاهر والوكيل والوصى القول قولهم ويختلفون لقوة جانبهم بالايمان فيقوله فاعاد الشاهد  
 المستمرة فاذا اقام المدعى شاهدا واحدا فوى جانب فترجح على جانب المدعى عليه الذي  
 ليس معه الا استصحاب الاصل وهو دليل ضعيف يرفع بكل دليل مخالف له وهذا يرفع بالتكول  
 والبين المردودة واللوث والفرائض الظاهرة فرفع بقول الشاهد الواحد وقويت  
 شهادة البين المدعى فافضل احسن من هذا واصح مع موافقته للنصوص والاشارة  
 التي لا تدفع **فصل** وقد ذهب طائفة من قضات السلف العاديين الى الحكم  
 بشهادة الشاهد الواحد اذا علم صدقه من غير بين قال ابو عبيد روي عن عطاء بن  
 منقضاء اهل العراق شرح رزارة ابن ابي اوفى انها قضيا بشهادة شاهد واحد ولا

٦٠  
 ذكر البين في حديثنا حديثنا الحسن بن جليل عن شريك عن ابي اسحاق قال اجاز شرح  
 شهادة من وحدي وحديثنا القسم ابن جليل عن حماد بن مسلم عن عثمان بن حدير قال  
 ابو جليل عن رزارة ابن ابي اوفى قال ابو جليل فاجاز شهادة من وحدي ولم يثبت لم  
 يصح عند ابن جليل والا فاذ اعلم الحاكم صدق الشاهد الواحد جاز له الحكم بشهادته  
 وان روى ثبوته بالبين فعل ولا فليس ذلك بشرط والبي صلى الله عليه وسلم لما  
 حكم بالشاهد والبين لم يشترط البين بل فوى بها شهادة الشاهد وثقة ابو داود  
 في الحسن **باب** اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به ثم صافي  
 حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي فاسرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم المشي وابطاء الاعراب فطلق رجل يرضون الاعراب فيسأموه بالفر  
 ولا يشعرون ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه فتادى الاعراب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم امكن متاعا هذا الفرس والابنة فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع بذلك  
 الاعراب فقال اوليس قد ابتعتم منكم قال الاعراب لا والله فابغضك فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يذنبتم منكم فطلق الاعراب يقول لهم شهيدا فقال خزيمة بن ثابت انا  
 اشهدك انك قد ابتعته فقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال بما تشهد قال  
 بشهدتك يا رسول الله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين ورأى  
 الغنائم وفي هذا الحديث علة فوايد منها جواز شري الامام الشافعي من رجل من عينه  
 ومنها ما شره الشري بنفسه ومنها جواز الشري من جليل حاله ولا يسأل من ينزلك هذا  
 ومنها ان الشاهد على البيع ليس يلام ومنها ان الامام اذا يفتن من غريمه البين الكاذبة  
 لم يكن له تقريره او هو غريمه ومنها الاكفاء بالشاهد الواحد اذا علم صدقه فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يقل لخزيمة اخراجك عنك الشاهد اخر وجعل شهادة بشهادتين  
 لا انها نصبت شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق العام فيما يخبر عن الله و







٦٤ في الرضا ع يجوز قال نعم وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ومحمد بن الحسن ع في طالب  
 وابن منصور ومحمدا وحرب واجتمع حديث غيبة هذا وقال هو حجة في شهادة العبد  
 لا في النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادتها وهي امه وقال ابو الحرث سألت احمد عن شهادة  
 القابلة فقال هو موضع لا يحضره الرجال ولكن ان كن اثنتان او ثلثة هو احول وقال في رواية  
 ابراهيم بن هاشم وقد سئل عن قول القابلة يا قبل قال كلما كان عجب البائت وابعر  
 قال سدي سألت احمد عن شهادة امرئين في الاستحلال فقال يجوز ان هذا شيء لا  
 ينظر اليه الرجال وقال محمد بن الحسن سألت احمد عن شهادة القابلة وحدها في الاستحلال الصبي  
 فقال لا يجوز شهادتها وحدها وفي الحديث بن حنبل قال لا يوجب شهادة القابلة  
 وحدها وان كانت يهودية او نصرانية فسألت احمد فقلت كما قال ابو حنيفة فقال اما لا اقول  
 يجوز شهادة واحدة مسلمة فكيف اقول يهودية فقلت اروا بغيره في الاستحلال هل يكفي  
 فيه بواحدة ام لا بد من اثنتين وكذلك الولادة قال احمد بن القاسم سئل احمد عن شهادة  
 المرأة في الولادة والاستحلال هل يجوز امرؤ او امرأتان قال امرأتان اكثر وليست الواحدة  
 مثل الثنتين وقد لا تعطى اربعة ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا اذا كان امرؤة ما لا  
 يجوز ان يراه الرجال وقال احمد بن ابي عبد الله ان ابا عبد الله قيل له في شهادة على الاستحلال  
 قال احب ان تكون امرأتان وقال حرب سئل احمد قيل له في الشهادة على الاستحلال الصبي  
 قال لا الا ان تكون امرأتان وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا يجزى شهادة امرئ  
 واحدة حتى يكون امرأتان وقال ابو طالب ثلث لا حد ما تقول في شهادة القابلة تشهد  
 بالاستحلال فقال تقبل شهادتها هذا ضرورة قال ويقبل قول المرأة الواحدة وقال  
 هرون الجاهلي سمعت ابا عبد الله يذهب الى ان يجوز شهادة القابلة وحدها تقبل له  
 كانت مرضية فقال لا يجوز الا هكذا وقال اسحاق بن منصور ثلث لا حد هل يجوز شهادة  
 المرأة في شهادة امرئ في الرضا والولادة فلا يطلع عليه الرجال قال واجوز شهادته

٧ هو

الحق

امرئ

امرئ واحدة اذا كانت ثقة فان كان اكثر فهو احب الى رفا اسما عجل برشد سالت  
 احمد هل تقبل شهادة الذمية على الاستحلال قال لا ويقبل شهادة المرأة الواحدة  
 او كانت مسلمة عدلة **فصل** وفي هذا الباب حديثان واثنان وقياس واحد  
 الحديثان منفي عن صحة وهو حديث غيبة بن عامر وقد تقدم والحديث الثاني رواه  
 الدارقطني في البهيقي وغيرهما من حديث ابي عبد الرحمن المدائني مجهول عن النخعي عن ابي وائل  
 عن حذيفة بن اليمان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة واما الاثر فقال محمد بن الحسن  
 سألت احمد عن حديث علي انه اجاز شهادة القابلة عن قول هو عن شعيب عن جابر  
 الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي ثلث ورواه الثوري عن جابر وقال الشافعي لو ثبت  
 عن علي صراحة لم يكن لا يثبت عنه وشا طر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسألة بحجة  
 الرشيد فقال له الشافعي ما يثبت فثبت بشهادة القابلة وحدها حتى درست من حليمة  
 ملك الدنيا ما اعطاه قال يعطى امرأ طالبت الشافعي قلت فعلى انما روى عن رجل  
 مجهول يقال له عبد الله بن يحيى وروى عن عبد الله جابر الجعفي وكان يؤمن بالرجعية  
 قال البهيقي وقد روى سويد بن عبد الصمد عن عبد الله بن جابر عن عطاء بن ابي مرزبان  
 ابي عن علي وسويد هذا ضعيف قال اسحاق بن ابراهيم الحنظلي لو صح منها في القابلة عن  
 علي لقلنا به ولكن في اسناده خلل قلت وقد رواه ابو عبيد جندب بن ابي ربيعة عن  
 اسير بن عبد الله الا على الثعلبي عن محمد بن الحنفية عن علي ورواه الحسن وابراهيم الجعفي  
 ابن ابي سليمان والحارث العلي والضياع وقد روى عن علي ما يرد له على انه لا يثبت  
 بشهادة المرأة الواحدة قال ابو عبيد يروي عن علي ان رجلا ثاه فاجزه ان امرئ انثى  
 وكثر انما ارضعته وامرئته فقال ما كنت لافتر بينك وبينها وان شره خير لك قال  
 ثم اني برعنا سئلا فقال له مثل ذلك قال لا يحدون هذا من حكم ابن صالح عن قائل  
 ابن بكير عن علي وابنه عباس حديث علي بن سعيد عن عبد الله بن عمر وعمر الحارث الغنوي ان

٦٤



٦٥ رجل من بني عامر تزوج امرئة من قومته فدخلت عليها امرئة فقالت الحمد لله والله لعن  
 ارضعتكما وانك لا بناي فقبض كل واحد منها عن صاحبه فخرج الرجل حتى أتى المصنف  
 بنسبه فاجبه بقول المرئة فكيف فيه الى عمر فكيف عمر ان لو عوا الرجل والمرئة فان كانت  
 لها بنته على ما ذكرت ففرق بينهما وان لم يكن لها بنته فخل بين الرجل وامرئته الا ان  
 ان ينزها ولو تخاف هذا الباب للناس لعنوا امرئة ان تفرق بين اثنين الا فعلت  
 حدثنا عبد الرحمن عن سفيان قال سمعت زيد بن اسلم يحدث ان عمر بن الخطاب لم  
 يجز شهادته امرئة في الرضاع حدثنا هشيم اخبرنا ابن ابي ليلى وجراح عن عكرمة بن خالد ان  
 عمر بن الخطاب اتى في امرئة شهد على رجل وامرئته انها قد رضعتها فقال لا يجزى  
 رجله ان او رجل وامرئتان قال ابو عبيد وهذا قوله اصل الطراف وكان لا وراعي با حن  
 بالقول الاول واما ما لك فان كان يقبل فيه شهادة امرئتين قال ابو عبيد ابو حنيفة و  
 اصحابه يقبلون شهادة النساء منفردات فما لا يطلع عليه الرجال كالكودة والكارة و  
 عيوب النساء ويقبلون فيه شهادة امرئة واحدة قالوا لا لا يلد من ثبوت هذه الاحكام  
 ولا يمكن الرجال الاطلاع عليها واما ما يطلع عليها النساء على الانفراد فوجب قبول  
 شهادتهن على الانفراد قالوا او يقبل فيها شهادة الواحدة لان ما قبل فيه قول النساء على  
 الانفراد لم يشترط فيه العدة كالرواية قالوا واما استئصال الصبي فقبل شهادة المرأة  
 فيه بالنسبة الى الصلاة على الطفل ولا يقبل بالنسبة الى الميراث وشيئا نسب عند  
 ابي حنيفة وعند صاحبه يقبل ايضا لان الاستئصال صورة يكون عقيب الولادة وذلك  
 حاله لا يخرها الرجال فثبت الضرر الى قول شهادتهن وابو حنيفة يقبل احكام الشهادة  
 وابو ثور عليه شهادة المرئة الواحدة احبنا ما لم يثبت الميراث والنسب لشهادتها احبنا ما  
 قالوا واما الرضاع فلا يقبل فيه شهادة النساء منفردات لان الحرية متى ثبت يثبت  
 عليها اذن ملك النكاح وبالطال الملك لا يثبت الا بشهادة الرجال قالوا ولا سيما يمكن

الطلاق

٦٦ اخلاخ الرجل عليه وقال الشافعي لا يقبل في ذلك كله اقل من اربع سنوة او رجل وامرئتين قال  
 ابو عبيد قال الدين قالوا يقبل شهادة الواحدة في الرضاعة فانهم اختلفوا الرضاع على سائر امور  
 النساء التي لا يطلعها الرجال كالكودة والاستئصال ونحوها والذين اخذوا بشهادة الرجلين او الرجل  
 المرئتين فان رآوا ان الرضاعة ليست كالفرج التي لا حظ للرجال في مشاهدتها وجعلوها من  
 امور النساء كالشهادة على الوضوء والذين اجازوها بالمرئتين ذهبوا الى ان الرضاعة وان لم يكن  
 النظرة الخبر كالعورات فانها لا تكون الا بغيره والتدنى والخور وهذه من محاسن النساء  
 التي قد جعل الله فرضها الشر على الرجال الاجانب فجعلوا المرئتين في ذلك كالرجلين في سائر  
 الشهادات قال ابو عبيد والذين عندنا في هذا النسخ السنة فما يجيب على الزوج عند ورود ذلك  
 فاذا شهد به المرئة الواحدة بانها قد رضعتهم وروجه فقد لزمه الحجة من الله في اجتنابها  
 ووجب عليه مفارقتها لقول الله صلى الله عليه وسلم المستنق في ذلك وعما عاك وليس لأحد  
 ان يقضي بغيره الا ان لم يملكه صلى الله عليه وسلم حكم بينهما بالنسبة حكما مثل ما سن في المنكحة  
 ولا امر فيه بالقتل كالذي تزوج امرئة ابية ولكنه غلط عليه في القضا فحقن شتمه الى ما انتهى اليه  
 فاذا شهد بها امرئة اخرى وكاشا اثنين فهذا لا يجب التفريق بينهما في الحكم وهو عندنا  
 معني قول عمر ان لم يجز شهادة المرئة الواحدة في الرضاع وان كان مرسل عنه فانما احب البسائر  
 فيه ذكر الرجلين والرجل والمرئتين لما خطر على الرجل من ان ينقل الى محاسن النساء وعلى هذا نزحبه  
 حديث علي وابو عبيد في المرئة الواحدة اذا لم يوفقا فوفد ذلك وقتا بادي ما يكون بعد الواحد  
 الا تشنان من النساء والله اعلم قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريح عن ابي بكر بن  
 سبرة عن موسى عن عفيف اخبره عن النخعي بن حكيم عن ابن عمر قال لا تجز شهادة النساء وحدهن  
 الا على ما لا يطلع عليه الا هن من عورات النساء وما اشبه ذلك من حملهن وحفظهن **فصل**  
 وقد صرح الاصحاب انه يقبل شهادة الرجل الواحد غير يمين عند الحاجة وهو الذي نقله  
 الحنفى في مختصره فقال ويقبل شهادة الطبيب العدل في المرضة اذا لم يقدر على طبيبين وكذلك



٦٧ البيطار في آراء الدلائل قال البيهقي في المغني اذا اختلفوا في الجراح هل هو موضعه ام لا او في فذره كالمشقة  
والمفلة والمأمومة والصفان وغيرها او اختلفوا في ذاء يجتص بمفرقة الاطباء او في ذاء الدابة  
فظاهر كلام الحنفية ان ذاء قد يقع على طيبين او يطايرين لا يجتري بواحد لانه مما يطعم عليه الرجل  
فلم يقبل فيه شهادة رجل واحد كسائر الحروف التي لم يقدر على اثباتها احد لانه حاله ضروري فانه  
لا يمكن كل واحد ان يشهد لانه مما يجتص به اهل الخيرة من اهل الحسنة فيحصل منزلة اليقوت في الثياب  
تقبل فيه المنة الواحدة فيقول قول الرجل في مثل هذا الذي قال صاحب الحشر ويقبل في معرفة الموضحة  
وذا الذي يذوقها طيب واحد ويطاير واحد او لم يجرده عنه نص عليه **فصل** في القضاء  
بالقول ورواها البيهقي وقد اختلف الاثنا عشر في ذلك فروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ان  
عبد الله بن عمر باع غلاما لابي بكر بن ابي رهم وباعه بالبراه فقال الذي يباعه لعبد الله بن عمر بالسلام  
واو لم نفسه فاختصموا الى عثمان بن عفان فقال يعني عبد الله بن عمر بالبراه فاشبهه فقال عبد الله بن عمر  
بعته بالبراه فقصي عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر بالبراه ان يجلف له بعد بابه السلام وبابه ذاء  
عليه في عبد الله ان يجلف لرواها في العبد فباعه عبد الله بن عمر بعد ذلك بالف وضمن بابه درهم  
قال ابو عبيد وحكم عثمان بن عمر في العبد الذي كان يباعه بالبراه فذاه عليه عثمان حين نكل  
عن البيهقي ثم لم يذكر ذلك ابن عمر من حكمه ورواه لرازي في فعل بوجه ما ما ان اعلم بعينه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومعنى حديثه من ان يذهب ذلك ابو حنيفة واحمد المشهور من هذا صبه وانما رد البيهقي فقال  
ابو عبيد حدثنا عن سلمة بن علفه عن ابي عبد الله عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الان درهم ثلثا فضاها اناه باربعة الاف فقال عثمان انها سبعة فقال المقداد ما كانت الا اربعة  
فلم يزلوا حتى ارتفعوا الى عمر فقال المقداد يا ابا عبد الله اني اجلفها كما يقول وليا خذها فقال عمر  
انضك احلفها كما تقول وخذها فان ابو عبيد هذا عمر فحكم بوجه البيهقي وروى ذلك المقداد  
ولم يذكره عثمان فلهذا تروى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا رد البيهقي وحديثنا  
بريد بن هاشم عن ابن سيرين عن ابي حنيفة ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال لا يبيع من فذره على الطائفة لم

ابن عمر

٦٨ لم يبيع شيئا ولم يبيعه الا في واحد من العوام عن ابي حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن عوف بن  
عبد الله بن عتيبة ان ابا حنيفة كان اذا قضى على رجل بالبيع فذره على الذي يبيع فاني ان يجلف  
لم يجلف له شيئا قال لا اعطيك ما لا يجلف عليه قال ابو عبيد عن ابي حنيفة ان رد البيهقي له اصل  
في الكتاب السنة فالذي في الكتاب قول الله عز وجل انما اوتوا منكم الاخران من غيركم  
ثم قال فان عثر على اهلها اسقطوا انما اوتوا منكم الاخران من غيركم انما اوتوا منكم الاخران من غيركم  
فيضمان بالله لشهادتنا اخر من شهادتنا وما اعندنا الا انما اوتوا منكم الاخران من غيركم ذلك ادنى اربابنا  
بالشهادة على وجهها او ينفقوا ان يزداد ايمانهم واما السنة فحكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في القسامة بالايمان على المدعي فقال الشخرون دم ضاحكهم بان يقيم منهم  
جنسهم ان يكون مثله فقالوا كيف نفسهم على شيء لم يقره فاجلف لهم خمسون من خرد ما قتلوه  
قال فذره لها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاخرين بعد ان حكم بها للادول في هذا هو الاصل  
في رد البيهقي قلت وهذا مذهب مالك والشافعي وصوبه الامام احمد في شيخ الاسلام  
ابن تيمية وليس المقول عن الصحابة في النكول ورد البيهقي في مختلف بل هذا لموضع وهذا لموضع  
فكل موضع امكن المدعي معرفته والعلم به فذره المدعي عليه البيهقي فانه ان حلف اسحق وان لم يحلف  
لم يحكم له بنكول المدعي عليه وهذا حكمه عثمان والمقداد قال لعثمان احلف ان  
الذي دفعته الى كنانة سبعة الاف وخذها فان المدعي هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به كيف وقد  
ادعى به فاذ لم يجلف لم يحكم له الا بيسنة او اقرار واما اذا كان المدعي لا يعلم ذلك والمدعي عليه  
هو المفتر فبمفرقة فانه اذا نكل عن البيهقي حكم عليه بالنكول ولم يزد على المدعي حكومته عبد الله  
بن عمر وغيره في السلام فان عثمان قضى عليه ان يجلف بابه السلام وبابه ذاء يعلمه وهذا  
يمكن ان يعلمه البائع فانه انما اسقطه على من العلم انه لا يعلم به واذ انما اشترع من هذه البيهقي  
فقضى عليه بنكوله وعلى هذا اذا وجد بخط ابيه في دفتره ان له على فلان كذا وكذا فادعى عليه  
فكل وسال احلف المدعي ان اياه اعطى فهذا او اقرضني اياه لم يزد عليه البيهقي فان حلف المدعي

جمع



نحوه

أي تشبه

عليه ولا يفتي عليه بالنكول لأن المذموم عليه يعلم ذلك وكذلك لو ادعى عليه أن فلانا أجنبي  
عليك بما ينفذ في المذموم عليه ويحكم عن البين وفي المذموم أن فلانا أجنبي ولكن اختلف  
وقد فُتوا أن لم يخلف لم يخلف المذموم عليه وهذا الذي اختلف فيه شتخا فضل النزاع في  
النكول ورد البين وبالله التوفيق **فصل** في مذهبي أهل المدينة في الدعوى وهو من  
أسد المذاهب وأصحها وهي عندهم على ثلاث مراتب المرتبة الأولى دعوى يشهد لها العرف بأنها  
أن تكون حقا المرتبة الثانية ما يشهد له عرف بأنها غير مشقة إلا أنه لم يقص كيدها المرتبة الثالثة  
دعوى يقضي العرف بكيدها ما المرتبة الأولى ففي أن يدعى بسلعة معينة بيد رجل ويدعى غريب وبقية  
عند غيره أو يدعى مسافر أنه ادعى أحدهم فضته وكلمته على صانع مشتبك للعلامة دفع إليه ضامعا  
بضمه والدعى على بعض أهل الأسواق المنصبين للبيع والشراء منه واشترى وكا رجل يذكر  
فيهم من مؤثر أن له ديناً بفلان رجل ويؤجر أن يشفا ضامعة فيكرهه والشبهة هذه المسائل هذه الدعوى  
لستم من مدعيها وله أن يقيم البينة على مطالبتها أو يستخلف المدعى عليه ولا يحتاج إلى استخلافه  
إلى البينات خلطه وأما المرتبة الثانية فتشمل أن يدعى على رجل ديناً في منة ليس له خلط في الصور  
المقتضية أو يدعى على رجل معروف بكثرة المال أنه افترض منه ما لا ينفقه على عياله أو يدعى على رجل  
لا معرفة بينه وبينه البينة أنه افترضه أو باع شيئاً ممن في ذمته إلى أجل ويجوز ذلك فهدى الدعوى لستم  
ولديها أن يقيم البينة على مطالبتها أو لا يملك استخلاف المدعى عليه على بقية الأباينات خلطه  
بينه وبينه في لا يرغم الخلط أن تسألوه أو يبايعه ويشترعه من مزار أو قال سمحون لأنكم الخلط  
الآب الياسع والشرابين المنداعين فلو اقتطع إلى دعوى المدعى فإن كانت تشبه أن يدعى عليها على  
المدعى عليه اختلف له وإن كانت ما لا تشبه ويقضي العرف لم يخلف إلا أن بين المدعى والخطأ فلو كان  
لم يكن خلطه وكان المدعى عليه منها قد سمحوا يستخلف منهم وإن لم يكن خلطه وقد يجوز الاستخلاف  
وتثبت الخلط عندهم بإقرار المدعى عليه بالشاهد بين والشاهد والبين والرجل الواحد المشرقة  
الرافد فالمراتب الثلاثة فتألف أن يكون رجل جازل الدار منصرفاً فيها السنين الطويلة بالبناء

والهدم

والهدم والأجارة والعمارة وينسبها إلى نفسه ويضيقها إلى ملكه وأما أن جازل به وبنت  
أفعالها فيها طول هذه الدعة وهو مع ذلك لا يبايعه رصنه فيها لا يذكر أن له فيها حق ولا مانع بنفسه  
من مطالبة من خوف سلطان أو ما تشبه ذلك من الضرر لما يفي من المطالبة بالخوف ولا يثبت وبين  
المخضف في الدار قراية ولا شركة في ميراث أو ما تشبه ذلك ما ينسأح به القريبات والعصر بينهم  
بل كان عرياناً عن جميع ذلك ثم جاء بعد طول هذه الدعة يدعيها لنفسه ويترجم لها ويريد أن يقيم  
بينة بذلك فدعواه غير سموعة أصلاً فضلاً عن بينة وفي الدار جازل بها لأن كل دعوى  
يكيد بها العرف وينبغي العادة فإنها مرفوضة غير سموعة فلو الله تعالى وأمر بالعرف وقد وجبت  
المشقة الرجوع إليه عند الاختلاف في الدعوى كالعقد والحجرة والسيرة في البينة وما قد  
القطر ووضع الجذوع على الحائط وغير ذلك فلو ومثل ذلك أن تأتي المرتبة بعد بينة منطاوله  
ندعى على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف ولا اتفق عليها شيئاً البينة هذه الدعوى لا تسمع  
لأنها بين العرف والعادة لها ولا يشهد إذا كانت فقيرة والزوج غني ومن قول القاضي عبد  
الرحمان في رد على المرتبة مذهبي تلك أن المدعى عليه لا يخلف للدعى بحجة دعواه دون أن يقيم  
إليها علم بخالفته بينها أو مسامحة فالشتخا أبو بكر ويكون الدعوى التي يدعى عليه لا تشاركها  
الناس ولا يفتيها عرف فلهذا مروى عن ابن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وعن فقهاء المدينة  
السبعة فلو الدليل على صحة البينة قد ثبت ونفرت أن الأقدام على البين يجب وتقبل على كثير من الناس  
شيئاً على أهل الدين ودعوى المروآت والأقارب وهذا امر متبادر بين الناس على قمر الاعتصام لا بين  
جحد وكذلك روى عن جماعة من الصحابة أنهم افتدوا بما بينهم من غنان بن مسعود وغيرهما  
دائماً فلو ذلك المروآت ونشأ تشبه الطلقة إليهم إذا خلطوا فربما أدى الخلف ويحب الطعن  
عليه بحد طريقاً إلى ذلك لعظم شأن البين وعظم خطرهما ولهذا جعلت بالروضة عند البين وإن  
يكون ما يخلف عليه عنده مما له حرمة كالزوج ديباً وقصاعاً فلو كان كل مدعى أن يخلف  
المدعى عليه بحجة دعواه لكان من يفتي إلى منها أهل المروآت ودور الأقدار والأخطار



والديانات لمن يربها الشقي منهم لا يبعد قريبا ولا اخف كلفة من ان يقدم الواحد منهم  
 من ثيابا دية من اهل الدين والفصل الى الخيل الحاكم ليدفع عليه ما يعلم انه لا ينقص به ولا يحترق  
 ليشقى منه مبتداه واحدا من ان يراه الناس بصورة من اقدم على اليمين عند الحاكم ومن يريد  
 ان يأخذ من احد من هؤلاء شيئا على طريق الظلم والعدوان وجدا له سبيلا لعله انه يفتدى  
 بمبته منه لئلا يفتقر قدره في اعين الناس وكلا الامر من موجودان في الناس اليوم قال وقد  
 شاهدنا من ذلك كثيرا وحضناه واصابنا بعضه فكانا ذهبا له مالك ومن ثقتهم من الصيانة  
 وانما بعين حراسه لم يوافق الناس حقاها من الضرر اللاتخي بهم والادنى المنظر فيهم فاذا قربت  
 وعوى المدح في الطاعة او ما ملته ضعف الشهمة وفوى في النفس ان مقصوده غير ذلك فاحلف له  
 وهذا لم يضر ذلك في المصيرين لان الغربة لا تكاد تفي المرق فيها بالخير في الوطن فان قيل  
 فيجب ان لا يحضره مجلس الحكم ايضا التي في ذلك امثا سائلة او ابتداء قبله حضور مجلس الحاكم لا  
 عار فيه ولا نقص بل من حضره لشئ الناس يحضره ابتداء في حوائج لهم وشجاعت وانما العار والافلام  
 على اليمين لما ذكرناه وايضا فانه يمكن المدعي من احضاره لعله يعظم عليه البيعة ولا يفتقر عنده  
 فان قيل فانه في التصاوة لا عار فيها وقد حلف عمر بن الخطاب وعنه من السلف وقال النعمان بن  
 عوفان لما بلغة انه اقدم على يمينه فاصطن ان حلف اذا كنت صادقا فليكن يمينك العاداة لا  
 معنى لها وانزب ما يطل به فوهم ما ذكرناه من افتد اكثر من الصيانة والسلف بما نهم وليس في ذلك  
 الا نص في الظلم عنهم وان لا يشراف اليهم فقه وما روى عن عمر لما هو لثيابة نفس عثمان وان اذا  
 حلف صادقا فهو مصيب في الشرح بل ضعف بذلك نفوس من يربها الاعناق ويطلع في احوال الناس  
 باواعمال الخصال فيفسدوا اليهم منهم باحوالهم وايضا فان ارادوا اليمين التصاوة لا عار فيها  
 عند الله تعالى فيصيح ولكن ليس كل ما لم يكن عار عند الله لم يكن عار في العادة وهم يعقلون من انكاح  
 الابن امة بان حمله عار في ذلك ونحن نعلم ان المباح لا عار فيه عند الله هذا اذا علم كون اليمين  
 صدقا وكل انما في يمين مطلقة لا نسلم باطنها فان رد دليل اخر وهو ان الاخذ بالعرف واجب لقوله

امتها نال

الاعناق

عوارك

تعالى

تعالى وامر بالعرف ومعلوم ان حركات دعواه بغيرها العرف فان الظن سبق اليه في دعواه بالطلاقة  
 كبقية ال بدعي على طهارة وامرنا لا يفتقر عند شراؤه ونظر في تلك الدعوى عليه فثبت وثما  
 يشهد لذلك ويقويه قول عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه الامام احمد وغيره وهو ثابت عنه  
 الله فقرة فلو لم يبادر في تلك حجة فلو لم يبادر في خاتمة رسالته ثم نظر في فلو لم يبادر  
 بعده فري فلو لم يبادر في خاتمة رسالته ثم نظر في فلو لم يبادر في خاتمة رسالته ثم نظر في فلو لم يبادر  
 حسن وما رآه المؤمن فيحيا فهو عند الله فينج ولا ريب ان المؤمن بل ويخرجهم برون من الفسج  
 ان نسمع دعوى النبال على الخليفة او لا يبره باعه بمانعة الف دينار ولم يوفه اياها انه اضرضه  
 الف دينار او نحوها او انه من وج ابنته الشوها و دخل بها ولم يعطها مهرها او تدعى امرته نيت  
 مع الزوج شتر سنة او نحوها ان لم ينفق عليها يوما واحدا ولا كساها خيطا او هبنا هدايا ولا  
 وخارجا اليها بائناغ الطعام والعواكة فتسمع دعواها ويحلف لها ويجلس في ذلك كله او تسمع دعوى  
 الذاعر الحارب ويحبس عامه لها ذابنه وعلى راسه عامة وخطبة عام مكشوف الراس يندعي الذاعر ان  
 العامة له فتسمع دعواه ويحكم له بما يحكم البدا ويحكم رجل معروف بالفجر وادى الناس على رجل مشهور  
 بالديانة والصلاح انه يفت عبثه ومن شاعته فتسمع دعواه ويستخلف له فان نكل قضى عليه  
 او يدعي رجل معروف بالشهادة وسؤال الناس ان اضرضنا جارا من اكابر التجار ما يبره الف دينار  
 وان عصبها منه وغوة لك من العاوى التي تشهد الناس بقطرهم وعقولهم انما من اعظم الدين طل  
 فهد لا تسمع ولا يحلف فيها المدعي عليه وبعض المدعي نفي براماله وهذا الذي نفق عليه الشريعة  
 التي مبناها على الصدق والعدل كما قال تعالى وثقت كل كلمة ربك صدقا وعدلا لا تسمع لغيره المتزنة  
 من عند الله لا تصدق كاذبا ولا تشترط لما  
 وزايت الشيخ الاسلام بن بيه في ذلك جواب سؤال هل المشي بانضرب والجس المنهجين في  
 الدعوى وفيها من الشريعة ام لا واذ كانت من الشريعة فمن يفتي ذلك ومن لا يفتي ومن اقدم  
 الضرب وحق الجس فاجاب الدعوى التي يحكم فيها ولا الامور سوء اسموا قضات

وان يباين الناجز التي عليه ذلك  
 الشهاد شجرة اياها وخصها عنه  
 م



أدولة أدولة الأحداث أدولة المطالم أوجرد لك من الأسما العرفية الأصلية فأن  
حكم الله تعالى شامل لجميع الخلق وعلى كل من وكل أمر من أمور الناس وأحكامهم بين اثنين ان  
يحكم بالعدل يحكم بخلاف الله وسنة نبيه وهذا هو الشرح المنزل من عند الله قال الله  
تعالى لعذرنا رسلا برسلا بالبينات واتر لنا معهم الكتاب المنزلة ليقيم الناس بالقسط فكل  
تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهليها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان  
الله تعالى بعظكم بر أن الله كان سمعاً بصيراً وقال تعالى وان احكم بينكم بما اتزل الله ولا تتبع  
القوم عما جاءك من الحق فالمراد من فشان دعوى فحمة ودعوى غير فحمة فدعوى الشهادة ان يدعى  
فعل محرم على المطلوب يوجب عقوبته مثل قتل او قطع طريق او سرقة وغير ذلك من العذر ان  
الذي يتعدن ان الله البيعة عليه فيقال بالاحوال كون الشهادة ان يدعى عقدا من سبع او فرض  
او هين او خان وغير ذلك وكل من القسمين فله يكون حدا محصا كالشرب والزنا وتذبحون حنفا  
محصا لا دمي كالاموال وقد يكون من ضمن الامور كالسرقة وقطع الطريق فلهذا القسم ان اقام  
المدعى عليه شرعية والآلة قول المدعى عليه مع يمينه لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعتي الناس بديعهم لا دعي ناس دقا رجال واموالهم  
ولكن اليمين على المدعى عليه وفي رواية في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم باليمين  
على المدعى عليه في الحديث فمر ان احد الاطبي عجره وعواه ونص ان الدعوى المنقضية للاخطا  
فيها اليمين ابتداء على المدعى عليه وليس فيها ان الدعاوى الموجبة للعقوبات لا ترجح اليمين الا  
على المدعى عليه بل قد ثبت عنه في الصحيحين في قضية القسامة انه قال لمدعى الدم يحلفون بخمس  
يميناً وتسحقون دم صاحبكم فلا كيف تحلف ولم تشهد ولم تر ذلك فنبهكم اليهود بنحسب يميناً  
وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين يمين وشاهد وان عباس  
هو الذي روى انه قضى باليمين والشاهد ولا تقارض بين الحديثين بل هذا في دعوى واقفا  
الحديث المشهور عن السنة انقضاء البيعة على من ادعى واليمين على من انكر هذا قد روى ولكن

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى  
باليمين على المدعى عليه وهو الذي  
روى م

استاده

استاده في الصححة الشهرة مثل غيره ولا رواه عامة اصحاب السنن المشهورة ولا قال يعقوب  
احد من علماء الامة ولا طائفة من فقهاء الكوفة مثل ابو حنيفة وغيره فانهم يرون اليمين  
ذاتاً في جانب المتكبر حتى في القسامة يحلفون المدعى عليه ولا يقتصون بالشاهد واليمين ولا  
يردون اليمين على المدعى عند النكول واستدلوا بجملة هذا الحديث واما سائر علماء الامة  
من اهل المدينة ومكة والشام وبقية الحديث وغيرهم مثل ابن جريح ومالك والشافعية والشافعية  
واحمد واسحاق فتارة يحلفون المدعى عليه كما جازت بذلك السنة والاصل عندهم ان اليمين شرعية  
في اقوى الحائسين واجابوا عن ذلك الحديث تارة بالتضييق وتارة بانه عام واحاد يثبت خاصه وتارة  
بان احاد يثبت صحه وانما لا يعمل بها عند المعارض اولى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه طلب  
البيعة من المدعى واليمين من المخبر في حكايات معينة ليست من جنس دعوى الزعم مثل ما خرجنا  
في الصحيحين عن الاشعث بن قيس انه قال كان بيني وبين رجل حكومة في بر فاختفا الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك او يمينه فقلت اذا يحلف ولا يميني فقال من حلف على  
يمين يقتل بها مال امرئ مسلم هو ذابا جرح في الله وهو عليه غضبان وفي رواية قال يبتلى  
الها برك والا فتمته وعن زابل ابن جرح فاجاب رجل من حضرة ورجل من كندة الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال الذي من حضرة يا رسول الله ار هذا غلبي على ارض كانت لابي فقال الكندة  
هي ارض في يدى ارضها ليس له فيها حتى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لك يمينه قال قال  
فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يميني على ما حلف عليه وليس شئ من شئ فقال  
ليس لك منه الا ذلك قلنا اذ بال رجل يحلف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان خلف على  
ماله لياك كذا فلما لبضين الله وهو عنه معرض رواه مسلم في هذا الحديث ان لم يوجب على المطلوب  
الا اليمين مع ذكر المدعى المجزوء قال ليس لك منه الا ذلك وكذلك في الحديث الاول وكان خصم  
الاشعث بن قيس يهودياً هكذا جاء في الصحيحين ومع هذا لم يوجب عليه اليمين وفي حديث القسامة  
ان الاضادة ولو كيف قبل ايمان قوم كفار وهذا القسم لا اعلم فيه من اغان القول فيه فوالس



٧٥ المدعى عليه مع عيونه اذ لم يأت المدعى بحجة شرعية وهي البيعة لكن البيعة التي هي الحجة الشرعية  
 نارة تكون شاهدين عدلين ذكرين ونارة يكون رجلا وامرئتين ونارة اربعة رجال ونارة ثلاثة  
 عند طائفة من العلماء وذلك في دعوى افلاس من علم له مال منقذ كالثبت في صحيح مسلم حديث  
 فيصنعه من مخادق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمل المسألة الا لاحد ثلاثة رجل تمل  
 حاله تمل المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل صائبه جاحل جاحث ماله فمل المسألة  
 حتى يصيب قواما من عيش ورجل صائبه فاقه حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجة من قوم يقولون لقد  
 اصابت فلانا فاقه فمل المسألة حتى يصيب قواما من عيش قاسوا من يافيصنه سحتا بأكملها  
 صاحبها سحتا فقد المحدث جرح في انه لا يقبل بيعة الأعشار اقل من ثلاثة وهو الصواب الذي  
 يفتي القول به وهو اختيار بعض اصحابنا وبعض الشافعية فالواحد لا يعشار من المأمور والخفية  
 التي تروى فيها التهمة باحتواء المال فروي فيها الزيادة في البيعة وجعلت بين مرتبة اعلى البيعات  
 ومرتبة اقل البيعات نارة تكون الحجة شاهدا ويمر الطالب ونارة يكون امرئ واحد عند  
 حنفية واحد في الشهر وعند ائمة عند مالك واحد وفي رواية اربع نسوة عند الشافعية نارة  
 تكون رجلا واحدا في ذاه الذاب وشهادة الطبيب اذ لم يوجد اثنان كما نص عليه احد نارة تكون  
 لو نادى لطماع ايمان المدعىين في القضاة وشارفت يكون الايمان فيها خمسين تعليقا لثان  
 الدم كما اشار اللعان بوز الايمان فيه اربعة القضاة يجب فيها الفدية عند مالك واحد ويجوز  
 الدية فقط عند الشافعية واما اصل الراي فيجوز فيها المدعى عليه خاصة ويجوز عليه الدية مع  
 خليفه فان نارة تكون الحجة تكون فقط من غير دية البيعة ونارة تكون عينا مردودة مع كونه  
 المدعى عليه كقضي الصلابة بهذا وهذا نارة تكون على ما نصها المدعى يعلم بها صدقه كالعلامة  
 التي يصيبها من سخط من لقطه لراجلها فيجب اثبات المدعى اليه بالصفة عند الامام احد غيره  
 ويجوز عند الشافعية ولا يجب نارة تكون شيئا بين يدى على ثبوت الغيب فيجب الخاف الغيب به  
 عند الجمهور ومن السلف والخلف كما في القافة التي اخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم بها

الصلابة

٧٦ الصلابة من بعد وفارة تكون علامات محقق بها احد المتداعين فيقدم بها كما نص عليه احمد  
 المدعى في المكزي بتداعيان دفينا في الدار فبعضه حدها يكون له مع عيونه ونارة تكون على ما  
 في يد اللقيط بمصقه بها احد المتداعين فيقدم بها كما نص عليه احد نارة تكون في ان ظاهرة  
 يحكم بها المدعى مع عيونه كما اذا شاع الخياط والحجار في آلات صناعتها حكم بكل آلة لمن يصليح له عند  
 الجمهور وكذلك اذا شاع الزوجان من البيت حكم للرجل بما يصليح له والمرأة بما يصليح لها ولم  
 يتنازع في ذلك الا الشافعية فانهم قسم عامة الرجل وشا به بيعة وبين المرأة وكذلك قسم خفت المرأة  
 وعلمها ومقرها بينها وبين الرجل واما الجمهور كذلك واحد في حقيقته فانهم نظروا الى الضرر بين  
 الظاهرة والنظر الغالب للمنفق بالقطع في اختصاص كل واحد منهما بما يصليح له وروا ان المدعى  
 شريح بما هو دون ذلك بكثير كاليد والبركة والنكول والبيعة المردودة والفاقد البيعة  
 الرجل والمرأتين فيشترط ذلك فلا يشترط به الرجوع وسلم ان النظر الحاصل لها هو الذي يجب ان  
 كثير من النظر الحاصل بذلك الاشياء وهذا ما لا يمكن محذور دفعه ونهض الله سبحانه على الحق  
 الموجود والشرع علامات وعلامات تدل عليه وينتبه في ان في الارض دأسي ان يندبكم  
 انكارا وسبلا لتعلمكم هتدون وعلامات رايهم هم يهتدون ونصب على الصلابة علامات واوله  
 ونصب على الايمان وانفاق علامات واوله قال صلى الله عليه وسلم اذا راى الرجل هتادا المسجد  
 فاشهد له بالايان فجل اعتياد شهود المسجد من علامات الايمان وجوز لنا ان نشهد بالايان  
 صاحبها مستبدن الى تلك الصلابة والشهادة انما تكون على القطع فدل على ان الامانة بقيد  
 القطع ونسوخ الشهادة وقوله انه المناق ثلاث وفي لفظ علامة المناق ثلث اذا حدث كذب  
 واذا عد خلف واذا اؤتمن خان وفي السن ثلث علامات الايمان الكف عن قول الله الا الله و  
 الجهاد ما من صد يقضى الله الى ان يقابل اخر ائمة الرجال لا يبطله جور جابر ولا عدل عادل والايان  
 بالانذار ونهضت فيما الى الايات والة عليه وعلى وحدا بينه واسما وصفاة فذلك هو والله على  
 عدله واحكامه والاية مستلزمة لدلوها لا ينقل عنها فثبت وجوب المردوم وجوب لا دمه فاذا وجد



٧٧  
أية التي ثبتت الحق ولم يختلف ثبوتها عن آية واحدة فاستدلوا بكون حكمها بالمثل وقد ثبت  
التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من العلامات في الأحكام وجعلوها بمنزلة الحكماء غير العلامات  
في اللفظة وجعل صفة الواصف أي وعلاوة وإتالة وفي الجارية من قبلي وسفان التمسك  
أي فضع يدك على من فوته فترى هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه إذا لم يرفع اليد ذلك كما تزل  
الصفة للفظ منزلة البينة بل هذا بنفسه بينة إذا البينة ما بين الحق من قوله وفعله وصف وجعل  
الصانع الجبل علامة وأية على أن لا تجدوا به المرأة وإن لم تفرق بين ما شهد عليها من قبل الجبل أصل  
من الشهادة وجعلوا الآية الخ وفيها أي وعلاوة على ما بيننا من الأثر والشاهد وجعل  
التي صلى الله عليه وسلم تحركها وقمر يش يوم بدر عشر جزاير أو شفا أي وعلاوة على كونهم ما بين اللفظ  
والشهادة فخرج عنهم هذا القدر بعيد كره هذه العلامة وجعل صلى الله عليه وسلم كثرة المال فصره  
مدى انقائه أي وعلاوة على كذب المدعى له عابه في النصفة والغايب في حين الخطب وتحدثت باجاء  
العقوبة بينة على هذه العلامة واعتبر العلامة لتسبب وظهور أثر الدم بر في الحكم بالسلب أحد  
المتداعين وتزل الأثر منزلة بينة واعتبر العلامة في ولد الملاعة وقالوا نظر وانما كانت  
به كذا وكذا هو لعل ابن ابنه وانما كانت بر على نكث كذا وكذا هو الذي رتب به فاجزائه للدم  
ورتب به هذه العلامات والصفات ولم يحكم به لأنه لا يرد عليه ولو يفهم ولا كانت الملاعة قرأنا  
له واعتبر بيات الشرح حول القبلة الملوغ وجعلها علامة وأية له فكان يقتل من الأسر يوم فريضة  
من وجده في تلك العلامة ويستقي من لم يكن فيه ولهذا جعلها بينة من القصاص وكما نشأ في  
علاوة في حق الكفار خاصة وجعل الجفيرة علامة على براءة الرحم من الجبل فجوز على الأمانة المستبينة  
إذا حاصت جفيرة لوجود علامة خلوها من الجبل فلما منع من رطى الأمانة الحامل وجوز وجعلها  
إذا حاصت كذا في ذلك اعتباراً لهذه العلامة والامارة واعتبر العلامة في الدم الذي نراه المرأة  
ولبينة عليها هل هو حوض أو استخاضة فاعتبر العلامة فيه بوضعه ولونه وحكم بكونه حوضاً بناء على  
ذلك وهذا في الشريعة الكريمة أن يحصر في شواهد من هذه الأمارات والعلامات في الشرع

بالكيفية

٧٨  
بالكيفية فقد عطل كثير من الأحكام وصنع كثير من الحق وإنما في هذا الباب طرفان ووسط فله  
مستحقاً وقد وقع فيه من التفريق بين بعض الأوامر والعدوان من بعضهم ما أوجب الجبل الحق والطمع  
الحق وضاد لفظ الشرع غير مطابق لفظه الأصلي بل لفظ الشرع في هذه الأمانة ثلاثة أقسام الشرع  
المتزل وهو المتكافئ في السنة وإتباع هذا الشرع واجب من خرج عنه وجب فيه ما لم يخل فيه أصلاً  
الدين وفرعاً من سنة الأمانة وولاية المال وحكم الحاكم وحسنه الشيوخ وولاية الحسنة وغير ذلك  
فكل هؤلاء في علمهم أن يحكموا بالشرع المتزل ولا يخرجوا عنه الثاني الشرع الماول وهو موارد النزاع  
الاجتهاد بين الأمة فمن أخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أفر عليه ولم يجب على جميع الناس موافقته إلا بجهة  
لا مبرر لها من كتاب الله وسنة رسوله والثالث الشرع المبدل مثل ما ثبتت بشايات الزود ويحكم فيه  
بالجبل والظلم وبمرفقه بقرار باطل لا ضاع عنه من مثل تعلم من يرض أن يفر لوارث بما ليس له ليطول حق بينة  
الدرة والامر من تلك حرام والشهادة عليه حرمته والحاكم إذا عرف باطن الأمر وأنه غير مطابق للحق في حكمه  
كان جائزاً أنما وان لم يعرف باطن الأمر بايم فقرة **سيد الحكم** صلوات الله وسلامه عليه  
في الحديث المتفق عليه أنهم تخشعوا للحق ولعل بعضهم أن يكون الحق نجاسة من بعض فترفضت الحق من  
حق اجنبية فلا يخرجه فاما قطع له فقرة من النار **فصل** في الضم الثاني من الدعوى دعاوى  
الشتم وهي دعوى الجناية والاحوال المحرمة كدعوى القتل وقطع الطريق والسرفرة والغدق والعدوان  
فهذا ينقسم المدعى عليه فيه إلى ثلاثة أقسام فإن المتهم إما أن يكون برياً ليس من أهل تلك المنة أو فاجراً  
من أهلها أو مجرماً لا يعرفه إلى الحاكم حاله فإن كان برياً لم يخرجه عن بينة انقائه واختلفوا في  
عقوبة المتهم لم على قولين أصحهما أنه يباين عيانه بالسلط أهل الشر والعدوان على غير أن البراءة فإلا ذلك  
واشبه لا يدعى المدعى إلا ان يفصل بينة المدعى عليه وعيبيه وشتمه فيجوز أن لا يصح توقيف قصده  
أو فيه أو لم يقصد وهل يختلف في هذه الصورة فإن كان المدعى هذا الله لم يختلف عليه وإن كان حقيقاً  
لا يدعى نفسه فإلا أن مبيئاً على سماع المدعى فإن سمع المدعى أحلف له ولا لم يختلف في الصحيح أنه  
لا يسمع المدعى في هذه الصورة ولا يختلف بينهم في لا يتطرق إلا إذا دلوا بالشر إلى الأسنانه



٥٩ يا ولي الفضل والاعطاف تقدم وان المسلمين يرون ذلك فيسلك **فصل** القسم الثاني  
ان يكون منهم مجهول الحال لا يعرف بغير ولا يجوز هذا المجلس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام  
والمتخصصين عند اكثر الامنة انه مجلسه الفاضل والوالي هكذا نص عليه مالك والشافعية وهو مضمون الامام  
احمد ومحقق اصحابه وذكره اصحابه في حقيقته وقال الامام احمد في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم في حقيقته  
قال احمد بذلك قد ثبت في المحاكم امره وقد روى ابو داود في سننه واحد وغيرهما من حديث بعض بن  
حكيم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس في حقيقته قال علي بن المدايني حديث عن ابن  
حكيم عن ابيه عن جده صحيح وفي جامع الحلال عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم جلس في حقيقته يوما  
وليلة والاصول المتفق عليها بين الامنة تراخ ذلك فانهم متفقون على ان المدعى اذا طلب الدعي  
عليه الدعي يسوغ احضاره وجب على الحاكم احضاره الى المجلس الحاكم حتى يفصل بينهما ويجزئه من مسافة  
العدوى التي هي عند بعضهم بربر وهو ما لا يمكن الداهي اعود في بربره كما يفرض اصحاب الشافعية  
واحد وهو رتبة عن احمد عند بعضهم بجزئه من مسافة القصر وهي مائة بربر فاذا صدق كاهل الرتبة  
الاخرى عن احمد الحاكم قد يكون مشغولا عن تجل الفصل وقد يكون عنده حكومات سابقة تكون  
المطلوب محبوبا معقوبا من حين يطلب الى ان يفصل بينه وبين خصمه وهذا مجلس يدعون التهمة في  
الائمة الاولى فان المجلس الشرعي ليس هو السبي في مكان ضيق وانما هو تقوخي الشخص ونفعه من الضيق  
بنفسه سواء كان في بيت او مسجد وكان يتوكل بنفس الخصم او وكيله عليه ولا يترتب له ولهذا ساءه  
النبي صلى الله عليه وسلم كما روى ابو داود وابن ماجه عن الهفاس بن حبيب عن ابيه قال اثبت النبي  
صلى الله عليه وسلم بغير بربر فقال في الرتبة قال يا اخا بن ثميم ما تريد ان تفعل باسرك وفي رواية  
ابن ماجه ثم قرأ في آخر النهار فقال يا فضل اسرك يا اخا بن ثميم وهذا كان هو المجلس على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر الصديق ولم يكن له مجلس معدي مجلس الخصم ولكن لما انتشرت  
البيعة في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بكته وادار جعلها سجنا يجلس فيها وهذا تنازع العلماء من  
اصحاب احمد وغيرهم هل يتخذ الامام مجلسا على قولين فمن قال لا يتخذ مجلسا قال لم يكن لرسول الله صلى

٥٨ الله عليه وسلم ولا يلقينه بعد مجلسه ولكن يتوقف بمكان من الامانة او يقيم عليه جافا و  
يبنى الزبيري او ابا هريرة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال له ان يتخذ مجلسا  
قال اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن امية دارا باربعة الف وجعلها مجلسا ولما كان  
حضور مجلس الحاكم من مجلس المجلس تنازع العلماء هل يجزئ المجلس المطلوب مجرد الدعوى ام لا  
يجزئ حتى يبين المدعى ان الدعوى اصلها على قولين فاما داودان عن احمد والاول قول في حقيقته  
والشافعية والثاني قول مالك **فصل** ومنهم من قال المجلس في التهم انما هو لوالي الحرب  
دون الفاضل وقد ذكره طائفة من اصحاب الشافعية كابن عبد الله الزبيري والمارودي و  
غيرهما وطائفة من اصحاب احمد في المصنف في ادب القضاء وغيرهم واختلفوا في مقدار المجلس في  
التهمة هل هو مقدار امر حجة الى اجتهاد الوالي الحاكم على قولين ذكرهما المارودي وابو يعلى وغيرهما  
فقال الزبيري هو مقدار شهر وقال المارودي غير مقدار **فصل** القسم الثالث ان يكون  
المتهم معروفا بالجرم كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك فاذا جاز مجلس الجرم فجلس  
هذا اولا قال شيخنا وما على احد من ائمة المسلمين يقول ان المدعى عليه في جميع هذه  
الدعاوى يجلب بربر بل اجلس ولا غيره فليس هذا على طائفة مذهبا لاحد من الائمة الاربعة  
ولا غيرهم من الائمة ومن رزم ان هذا على طائفة وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطا عظيما  
مخالف للنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع الائمة ومثل هذا الغلط الفاحش يخرج  
الولاية عن حقا لفتة الشرع ونزهة ان الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصلحة الامة وقد رآه  
لحدوده الله من جعل العناوين بحقيقة الشرع خروج عنه الى انواع من الظلم وابتدع  
السياسة جعلها هو لا في من الشرع وهو له ومقابلته له وزعموا ان الشرع ناقص  
لا يقوم بمصالح الناس وجعل اولئك ما فهموه من العمومات والاطلاقات هو الشرع وان تضمن  
خلافا ما يشهد الشواهد والعلامات الصحيحة والطائفتان فخطبان على الشرع افسح خطا  
والحشنة وانما او ثامن نقصهم في معرفة الشرع الذي انزله الله على رسوله وشرعه بين عباده



كما تقدم بيانه فانزل الكتاب بالحق ليقيم الناس بالقسط ولا يسوع كذيب صادق  
 اماره وعلا منه شاهد الحق بل امر بالنبش في غير القاص ولم يامر برده مطلقا حتى تقوم اماره  
 على صدفه فيقبل او كذبه فيرد حكمه فامر مع الحق والحق دابر مع حكمه ابن كان ومعنى كان وباي دليل  
 صحيح كان فتوسع كثير من هؤلاء في امور ظنوننا وما ذلت اثبتوا بها احكاما وفكر كثير من اولئك  
 عن ادله وعلا مات ظاهره ظنوا غير صالحه لا يثبت الاحكام **فصل** ويشترع ضرب  
 هذا النوع من المتهين كما امر النبي صلى الله عليه وسلم الزبير بن عديب المتهين الذي عيت ماله حتى  
 اقره في نفسه ابن ابي الحنفية قال شيخنا واختلفوا فيه اهل الدين يضربه الولى دون الفاضل  
 او كلاهما ان لا يسع ضرب غير ثلاثة اقول احدهما انه يضرب الولى والفاضل وهذا قول طائفة  
 من اصحابنا لك واحد وغيرهم منهم اشهب ابن عبد العزيز فاضى مصر فانه قال بمجن بالحبس والضرب  
 ويضرب بالسوط محررا والقول الثاني انه يضرب الولى دون الفاضل وهذا قول بعض اصحاب  
 الشافعي واحدهما والفاضلان وجه هذا ان الضرب المشرع هو ضرب الحدود والمقررات  
 وذلك انما يكون بعد ثبوت اسبابها وتخفيفها والقول الثالث انه يحبس ولا يضرب وهذا قول  
 اصنع وكثير من الطوائف الثلاثة بل قول اكثرهم لكن يحبس منهم ابلغ من حبس الجوارح  
 قالت طائفة منهم من ابن عبد العزيز ومطرف وابن الماحشون انه يحبس حتى يموت ونصر عليه  
 الامام احمد في المبتدع الذي لم ينش عنه ابيه عنه انه يحبس حتى يموت وقال مالك لا يحبس الى الموت  
 والذين صلوا عقوبته للولى دون الفاضل فلو **فصل** الحبس عندها المنع من الفساد في الارض  
 وفتح اهل الشر والعدوان وذلك لا يتم الا بالعقوبة المتهين المرفق بالاجرام بخلاف اليه  
 الحكم فان مقصودها ابطال الخوف الى اربابها واثباتها قال شيخنا وهذا القول هو في الحقيقة  
 قول الجواز ذلك في الشريعة لكن كل ولي امر يفعل ما يوقر اليه فكما ان والى الصدقات بملك  
 من الفضل والى الصلح ما لا يملكه والى الخراج وعكسه كذلك والى الحرب والى الحكم بفعل كل  
 منها ما اقتضته ولا يشترع مع رعاية العدل والتفقد بالشريعة **فصل** واعقوبة

علامات

من عرف ان الحق عند وقد حمله فمحق عليها بين العلماء لا نزاع بينهم ان من وجب عليه حق  
 من عين او دين وهو قادر على اداؤه وامنع منه ان يعاقب حتى يرد به ونصوا على عقوبته بالضرب  
 ذكر ذلك الفقهاء من الطوائف الاربعة وقال اصحاب احمد اذا اسلم ونحس اخان او اكثر من اربع  
 امران يختار احدهما او اربعا فان لم يمس وضرب حتى يختار فاولا وهذا كل من وجب عليه  
 حق هو قادر على اداؤه فامنع منه فانه يضرب حتى يرد به وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من اطل الغنى ظلم والظالم يسحق العقوبة شرعا وفرد **فصل** وانفق العلماء على ان  
 التقدير مشروع في كل مصيبة ليس فيها حد وهي نزعان واجب وفعل يحرم فنترك الواجبات  
 مع القدرة عليها كقضاء الديون واداء الامانات من الوكالات والودائع واموال البنائى و  
 النفوق والاموال السلطانية وود المصوب والظالم فانه يعاقب حتى يرد بها ذلك من وجب  
 عليه احصاء ونقص لا يستغنى عن وجب عليها مثل ان يقطع الطريق ويلجى الى جريحه ويدير عنه  
 هذا يعاقب حتى يحضره وقد روى مسلم في صحيحه عن ابي ابي طالب قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لعن الله من احدث حدثا او ادى محدثا وروى ابو داود في سننه عن ابن عث  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خاف في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يتوب  
 ومن خالف شقا عنه ووز حد من حدود الله فعد ضادا لله في امره ومن قال في مسلم ما ليس  
 فيه حبس في **فصل** يخرج مما قاله فما وجب احضاره من التقدير والاموال استغنى  
 المستغنى من احضاره العقوبة واما اذا كان الاحضار الى من يظلمه واحضار المال الى من ياحلده  
 بغير حق فهذا لا يجب ولا يجوز فان اعانة على الظلم ظلم **فصل** والمناهي ثلاثة انواع  
 نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقة وسرير المحرمات فهذا يقع فيه الحد من الحبس و  
 التقدير ويمنع فيه كفارة والاحد فيه كالحج في الاطعام ونهار رمضان ووطي المظاهر من  
 قبل التكفير وهذا يغنى فيه الكفارة عن الحد وهل يقع عن التقدير فيه قولان للفقهاء وهذا الاصل  
 احمد وغيرهم ويمنع لا كفارة فيه والاحد كسنة ما لا قطع فيه واليمين الموقر عن احد والى حنيفة

عصاة اهل النار



والنظر الى الاجنبية ونحو ذلك هذا يسوغ فيه التعذيب وجبا عند الاكثرين وهو ان عند  
الشافعي ثم ان كان الضرب على شرك واجب مثل ان يضرب لثوبه هذا لا يقتل بل يضرب  
يومًا فان فعل الواجب الاضرب يومًا اخر بحسب ما يحمله ولا يزيد في كل مرة على مقدار اعلى  
التعذيب وهذا يختلف الفقهاء في مقدار التعذيب على اقوال اهلها انه بحسب المصلحة وعلى قدر الجريمة  
فيجوز فيه والى الامر الثاني وهو احسنها ان لا يبلغ بالتعذيب في مصنفه قدر الحد فيها فلا يبلغ  
بالتعذيب على النظر والمباشرة هذا الزنا ولا على السرفه من غير حرز حد القطع ولا على الشتم بدون  
الغضب وهذا قول طائفة من اصحاب الشافعي واحد والقول الثاني انه لا يبلغ بالتعذيب اذ في  
الحدود انا اربعين واما ثمانين وهذا قول كثير من اصحاب الشافعي واحد وابي حنيفة والقول  
الثالث انه لا يزداد في التعذيب على عشرة اسواط وهو احد الاقوال في مذهب احمد وغيره وعلى القول  
الاول هل يجوز ان يبلغ في التعذيب القتل فيه قولان احدهما يجوز قتل الجاني من المسلم اذا ثبتت  
المصلحة فله وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد اختاره ابن عجلون وقد ذكر بعض اصحاب الشافعي  
واحد نحو ذلك في قتل الداعية الى المبدعة كالنجيم والرفض والكار والغدر وقد قتل عمر بن عبد  
العزيز عجلان القدرى لا تترك فاعيا الى يدعته وهذا مذهب مالك وكذلك قتل من لا يزوج  
فساده الا بالقتل وصرح به اصحاب ابي حنيفة في قتل اللوطي اذا اكثر من ذلك تعزيرا وكذلك قول  
اذا قتل بالقتل فلا نام ان يقتله تعزيرا وان كان ابو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا يقتل  
في هذا وصاحبه بجائز في المسائل التي وهم مع جهور الامم المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه في افعال القول الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بجلد الذي وطئ جارية امرئته  
وقد اهلها له ما يبره ويكره وعمر رضي الله عنهما امر بجلد من وجد مع امرئة اجنبية في فراشها  
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الذي روى عليه خاتمه من بيت المال ما يبره وعلى هذا جعل قول  
النبي صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فانما هو جلد واحد فانما في الثالثة او الرابعة  
فاقتلوه فامر يقتله اذا اكثر منه ولو كان ذلك الحد الاثني عشر في المرة الاولى واما ضرب المثلث اذا

عزات المال عنده وقد كتمه وانكره فيضرب لثوبه فهذا لا يجب فيه فانه ضرب لثوبه  
الواجب الذي يفرض على فانه في حد ياب ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل  
خير على الصفر والبضاه قال زيد بن شعبة ثم جئنا ابا الخطاب فقال اين كنز جبي  
فقال لا يجد اذ هيبة النقضات والحروب فقال للزبيد وذلك هذا فانه الزبيد شئ من  
العذاب فدلهم عليه في حزمه وكان هليا في مسك ثور فهذا اصل في ضرب المثلث **فصل** قال  
الله تعالى والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما امر الله به ان يوصل ويقتلوا  
في الارض اولئك هم اللعنة ولهم سوء الدار وقال عثمان بن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل انا الرحمن وبني الرحمن وبني الرحمن من وصلها وصلته ومن قطعها  
قطعته وفي لفظ يقول الله سبحانه انا الله انا الرحمن خلف الرحم وشقق من اسمي فمن وصلها  
وصلته ومن قطعها قطعته وذكر عنه صلى الله عليه وسلم بلوا ارحامكم ولو بسلامه وفضلته  
الرحم ناره تكون بالفضل وناره بالقول وناره بالحفا والنزك والاهمال وعقوبة قطعها  
شريعة في النبي صلى الله عليه وسلم ما امر في نيا جدران بجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا  
معما يدره في الاخرة من البخر وفضيلة الرحم **فصل** ومنها التصديق قال الله تعالى هذا  
خلق الله فارو في ما خلق الذين مردونه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا  
يوم القيمة المصورون يقال لهم جيبوا ما خلفتم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة ايضا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم من صور صورة تكلف ان يتخفى بها الروح وليس بناج وفي الصحابة ايضا عن عائشة  
قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر وقد سرت سورة لي بقرام فيه تماثيل فحسبته  
وثقون وجهه وقال اشد الناس عذابا عند الله الذين يصنعون تماثيل الله المصنوع المجلوس  
في البيت والقرام السر الرفق وفي السنن باسناد جيد عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج  
عن من الناد فيقول اني وكنت بكل من دعى الله الها اخر ويكل خبار غيبه وبالمصورين قال  
الترمذي حديث حسن صحيح وقال الذين يصنعون هذه الصور بعد ثوب يوم القيمة ويقال



٨٥ لم اجيبوا ما خلقهم منقش عليه وقال ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل  
مصور في النار يحل الله له بكل صورة صورها نفس يعزب بها في جهنم منقش عليه وفي الصحيح  
ايضا عنه صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل ومن اظلم من ذهاب خلق كذا في خلقه خلقا حية  
فليخلقوا شعرة فليخلقوا ذرة وضح عنه ومن اظلم من ذهاب خلق كذا في خلقه خلقا ذرة  
فليخلقوا شعرة ولهذا كانت الصناعات كالطبايح والملايس والسكاكين غير مخلوقة الا بتوسط  
الافس قال تعالى وانهم لما حلوا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقال  
تعالى قال اتقيدون ما تخشون والله خلقكم وما تعلمون وكانت المخلوقات من الملائكة والبنات  
والرجال وغيرهم قدرة ابي ادم ان يصنعها كهم يشيرون على سبيل العرش وهذا خمسة ايكيا  
انها ذهبت مشبه ويدخل في المكنونات ما خلق الله ورسوله العشرة المحترمة بقوله الربا صجرا واحشا لا  
وعقد الميسر كبرج الفرج كحل الجبل والملايس سنن والمناذرة والخش وهو ان يزيد في السكينة  
من لا يبرئ شرها ونصير الدابة واللبز ومساير انواع النمل ليس وكذلك سائر الجمل المحيطة  
على اكل الربا وهي ثلاثة اشياء احدها ما يكون من واحد كما اذا باعه سلعة بنسيبه ثم اشترىها  
منه باقل من ثمنها لئلا يحل له على الربا ومنها ما يكون ثيابه وهي ان تكون بين اثنين مثل ان يجمع  
القرض بينا او اجارة او مساقاة او مزارعة ويؤخذ ذلك وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال لا يحل سلف ربيع ولا شرطان في ربيع ولا ربح فام يضمن ولا بيع ما ليس عندك فلان الزمكا  
حديث صحيح وفي سنن ابى داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع بغيره في بيعه فله  
او كسبهما او الربا ومنها ما يجوز فلا يشبه وهي ان يدخلها بينهما محلا للربا الى اجل ثم يعيد  
الى صاحبهما بتقصير او اتم يستند بها المحلل وهذه المعاملات منها ما هو حرام بالانها في مثل التي  
يتابع فيها البيع قبل القبض الشرعي او غير الشرط الشرعي ويقبل فيها الدين على العسر فان العسر  
يجب انظاره ولا يجوز الربا عليه بمماثلة ولا غيرها وهي استئجار المراكب في الدين وفي الدين  
اما ان تقضي واما ان تزيد في الدين والله هو كافر يجب ان يستتاب فان تاب ولا قتل

وخذ

واخذ ماله فما لبثت لما لفتلى في الحجة انكار ذلك جميعه واليهي عنه وعقوبة فاعلم ولا  
يتوقف ذلك على دعوى ومدعى فيها الحكم في دعاوى الزم التي ليس فيها شهود ولا اقرار كما  
تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود او اقرار من الدعاوى التي تضمن اثبات الجفوة و  
الحكم بايضا لها الى اربابها والنظر في الايضاح والاعمال التي ليس فيها مدعى معتبر وانظر في  
حال نظار الوفوف واوصياها البناي وغير ذلك وفي بلاد اخرى كبلاد المغرب ليس لوالي  
الحرب مع الفاضل حكم في شيء انما هو منفذ لما يأمره من قبل القضاء واما ولاية الحسبة فخاصة  
بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بما ليس من اختصاص الولاية والقضاء واهل الدينان ومنهم  
فعل من قبل الحسبة ان يامر القاضية بالصلوات الخمس في مواقيتها ويأمره ان لا يقبل بالضرر  
والحسب واما القتل في حق من يبايع هذا الامة والمؤمنين فمن شرط ما يجب عليه من حفظ الامة  
وخرج عن الشرع الزم به واستعان بها بغير عنه بولا الى الحرب والقاضي واعطاء ولاية  
الامور بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل شيء فاما عماد الدين واساسه وفاعله وكان  
عليه الخطاب كيتب الى حاله ان اهم امرهم عند الصلوة فمن حفظها وحافظها حفظ  
دينه ورضيها كما كان لما سواها اشدا حقة واما بالجمعة والجمعة واذا الامانة والصدق  
والنصح في المال والافعال ومنه من الخيانة والطفيف الكمال والميل في الغش في الصناعات  
والبياعات وينفق احوال المكاييل والموازين واهوال الصناعات التي يصنعون الاطعمة  
والملايس والالات فمنهم من صناعة المحرم على الاطلاق كالات الملاهي وبنات الحسب  
للرجال ومنهم من اتخذ انواع المسكرات ومنع ما خب كل صناعة من الغش في صناعاته  
ومنهم من افساد النفود والاسر ونقصها ومنع من جعل النفود مباحا فان بذلك يدخل  
الفساد من الفساد فلا يعمل الا الله بل الواجب ان تكون النفود دون احوال يجرها لا يجر  
فيها واذا اقرم السلطان سكة او نقدا منع من اخذها به بما اذن في المعاملة به ومعظم  
قاعدة اللانكار على هؤلاء في الزينة وارباب الغش في المطامير والمشارب والملايس



وغيرها فان هذا لا يفسد من مصالح الاثر والضرر بهم عام لا يمكن الاضرار منه فعليه  
 ان لا يهل امهم وان يكلهم امثالهم ولا يرفع عنهم عقوبته فان ابدية بهم عظمه والمضرب بهم  
 شامله ولا ينسأ هؤلاء في الحكماء ومن الذين يغفرون النذور والجواهر والبطر الطيب  
 غيرها ايضا هؤلاء برعاهم وغشهم خلق الله والله تعالى لم يخلف شيئا بقدر العباد ان يخلصوا  
 كخافه قال تعالى فما حكى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المصورين فالمصور  
 احد الملايين الذين خلقهم لعنة الله ورسوله وهذا يدل على ان التصوير من اكبر الكبائر لانه  
 جاء فيه من الوعيد واللعن وكثر في قوله الله تعالى انما يحى في غيره من الكبائر وبالله  
 التوفيق **فصل** ومنها النجاسة قال تعالى ولا تطلع كل خلاف تعجب فمان مشاء بنهم  
 وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة غمام وصلى الله عليه وسلم بغيره  
 فاجران احدهما يعذب بالنجاسة والاخر يترك الله من البول قال كعب نقوا النجاسة فان  
 صاحبها لا يشترج من عذاب البقرة في السن والمستند عنه صلى الله عليه وسلم انه قال  
 لا يتلفون من اصحاب شيئا نافي احب ان اخرج اليكم وانا سليم الصدر وفي الحديث ثبات  
 لا يخلل الجنة ثنات والفتات النمام وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال الا انكم يا العشرة هي النجاسة قالوا من الناس وقال ابو هريرة قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان احبكم الى الله احسنكم اخلاقا المولون اثنافا الذين بالقون و  
 يولفون وان انفسكم الى الله المشاؤون بالنجاسة المرفون بين الاحبة الملتصون للبا  
 العنت وقالت اسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اجركم بشاروكم  
 قالوا بل قال المشاؤون بالنجاسة المفسدون بين الاحبة الذين للبراء العنت وقال  
 ابو الحوزة انك لا ابن عباس اجرهم هذا الذي يدقم بالويل ويل لكل هرق قال هو  
 المشاؤون بالنجاسة المرفون بين الاخران والمرفون بين الجمع وقال مجاهد في قوله طالت خطيب  
 كانت تمشي بالنجاسة **فصل** ومنها للاجناد والمجاهدين وهو التحدث بالمعصية و

انذار

انذارا اخر حاق في الصحيحين من حديث ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **فصل**  
 كذا في مسائلنا الا الجاهرين وان من الجاهرين ان يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره  
 الله يقول يا ايها الناس انك قد اخرجت الجاهل كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عليه  
 ومنها التداخي بدعوى الجاهلية وهي الافتقار بالمعصية والنجاسة للمعصية  
 لنفسه فيبذل او شح او مذهب في الصحيحين عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم قال ليس من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وقال ابو نصره  
 حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في وسط ايام العشرين فقال يا ايها الناس  
 الا ان ركبتم واحدا وان باباكم واحدا الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا احمر  
 على سواد ولا اسود على احمر الا بالتقوى بالفضل قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رواه الامام احمد **فصل** ومنها ترك الجعة والجماعة قال تعالى واركعوا مع الراكعين  
 وقال واذا كنتم فيهم فانتم صلوة فلستم طائفة منهم معك الاية فامر بالجماعة ولم يخص  
 في تركها في حالة الخوف وهي من اشد الاحذار وقال يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود  
 فلا يستطعون خاشعة البصار هم ثم هم ذلة وذلك انوا يدعون الى السجود وهم سالمون  
 قال ابن عباس عن قول المودق حي على الصلوة حي على الصلوة وهذا في النبي صلى الله عليه  
 وسلم للا عني بالرسالة ان برحق له ان يصلي في بيته اشجع الناس قال نعم قال يا ايها  
 رخصه رواه احمد وابو داود وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال من ستره ان بلغ الله  
 عذرا مسلما فليحرقه على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يناديهم فافق من سنن الهدى  
 وان الله شرع لبيته سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته  
 لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم اضللتم ولقد رأينا وما تتخلف عنها الاعناق يقولون  
 التفاف ولقد كان الرجل يبرئ يبرأى بين الرجلين حتى يقام في الصف وفي الصحيحين عن  
 ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انقل الصلوة على المنافق صلاة العشاء وصلاة



٨٩ الفجر ولو بطلت ما فيها الزهراء ولو جتوا وانفذت ان امرها يصلو فقام ثم امر رجلا فبصم  
 بالناس ثم اطلق معي برجالهم خرم من خطب الى قوم لا يستدرون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم  
 بالنار وضعه من ذلك ما رواه احمد بن مسعود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لو انا في  
 البيوت من النساء والذرية اثنت العشا وامرنا فنبأنا بجر فرنا في البيوت بالنار وفي السنن  
 والمسند عن من سمع النذير لم يسمع من ابي عبد الله عذر الا لم يقبل منه ذلك الصلوة التي صلى وامر  
 من صلى خلف الصف وحده في الجماعة ان يعيد الصلوة وقال لا صلاة الا خلف الصف فكيف بمن  
 كان في الجاهلية والصف معاد في صحيح مسلم عنه لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم احرق  
 على حال يتكلمون عن الجعة يرونهم وعن ابي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يندبهم  
 اقوام عن ودعهم الجماعات والجمعة على قلوبهم ثم يكون من السامعين رواه مسلم **فصل**  
 في الطرق التي يحكم بها الحاكم الحكم فثمان اثبات وانزال ما لا يثبت بعقد الصف والا لزام يعيد  
 العدل دعت كلمات باب صفنا وعدة وكل من القسيس لم يفرق منعددة احد لها اليد المحرقة  
 التي لا يتفرق اليه من ذلك في صورتها اذا وصبا على طفل او جثون وفيه شيء تنقل اليه  
 عن ابيه كان اليد كما في الحكم تركه من غير يمين لا على الطفل ولا على الوصي اما الطفل فلعدم صحة  
 اليمين منه واما الوصي فلا يمين له من المدعي عليه في الحقيقة ولا شريعة عليه اليمين ومنها ان يدعي كفتها  
 على ميتة له ولا يمينه فيغضى بالكفن لمن هو عليه من غير يمين ومنها ان يدعي على صاحب اليد  
 ودعي كذبه فيها الحسن فلا يخلف له صاحب اليد ولا يسمع دعواه كما اذا ادعي على من في يده  
 عبده انه ابنه وهو اكبر من المدعي وهذا لان اليمين اثما تشرحه في جانب من جانبها مع  
 احتمال كونه مبطلا فاذا لم يخلو في ذلك لم يكن في اليمين فائدة **فصل** في الطرق الثمانية  
 الاثارة المحرقة وله صور احدها اذا ادعي رجل دينا على ميتة او انه ادعي له شيء ولم يثبت شيء  
 بقضاء دينه وتنفيد وصاياه فانكر فان كان للمدعي بينة حكم بما وان لم يكن له بينة  
 واراد تخليف الوصي على بقى العلم لم يكن له ذلك لئلا يفرضه التخليف ان يقضي عليه

بالقول

بالنكول اذا امتنع من اليمين والوصي لا يقبل اقرا به الدين والوصية ولو كمل لم يقض عليه  
 فلا فائدة له في ذلك ولو كان وارثا استخلف فبقي نكوله ومنها ان يدعي على الغاصبي انه  
 ظلمه في الحكم او على الشاهد انه يغفل الكذب والغلط او ادعي عليه ما يفسد شهادته لم  
 يجلف الا ارتفاع منصبها عن الخلف ومنها دعوى الرجل على الزينة النكاح ودعواها عليه  
 الطلاق ودعوى كل منها الرجعة ودعوى لامة ان سيدها اولدها ودعوى الحرة ان زوجها  
 الى منها ودعوى الرق والولا والفرد وحده الفذف عن احدانه يستخلف في الطلاق و  
 الابلاء الفرد والفذف وعنه انه يستخلف الا ينافي لا يقضي فيه النكول فانه رد اليه في الفاسد  
 لا ادى اليمين في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود لانه ان لكل امرأ قبله ولم احقره ولم  
 ادفع المرد اليه وطاهر ما نقله الحر في انه يستخلف فيما عدا الفرد والنكاح وعنه ما يدل على انه  
 يستخلف في الكل واذا امتنع من اليمين حيث قلنا يستخلف فبقي بالنكول في جميع الالات الفرد  
 في القصر خاصة وعنه لا يقضي بالنكول الا في الاموال خاصة وكل اكل لا يقضي عليه **فصل**  
 في اوجبس حتى يفر ويخلف على وجهين ولا يستخلف في العنايات ولا في الحدود واذ قلنا  
 يستخلف في هذه الاشياء لا يقضي منها بالنكول على ظاهر كلام احمد وتعليقه واذا استخلفناه  
 في بقينا بالنكول في كل موضع نكون اليمين فائدة حتى في فرد الاطراف ولا يقضي بفرد  
 النفس وان استخلفناه لان النكول وان جرى مجرى الفاسد فليس باقرار صريح فلا يراق به  
 الدم محرقة ولا مع يمين المدعي الا في الفسامة للوث واذ قلنا يستخلف ولا يقضي بالنكول  
 في غير الاموال كان فائدة الاستخلاف حجة في الخلف في احد الوجه وفي الآخر بخلاف  
 سبيله لانه لا يقضي عليه بالنكول ولم يثبت عليه ما ينافي بالضرب والحبس حتى يفعله فانه يحل  
 ان يكون المدعي محضارا ان يكون مبطلا فكيف يعاقب المدعي عليه بمجرد دعواه وطالب يمينه  
 فائدة اليمين على هذه النقط الحصة والمطالبة **فصل** وقد استثنى من عدم  
 التخليف في الحدود صور ثمان احدها اذا قلنا فطرح هذا الفذف نقال العاقل فطرحه لانه لم يزن



٩١ فذكر أصحاب الشافعي فيه وجهان فالأول في الروضة والأصح أنه يحلف والصورة الثانية أن يكون  
المقذوف ميتا وإذا كان الفاذف تخليفا لم يعلم زمان وقوعه فذلك وحكي عن الشافعي  
والصحيح قول الجمهور أنه لا يحلف بل القول بخليفت في غايته السقوط فإن الاحتجاج بقذف  
المسود الذي لم يظهر زمانه وليس بشرطه أن لا يكون قد مر في نفس الأمر وهذا لا يسأله  
الحاكم عن ذلك ولا يجوز له سؤاله ولا يحجب عليه الجواب وفي تخليفه بغير الكذب واليمين  
الغور أن كان قد ارتكب ذلك أو غيره في نفسه أو غيره بما يوجب عليه الحد أو حرمه بالحد  
الجاري جري لا قرارا وإن كان عزمه للظن فيمن المرفقين لا غرض المسلمين والشريعة لا تأني  
من ذلك ولذلك لم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة بخليفت المقذوف أنه لم يزل ولم  
يجزوا ذلك شرطا في إقامة الحد في قولنا بخليفت في غايته البلوان وهو مستلزم لما ذكرنا من الحذف  
ولا سيما أن كان قد فعل شيئا من ذلك ثم تاب منه في الرأب بالحلف بغيره لهبته نفسه وأهله  
عزبه ولهذا كان الصواب قول أبي حنيفة أن البكر إذا زالت بكارتها بالزنا فذهبت الصايات لا تأني  
لو أشرفنا عليها لكانت الزناها بغيره نفسها وهلك عرضها بل إذا اكتفى من البكر بالصايات  
لجانبها فلا يكتفى بهذه الصايات بطريق الأول لأن جيبها من الماطلوع على زناها اعظم بكثير من  
جيبها من كونه ثم الرأب لم يزل ولا يعاب ولا سيما إذا كانت قد كرهت على الزنا لاكتفاء هذه  
بالصايات ولو من الاكتفاء به من البكر فهذا من محاسن الشريعة وكما هو قول النبي صلى الله عليه  
وسلم أول البكر الصايات وأول الشيب الكلام المراد به الشيب الذي قد علم أهلها والناس لها ثبت  
فلا يسمى ذلك ولهذا الزنا لا يثبت بها أصعب أو دس لم يدخل في لفظ الحديث ولم يتغير  
بذلك صفة أدنها مع كونه ثابتا فالذي أخرج هذه الصورة من المجموع أولى أن يخرج للأخرة  
والله أعلم **فصل** وما يحلف فيه إذا ادعى البلوغ بالأختلام وقتها لا مكان صدق  
بل لا يمين ذلك لو ادعى عليه فقال أنا صبي وهو محتمل لم يحلف ولو ادعى حامل الزكوة على رجل  
فقال أنا وليب زكاته لم يحلف على نفي ذلك ولو ادعى حامل أنه لم يحلف على ذلك

قال

٩٢ قال الإمام أحمد لا يستخلف الناس على صدقاتهم **فصل** وللميمن نوابها تخوف  
المدعي عليه سواء ثبت الحلف الكاذب في حمله ذلك على الأقرار بالحق ومنها القضا عليه بكونه  
عنها على ما تقدم ومنها انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من خصم من الزمة  
الأخرى ولكنها لا تسقط الحق ولا تبيد الزمة بالتمام ولا ظاهرا فلو ادعى المدعي بيمينه بعد حلف  
المدعى عليه سمعته ونفى بها وكذا لو ردت اليمين على المدعي فنكح ثم أقام بيمينه سمعته وحكم  
بها ومنها اثبات الحق إذا ردت على المدعي وأقام شاهدا واحدا ومنها بفعل عقوبته  
الكاذب المنكر لما عليه من الحق فإن اليمين الغرسي تدعى الدار بلا رفع فيستوفي بذلك المظلم عرض  
ما ظلمه بأصانة حقه وأقله **فصل** ومنها أن تشهد قراين الحال بكذب المدعي  
فقد ثبت ذلك أنه لا يلتفت إلى وعده ولا يحلف له وهذا اختيارنا لا يصح في الشافعية ويخرج  
على المذهب مثله وذلك مثل أن يدعى الذمرا استيفار الأمانة وذم الأمانة والعقد والحلف وواحدة  
وكسب آية ونحو ذلك وسمعت شيخنا قد مر الله روحه يقول كنا عند نائب السلطنة وأنا إلى  
جانبه نادى بعض الحاضرين أن له قسلا وديعة وسئل أجاب بيمينه وأطاعه فقلت لفاضي المالكية  
وكان حاضرا الشيخ هذه الدعوى يستمع فقال لا تظن فامذهبك في مثل ذلك قال لا تغوي  
المدعى قلت فأحكم بذهبك فأنتم المدعى وأخرج **فصل** الطريق اثنا عشر أن يحكم  
باليمين بين صاحبها إذا ادعى عليه عينا في يده فانكر فقال أحلف فانه يحلف ويترك في يده شرح  
جانبه لا بد وهذا هو شرط اليمين في حصة فإن اليمين بشرط في حصة أقوى للمندان عينا هذا إذا  
لم يكن لأحد من الغرضين الظاهر فإن كذبها لم يثبت البراءة ولم يثبت بطلان ذلك كما إذا ادعى  
إنسان بعدد أو يدين عامرة وعلى رأسه عامرة وأخرجت بطن حاسر الرأس من ليس بشيء  
حاسر الرأس فأنقطع أن العامرة التي يدينه للأخرى لا يثبت أن تلك اليد ويجب العمل قطعاً  
هذه القرائن فإن العلم المستفاد منها أقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد بل اليد هنا  
لا يفتقدنا البينة بنفس تقدم على ما هو مقرر كالمفطوح به وكذلك إذا زنا بغير حلفه بقدر



ليس جرم ولا حرام ولا ذكوبه وليس من تركه في العادة ورواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 المشي فاما قطع بان يده يده بطله وكذلك المنهم بالسنة اذا شهدوا العمل معه وليس من  
 اهلها كما اذا روى عنه من الفاش والجواهر ونحوها ما ليس من شأنه فادعى انه ملك في يده لم يثبت  
 الى تلك اليد وكذلك كل يد تدل الفرائض الظاهرة التي ترجى القطع او تكاد وانها يد بطله لا حكم  
 لها ولا يفتى بها فادعى قضيتها باليد فاما نقضها فاما اذا لم يمارضا فاما هو فمضى منها واذا كانت اليد  
 ترفع بالكل وبالشاهد الواحد مع اليمين وباليمن المردودة فلا ترفع بما هو أقوى من  
 ذلك بكثير بطريق الأول فلهذا ما لا يرتاب فيه من احكام العدل الذي بعث الله به رسوله واتزل  
 به كسبه ووضع بين يديه فلا يدري تلافيه بل يعلم انها بطله طامته فلا يثبت بها الثانية بل  
 يعلم انها محقة عادله فلا تسمع الدعوى عليها كمن الشاهد في يده وارث صرف فيها انواع النصف  
 من عارضة وخراب في غير الجارة او عارضة مطلق طويلة من غير منافع ولا مطلقا مع عدم سوء  
 وشوكة فحاشا من ادعى انها غصبها منه واستولى عليها بغير حق وهو يشاهده وهذه المدة  
 الطويلة ويمنه طبع خلافه منه ولا يفعل ذلك فلهذا ما يعلم فيه كذب المدعى وان يدعى المدعي  
 عليه محقة هذا من هذا هل المدعي ملك واجبا به وهو الصواب قالوا اذا رايها رجلا حيا من  
 الدوام مرقا فيها من السنين الطويلة بالبناء والهدم والاجارة والعارة وهو ينسبها الى  
 نفسه ويضيقها الى ملكه وانسان حاضر يراه ويشاهده اصابه فيها طول هذه المدة وهو مع ذلك  
 لا يمارضه فيها ولا يذكر ان له فيها حقا ولا مانع يمنه من مطالبة من خرق سلطان او نحوه من  
 الضرر المانع من المطالبة بالحقوق وليس بينه وبين النصف في الدار فانه لا يشركه في ميراث  
 وما اشبه ذلك مما ينشأ من الفرائض والعهود بينهم فاصنافه احدهم اموال الشراكة  
 التي لنفسه بل كان عرا بغير ذلك اجمع ثم جاء بعد طول المدة يدعيها لنفسه ويريد ان يقيم  
 بينة بذلك فدعاه بغير مسموعه اصلا فضلا عن يمينه وبقي الدار بعد جوارها لان كل  
 دعوى يقيمها العرف وتلكها العادة فانها مرفوضة بغير مسموعة قال الله تعالى وامر بالعرف

هذه

والوجيزة

التي بينة الرجوع الى العرف عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد كذلك هذا في هذا الموضع و  
 ليس ذلك خلاف العادات فان الناس لا يكتنون على ما يجري هذا الجري من غير عذر  
 فانوا اذا اخبروا طول المدة فقد جحدوا ابن الفاسم وابن وهب وابن عبد الحكم واصبغ بعشر  
 سنين وربما اخرجهم بحديث يذكرون سبيد بن المسيب بن زيد بن اسلم ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من حارب شيئا عشرين سنة فهو له وهذا لا يثبت واما مالك رحمه  
 الله تعالى فلم يوقت في ذلك حدا روي ذلك على قدر ما يترك ويجوز فيه الامام الثالث  
 يد بحمل ان تكون محقة وان تكون بطله هذه هي التي تسمع الدعوى عليها ويحكم بها عند عدم  
 اذري منها في الشارح لا يغير هذا العهد والعرف والحسن يكون ما بطله ولا يحد ربا شهد العرف  
 يكون محققا واليد المحملة حكم فيها باثبات الاشياء الى الصواب فلا قوى والله اعلم في الشارح  
 لا يبين بطلانها بعين على حق ويحكم في المثباتات باثبات الطرق الى الصواب **واقولها فصل**  
 الطريق الرابع والاحد من الحكم بالكل ورواه ابو بصير روى اليمين قال الامام احمد قد علم ابن عمر الى  
 عثمان رضي الله تعالى عنهما في عهد له فقال حلفك ما بعينه وبغير عيب علمته فاني ابن عمر ان  
 يحلف فو عليه العبد فيقول له الحكم ان لم يحلف ولا انقضت عليك ثلاثا فان لم يحلف قضى عليه  
 وهذا اخبرنا را حجاب احمد وبه قال ابو حنيفة واجابوه وقال لا وراعي وشريح وابن سيرين والنفخ  
 اذا نكل روث اليمين على المدعي فحلف قضى له وهذا مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الامام  
 احمد واخبرنا را حجاب وشيخنا رحمهما الله تعالى في صورة الحكم بحجج النكول في صورة كفا  
 سند كره وهذا قول ابن ابي طالب رضي الله عنه وقد روى الدارقطني من حديث ما خرج عن ابن عمر  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روى اليمين على طالب الحق واجتج هذا القول بات  
 الشارح شيخ اليمين مع الشاهد الواحد كما سبنا في فلم يثبت من جانب المدعي بالشاهد وحده  
 حتى بان باليمين ثبوت الشاهد قالوا ويكون المدعي عليه اصغت من شاهد المدعي فلو ادعى  
 ان يقرى يمين الطالب فان النكول ليس بينة ولا اقرار وهو حجة ضعيفة فلم يفتوا على الاستقلال



٩٥ بالحكم اذا حلف المدعي في جانبه فجميع النكول في المدعي عليه واليمين من المدعي فقام  
مقام الشاهدين او الشاهد واليمين فالوا وهذا لم يحكم على المرتبة في اللعان فيكون نكولها  
دون يمين الزوج فاذا حلف الزوج ونكحت من اليمين حكم عليها بالحبس حتى تفرا وتلاعن كما  
يقول احمد ابو حنيفة واما بالحد كما يقوله الشافعي ومالك وهو الرأج لا والله سبحانه  
اتما حرم عنها العذاب بثمان اربع شهادات والعذاب المدرو عنها باللعان هو العذاب  
المذكور في قوله تعالى ولا يشهد عذابا طائفة من المؤمنين وهو عذاب الحد وهذا ذكره سبحانه  
معرفا بل لم العهد ففهم انه العذاب المعلوم ذكره او لا ولهذا يدعى او لا بيمين الزوج لقوة  
جانبه ومكنت المرتبة ان تارض بيمينها فاذا انكث لم يكن كيمينها فابا رضها فعملت  
عملها وقواها فنكول المرتبة حكم عليها بيمينها ونكولها فان قيل فكان من الممكن ان يسبدا  
بايمانها فان نكحت حلف الفرج وحديث كما اذا ادعى عليه حلفا فتكفل عن اليمين فانها حرة على  
المدعي ويقضى له فضلا شرح اللعان كذلك والمرتبة هي المدعى عليه يابل شرعت اليمين في جانب  
المدعى ولا وهذا لا نظيره في الدعاوى قبل لما كان الزوج فاذا فاتها كان مرجح فذمه ان يحد  
لها فكن ان يدفع الحد عن نفسه بالثمانية ثم طوالت بعد ذلك بان تفرد او لا عن فان  
اقرت حدث وان اكرت والتعت وراثتها الحد بتمامها كما لان بدت الحد عن نفسه  
بتمامه وكانت اليداه ياولا لانه مدح واثمته مقام البينة ولكن لما كانت دون الشهود  
الاربعة في القوة مكنت مرتد عنها بايمانها فاذا ثبت ان نكحها شرع جانبها فوجب عليها الحد  
فلم تحجبها اللعانة ولا تجرد نكولها بل يجوز للامرين واكرت ايمانها يكونها اربعا كما اكرت  
ايمان المدعين في القسامه يكونها خمسين ولنفقوا الايمان مقام الشهود وفي المسألة قوله  
ثالث وهو انه لا يقضى بالنكول ولا بالرد ولكن يحبس المدعى عليه حتى يجيب باقرار او انكار  
يخلف معه وهذا قول في مذهب احمد وهو احد الوجهين لا صاحب الشافعي وهذا قول ابن ابي  
بلين فانه قال لا ادعى حتى يقبض او يحلف واخرج هذا القول بان المدعى عليه فوجب عليه احد

الدين

٩٦ الامر من اما الاقرار واما الابتكار فاذا اشع من اذا الواجب عليه عوفيا بالحبس ونحوه حتى  
يؤديه فلو وكل من عليه حتى فامنع من اذا آه فهذا سبيله والاخرون فموازين الموضعين  
وقالوا لو نكحت ونكول لا يقضى المصانع حقوقا الناس باليمين الحسنة فاذا نكل عن اليمين  
ضعف البينة الاصلية فيه وفرض جانب المدعى نفري باليمين وهذا كما انه لما فرى جانب  
المدعى المدعى باللوث بدعي بايمانهم واكرت بالحد والمقعد وان الناس اختلفوا في الحكم  
بالنكول في احوال اعداها من طرف الحكم وهذا قول عثمان بن عفان وقضى به شريح فالساج  
عبيد حدثنا يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سالم عن عبد الله ان اياه عبد الله  
بن عمر راي عبد الله بن ادرهم بالبراه ثم ان صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر الى عثمان بن عفان  
فقال عثمان لا بن عمر احلف باقته لقد بعته وما بعز فاني علمته فاني ابن عمر ان يحلف فردد عليه  
العبد وقال ابن ابي شيبة عن شريك عن مغيرة عن الحارث قال نكل رجل عند شريح عن اليمين  
فقص عليه فقال لنا احلف فقال شريح قد قصي فضاؤك وهذا قول الامام احمد في احد  
الروايتين وقول ابو حنيفة القول الثاني لانه لا يقضى بالنكول بل يرد اليمين على المدعى فان  
حلف فعلى له والا صر فها وهذا مروى عن عمرو بن عثمان بن الاسود راي ابن كعب وزيد بن  
ثابت فروى البيهقي وغيره من حديث سلمة بن علفه عن داود عن الشعبي ان المقداد استقرض  
من عثمان سبعة آلاف درهم فلما تقاضاه انما هي اربعة الاف درهم فخاصمه الى عمر فقال المقداد  
احلف ما سبعة الاف فقال عمر انصك فاني ان يحلف فقال عمر حذنا اعطاك ورواه  
ابو عبيد عن عثمان بن مسلم عن سلمة ورواه البيهقي من حديث جابر بن عبد الله بن جعفر  
عن ابيه عن جابر عن عتيق قال اليمين مع الشاهد وان لم يكن له بينة فالبينة على المدعى عليه اذا  
كان فذخالطه فان نكل حلف المدعى وذكر البيهقي ايضا من حديث سليمان بن عبد الرحمن  
حدثنا احمد بن مسروق عن اسحق بن القزائش عن الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم روي اليمين على طالب الحق رواه الحاكم في المستدرک قلت في حديث مسروق هذا ينظر



٩٧ رفا عبد الملك بن حبيب حدثنا اصبع بن الفرج عن ابي وهب عن حنيفة بن شريح ان  
 بن عبد الله بن الحسني اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كانت له طلبة عند احد  
 فليطلبه باليمين والمطلوب اولى باليمين فان نكل حلف الطالب واخذ وهذا مرسل واجتج  
 لرد اليمين بحديث الفسامة وفي الاسناد لا يعرف ما فيه فان عرض اليمين على المدعي او لا  
 المردودة هي التي تطلب من المدعي بعد نكول المدعي عليها كذا يقال وجه الاسناد لا  
 انها جعلت عذرا للمدعي لقوة جانبه بالوثق فاذا نفى جانبها بالنكول شرعت في حقه  
 القول الثالث انه يجزى على اليمين شاء ام ابي بالضرب والحبس ولا يقضى عليه نكول ولا  
 رد يمين فان اصحاب هذا القول ولا يرد اليمين الا في ثلاثة مواضع لا رابع لها احدها  
 الفسامة والثاني الوصية في السفر اذ لم يشهد عليها الا الكفار والثالث اذا قام شاهد  
 واحد حلف معه وهذا قول ابن حزم ومن موافقه من اهل الظاهر قالوا لم يأت قرآن ولا  
 سنة ولا اجماع على القضاء بالنكول ولا باليمين المردودة وجاء نص القرآن برده اليمين  
 في مسألة الوصية ونص السنة بردها في مسألة الفسامة والشاهد واليمين فيهما  
 على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ولم يبعد ذلك الى غيره وليس قول اخر حجة سوى  
 العصوم وكل من سواه ما خرد من قوله ونكول واما قول مالك في الموطا في باب اليمين  
 مع الشاهد في كتاب الاقضية ارايت رجلا ادعى على رجل ما لا اليس يحلف المطلوب ما  
 ذلك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان ابى ان يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب  
 الحق ان حلف الحق وثبت حقه وثبت حقه على صاحبه فهذا ما اختلف فيه عند احد من  
 الناس ولا في بلد من البلدان فبأي شيء اخذ هذا في أي كتاب وجبه فاذا اقر بهذا  
 فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله هذا القطة قال ابو محمد بن حزم  
 ان كان حقه عليه فصا ما اهل الخراف بالنكول فانه يجب ثم قوله اذا اقر برده اليمين وان لم  
 وان لم يكن في كتاب الله فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن في كتاب الله فليجب اخر لان اليمين

٩٨ مع الشاهد ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو في كتاب الله قال تعالى وما  
 اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت ليس في واحد من الامر من عجب من القصة فانه  
 اذا لم يكن منها عجب على الظن صدقة فاذا نكل خصه قرض صدقة فلم يجز الى اليمين واما اذا  
 كان منها لم يقر معها الا بحديث النكول ففوتناه برده اليمين عليه وهذا نزاع من الاستحسان  
**فصل** اذا ردت اليمين على المدعي فهل تكون بيمينه كالبينة ام كافر المدعي عليه  
 فيه قولان للشافعي اظهرهما عند اصحابه انها كالاقرار فعلى هذا لو اقام المدعي عليه بيمينه  
 بلا اقرار ولا برآء بعد ما حلف المدعي فان قيل بيمينه كالبينة سمعت بيمينه المدعي عليه  
 وان قيل كما لم يسمع لكونه مكذبا للبينة بالاقرار واذا قضى بالنكول فهل يكون  
 كالاقرار او كالبديل فيه وجهان يبين عليهما ما اذا ادعى كالحج امره واستخلفاها فنكحت  
 فهل يقضى عليها بالنكول وتجعل زوجة فان قلنا النكول اقرار حكم له بكونها زوجة  
 وان قلنا بديل لم يحكم بذلك لان الزوجية لا تنسب بالحلف وبذلك لو ادعى زوجة  
 النكول قلنا يستخلف فنكل عن اليمين وكذلك لو ادعى فذمه واستخلفناه فنكل فهل يحل  
 للذمف معنى ذلك وكذلك الخلاق في مذهبنا حنيفة فانكول بديل عنه وافراد عند  
 صاحبه قال اصحابنا فلا يستخلف في النكاح والابلاء والرجعة والقبض والابلاء والرفق  
 الاستبلاء والغيب والولا والحدود لن النكول عندنا في حنيفة بديل وهو لا يجزى في هذه  
 الاشياء وعندنا يستخلف لانه يجزى لافراد وهو مقبول بها من جملة كالاقرار ان النكول  
 ممتنع عن اليمين الكاذبة ظاهرا فيصير معناه المدعي لانه لما نكل مع امكان تخلصه باليمين  
 دل ذلك على انه لو حلف لكان كاذبا وذلك دليل على اعترافه الا انه لما كان دور الافراد  
 الصريح لم يجعل عليه الحدود والعقود واجتج من جملة كالبديل انما لو اعتبرناه افرادا لم يكن  
 كاذبا في النكاح والكذب حرام فيفسد بالنكول بعدا لانكاره وهذا باطل فنجعلناه بديلا واجبه  
 صيانة عما يفند في عذارة ويجعله كاذبا والصحيح ان النكول يفرم مقام الشاهد والبينة



لأفهام الأفراد ولا البذل لأن التناكل قد صرح بالإنكار وأنه لا يستغنى المدعى به وهو مصر  
على ذلك متورع عن اليمين فكيف يقال أنه مصرع على الإنكار ويجعل كذباً  
لنفسه وأيضاً لو كان يفتقر لم يستمع منه بيمينه لكونه بالأبراء والأدلة تكون محذرة  
لنفسه وأيضاً فإن الأقرار أخبار وشهادة المرء على نفسه فكيف يجعل مقراً شاهداً على نفسه  
ليكونه والبذل إباحة وتبرع وهو لم يقصد ذلك ولم يحظر على قلبه وقد يكون المدعى عليه  
مريضاً مرض الموت فلو كان التناول بطلاً وإباحة اعتبر خروج المدعى من الثالث فبين أن  
الأقرار ولا إباحة وإنما هو جرح في الشهادة واليمين في البيعة اسم لما بين الحق و  
تكون مع تمكنه من اليمين الصادقة التي يراها المدعى عليه وتخلص من خصه دليل ظاهر  
على صحة دعوى خصه وبيان أنها حق فقام مقام شاهد القرائن في قيل فإلني صلى الله  
تعالى عليه وسلم أجرى السكوت مجرى الإقرار والبذل في حق البكر إذا استؤذنت قبل  
ليس ذلك نكولاً وإنما هو دليل على الرضا بما استؤذنت فيه لأنها شئ من الكلام لم يحجبها  
العلم ولا يلاها الدال على طلبها فتزل سكوتها منزلة رضاها للضرورة وهذا المدعى  
عليه لا يستغنى عن الكلام وإنما عليه ضرورة لا يشبه البكر والله تعالى أعلم **فصل** إذا قلنا  
ببرء اليمين هل نرد بحجة نكول المدعى عليه أم لا حتى ياذن في ذلك ظاهر كلام الأمام  
أحمد لا يشترط اذن التناكل لأنه لما رغب عن اليمين انتقلت إلى المدعى ولا نرد برغبته ونكوله  
عنها مع تمكنه من الحلف صار واجباً على المدعى مجرى ذلك مجرى اذنه كما أنه نكول منزلة  
منزلة البناذل أو المفروءة أو الخطاب لا يبرء اليمين إلا إذا اذن فيها التناكل لا تخفى  
من جهة وهو حق بجانب المدعى فلا ينتقل عنه إلى المدعى إلا بآذنه **فصل** الطريق السادس  
الحكم بالشاهد الواحد لا يمين وذلك في صورته إذا شهد برؤية هلال رمضان  
شاهد واحد ظاهر مذهب أحمد لحديث بن عمر يري أن الناس الهلال فحرف رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن رأيه فصام وأمر الناس بالتصيام رواه أبو داود **فصل**

هذا

هذا هل يكفي بشاهد المرء الواحد في ذلك فيه وجهان صلبان على أن يشترط  
يقول الواحد هل هو من باب الأخبار أو من باب الشهادات وروى أبو داود أيضاً عن ابن  
عباس قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في رأيت الهلال فقال الشاهد  
أن لا إله إلا الله قال نعم قال الشاهد أن محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال أذرتني  
الناس فليصوموا غداً وعنه رواية أخرى أن شهادة اثنين رجعة هذا القول ما رواه  
النسائي واحد وغيرهما عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكروا فان غم عليكم فاموا ثلاثين  
فاشهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وأفطروا وهذا لا حجة فيه من طريق المنطوق و  
المفهوم فيه تفصيل وهو أن كان المشهود به هلال شوال فيشترط شاهدان بهذا وإن كان  
هلال رمضان كفي واحد الآخر ولا يفرض ما يشترط من عموم المفهوم على معارضة  
هذين الخبرين وأصول الشريعة تشهد للاكتفاء بقول الواحد في ذلك خبر عن دخول وقت  
العبادة فكفي فيه بالشاهد الواحد كما لا يخبر عن دخول وقت الصلاة بالأذان ولا فرق  
بينها وقال أبو بكر عبد العزيز أن كان الرأي في جماعة لم يقبل إلا شهادة اثنين لا يبعد  
انفراد الواحد من بين الناس بالرؤية فإذا شهد معه آخر غلب الظن صدقهما وإن كان في  
سفر هو وحده أو نشأ على رفقته عن رؤيته براه هو قال أبو حنيفة إن كان في السماء  
علة أو نجم أو غيرا أو نحو ذلك ما منع الرؤية قبل شهادة الواحد العدل والحر والعبد  
الذکر والأنتى في ذلك سواء يقبل فيه شهادة المحدث أو القذف إذا تاب ولا يشترط لفظ  
الشهادة قال وان لم يكن في الشهادة علة لم يقبل إلا شهادته جمع يقع العلم بخبرهم وهو مقصود  
إلى رأى الإمام من غير تقدير كان الطالع مشدداً والموانع من نفعه والابصار صحيحة والدراعي  
على طلب الرؤية متوقفة فلا يجوز أن يفتن بالرؤية الغيبية حتى أبي حنيفة رواية أخرى  
أنه يكفي فيه شهادتان قالوا ولو جاء رجل من خارج المصر وشهد برؤية وكذا إذا كان على من نفع



في البلد كما تثاره ونحوها لان الرواية تختلف باختلاف صفا الجرو كده وباختلاف ارتفاع  
المكان وهبوطه والصحيح قول شهادة الواحد مطلقا كما دل عليه حديث ابن عمر وابن عباس  
ولاريب ان الرواية تختلف بأسبابها راجعة عن الراي فانها تختلف بأسبابها من الرتبين  
كحد البصر وكلاله ونشاهد الناس الحج العظيم جدا براون الهلال ينراه الاحاد منهم  
اكثرهم لا يرونه لا بعدة انفراد الواحد بالرواية من بين الناس وقد كان الصحابة في طريق الحج  
فراوا هلال ذي الحجة فراه ابن عباس ولم يره عمر فعمل يقول ما تراه يا امير المؤمنين فقال شأناه  
وانا مسافر على فراشي **فصل** ومنها ما يختص بمعرفة اهل الجفرة والجلية الموصلة ونحوها  
وداء الحيوان الذي لا يعرفه الا البيطار فيقول في ذلك شهادة لطبيب واحد ويطار واحد  
اذ لم يوجد غيره تصليح احمد وان امكن شهادة اثنين فقال اصحابنا لا يكتفى بدوكتها اخذوا  
مضمون كلامه ويخرج قول الواحد كما يفصل قول القاسم والفايف وحده **فصل** منها  
ما لا يطلع عليه الرجال فالباعن الولادة والرضاع والعموي تحت الثياب والجحضر والعدو فيفصل  
فيه شهادة امرئ واحد مع العدل لزو الاصل في حديث عبيد بن عامر قال تزوجت امرئ  
فجاءت امرئ سوفا فقال قد رضيتكما فسال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال  
وعما فعلك وفي هذا الحديث من الاحكام قبول شهادة العبد وقبول شهادة المرنه وحدها  
وقبول شهادة الرجل على نفسه كلقاسم والحارص والحاكم بعد غزاه وعن احمد وابن ابي  
الايمن في شهادة امرئ بين الله سبحانه ان سها في الشهادة فقام شاهد واحد وهو اقل  
نصاب في الشهادة وقال مالك والشافعي لا يقبل اقل من اربع نسوة لانهن كرجلين  
والله تعالى امر باسئسها ورجلين فان لم يكونا رجل وامرئتين فليكن امرئتين مقام الشاهد  
وقد اخرج بالامام احمد بن حنبل اجاز شهادة القابلة في الاستئذان قال الشافعي لو ثبت  
عن علي صريحا اليه وقال اسحاق بن داهوم لو ثبتت شهادتها لكانت برة ولا يعرف اشراط  
الاربعة عن احمد بن حنبل عطاء فان ابن جريح يورث عنه لا يجوز في الاستئذان الا اربع نسوة

ذكره البهيقي وقد روى من فروع من حديث حذيفة وداه الدارقطني من حديث محمد بن  
عبد الملك الواسطي عن الامش عن ابي ذابل عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اجاز شهادة القابلة قال الدارقطني محمد بن عبد الملك الواسطي لم يسمع عن الامش شيئا  
رجل مجهول وهو ابو عبد الرحمن المذايخي قال ابن الجوزي وقد روى اصحابنا من حديث  
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يجوز في الرضاع شهادة امرئ ثلث وهذا  
لا يعرف استاده وقد اجاز النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة ابن ثابت وحده و  
جعلها الشهادة بين وقد اخرج ابو داود على قبول شهادة رجل وحده اذا علم الحاكم صدقه  
كما سندوه وقال البخاري في صحيحه حديثنا ابراهيم بن موسى حديثنا هشام بن يوسف  
ان ابن جريح اخبرهم قال اخبرني عبد الله بن عبد الله بن ابي ان بني صهيبي  
ابن حيوثان ادعوا بينين وحجروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى ذلك صهيبي  
فقال مروان من يشهد لك على ذلك قالوا ابن عمر فدعا فشهد لا على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صهيبي ابين وحجروا ففرض مروان بشهادته وهو غير مختص به قالوا شهد  
خزيمة يشهد به كل مؤمن بان رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بينة خزيمة دون  
الصحابة ادخل هذا الفرد من اخباره صلى الله عليه وسلم في جملة اخباره وانما يجب تصديق  
فيه والشهادة بانزكا خبره كما يجب تصديقه في سائر اخباره وقد اجاز رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شهادة الشاهد الواحد من غير بين كما جاء في الصحيحين من حديث ابي قتادة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرم حين من قتل فبئس له عليه بينة فله  
سلبه فقلت من يشهد لي ثم قلت من يشهد لي فقال مالك يا ابا قتادة فذكرت امر  
القبيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل من قبيلته صدق يا رسول الله سلبه  
عندي فارضه منه فقال ابو بكر لاها الله لا يعطيه اصبع فربش ويدع اسدا من اسد  
الله بقاتل عز الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقوا الله فاداه



وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال في المذهب أحدها أنه لا بد من شاهدين والثاني يكفي شاهد  
ويعين والثالث يكفي شاهد واحد وهو الأصح في الدليل لهذا الحديث الصحيح الذي لا يخطئ  
له ولا وجه للعدل عنه وقال أبو داود في سننه باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد  
الواحد يجوز له أن يحكم به ثم ذكر حديث خزيمة بن ثابت قال الشافعي ثم ذكر عن ابن جابر  
عن أبي جابر قال قضى زارة ابن أوفى بشأني وهدى قال شعيب عن أبي فليس عن أبي إسحاق  
أن شرجيا أجاز شهادة كل واحد منهما وحده وقال الأعمش عن أبي إسحاق أجاز شرجيا شهادته  
وهدى وقال أبو فليس شهدت عند شرجي على مضمحه فأجاز شهادتي وهدى **فصل**  
ومنها أقول في هذه المسألة الشاهد الواحد يعين في الترجمة والمعرفة والرسالة والجرم والتعديل  
نص عليه أحمد في أحد الروايتين وترجم عليه البخاري في صحيحه فقال باب ترجمة الحاكم  
وهل يجوز ترجيح واحد قال خارج بن زيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر أن ينظم كتابه اليهودي حتى يكتب النبي صلى الله عليه وسلم كنبه وأقربهم أدا كنوا اليه  
فقال عمر بن الخطاب وعبيد الرحمن وعثمان ما هذا تقول هذه فقال عبد الرحمن بن جابر  
يخبرك صاحبها الذي صنع بها وقال أبو جعفر كنت أترجم بين يدي ابن عباس وبين الناس فقال  
بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين قلت هذا قول مالك والشافعي واختيار الأئمة في  
الاكتفاء بواحد قبل أبي حنيفة وهو الصحيح لما تقدم وهو اختيار أبي بكر **فصل** البر  
السابع الحكم بالشاهد واليمين وهو مذهب فقهاء الحديث كهم ومذهب فقهاء الأمصار  
ما خلا الباقين وأصحابه وقد روي مسلم بن حديث عمر بن دينار عن ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى بشأني وهدى ويمين قال عمر وفي الأموال قال الشافعي حديث  
ابن عباس ثابت ومعه ما يشهد قال ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول قال علي بن محمد ابن  
الحسين لعلي بن سيف بن سليمان بروي حديث اليمين مع الشاهد لا فائدة في نقل باب  
الله وإذا أفسدت فسد وقال علي بن المديني سألت حمزة بن سعيد عن سيف بن سليمان هو عندنا

يصدق ويحفظ كان يشأني فلت هو رواية عن فليس بن سعيد عن عمر بن دينار وقد رواه أبو  
داود ومن حديث عبد الرزاق أخبرنا محمد بن مسلم عن عمرو قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد  
عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس وأخبره صحبه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
باليمين مع الشاهد رواه الزمدي وابن ماجه وأبو داود والشافعي وقال الزمدي  
حسن غريب وقد روي الفضايل بالشاهد مع اليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب  
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبه وجابر بن عبد الله و  
الزبير بن عتيق وجماعة من الصحابة قال أبو بكر الخطيب مصنف أفرده هذه المسألة روى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى بشأني وهدى ويمين ابن عباس وجابر بن خرم وسعد بن  
عبادة وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة وصرف وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعمر بن الخطاب  
وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وزيد بن ثعلبة وعامر بن ربيعة وسهل بن سعد الساعدي  
وعمر بن خرم والمغيرة بن شعبه وبلال بن الحارث وعنه الدارقطني وعلم بن فليس والشافعي  
مالك ثم ذكر أحاديثهم باستادته وفيها أسيل مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد وقضى به على أهل العراق قال الشافعي ليخصر  
بناظره فقد روي التقي عبد الواحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى باليمين مع الشاهد وكذلك رواه ابن المديني والشافعي وغيرهما عن الثقف  
عن ابن أوس حدثنا سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وثابت بن عبد الله بن سلمة عن جعفر بن واستاد  
أومثا وقال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن سعيد بن عمرو بن سرجس بن  
سعيد بن سعيد بن عباد عن أبيه عن جده قال روي في كتاب محمد أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وقال ابن زهير أخبرني بن حنيفة وثابت بن زيد



١٠٥ عمارة بن محمد بن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن زبيل في كتابه بأس هذا ما ذكره عمر بن حزم  
 المصنف بن شعبه قال لا يثبت الحق عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل رجل من أصحابه  
 مع أحدهما شاهد على حقه فحلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بممن صاحب الحق مع  
 شاهد فاقطع بذلك حقه وقال الشافعي أخبرنا ابن أبي عمير عن محمد بن عمرو عن  
 ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وقال وأخبرنا  
 الزبيري عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن  
 جاء بشاهد حلف مع شاهد ورواه مطرف بن مازن عن صفية بنت أبيه عن حماد بن  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق  
 وقال ابن وهب قال حدثنا عثمان بن الحكم حدثني زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح  
 عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وروى جويرية  
 ابن أسماء عن عبد الله بن يزيد بن مولى المشعب عن رجل عن سفيان بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بيمين وشاهد ورواه البهيقي وروى البهيقي أيضاً من حديث جعفر بن محمد عن  
 أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعثمان كانوا يقضون بشهادة  
 الشاهد الواحد ويمين المدعى قال جعفر والقضاء يقضون بذلك عندنا اليوم  
 وذكر أبو الزناد عن عبد الله بن عامر بن عثمان عن عثمان بن عفان عن عثمان بن عفان عن  
 أبيه عن عثمان بن عفان عن جعفر بن محمد عن سمعته عن الحكم بن عتيبة عن أبيه عن جده عن  
 علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمين مع الشاهد قال نعم  
 وقضى بيمين الظاهر وكنت عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبيه عن الحكم بن عتيبة عن أبيه عن جده  
 فثبت السند ورواه الشافعي قال الشافعي واليمين مع الشاهد لا يثبت الحق من ظاهر القرآن  
 شيئاً لأنما الحكم بشاهد يمين وشاهد ويمين فإن كان شاهد حكماً بشاهد ويمين  
 وليس هذا بخلاف القرآن لأنه لم يجرم أن يجوز أقل ما نص عليه أحمد في كتابه ورسول

١٠٦ الله صلى الله عليه وسلم أعلم بممن ما أراد الله وقد أمرنا الله أن نأخذ منا  
 أنا فثبت وليس في القرآن ما يقتضي أن لا يحكم إلا بشاهدين أو شاهد ويمين  
 فإن الله سبحانه إنما أمر بذلك أصحاب الحقوق أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصيب  
 ولم يأمر بذلك الحكام أن يحكموا به فضلاً أن يكون قد أمرهم أن لا يقضوا إلا بذلك  
 ولهذا يحكم الحاكم بالنكول واليمين المردودة والمرئز الواحدة والنساء منفردات  
 لا رجل معق وبما قد القبط ووجه الأمر وغير ذلك من طرق الحكم التي لم تذكر في  
 القرآن فإن كان الحكم بالشاهد واليمين مخالفاً لكتاب الله فلهذا استدل مخالفته  
 القرآن فالحكم بالشاهد واليمين أول أن يكون مخالفاً للقرآن فطرف الحكم شيء و  
 طرف حفظ الحقوق شيء وليس بينهما تلازم فيحفظ الحقوق بما لا يحكم به الحاكم بما يعلم  
 صاحب الحق أنه يحفظ به ويحكم الحاكم بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه ولا يضره من  
 نكول ورد يمين وغير ذلك والقضاء بالشاهد واليمين مما أراه الله لنبيه صلى الله عليه  
 وسلم فإنه سبحانه قال أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أزال الله وقد  
 حكم بالشاهد واليمين والحكم بمجرد النكول الذي هو سكوت ولا يثبت ساكن قول  
 والحكم المدعى الحابط إذا كان شاكراً له الداخل والخارج وهو الصالح من الجاهل واليه  
 بما قد القبط في الحفظ كما يقول أبو يوسف فإن هذا من الشاهد العدل المرد في العدل  
 الذي يجاد يحصل العلم بشهادة بمجرد العقد إذا انضاف إليها يمين المدعى وابن الحكم  
 باليمين واليمين مجرد العقد وان علمنا قضاء أن الرجل لم يصل إلى المرئز من الحكم بالشاهد  
 واليمين وابن الحكم بشهادة محمول لا يعرف حالها من الحكم بشهادة العدل المرد في العدل  
 مع يمين الطالب وابن الحكم المدعى الحابط يمينه وبين جازة تكون ثلاثة جند نصيب  
 عليه لمن الحكم بالشاهد واليمين ومعلوم أن الشاهد العدل واليمين أقوى في الدلالة  
 واليمين من ثلاثة جند على الحابط الذي ادعاه فإذا قام جازة شاهد وحلف معه



١٠٧ كان ذلك أقوى من شهادة الجذوع وهذا شأن كل من خالف سنة صحيحة لا معارض لها  
لا بد أن يقول أقوالاً يعلم أن القول بذلك السنة أقوى منها بكثير وقد نسي إليه البخاري  
أنك الحكم بشاهد وبينه قال في باب من المدعى عليه من كتاب الشهادة قال فثبت  
حديثاً سيفان عن ابن سيرين قال كلفني أبو الزناد في شهادة الشاهد وبين المدعى فقلت  
قال الله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان  
من ثرون من الشهادة أن تضل أحدهما فقد ذكر أحدهما الأخرى قلت إذا كان يكفي  
بشهادة شاهد وبين المدعى فما يحتاج أن يذكر أحدهما الأخرى ما كان يصنع بذكر  
هذه الأخرى فترجمه الباب بأن البين من جهة المدعى عليه وذكر هذه المناظرة وعدم  
رواية حديث أو أن في الشاهد والبين ظاهر في أنه لا يذهب إليه وهذا ليس بصحيح أنه  
مذهب ولو صرح به فالجواب ما يرويه لا يراه قال الأساطيع على عند ذكر هذه الحكايات ليس  
بما ذكره من سيره معنى فإن الحاجة إلى ذلك إذا كان أحدهما الأخرى إذا شهدا فإن لم يكونا  
فأم مقامهما بين الطالب وكما قلت بين المدعى عليه محل البينة في الآية والأبراء قلت  
فما هنا محل الشاهد ومحل الموثق في الاستحسان بالنظام إلى الشاهد الواحد ولو  
وجب إعطاء السنة الثابتة في الشاهد والبين لما ذكر ابن سيرين لسقط الشاهد  
المرئتان لقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو بينه فضله عن الشاهد إلى  
بين خصمه بلا ذكر رجل وامرأتين قلت مراده أن قوله واستشهدوا شهادتين  
من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان لو كانا من الحكم بالشاهد و  
البين ومعارضاً له كان صلى الله عليه وسلم شاهدك أو بينه ما نفع من الحكم  
بالشاهد والمرئتين ومعارضاً له وليس للأمر كذلك فلا تعارض بين كتاب الله وسنة  
رسوله ولا اختلاف ولا تناقض بوجه من الوجوه بل الكل عند الله ولو كان من عند  
الكان فيه اختلافاً كثيراً فان قيل أصح حديث في هذا الباب حديث ابن عباس

١٠٨ وقد قال ابن عباس في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
بشاهد وبينه ليس هذا بحقوق بل ليس هذا النبي قال أبو عبد الله الحاكم قال شيخنا  
ابن حجر يالم بطلق هذا القول على حديث سيفان بن سليمان عن ابن سيرين عن عمر بن دينار  
عن ابن عباس وأما إذا دل الحديث الخطأ الذي روى عن ابن عباس عن أبيه عن  
أو الحديث الذي تقدمه إبراهيم بن محمد عن ابن أبي ذئب وأما حديث سيف بن سليمان  
فليس في أسناده من يخرجه ولم يعلم علته بطلانها أو زكاتها أعرف بهذا الشأن  
أن يظن به ثوبين حديث يرويه الثقات الأثبات قال علي بن المدني سألت  
يحيى بن سعيد الطائفة عن سيف بن سليمان فقال كان عندنا ثبت من يحفظ و  
يصدق وقال أبو بكر في الشاغل باسم فضلاء القاضي بالشاهد و  
البين حديثاً عن عبد الله بن سليمان حديثاً عن أسد بن سعد بن شيبان  
حديثاً عن عبد الله بن أبي سلمة الهاشمي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة رجل واحد مع بين صاحب الحق وقضى به علي  
بالمرافعة ذكر مرزوق بن حنبل سمعت أبا عبد الله يقول في الشاهد والبين جابن  
الحكم به فقبل لأبي عبد الله البين معنى البين قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة  
وبين قال أبو عبد الله وهم تعلم يقضون في مواضع بغير شهادة شاهد مثل رجل  
أكثرى من رجل وأما جاب صاحب الدار في الدار شيئاً فقال هذا لي وقال السائري  
هو لي وقال صاحب الدار هو لي فقبل لمن تكون فقال هذا كله لصاحب الدار فقال  
ابن بطال بسئل أبو عبد الله عن شهادة الرجل وبين صاحب الحق فقال هم يقولون لا  
تجوز شهادة رجل واحد وبينهم وهم يجرون شهادة المرء الواحد ويجرون الحكم  
بغير شهادة مثل البين مثل الحق إذا ادعاه رجل أن يعطونه للذي للخط  
ما يليه فترجمه هذا في الحائض إذا ادعاه رجل أن يعطونه للذي للخط



١٠٩  
 به لا حد لها بلا بينة والزبل اذا كان في الدار وفي صاحب الدار اكره ان يركب الدار وليس  
 فيها زبل وقال الساكن كان فيها هذا الزبل حدها بلا بينة والقابلة تقبل شهادة  
 في استئجار الصبي فخذ يدخل عليهم **فصل** اذا قضى بالشاهد واليمين فان  
 بالشاهد وحده واليمين ثغوبة وان اكد هذا منصوص احد فلو رجع الشاهد  
 كان الضمان كلي عليه قال الحل في الجامع باب اذا قضى باليمين  
 مع الشاهد فرجع الشاهد ثم ذكر من رواية ابن مسبل قال سئل احد عن الشاهد  
 واليمين بقوله قال لا امرى قبل له فان رجع الشاهد لم يكن الا لف على الشاهد  
 وحده قبل له كيف لا يكون على الطالب لانه قد استحق بيمينه ويكون بمنزلة الشاهد  
 قال لا انما هو السنة يعني اليمين وقال لا نرم سمعت ابا عبد الله شغل عن رجل قضى  
 عليه بشهادة شاهدين فرجع احد الشاهدين قال يلزم ويرجع الحكم قبل له فان قضى له  
 بشاهد ومن المدعى ثم رجع الشاهد فقال ان ائتلف الشئ كان على الشاهد  
 لا انما ثبت ما هنا بشهادة ليست اليمين من الشهادة في شئ وقال ابو الحارث  
 قلت لا حد فان رجع الشاهد عن شهادته بعد قال يضمن المال كله لانه كان الحكم وقال  
 ابن مسبل سالت ابا عبد الله فقلت اذا استحق الرجل المال بشهادة شاهد مع  
 يمينه ثم رجع الشاهد فقال اذا كانا شاهدين ثم رجع شاهد غرم نصف المال فان  
 كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ثم رجع الشاهد غرم المال كله قلت المال كله  
 قال نعم وقال يعقوب بن سئل احد عن الرجل اذا استحق المال بشهادة شاهد  
 مع يمينه ثم رجع الشاهد فقال برده المال فقلت ايمنه اليمين فقال قضى اليه  
 حتى ائتم عليه وسلم وقال احد بن القاسم قلت لا يعبدا لله فان رجع الشاهد عن  
 الشهادة لم يفرم قال المال كله لانه شاهد وحده قضى بشهادته ثم قال كيف تقول لك  
 فيها قلت لا احفظه قلت له بعد هذا المجلس ان مالكا كان يقول ان رجع الشاهد عليه

نصف الحق لا في انما حكمت بمقتضى شهادته ويمين الطالب فلم اره رجوع عن قوله  
 انتهى وقال الشافعي كقول مالك وخرج ابو الخطاب يدا على اليمين فان مقام  
 الشاهد فوقع الحكم بهما واحدا نكر ذلك وقوي وجهه من ان اليمين حجة  
 الدعوى فكانت منفردة ابا الطان ومنها ان اليمين قول الخصم وقوله ليس بحجة  
 على خصمه وانما هو شرط الحكم فخرى يخرج مطلقا للماكم به ومنها انما لو جعناها  
 حجة لكانا جعناها حجة الشاهد ومنها لو كانت كالشاهد لجاز نقدها  
 على شهادته كالشاهد الا فر مع ان في ذلك وجهين لنا وللشافعية قال لا يفتى  
 في التعلق واجتج يعني المنازع في القضاء بالشاهد واليمين بانه لو كانت يمين  
 المدعى كشاهد اخر لجاز له ان يقدمها على الشاهد الذي عنده كما لو كان  
 عنده شاهدان جاز ان يقدم اياهما شاء قال والجواب انا لا نقول انها  
 بمنزلة شاهد اخر ولهذا يعلق الضمان بالشاهد وانما اعتبارها احتياطاً  
 قال فان قيل ما ذهبت اليه بوجهي الى ان ثبت الحق بشاهد واحد قبل هذا الخبر  
 مشع كما قال الخالف في هذه في الغم وفي القابلة وهو ضرور ايضا لان  
 المعاملات تكثر وتكر وتكثر في كل وقت وفاسرها على احتياط الخفية بالحس  
 مع الشاهد لا اعتبار ويمين المدعى مع البينة على العايب قال واما تقديم جواز  
 اليمين على الشاهد فقال لا يعرف الرواية بمنع الجواز قال ويحمل ان نقول  
 جواز ان يخطأ او لا ثم نسمع الشهادة وهو قوله ابن ابي هريرة ويحمل انه لا يجوز  
 تقديم اليمين على الشاهد وهو ظاهر كلام احمد في رواية الى الحرث قال اذا ثبت له  
 شاهد واحد حلف واعطى فان ثبت اليمين بعد ثبوت الشاهد لان اليمين تكون في  
 خيرة اقرى المتداعين وانما يغري حينئذ بالشاهد ولكن اليمين يجوز ان ترتب  
 على ما لا ترتب عليه الشهادة فيكون من شرط اليمين تقديم شهادة الشاهد



ولا يغير هذا المعنى في الشاهدين **فصل** والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد  
واليمين المال وما يقصد به كالبيع والشراء وقرابتهما في الجناح ونأجيل الثمن و  
أحد الضامنين والرهن واشتراط صفة في البيع أو نقد غير نقد البلد والأجارة و  
الجمالة والمساكن والمزاولة والمضاربة والشركة والجهة في المحرور الوصية لعين  
أو الوفاء عليه وهذا يدل على أن الوصية والوقف إذا كانا لجهة عامة كالوقف أو  
المساكن أو لا يكتفى فيها بشاهد ويمين لا مكان اليمين من المدعى عليه إذا كان  
معينا وأما الجهة المطلقة فلا يمكن اليمين فيها وإن حلف واحد منهم لم يحكم  
بيمينه إلى غيره وكذلك لو ادعى جماعة لهم ورثوا ديناً على رجل وشهد بذلك ش  
واحد لم يستحقوا ذلك حتى يجلوا جميعهم وإن حلف بعضهم استحق حقه لا يشترط  
بغيره من الورثة ومن لم يحلف لا يستحق شيئاً ولو آمن حلف الجميع في الوصية والوقف  
بأن يوصي أو يوقف على فقراء محلة معينة يمكن خصهم ثبت الوقف والوصية بشاهد  
وإيمانهم ولو استقل الوقف إلى من بعدهم لم يمنع ذلك بثبوت شهادة الميعين أو كما  
لو وقف على زيد وحده ثم على الفقراء أو المساكين بعده ثبت الوقف بشهادة من شهد  
إلى غيره بحكم البتة الأول ضمناً وشعراً وقد ثبت في الأحكام البيعة وتغير فيها  
فلا يقتصر في الأصل المقتضى وشواهد محدودة وما يثبت بالشاهد واليمين الغصون  
والقواري والوديعة والصك والافراد بالمال أو ما يوجب المال والحالة والإبراء و  
المطالبة بالشفقة واسقاطها والقرض في الصداق وعرض الخلع ودعوى رقت  
مجهول النسب وتسمية المهر **فصل** وفي الجنايات الموجبة للمال كالحطأ  
وما لا يوجب فيه قصاص من جنائبات لا حد لها شدة والنقطة والمأمورة والجائفة  
وقتل المسلم الكافر والحر العبد والصبي المجنون بغيرها والعنق والوكالة في المالك  
الامضاء إليه ودعوى قتل الكافر لا يستحقها نسبه ودعوى الأسير إسلاماً سابقاً

لمنع رقت روايتان أحدهما أنه يثبت بشاهد ويمين ورجل وامرأتين والثانية لا يثبت  
الآبر حلين ولا بشرط كون الخلف مسلماً بل يقبل بيمين مع كفه كما لو كان مدعى عليه  
قال له الجرحي شئت من الفاسق أو العبد إذا أقام شاهد واحد قال لا أحلف و  
اعطيه وعواه قلت له فإن كان الشاهد عدلاً والمدعي غير عدل قال وإن كان المدعي  
غير عدل أو كانت امرئته أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً إذا ثبت له شاهد واحد  
وأعطى ما ادعى رجل بشرط أن يحلف المدعي على صدق شاهدته فنقول مع يمينه  
أو شاهده صاؤ في الصحيح المشهور أنه لا بشرط لعدم الدليل الموجب لشرطه ولأن  
يمينه على الاستحسان كما ينعن يمينه على صدق شاهدته بشرط بغير صاحب أحد و  
للشافعي لأن البيعة بيمينه ضعيفة ولهذا أثبت بيمين المدعي فيجوز أن يقرى بخلفه  
على صدق الشاهد وهذا القول يقرى في موضع ويضعف في موضع فيقوى إذا أرتاب  
الحاكم أو لم يكن الشاهد شراً ويضعف إذا لم يكن الأمر كذلك **فصل** وقد عني  
ابن محمد بن حزام القول بخلف الشهود عن ابن وضاح وفي الحاشية بقرطبه وهو محمد  
بن بشر أنه حلف شهوة في تركه وهذا ليس بعيد وقد شرع الله سبحانه بخلف الشاهد  
إذا كان من غير أهل الملقة على الوصية في السفر وكذلك قال ابن عباس بخلف المرسلة  
إذا شهدت في الرضاع وهو أحد الروايتين عن أحد قال القاضي لا يخلف الشاهد على  
أصلنا إلا في موضعين وذكر هذين الموضعين قال شيخنا هذان الموضعان قيل فيهما  
الكافر والمرئته وحدهما للضرورة فقياسه أن كل من قبلت شهادة للضرورة استخلف  
قلت وإذا كان الحاكم أن يقر بالشهود إذا أرتابهم فقولان بخلفهم إذا أرتابهم  
**فصل** والخلف ثلاثة أقسام تخلف المدعي وتخلف المدعى عليه وتخلف الشاهد  
فأما تخلف المدعي ففي صور أحدها القسامة وهي نوحان قسامة في الدنيا وقد ثبت  
عليها السنة الصحيحة فمنه يبدأ بها إيمان المدعي ويحكم فيها بالقصاص كذهب



١١٤ واجدة احدا الروايتين والنزاع فيها مشهور فندما وجدنا والثانية الضامنة مع اللوث في  
الاموال وقد دل عليه القرآن كما سند ذكره وقد دل احكامنا على ذلك اذا غار قوم على بيت رجل  
واخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم يشهدوا على ما فيه ما احدثه لكن علموا انهم  
انما رواوا انهم اذ قال ابن القاسم وابن الماجشون القول قول المشتبه مع يمينه  
لان الكافي في منتهى الصغر يختلفان في عددهما القول قول المشتبه مع يمينه وقال  
مطرف وابن كنانة وابن حبيب القول قول المشتبه مع يمينه بما يشبهه ويجعل على الظالم  
في ان يطرف ومن اخذ من الخبرين ضمن ما اخذ رفاة لان بعضهم يحون لبعض كالسراق  
والخارجين ولو اخذوا جميعا وهم امليا ضمن كل واحدنا يمينه وقال ابن الماجشون واصبح  
في الضمان قالوا والخبرين كالحاربين اذا شروا السلاح على وجه المكافحة كان ذلك  
على ناره يمينهم او على وجه الضامنة وكذلك والى اليلد غير على بعض اهل ولايته وينتهي ظننا  
مثل ذلك في الخبرين وقال ابو القاسم ولو ثبت ان رجلا غصب عبدا ثمان فلزمه اخذ  
قيمته من المولى وشيع المولى ذمته رفقته المعدم بما يوجب وآما دلالة القرآن على ذلك فقال  
يقضي الما ادعى ورثة السامي الجاه المفصل الخوض فذكر الوصيان الشاهدان انه كان  
هناك جام فلما ظهر الجاه المدعى وذكر مشربيه انه اشتراه من الوصيين صار هذا لوثا يفتوى  
وعوى المدعيين فاذا حلف الاوليان بان الجاه كان لصاحبه صدقا في ذلك وهذا  
لوث في الاموال ينظر اللوث في الدماء لكن هناك ردت اليمين على المدعى بعد ان حلف  
المدعى عليه فصارت يمين المطلوب وجودها كعدمها كما ان في الدم لا يستخلف ابتداء  
وفي كلا الموضعين يعطى المدعى دعواه مع يمينه وان كان المطلوب خالفا او باءا لا لحلف  
وفي استخلاف الله الاوليين دليل على مثل ذلك في الدم حتى يصر يمين الاوليين مضافا  
ليمين المطلوب وفي حديث ابن عباس حلفا ان الجاه لصاحبه وفي حديث عمر بن الخطاب  
انه اشترى به منه خلف الاوليان انها ما كتمنا دعيا فكان في هذه الرواية انه لما

ظهر

١١٥ ظهر كذبها بانه لم يكن الجاه ردت الايمان على المدعي في جميع ما ادعوه فحبس هذا الباب  
المطلوب اذا حلف ثم ظهر كذبه هل يقضى للمدعى عليه يمينه بما يدعيه لان اليمين مشروعة في جانب  
الادعي فاذا ظهر صدق المدعى في البعض وكذب المطلوب فوى جانب المدعى حلف كما يحلف مع  
الشاهد الواحد ولا يحلف صاحب اليد العرفية مقدما على اليد الحسنة انتهى بالحكم باللوث  
في الاموال اخرى منه في الدماء فان طرأ شوقها او سعى من طرف ثبوت الدماء ما ثبت بالشاهد  
واليمين والرجل والمرئش والتكول مع الرد وبدونه وبخبره لك من الطرف اذا احتسب بالعامتين  
هو مكشوف الرأس واما من رجل عليه عامنة وبيده اخرى وهو عارب فاما ذلك باللوث الظاهر  
القائم مقام الشاهدين واقرى منها تكثير اللوث علامة طاهر في صدق المدعى وهذا خبرها  
الشارع في اللفظة وفي النسب في استخفاف السلب اذا ادعى ان كذا امر اثنان وكان امر  
الدم فسيب احد هاتين منه في سبب آخر كما تقدم وعلى هذا فاذا ادعى عليه وكان حكمه حكم غيره  
استخفافا الدم في الضامنة وعلى هذا فلو طلب من الزالى ان يضر به الجضر في المشرق فله ذلك  
كما عاقب الله صلى الله عليه وسلم جبري ابن اخطب حتى احضر كثر ابن ابي الحنفية كما تقدم و  
الثانية اذا ردت عليه اليمين والثالثة اذا شهد له شاهد واحد حلف معه واستخفى كما  
تقدم الرابعة في مسألة نذاري الزوجين والصائغين في حكم لكل منهما بما يصلح له مع يمينه  
الخامسة تحلف مع شاهديه وقد اختلف السلف في ذلك فقال شرح بن يونس في كتاب  
الفصل انه حديثنا هشيم عن الشيباني عن الشيعة قال كان شرح بن يونس حلف الرجل مع يمينه  
حدثنا هشيم عن غيره عن ابراهيم مثل ذلك حدثنا هشيم عن ابي حنيفة عن عوف بن عبد الله  
انه استخلف رجلا مع يمينه فكانه ايا ان يحلف فقال ما كنت لا أقضي لك بما لا تحلف  
عليه وحكاه ابن عبيد الله ابن عبيد الله بن عبيد الله السعفي قال ابو عبد الله  
ارى شرحا اوجب اليمين على الطالب مع يمينه حين رأى الناس يدخلون في مقاماتهم في خطا  
بذلك حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن ابي هاشم عن ابي الجهم عن ابي ذر عن ابي بصير عن ابي



١١٥ الذي حدث في القضاء فقال لا ريب لنا ان احدنا قد حدث وقال لا وزاعي الحسن  
 ابن يحيى بسخط الرجل مع بينة وقال الطحاوي وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن حسان عليا  
 اسخف عبد الله بن الحسن مع بينة وانه اسخف رجلا مع بينة فاني ان خلف فقال  
 لا افنى لك بما لا خلف عليه وهذا القول ليس بعيد من فروع الشرع ولا يتعارض  
 التهمة ويخرج في مذهب احمد وجان فان احد سئل عنه فقال قد فعله على الصحابة فيما  
 اذا سئل عن مسئلة فقال قال فيها بعض الصحابة لكذا وجان ذكرها بن جابر في الخبر  
 في الجامع حديثا يدين عن حديثنا متصفا قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقيم الشهود  
 التي لم ينزل صاحب الشهود اختلف فقال قد فعل ذلك على قلت من ذكره فقال حديثنا  
 حصص بن حبان حديثنا بن ابي ليلى عن الحكم عن خلف عن عبد الله بن الحسن  
 مع الشهود فقلت بسننهم هذا قال قد فعله على وهذا القول يفرى مع وجود التهمة  
 اما بدون التهمة فلا وجه له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي هذا او بينه  
 فقال يا رسول الله انه فاجر لا ياتي بالحق عليه فقال ليس لك الا ذلك **فصل**  
 واما تخلف المدعي عليه فقد تقدم وقد قال ابو حنيفة ان اليمين لا تكون الا من جأ به  
 بنوعه في ذلك انكار الحكم بالشاهد واليمين وانكار القول بحد اليمين وانه يبدى في  
 القضاء ما يمان باليمين عليهم **فصل** واما تخلف الشاهد فقد تقدم وما  
 يلحق به ان لو ادعى عليه شهادة فانكرها هل خلف ونسخ المدعى بذلك فقال  
 شيخنا الرضا بن محمد المدعى بالشهادة لتوجه لان الشهادة سبب موجب احق فاذا  
 ادعى على رجل انه شاهد له بحضرة وسأل بيمينه وكان له ذلك فاذا انكر عن اليمين  
 لزومه ما ادعى بشهادته ان قبل ان كتمان الشهادة موجب للضان لما خلف وما هو  
 بعيد كما قلنا يجب الضان على من ترك الطعام الواجب فان ترك الواجب اذا كان موجبا  
 للضمان وجب الضان كسفل المحرم الا انه يعارض هذا ان هذه التهمة للشاهد وهو يخلع

فقد انكر

١١٦ في عدا الله فلا يحصل المقصود فكانه يقول في شاهد فاسق كتمان الا ان هذا لا ينفي  
 الضان في نفس الامر وقد ذكر القاضي ابو يعلى في ضمن مسئلة الشهادة على الشهادة  
 في الحدود التي لله وللاولاد ولا الشهادة ليست حقا على الشاهد بل ان رجلا  
 لو قال على فلان شهادة فحقها فلا ان الحاكم لا يغير عليه ولا يجوز ولو كانت حقا  
 عليه لاحضارها بحضرة سائر الخوف وسلم القاضي ذلك وقال ليس اذا لم يحضر الاسفد  
 والاعراض اذا لم تسمع المدعى تسمع الشهادة به كالمها لكثرة ما يسمع الاسفد والاعراض  
 فيه وتسمع الشهادة به وكذلك اذا ذكرها في مسئلة شاهد الفرج على شاهد الاصل وان  
 الشهادة ليست حقا على احد بل عدم الاعلاء الاضمار اذا ادعى ان له قبل فلان شهادة  
 وهذا الكلام ليس في الاشارة فان الشهادة المنعينة عن الشاهد يجب عليه القيام بها  
 وبما يتركه قال تعالى فلا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه وقال في باب  
 الشهاد اذا اذاعها رجل من اهل المراء اذا ما هو المخلول ولا اذا عمل قولين للمصنف وفما رواه  
 عن احمد الصحيح ان الامير فتمها في حق له بام بتركه وشعر من المفسد والرجل ليست  
 حقا نفع المدعى به والتخلف عليه لا يرد ذلك يعود على مقصودها بالابطال فانه يستلزم  
 التماس والقبح فيه بالكلية وفيما من المذهب ان الشاهد اذا كتم شهادته بالحق ضمنه  
 لانه امكنه تخلفه خوفا حقيقيا فلم يفعل فله من الضمان كالمراكنة تخلفه فله حكمه فلم يفعل  
 وطرد هذا الحاكم اذا بين له الحق فلم يحكم لصاحبه به فانه يضمنه لانه التفت عليه بترك الحكم  
 الواجب عليه فان قبل هذا يفتقر عنكم غير رائي مناع غيره بحرف او يعرف او يسرق  
 يمكن دفع اسباب التلف او رى شيئا غوث ويمكنه ذمها فانه لا يضمن في ذلك كله قيل  
 النص من غير انما هو في المسئلة في ما لم ينفذ في ما لم ينفذ والزمه وفيه وفيه عليه  
 اصحابنا كل من امكنه ان يحا انسان من هلكي فلم يفعل واما هذه الصور التي تضمن بها  
 فلا يرد والفرق بينهما وبين الشاهد الحاكم انهما متساويان في الاطلاق بترك الواجب عليهما



خلافه والحكم ومن سبب في الانكاف مال محرم وجب عليه ضمانه وفي هذه الصورة لم يكن  
 من المسك عن التخليص سبب يقتضي الانكاف والله اعلم **فصل** الطريق الثاني في طرق  
 الحكم بالحكم بالرجل الواحد والمرئيين قال واستشهدوا بشهيدين من جنسهم فان لم يكونا  
 رجلين فرجل وامرئان من نزل من الشهداء ان نضل احدهما فنذكر احدهما الاخر  
 فان نضل قطاهم الفهم ان يدل على ان الشاهد والمرئيين يدل على الشاهدين وان لا يقتضي  
 بها الا عند عدم الشاهدين ليل القرآن لا يدل على ذلك فان هذا امر لا صاحب الحق بما  
 يحفظون به حقوقهم فهو سبحانه ارسلهم الى اقرى الطرف فان لم يقدر واحد فواها انفسوا  
 الى ما دونها فان شهادة الرجل احدى من شهادة المرئيين لان الخصم يتعذر غالبا حضور  
 محاملي الحكم وحفظهم وضبطهم ودر حفظ الرجال وضبطهم ولم يقبل سبحانه احكامهم  
 رجلين فان لم يكونا رجل وامرئان وقد جعل سبحانه المراتبة على النصف من الرجل في هذه الاحكام  
 احدها هذا والثاني في المراتب والثالث في الدين والرايع في العقوبة والحا في العيشة  
 في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من اعنى امر مسلما اعنى الله بكل عضو منه  
 من النار ومن اعنى امرئيين مسلحين اعنى الله بكل عضو منها عضرا منه من النار وقوله  
 تعالى ان نضل احدهما فنذكر احدهما الاخرى دليل على ان الشاهد اذا شهد بشهادته  
 فذكره بها غيره لم يرجع الى قوله حتى يذكرها وليس له ان يفله فان سيجانه قال فنذكر احدهما  
 الاخرى ولم يقبل فخرها وفيها فرائضان التثليل والتخفيف والصحيح انها بمعنى واحد  
 من الذكر واليع من قال فيجعلها ذكر القضا او يعين في سيجانه جلد لك علة للضللال  
 الذي هو ضد الذكر فاذا ضلكت او نسبت ذكرها الاخرى فذكرت وقوله ان نضل نضل  
 عند كونهين لئلا نضل احدهما ويظهر من ذلك ان يبرر عليهم نصب قوله فنذكر  
 احدهما الاخرى او يكون نضل به لئلا نضل ولئلا نذكر وقدرة البصير بوجهه محذوف  
 وهو والارادة والكره والحداد ونحوها فقالوا ايبي الله لكم ان نضلوا اي حلفان

ما جاء من هذا لقوله بين الله لكم ان  
 نضلوا ونحوه

ان نضلوا وكرهنا ان نضل احدهما فانهم ان فدهم كراهته ان نضل احدهما كان  
 حكم المعطوف عليه وهو فنذكر حكمه فنكون مكرهها وان قدوة ارادة ان نضل  
 احدهما كان الضلال مراد او الجواب عن هذا انه كلام محمول على معناه والتقدير ان  
 نذكر احدهما الاخرى ان ضلكت وهذا مراد قطعا والله اعلم **فصل**  
 في استجنا قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فامرئان من نزل من الشهداء  
 ان نضل احدهما فنذكر احدهما الاخرى فيه دليل على ان استشهدوا امرئيين  
 مكان رجل انما هو لا نذكر احدهما الاخرى اذا ضلكت وهذا انما يكون فيما يكون  
 فيه الضلال في المادة وهو النسيان وعدم الضبط واليهذا المعنى اشار ابني صفي  
 الله عليه وسلم حيث قال واما نقصان عقله من فشاده امرئيين بشهادة رجل فيبين  
 ان شهادتهما انما هو لضعف العقل لا لضعف الدين فلم يبدلك ان عدل  
 النساء بمنزلة عدل الرجال وانما عقلها شقص عنه فاما ان من الشهادات لا يحتاج  
 فيه الضلال في العادة لم يكن فيه على نصف رجل وما يقبل فيه شهادته منقرذات  
 انما هو استبانتها بعينها او ثلثه بغيرها او شتمه بآدابها من غير توقف على عقل  
 يعني كالمادة ولا استبدال والارضاع والحيض والعبوب تحت الثياب فان قيل هذا  
 لا ينسب في العادة ولا يحتاج معرفته الى الحال عقل كعاني الاقوال التي يسمعها الاقرار  
 بالدين وغيره فان هذه معان معقولة ويطول العهد بها في الجملة **فصل** اذا  
 نضل هذا فنضل شهادته الرجل والمرئيين في كل نوع يقبل فيه شهادة الرجل وبمين  
 الطالب وقال عطاء وها دابن ابى سليمان يقبل منها رجل وامرئيين في الحدود  
 والقصاص ويقضي بها عندنا في النكاح والنفا وفي احدى الروايتين وروي ذلك عن  
 جابر ابن زيد واباس بن عمارة والسجعي والثوري واصحاب الراي وكذلك في الجنايات  
 المرجحة للمال على احدى الروايتين فان في المحرم من رجل وامرئيين او شاهدين



١١٩  
فيما يوجب القود لم يثبت به فرد ولا مال وعنه يثبت المال اذا كان المحض عليه عبدا  
نقلنا ابن منصور روى في ذلك في سرفه يثبت له المال دون القطع انتهى وقال  
ابو بكر لا يثبت مطلقا ويقضي بالشاهد والمرئيين في الخلع اذا غناه الرجل فان ائتمنه  
المرة لم يقبل فيه الا رجلان والفرق بينهما انه اذا كان المدعي هو الزوج فهو مدعي للمال  
وهو يثبت بشاهد وامرئيين واذا كانت هي المدعيه فهي مدعيه لنفسه النكاح ونحوها  
عليه الا يشاهد بين وتصل احدية وداية الجماعة على ان لا يجوز شهادة النساء في النكاح  
والطلاق وقال في الوكالة ان كانت بمطالبة يدين قبل فيها شهادة رجل وامرئيين  
واما غيره لك فلا واجاز زفر يقول الرجل والمرئيين في الطلاق والنكاح والعق  
**فصل** وشهادة النساء لو كان نوع تقبل فيه النساء منفردات ونوع  
لا يقبلن فيه الا مع الرجال وهذا خالف المسلك في ذلك في مواضع فروي عن ابن ابي  
شبيب عن مكحول لا يجوز شهادة النساء الا في الدين وروى ايضا عن الشعبي قال  
من الشهادات ما لا يجوز فيه الا شهادة النساء وعن الزهري قال مضت السنة  
ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن وقال ابن جرير لا يجوز شهادة النساء  
وحد من الاصل ما لا يطلع عليه من غيرهن من عورات النساء وحملهن وحققهن وقال  
علي ابن ابي طالب لا يجوز شهادة النساء بخلافه حتى يكون معهن رجل واه ابراهيم ابن  
ابي يحيى عن ابي حمزة عن ابيه عن جده عن علي وصح ذلك عن عطاء بن رباح عن عبد الصمد وقال  
سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة لا يقبل النساء الا في ما يطلع عليه من  
مروءة على لا يجوز شهادة النساء في الطلاق ولا النكاح ولا الدفء ولا الحدود  
وقال الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفين بعده انه  
لا يجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق وصح عن بشر بن ابي ازار في  
عقاة شهادة رجل وامرئيين وصح عن الشعبي يقول شهادة رجل وامرئيين في الطلاق

١٢٠  
والنكاح وصح عن اباس بن معاوية يقول امرئيين في الطلاق وصح عن شريح انه اجاز  
اربع نسوة على رجل في صداق امرته وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن هشام بن حمر  
من رضاهما به بطاوسا قال يجوز شهادة النساء في كل شيء مع الرجال الا الزنا من اجل  
انه لا يفتى ان ينظر الى ذلك وقال ابو عبيد حدثنا ابن ابي ابي عن جابر بن ابي  
حازم عن الربيع بن الحر بن ابي لبيد ان سكرانا طلق امرته ثلاثا فشهد عليه اربع  
نسوة فرفع الي عمر بن الخطاب فجازر شهادة النسوة ورفض بينهما وقال عبد الرحمن بن  
محمد عن حراش بن مالك حدثنا يحيى بن عبيد عن ابي ابي عن رجل من عمار ثلثا من  
الشراب فطلق امرته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب فجازر  
شهادة النسوة وابتنى عليه الطلاق وذكر سفيان بن عيينة ان امرته او طأت صبيا  
فقتلته فشهد عليها اربع نسوة فجازر علي ابن ابي طالب شيئا وثقت وقال ابو بكر ابن ابي  
شبيب حدثنا حفص بن غثاب عن ابي طلحة عن اخيه هند بن ثعلبة قال كنت في امرأة  
وجئت مخن فقامت امرته فزنت فوطئت فلما لب الصبي فتلتم والله فشهدت عند علي عشرة  
نسوة انها عاشرتن فنفقني عليها على بالدين واعاها بالعين وقال محمد بن المني حدثنا  
ابو معاوية الصوري عن ابيه عن عطاء بن ابي رباح قال لو شهد غنمي ثمانية نسوة على  
امرته بالزنا لم حنما وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريح عن عطاء بن ابي رباح قال ويجوز  
شهادة النساء مع الرجال في كل شيء ويجوز على الزنا امرئتان وثلاثة رجال وقال  
ابو بكر ابن ابي شبيب حدثنا اسمعيل بن علي عن عبد الله بن عون عن محمد بن سفيان  
ان رجلا ادعى مناع البيت فجاء اربع نسوة فشهدت فقتل دفعت اليه الصداق  
فجهرها به فنفقني شريح عليه بالمناع وهذا في غايه الصحة وقال سفيان الثوري يقبل  
المرئتان مع رجل في النكاح وفي الطلاق والنكاح وكل شيء حاشي الحدود ويقبلن  
منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء وقال ابو حنيفة يقبل شهادة رجل وامرئتين



١٤١ في جميع الأحكام إلا الفضا من الحرمة ويقبل في النكاح والطلاق والرجعة مع رجل  
ولا يقبل منفردات في الولادة المطلقة ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستبراء  
لكن مع رجل ويقبل في الولادة المطلقة ويجوز للنساء منفردات وقال أبو بصير  
ومحمد يقبلان منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستبراء وقال مالك  
لا يقبل النساء مع رجل ولا بد من فضا من لا حدود ولا طلاق ولا نكاح ولا رجعة  
ولا عتق ولا نسب ولا ولا احضان ويجوز شهادتهن مع رجل في الديور والاموال  
والزكاة والوصية التي لا عتق فيها ويقبلان منفردات في عيوب النساء والولادة و  
الرضاع والاستبراء وحيت يقبل شاهد ويمين الطالبة يقضي فيه البشادة امرئتين  
ويمين الطالبة وشهادة رجل وامرئتين وقال الشافعي يقبل شهادة امرئتين مع  
رجل في الاموال كلها وفي العتق لانه مال وفي قتل الخطا في الوصية لانه مال  
ولا يقبل في اصل الوصية مع رجل ولا في **فصل** وحيت قبلت شهادة  
النساء منفردات فقد اختلف في نصاب هذه البيعة فقال الشافعي والحنفي في رواية  
عنه او شهادة وعطاء ابن شبيب والشافعي في رواية لا يقبل اقل من اربع نسوة واستثنى  
داود الرضا فجاز فيها شهادة امرئ واحدة وقال عثمان النبي لا يقبل فيما يقبل  
فيه النساء منفردات الا ثلث نسوة لا اقل من ذلك وقالت طائفة يقبل امرئتان  
في كل ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري الا في الاستبراء خاصة فانه  
يقبل فيه الغالبة وحدها وقال الحكم بن عتيبة لا يقبل في ذلك كله الا امرئتان و  
هو قول ابن ابي ليلى ومالك وابي عبيد واجاز علي ابن ابي طالب شهادة الغالبة  
وحدها تقدم قال ابن حزم وروينا ذلك عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما في الاستبراء  
عنه وهو قول الزهري والحنفي والشافعي في احد قولها وهو قول الحسن البصري و  
شيخنا داود بن يحيى لا نصارى وربيعة ومحمد بن ابي سليمان قال وان كانت زوجة

١٤٢ كل ذلك في الاستبراء وقال الشافعي ومحمد ذلك في كل ما لا يطالع عليه النساء وهو  
قول الليث بن سعد وقال الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطالع عليه النساء  
امرئ واحدة وهو قول ابو حنيفة واصحابه وصح عن ابن عباس وروى عن عثمان وعلي بن  
عمر والحسن البصري والزهري وروى عن عبيدة بن يحيى بن سعيد رابى التنا والحنفي وشرح  
طاووس والشافعي الحكم في الرضا بشهادة امرئ واحدة لان عثمان قرأ بشهادتهما  
بين الرجال ونسأهم وذكر الزهري ان الناس على ذلك فذكر الشافعي ذلك في انقضاء  
حلمة وروى ابن عباس انها تختلف مع ذلك وصح عن عطاء بن رباح في دار بشادة  
ام سلمة ام المؤمنين ولم يشهد بذلك غيرها قال ابو حنيفة بن حزم وروينا عن عمر وعلي و  
المغيرة بن شعبه وابن عباس انهم لم يقرؤا بشهادة امرئ واحدة في الرضا وهو قول ابي  
عبيد قال الشافعي في ذلك بالقرعة ولا اقضي بها وروينا عن عمر انه قال لو فحنا هرا  
الباب لم نشأ امرئ ان يقرق بين رجل وامرأة الا فعلت وقال الاوزاعي اقضي بشهادة  
امرئ واحدة في النكاح وامنع من النكاح ولا اقرق بشهادتها بعد النكاح وقال  
عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال قال ابن شهاب بن جابر امرئ سوداء الى اهل ثلثة  
ابيات تناكر اطفالهم بنى وبنات ففرق عثمان رضي الله عنه بينهم قال وروينا  
عن الزهري انه قال قالنا من اليوم ياخذون بذلك من قول عثمان في المراجعة اذا لم يثبت  
وقال ابن حزم لا يجوز ان يقبل في الزنا اقل من اربع رجال عدول مسلمين او مكان كل  
واحد امرئتان مسلمتان عدلتان فتكبر ذلك ثلاث رجال وامرئتان او رجلين  
واربع نسوة او رجلا واحدا وست نسوة او ثمان نسوة فقط ولا يقبل في سائر المحرمات  
كلها من الحدود والزنا وما فيه الفضا والنكاح والطلاق والاموال الا رجلين  
مسلمين عدلين او رجل وامرئتان كذلك او اربع نسوة ويقبل في كل ذلك حاشي الحدود  
رجل واحد محمد لوامرئتان كذلك مع عيبي الطالبي ويقبل في الرضا امرئ واحدة



١٤٤ عدله او رجل واحد عدل الطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد لا بالنكول  
المجرد ذكر ابن وضاح عن ابي مريم عن عمرو بن ابي سلمة عن زهير بن محمد عن ابن جريح عن حماد  
بن شعيب عن ابيه عن جده عن ابيه صلى الله عليه وسلم قال اذا ادعت المرأة طلاقا فزوجها  
فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلت عنه شهادة  
الشاهد وان نكل فنكول بمترئز شاهدها اخر وجاز طلاقه فتضمن هذا الحكم ثلاث امور  
احدها انه لا يفتى بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع بين المرئز قال الامام احمد  
الشاهد واليمين انما يكون في الاموال خاصة لا في حق ولا طلاق ولا نكاح ولا عتاقه  
ولا ماله ولا قتل وقد نفي رواية اخرى عن ابن العبد اذا ادعى ان سيده اعتقه وانما  
بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختاره الحنفية ونص في نكر بيمين في عيدا في كل  
واحد منها ان شتر بيمين اعتق عنه منه وكانا معسرين عدلين والعبد ان يحلف مع كل واحد  
منها ويصير حرا ويحلف مع احدهما ويصير نصفه حرا ولكن لا يعرف عنه ان الطلاق يثبت  
بشاهد يمين فقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على انه يثبت بشاهد ونكول  
الزوج وعمرو بن شعيب قد اخرج به الائمة الاربعة وغيرهم من ائمة الحديث كما يشارى حكا  
عن محمد بن المديني احمد بن حنبل والحميدي وقال في الناس بعدهم وزهير بن محمد الراوي  
عن ابن جريح ثقة صحيح في الصحيحين وعمرو بن ابي سلمة من رجال الصحيحين ايضا من اخرج  
بحديث عمرو بن شعيب فهذا امر صحيح حديثه الثاني ان الزوج يستخلف في دعوى الطلاق  
اذا لم ينف المرئز به بيمينه لكن استخلفه لان شهادته الشاهد الواحد او رثت خلفا ما  
نصف المرئز فمعرض هذا باستخلافه وكان جانب الزوج اقوى بوجود النكاح الثابت  
فشرعت اليمين في جانبه لانه مدعى عليه والمرئز مدعيه فان قيل فله حلف مع شاهدها  
وفرق بينهما الجواب ان اليمين مع الشاهد لا تقوم مقام شاهدها لما تقدم من الادلة  
على ذلك واليمين مجرد قول المرئز ولا يفيد في الطلاق اقل من شهادتين كما ان ثبوت

النكاح

١٤٥ النكاح لا يفتى الا بشاهدين او شاهدين وامرئتين على رواية فكان ومنه كاشفانه فان  
الزوج اقوى من البتة ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ولا مسنونين الحال ولا رجل  
وامرأتين اثنتين يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه واحد في احدى الروايتين  
عنه يحكم وقوه بخبر النكول غير شاهدها فاذا ادعت المرئز على زوجها الطلاق واحلفناه  
لها على احد الروايتين فنكل قضى له فاذا اقامت شاهدا واحدا فلم يحلف الزوج على عدم  
دعواها فلفقني عليه بالنكول في هذه الصادرة اول ظاهر الحديث انه لا يحكم على الزوج  
بالنكول الا اذا اقامت المرئز شاهدا هو احدى الروايتين عن مالك وانه لا يحكم بخبر  
دعواها مع نكوله لكن من يفتى عليه انه يقول النكول اما اقرارا وما بينه وكلاهما يحكم به  
ولكن يفتى هذا عليه بالنكول في دعوى الفضا من قد يجاب عنه بان النكول يدرك  
استغنى به فيما يباح بالبدل وهو الاموال وحقوقها بخلاف النكاح وتواجه الرابع ان  
النكول بمترئز البينة فاما من شاهدها واحدا وهو شرط البينة كان النكول  
فاما مقام ما ساء ونحو ذلك فمذهب الناس في القول بهذا الحديث فقال ابن الحلال  
في تفرجه واذا ادعت المرئز الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فان اقامت على ذلك  
شاهدا واحدا لم يحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا الذي قاله  
لا يعلم فيه نزاع بين الائمة الاربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فان حلف برى منها  
فثبت هذا فيه فوالان للفقهاء وهما روايتان عن احمد احدهما انه يحلف لدعواها وهي مدعى  
الشافعي ومالك والحنيفة والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا استكمال وان قلنا  
يحلف فنكل عن اليمين فقد قضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك  
احدهما انه يطل على عليه بالشاهد بالنكول على هذا الحديث وهو اختيار اشعيب وهذا  
في غاية القوة لان الشاهد والنكول سبيلان من جهتين مختلفتين بقوى جانب المدعى بها  
فحكم له بهذا مقتضى الامر والقياس والرواية الثانية عنه ان الزوج اذا نكل عن اليمين

عليه



١٤٥  
 حبس فان طال حبسه نزل واختلفت الروايات عن الامام احمد هل يقضى بالنكول في  
 دعوى المنة الطلاق على روايتين ولا شرعية لان مثل الشاهد الواحد واختلف  
 عن ذلك في مدة حبسه فقال مروى بحسب حتى يطول امره وحده ذلك ثم يطلق ومروى  
 قال بسنتين ابدا حتى يحلف الطريق القاش الحكم بشهادة امرئين وبمين المدعي  
 في الاموال وحقوقها وهذا مذهب واحد الوجهين في مذهب الامام احمد حكمه  
 بشخصا واختاره وظاهر الفران والسنة يدل على صحة هذا القول فان الله سبحانه اقام  
 المرئيين مقام الرجل والبنى صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الصحيح البس شهادة  
 المنة مثل نصف شهادة الرجل فلن يبنى بهذا يدل بمنطوقه على ان شهادتها وحدها  
 على النصف وبمفهومه على ان شهادتها مع مثلها كشهادة الرجل وليس في الفران ولا  
 في السنة ولا في الاجماع ما يمنع من ذلك بل القياس الصحيح يقتضيه فان المرئيين  
 اذا قلنا مقام الرجل اذا كانا معا فاما مفاد وان لم يكونا معا فان قبول شهادتهما  
 لمعين في الرجل بل لمعين فيهما وهو العادلة وهذا موجود فيما اذا انفردنا واما ما يحكى  
 من شرط المنة وحدها وحفظها فتقويت بامرأة اخرى فان قيل البينة على المال  
 اذا حلف من رجل لم يقبل كما لو شهد اربع نسوة واما ذكر منعه بنقض هذه الصورة  
 فان المرئيين لو اقيموا مقام الرجل من كل وجه يكفي اربع نسوة مقام رجلين وقيل  
 في غير الاموال شهادة رجل وامرئين وايضا شهادة المرئيين ضعيفة فتقويت بالرجل  
 واليمين ضعيفة فتتضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل وايضا فان الله سبحانه قال  
 واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فامرئتان فلو حكم بامتنار  
 وبمين لكان هذا نسائا ثلثا والجواب ما قولكم ان البينة اذا حلفت عن الرجل لم  
 يقبل هذا هو المدعى وهو محل النزاع فكيف يحجج به وقولكم كما لو شهد اربع نسوة فهذا  
 فيه نزاع وانظروا طائفة اجماعا كالفاضي وغيره قال الامام احمد في الرجل يوصى ولا

بمكة

١٤٦  
 يحضره الا النساء قال اجتزأ شهادة النساء فظاهر هذا انه اثبت الوصية بعينها في  
 النساء على الانفراد اذ لم يحضر الرجل وذكر الحلال عن احمد انه سئل عن الرجل يوصى  
 بثلثا ربه ويحق ولا يحضر الا النساء هل يجوز شهادته هل قال نعم يجوز شهادته نعم في  
 الحقوق وقد تقدم ذكر المواضع التي خلفت فيها البيئات من النساء لان البينة اسم  
 لما يتبين الحق وهي اعم من ان تكون برجال او نساء او نكول او يمين او امارات ظاهرة و  
 البنى صلى الله عليه وسلم تدفع شهادة المنة في الرضاع وقيلها الصيانة في مواضع قد  
 ذكرناها وقيلها الثابعون فلو لم يقبل في غير الاموال شهادة رجل وامرئين فذلك نعم  
 وذلك مبرور في عدة مواضع كالنكاح والرجعة والطلاق والنسب والولادة لاميا والوكالة  
 في النكاح وغيره على احدى الروايتين فلو لم تشهد امرأة المرئيين ضعيفة فتقويت بالرجل واليمين  
 ضعيفة فتتضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل جوابه انا لانتم ضعف شهادة المرئيين اذا  
 ولهذا يحكم شهادة ثلث مع الرجل وان اعكته ان ياتي برجلين فالرجل والمرئتان اصل  
 يدل والمرئة العادلة كالرجل في الصدق والامانة والديانة الا انها لما خيف عليها  
 المشهور والنسبان فتقويت بمثلها وذلك قد يجعلنا اقرى من الرجل الواحد ومثله ولا ريب  
 ان النظر المستفاد من شهادة مثل ام الرد او ام عطية اقرى من الظن المستفاد من رجل  
 واحد ونهاه ورواها واما قوله تعالى فاستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم  
 يكونا رجلين فامرئتان ولم يذكر المرأتين والرجل فيقال ولم يذكر الشاهد و  
 اليمين ولا النكول ولا الرد ولا شهادة المنة الواحدة ولا المرئيين ولا الاربع نسوة  
 وهو حجة لم يذكرنا يحكم به الحاكم واما ارشادنا الى ما يحفظ به الحق وطرق الحكم اوسع  
 الطرق التي يحفظ بها الحقوق **فصل** الطريق الحادى عشر الحكم بشهادة امرئتين  
 فقط من غير يمين وذلك على احدى الروايتين عن احمد في كل ما يطالع عليه الرجل كعقوب  
 النساء تحت الشباب والبيكاره واليتيم والولادة والحبض والرضاع ونحوه فان قيل







١٤٩  
ولكن قلنا موجب الغرض كقولنا في حصة والشاقي وما لك ففهمنا احداهما لا يقبل  
فيه الا اربعة لانه حاشة وبالإيج فيج فيج ففهمنا فيه الزنا وهذا اختيار القاضي و  
الثاني يقبل فيه شاهدان لانه لا يوجب الحد فثبت بشاهد من كسائر الحقوق فال  
البيع والمعنى وعلى ما مر هذا كل زنا لا يوجب الحد كوطي الأمة المشتركة وأمة الحر وجنة  
واشبهه هذا انتهى وأما الوطى المحرم كوطي أمه في الصيام والأحرام والحض فانه يوجب  
الحد ويكون فيه شاهدان وكذلك ولجها في دبرها **فصل** في الحن الحن البصري بالزنا  
في اعتبار اربع شهود كل ما يوجب القتل وحكي ذلك رواه عن احمد وهذا ان كان في القتل  
حد اقل وجهه وصفه ان كان في القتل حد او فصا صا فهو فاسد وقاسه على الزنا  
منع لان الله سبحانه يعلظ امر البينة والافراد في باب القاضية شر لبعاده وشرع عقوبة  
من قد فخره جادون سائر ما يوجب الحد وشرع فيها القتل على غلظ الوجوه وأمرها  
للقوم فلا يصح الخاف فخرها بها والله اعلم **فصل** في طريق الرابع عشر الحكم بعبادة  
العبد لامة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحرة هذا هو الصحيح من مذهبي احمد حنيفة  
يقبل في كل سنة الا في الحدود والقصاص بخلاف العلة في قول سنده فلا يفتقر شيئا  
لأقامة الحد كذا في ميثاقها على ما حباه والعصم الاول وفيه حكمي اجلاء فذهبما بحاكمه  
الامام احمد عن ابن مالك انه قال ما علمت احدا رد شهادة العبد وهذا يدل على ان رد  
انما حدث بعد عصر الصحابة وشهد هذا القول لما ذهب اليه مالك وابرحنفة والشافعي  
ومارهم اتباع يفتنون ويفضون باقرهم فصار هذا القول عند الناس هو المعروف ولما  
كان مشهورا بالمدينة في زمن مالك قال ما علمت احدا قبل شهادة العبد والنسب ما لا يقبل  
صحة ذلك وقبول شهادة العبد هو موجب للكتاب السنة واقرال الصائير وصرح القياس  
اصول الشرع وليس من رواها كتاب ولا سنة ولا اجلاء والاقباس فيهم وكذلك جعلناكم  
امة وسطا لتفكر شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا والوسط العدل اختيار

ولا يبر في دخول العبد في هذا الخطاب فهو عدل بنص القرآن فدخل تحت قوله واشهدوا  
ذوي عدل منكم وقال لا يبرها الذين امنوا فواتهم بالعتس شهداء الله وفي النساء  
والماثون وهون الذين امنوا فواتهم بالعتس شهداء الله كذلك لا يبرها في سفسه واشهدوا  
من رجالكم ولا يبرها العبد من رجالنا والله اعلم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات  
اولئك هم خير البرية العبد المؤمن الصالح من خير البرية فكيف زده شهادة وفد عدله الله ورسوله  
كما في الحديث المعروف المرفوع بحمل هذا العلم من كل خلف عدله ينفو عنه تحريف الغالبين  
وانحال المبطلين وتأويل الجاهلين والعبد يكون من جلة العلم فهو عدل بنص الكتاب السنة واجمع  
اقاس على انه يقبل الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وادروى عنه الحديث فكيف يقبل  
شهادة غيره على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقبل شهادة غيره على واحد من الناس ولا يقبله باب  
الرواية اوسع من باب الشهادة فيجوز لها ما لا يحسن لادواته هذا كلام جرى على السن كثير من  
الناس وهو عار عن التحقيق والصواب فان اولما اخبط له الشهادة على الرسول والرواية  
عنه فان الكتاب عليه ليس كالكتاب على غيره وانما ردت الشهادة بالعدالة والقرابة والارثية  
دون الرواية لطرف التهمة الشهادة العادلة وشهادة الولد وخيسته عدم ضبط المرتبة  
حفظها وأما العبد فلا يظفر اليه من ذلك بطرف الى الحر سائر ولا يفرق بينه وبينه في ذلك  
البينة المعنى الذي يثبت به روايته هو المعنى الذي يقبل به شهادته وأما المعنى الذي ردت به شهادته  
العبد والقرابة والمرتبة فلم يمس موجد في العبد وايضا فان المقتضى لقبول شهادة المسلم  
عدالة وغلبة الظن بعددته وعدم ظرف التهمة اليه وهذا بعينه موجود في العبد فالمقتضى موجود  
والخامس مفقود فان الرق لا يصلح ان يكون مانعا فلا يبر مقتضى العدالة ولا نظر في  
لغة كفت والعبد الذي يردى هو الله وخيسته له ارجان حيث يكون للحر ارجان واحد هو  
احد الثلاثة الذين هم اول من دخل الجنة ولهذا قبل شهادته اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهم القدر في **فصل** ابو بكر بن ابي شعبة حدثنا حفص بن غياث عن ابي شعبة عن الشعبي



١٤٤ قال شيخنا لا يجب شهادة العبد فقال علي بن ابي طالب لكان يجزئها وكانت  
 شريح بعد ذلك يجزئها الا لسببه وبه عن المختار بن قال سألت ابا عبد الله عن  
 شهادة العبد فقال جازمه وقال الثوري عن غار الذهبي قال شهدت شريحا شهيدا عنده  
 عبد علي بن ابي طالب فشهدا دثر فبطلت امة عبيد فقال شيخنا كلنا عبيد واما وري عن احمد بن  
 سبرين انه كان لا يرى شهادة العبد باسما اذ كان عدلا وقال عطاء شهادة العبد والمرثية  
 جازمة في العكس والطلاق وقال الامام احمد حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة قال  
 سئل ابا سبرين عن شهادة العبد فقال انا اورد شهادة عبد لم يمتدح به يعني انكارا  
 لردّها وكره الامام احمد عن ابي سبرين قال انك انما قلت احدا ردتها وادّعى العبد قد اختلف  
 الناس في ذلك فرددنا طائفة مطلقا وهذا قول بالكلام والشافعي وابو حنيفة وقبلها طائفة  
 مطلقا حتى لا يسيده وهذا قول في محله من حرم وقبلها طائفة مطلقا الا لسببه قال سفيان  
 الثوري عن ابي ابراهيم النخعي عن الشعبي في العبد قال لا يجوز شهادة له بسببه ويجوز لغيره وهذا مذهب  
 الامام احمد واجازتها طائفة في السنة النبوية والاصح وهو قول ابي ابراهيم النخعي واحمد الوائلي  
 عن شريح وعن الشعبي والذين ردوها بكل حال منهم من قال العبد على الكافة لا منقوص بالرق  
 وذلك بالكفر وهذا من افسد فاسد في العالم وفساده معلوم بالضرورة من الدين ومنهم  
 من اخرج بقوله ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ والشهادة شئ فهو غير قادر عليها  
 قال محمد بن حزم في جواب ذلك مخرب كلام الله على مواضع مصلك في الدنيا والاخرى ولم يقل  
 تعالى ان كل عبد لا يقدر على شئ انما ضرب تعالى مثلا لعبد من عبيده هذه صفة وقد وجد  
 هذه الصفة في كثير من الاحرار ويقول لهم هل يلزم العبد الصلوة والصيام والطهارة وحرم  
 عليهم من الماكل والمشرب ونفروج ما يحرم على الاحرار ام لا بلزمهم ذلك لكونهم لا يقدرون  
 عندكم على شئ البتة قال ومن نسب هذا الى الله فقد كذب عليه جارا واجه بعضهم بقوله  
 تعالى ولا ياب الشهود انما ما ذكره في السجدة من الخلف والابا ومنافع العبد لسببه فله

ان يخلو

ان تخلّف وباي الاخذ منه وهذا يدل على عدم قبولها اذا اذن له سيده في تحملها وادائها  
 اذ لم يكن في ذلك تعطيل خسرته لسيده بعد الجعة من فهم ردّ شهادة العبد بعد ذلك  
 فان كان هذا مقتضى الاية كان مقتضى ذلك  
 واجتج بعضهم بقوله تعالى  
 الذين هم بشهادتهم فموتوا والعبد ليس من اهل القيام على غيره وهذا من جنس ايجاب بعضهم  
 بان الشهادة ولا يبر والعبد من اهل الولاية على غيره وهذا في غاية الضعف فانه يقال لهم ما تختصون  
 بالولاية اشديدون بها الشهادة وتكون يقول القول على المشهود عليه ام كونه حائزا عليه منفذا  
 فيه الحكم فان اردتم الاول كان النقص بربان الشهادة شهادة والعبد ليس من اهل الشهادة وهذا  
 حاصل بل لكم وان اردتم الثاني فعلوم البطلان قطعاً والشهادة لا تستلزمه واجتج بعضهم  
 بان الرقابة من اثار الكفر فبطلت شهادة كالكفر وهذا في غاية البطلان فان هذا الوجه  
 لمنع قبول روايته وقبواه والصلوة خلفه وحصول الاجازة له واجتج بانه مستغفر الزمان  
 بجذبه السيد فليس له وقت يملك فيه اداء الشهادة ولا يملك عليه وهذا ضعف مما قبله  
 لا ينقص بقول روايته وقبواه وينقص بالجهة المروجة وينقص بما اذن له سيده و  
 ينقص بالايجاب الذي استغفرت ساعا في يومه وبليلة بعد الاجازة وبطلان اداء الشهادة  
 لا يبطل خسر السيد في خدمته واجتج بان العبد سلعته من السلع فكيف تشهد للسلع وهذا في  
 غاية العتامة والسماعة فانه يقول شهادة هذه السلعة كما يقبل روايتها وقبواها ونصح  
 امامها وتلتزمها الصلوة والصوم والطهارة واجتج بانه دق والشهادة منصب على من ليس من  
 اهله وهذا من ذلك الطراز فانه ان اريد بديانته ما يشترج في دينه وعدالة فليس كذلك  
 فمن هو كذلك وثانع وعكرمة اشرف واجل من اكره الاحرار عند الله وعند الناس وان  
 اريد بديانته ان يمتثل برفق الغير فضعف البولي لا يمنع قبول الشهادة بل هي من مرقع الله  
 لها درجة العبد ويضاعف له بها الاجر فله الحجج كما رأينا في الضعف والوهن واذا اعلنت  
 بيننا وبين حج القائلين لشهادته لم يحجب عليك الصواب والله اعلم **فصل**



الطريق الحامش عشر الحكم بشهادة الصبيان المميزين وهذا موضع اختلف فيه الناس فذهبوا  
طائفة مطلقا هذا قول الشافعي وابو حنيفة واحمد في احدى الروايات عنه وعنه رواية  
ثانية ان شهادة الصبي مقبولة اذا وجدت فيه نقيض الشرط وعنه رواية ثالثة ان  
تقبل في جراح بعضهم بعضا اذا ادوها قبل فرفهم وهذا قول مالك في من حرم صح عن ابن  
الزبير انه اذا عند الصبي جازت شهادتهم قال ابن ابي مليكة فاخذ القضا  
يقول ابن الزبير وقال في شهادته الحسن قال علي ابن ابي طالب شهادة الصبي على الصبي  
جائزة وشهادة العبد على العبد جائزة وقال معاوية شهادة الصبيان على الصبيان جائزة  
ما لم يدخلوا البيوت فبعوا عن علي عليه السلام في شبيه حديثنا وكيع حديثنا  
محمد بن حبيب ابن ابي ثابت عن الشعبي عن مسروق ان سنة غلمان ذهبا يسبحون ففرق  
احدهم فمعه ثلاثة على اثنين انها عشرة وشهد اثنان على ثلاثة انهم خرقة ففرض علي ابن ابي  
طالب على الثلاثة بحسب المذمة وعلى الاثنين ثلاثة اقسام وقال الثوري عن فراس عن الشعبي  
عن مسروق ان ثلاثة غلمان شهدوا على اربعة وشهد اربعة على الثلاثة فحمل مسروق  
على الاربعة ثلاثة اقسام الذمة وعلى الثلاثة اربع اقسام الذمة وقال ابو الزناد السنة  
ان يؤخذ شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع ايمان المذمومين واخبار عمر بن عبد العزيز شهادة  
الصبيان بعضهم على بعض في الجراح المتعارفة فاذا بلغت النفوس فمضى بشهادتهم مع ايمان الطاهر  
وقال اربعة يقبل شهادة بعضهم على بعض ما لم يتفرقوا وقال في شرح تقبل شهادتهم  
اذا اتفقوا لا تقبل اذا اختلفوا ولذلك قال ابو بكر بن حزم وسعيد بن المسيب  
والزهري وقال وكيع عن ابن جريح عن ابي مليكة عن ابن عباس وابن الزبير عن شهادة  
الصبيان فقال ابن عباس ما قال الله ممن ترخصون من الشهداء وليسوا ممن رضي  
قال ابن الزبير هم احرار اذا استلوا عمارا وان يشهدوا قال ابن ابي مليكة ما راي القضا  
اخذت الا يقول ابن الزبير قال في الما لكانت قد تدب الشرح الى نعم الصبيان الرعي والنفاق

وتفرق

والصراع وسائر ما نذرهم على عمل السداد والظن والضرب والكر والفر وضليب  
اعضاؤهم وتغير اقدارهم وتعليمهم البطش والحجبة والادوية من العار والقدار ومعلوم  
انهم في غلب احوالهم يخلون بانفسهم وذلك وقد يحكي بعضهم على بعض فتولوا يقبل قول بعضهم  
على بعض لا هدرت دماؤهم وقد احتاط الشرح بحسن الدية حتى قبل فيها المذمة واليمين  
وان كان لم يقبل ذلك في ذمتهم واحدا على قول شهادتهم ثايات مذاهب السلف الصالح  
نقال به عن ابن ابي طالب ومعاوية بن ابي يعقوب وعبد الله بن الزبير ومن الناس من سجد  
ان المسبب وعمر بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والشعبي والنفخي وشريح وابن ابي ليلى وابن  
شهاب وابن ابي مليكة وقال ما ذكرت القضا الا وهم يحكمون يقول ابن الزبير وابي  
الزناد وقال في السنة ولو ادرت شرط قبول شهادتهم في ذلك كونهم يقولون الشهادة  
وان يكونوا ذكورا احرارا محمولا لهم بحكم الاقدام اثنين فصاعدا متفقين غير مختلفين  
ويكون ذلك قبل فرفهم ويخرجهم ويكون ذلك لبعضهم على بعض ويكون في القتل والجراح  
خاصة ولا يقبل شهادتهم على كبرانه قتل صغير ولا على صغيره قتل كبير ان لو اولى شهدوا  
ثم رجعوا عن شهادتهم اخذوا الشهادة الاول ولم يثبت في الخارج اليه قالوا ولا خلاف  
عندنا انه لا يغير فيهم تعديل ولا يخرج قالوا واختلفنا احيانا في الحد وقه والقرابة  
هل يفتح في شهادتهم على قولين واختلفوا في جريان هذا الحكم في انهم ام هو محض المذكور  
فلا يقبل فيه شهادة الاثبات على قولين **فصل** الطريق السادس عشر الحكم بشهادة  
القنات وذلك في صور احدها القناس باعقاده اذا كان متحفظا في دينه فان شهادته  
مقبولة وان حكمنا بفسقه كاهل البديع والامراء الذين لا يقرهم كرافضة والخوارج  
المعتزلة ونحوهم هذا منصوص لا ممة قال الشافعي يقبل شهادة اهل الامم بعضهم على  
بعض الا الخطا بيه فانهم يدينون بالشهادة لموافقتهم على مخالفتهم ولا ريب ان شهادة من  
يكفر بالدين وبعد الكذب بناولي ما يقول من ليس كذلك ولم يزل السلف واخلف على

١٤٤



يقول شهادة هو لا ورؤايتهم واما متع الاية كاحد بن حبل وامثاله يقول رؤايتهم  
 الداعي المعلن ببيد عنه وشهادته والصلوة خلفه هجرته ورجا السنكف ضرر بدعته عن  
 المسلمين فقول شهادته ورؤايتهم والصلوة خلفه واستنفاضة وتنفيد احكامهم فيها  
 بيد عنه وقرار له عليها وتعرف بغيرها منه في الحرب قلت لا حد لا يجوز شهادة  
 العذرية والرافضة وكل من دعا الى بدعته وبخاصة وكذلك كل بدعة وقال الميهوني  
 قال ابو عبد الله في الروافض لا يقبل شهادتهم ولا كرامتهم وقال اسحاق بن منصور قلت  
 لاحد كان ابن ابي يحيى شهادة كل صاحب بدعة اذا كان فيهم عدا لا يقبل شهادته  
 الزور وقال احمد بن محمد بن شاهدة الجهمية والرافضة والعذرية المعلنه وقال الميهوني  
 سمعت ابا عبد الله يقول من اخاف عليه الكفر مثل الروافض والجهمية لا يقبل شهادتهم  
 ولا كرامتهم انا استشيرهم وقال في روايتهم يعقوب بن نجاشان اذا كان الفاضل جهميا  
 لا يقبل عنه وقال احمد بن الحسن التهمذى قدمت على ابي عبد الله فقال يا خا  
 فاضلكم لقد قتله في عمره قلت لمان انا عندي شهادته فاذا صرت الى البلاد لا امن  
 ان شهادته عنده ان يقضي قال لا تشهد عنده قلت ايشا التي من اعندي شهادة قال لك  
 ان لا تشهد عنده قلت من كبر عبد هب كمن يكره حديث العالم وحر الاجناس وعلم الرضا في  
 جميع الكائنات وانه فاعل بمشيشه وارادته فلا يقبل شهادته لانه على غير الاسلام فما  
 اهل البدع المواقفين على اصل الاسلام ولكنهم يختلفون في بعض الاصول كالرافضة والعذرية  
 والجهمية وغلابة ارجسية ونحوهم فقولوا انما احدها الجاهل المقلد الذي لا يعبر له  
 بهذا لا يقف ولا يفسق ولا شره شهادة اذا لم ينفذ اعدى نعم الهدى وحكمه حكم المستضعفين  
 من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون جيلة ولا جند ولا سبيلا فاولئك عسى الله  
 ان يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا القسوس الثاني ممن في السؤال وطلب العلم  
 ومعرفة الحق ولكن بترك ذلك استخالة بدنيته ورياسته ومناشاة وغيره لك فهذا

مفردا مستحقا للوعيد ثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله تعالى يجب استماعه فهذا حكمه  
 حكم امثاله من تارك بعض الواجبات فان غلب ما فيه البدع والهرى على ما فيه من السنة  
 والهدى ردت شهادته وان غلب ما فيه من السنة والهدى قبلت القسوس الثالث ان  
 يسأل المقلد بغير علم الهدى وبتركه تقيلا او تعصبا او بغضا ومعاذة لأصحابه فهذا  
 اقل درجاته ان يكون فاسقا وكافرا محل اجتهاد وتفصيل فان كان معننا داخلة ردت  
 شهادته وشاويه واحكامهم مع القدر على ذلك ولم يقبل شهادته ولا فتوى ولا حكم الا  
 عند الضرورة كحال عليه هولا في وابسته لهم وكون الفضاة والمفتيين والشهود منهم ففي  
 شهادتهم واحكامهم اذا كان فسادا كثيرا فحينئذ ذلك تقول للضرورة وقد نص مالك على ان  
 شهادة اهل البدع كالقذرية والرافضة ونحوهم لا يقبل وان صلوا صلاة شاة واستقبلوا قبلتها  
 قال الشيخ وذلك لفسقهم فان لو كان ذلك على ما قيل غلطوا فيه فاذا كان هذا ردهم شهادة  
 القذرية وعلمهم انما هو من اهل القرآن كالحجارج فما الظن بالجهمية الذين اخرجهم بشر  
 السلف من اشهر سبعين فرقة وعلى هذا فاذا كان الناس قساقا كلهم الا القليل النادر  
 فيلزم شهادة بعضهم على بعض وبحكم شهادة الا مثل من الفاسق فالا مثل هذا هو الصواب  
 الذي عليه العمل وان انكره كثير من الفاضل بالسنة كما ان العمل على صحة ولا يه الفاسق ونفوذ  
 احكامه وان انكره بالسنة وكذلك العمل على صحة كون الفاسق وليا في النكاح وصبا  
 في المال والعج من يسلمه ذلك وبرد الولاية الى فاسق مثله او افسق منه فالعدل الذي  
 ينتقل اليه الولاية وقد فقد وجوده وامناز الفاسق القريب بسفقه القرائن والروحي جشاة  
 الموصلة وايضا على غيره قفاست عينة الوصي وامناز بالقرابة اولى من فاسق ليس كذلك  
 على انه اذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها والله سبحانه لم يأمر ب  
 حذر الفاسق ولا يجوز رده مطلقا بل يثبت فيه حتى يثبت هل هو صادق او كاذب فان  
 كان صادقا قبل قوله وعلم به ونفسه عليه وان كان كاذبا رده خيره ولم يلتفت اليه



١٤٧ وخبر الفاسق وشهادته لردّه ما خذ ان احدهما عدم الوثوق به او يحمله قلته مبالاة  
 بدنيته ونقصان وقار الله في قلبه على تعد الكذب الثاني هجره على اعلانه بفسقه  
 ومجاهرته به فيقول شهادته ابطال لهذا الخبر المطلوب شرعا فاذا علم صدق لهجة  
 الفاسق وان من اصدق الناس وان كان فسقه يغير الكذب فلا وجه لرد شهادته  
 وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا دبا يله على طريق المدينة وهو مشرك على دين  
 قومه ولكن لما وثق بقوله امنه ووقع اليه راحلته وقيل لانه وقد قال اصبح من الفرج  
 اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوثق في القضية وقد يخرج له بقوله تعالى  
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وحرر المسألة ان مداريق قول الشهادة وردّها على غلبه  
 ظن الصدق وعدمه والاصواب القطوع به ان العدالة تنقضي فيكون الرجل عدلا في  
 شئ فاسقا في شئ فاذا ثبت للحاكم انه عدل فيما شهد به قبل شهادته ولم يضر فسقه  
 ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس ثبت له الاصول في هذه المسألة وبالله  
 التوفيق **فصل** الطريق السابع عشر الحكم بشهادة الكافر وهذه المسألة لها  
 صورتان احدهما شهادة الكافر بعضهم على بعض والثانية شهادتهم على المسلمين فاما  
 المسألة الاولى فقد اختلف فيها الناس فذهبوا وحدثنا فقال حنبل حدثنا  
 قبيصة حدثنا سفيان عن ابي حصين عن الشعبي قال يجوز شهادة اليهودي على  
 النصراني قال حنبل وسمعت ابا عبد الله قال يجوز شهادة بعضهم قاعا على المسلمين فلا  
 يجوز وبخبر شهادة المسلم عليهم وقال في رواية ابو داود والرواية وحرب والميموني  
 وابي الحارث وحنبل بن حنبل ويعقوب بن مهران وابي طالب واجمع في روايته يقول  
 تعالى ولا تعزينا بهم العداوة والبغضاء وصالح ابنه وابي حامد والخفاف واسماعيل  
 بن سعيد الشافعي واسحاق بن منصور ومهران بن يحيى فقال له هذا ان ايت ان  
 عدلوا قال من بعد لم العالج منهم وافضلهم بشر الحمر وباعل لم الحمر بر فكيف

١٤٨ بعد فنص في رواية هو لا انه لا يجوز شهادة بعضهم على بعض ولا على غيرهم البتة  
 لان الله سبحانه قال من ترصون من الشهداء وليسوا ممن يرصاه قال الخليل  
 فقد روي هو لا في النص وهو قريب من عشر بن نفسا كلهم عن ابي عبد الله خلافا  
 لما قال حنبل قال وقد نظرت في اصل حنبل اخبرني عبد الله عن ابيه عمن ابا اخبرني عمن  
 عن حنبل ولا اشك ان حنبل لا يؤم ذلك لعله اذا ادان ابا عبد الله قال لا يجوز فقلنا  
 فقال يجوز وقد اخبرنا عبد الله عن ابيه هذا الحديث وقال عبد الله قال لا يجوز  
 قال ابي حنبلنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال يجوز شهادة بعضهم على بعض  
 قال عبد الله قال لا يجوز لا والله تعالى قال من ترصون من الشهداء وليسوا  
 ممن يرصه فصح الخطا ههنا من حنبل وقد اختلفوا على الشعبي ايضا وعلى سفيان وعلى وكيع  
 في رواية هذا الحديث وما قال ابو عبد الله فما اختلف عنه البتة لا ما غلط حنبل بل انك  
 لان ابا عبد الله مذهبه من اهل الكتاب لا يجرها البتة ويخرج يقول الله تعالى من ترصون  
 من الشهداء وانهم ليسوا باعدول وقد قال تعالى واشهد اذ دعى عدل حكم واجمع بانه يكون  
 بينهم احكام واموال فكيف يحكم بشهادة غير عدل واجمع بقوله تعالى في القضا بينهم العداوة  
 والبغضاء وبالجملة في انكار رواية حنبل ولم يثبتنا روايته وانها اخبرنا من اصحابنا  
 وحملوا المسألة على روايتهم قالوا وعلى رواية الجواز قل يعتبر الخلف المسألة فيه وجها  
 ونصروا كلهم عدم الجواز الا شيئا فانه اخبرنا الجواز قال ابن خزم وصح عن عمر بن عبد العزيز  
 انه اجاز شهادة النصراني على مجوسي ومجوسي على نصراني وصح عن حماد بن ابي سليمان  
 انه قال يجوز شهادة النصراني على اليهودي وعلى النصراني كلهم اهل شرك وحق هذا ايضا  
 عن الشعبي وشريح وابراهيم النخعي وذهب ابن ابي شيبة من طريق ابي ابراهيم الصانع قال سالت  
 ناسا عن قول ابن عمر عن شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض فقال يجوز في عبد الرزاق عن  
 عمر سالت الزهري اهل الكتاب بعضهم على بعض فقال يجوز وهو قول سفيان الثوري



٤٤٩  
 ووكيع وابي حنيفة واصحابه وذكر ابو عبيد عن شهادة عن علي بن ابي طالب قال  
 يجوز شهادة النصارى على النصارى واليهودى على اليهودى ولا يجوز شهادة احدهما  
 على الاخر دروى بن ابي شيبة عن ابى عبيد عن يونس عن الحسن قال اذا اختلف الملل  
 لم تجز شهادة بعضهم على بعض وكذلك عطا لا يجوز شهادة ملة على غير ملة الا السبيل  
 وهذا احد الروايات عن السبعة والثاني الجواز والثالث المنع وكذلك قال المحقق لا يجوز  
 شهادة ملة الا على ملة اليهودى على اليهودى والنصارى على النصارى وقال مالك لا يجوز  
 شهادة الطبيب الكافر حتى على المسلم للحاجة قال القائلون لشهادتهم قال الله تعالى  
 ومن اهل الكتاب من ان امانته يقبل من يهوده اليك فاجران منهم الا من على مثل هذا القدر  
 من المال ولا ريب ان كون مثل هذا امينا على فراشه وفوى مذهبه اولى فالواو قال  
 تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض فثبت لهم الولاية على بعضهم بعضا وهى اعلا  
 رتبة من الشهادة دعاء الشهادة ان يشبه بها اذا كان له ان يزوج ابنته واخوته  
 وبنى مال ولده فيقول شهادة على اولى واخرى فالواو قد حكم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بشهادتهم في الحدود قال ابو حنيفة حدثنا حفص بن غياث عن مجالد  
 بن سعيد عن الشيخ عن حابر بن عبد الله ان اليهود جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم برجل وامرئ منهم زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم استوفى  
 باربعة منكم يشهدون قالوا وبكى الحديث الذى في الصحيح قرع على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يهودى فدحى فقال ما شان هذا فقالوا زنا فقال ما تجزون في  
 كتابكم وذكر الحديث فقام الحد بقولهم ولربنا اليهودى واليهودى ولا اعترافهما  
 واقرارهما وذلك ظاهر في سبب هذه الفصحة بجميع طرقها ليس في شئ منها اليشيه  
 انه رجعها باقرارهما ولما اقر ما عذر والاعادة انفق جميع طرق الحديثين على ذكر  
 الاقرار فالواو دروى نافع عن ابن عمر عن الفصحة انه قرع النبي صلى الله عليه وسلم

يهودى محمد فقال ما باله قالوا زنا قال استوفى باربعة منكم يشهدون عليه قالوا  
 وهذا جاز الله سبحانه شهادته الكفار على المسلمين في السفر في الرخصة للحاجة ومعلوم  
 ان حاجتهم الى قبول شهادته بعضهم على بعض اعظم بكثير من حاجة المسلمين الى قبول  
 شهادتهم عليهم فان الكفار يتعاملون فيما بينهم بانواع المعاملات من المداينات و  
 المعاوضات وغيرها وسع بينهم الجنايات وعدوان بعضهم على بعض ولا يخفى هم في  
 الغالب مسلم ويتكلمون ايضا على قبول شهادته بعضهم على بعض لاوى ذلك الى نظامهم  
 وصياع خوفهم وفي ذلك فساد كثير فان الحاجة الى قبول شهادتهم على المسلمين  
 في السفر ولا من الحاجة الى قبول شهادته قبول بعضهم على بعض في السفر والحضر فالواو  
 والكافر قد يكون عدلا في دينه بين فومه صاوفي اللهجة عندهم فلا يمنع كفره  
 من قبول شهادته عليهم اذا ارضوه وقد رأينا كثيرا من الكفار يصدقون حديثه ويؤدى  
 امانته بحيث يشار في ذلك اليه ويشتهر به بين فومه وبين المسلمين بحيث يسكن القلب الى  
 صدقه وقبول خبره وشهادته ما لا يسكن الغلب الكثير من المنسب الى الاسلام وقد باح  
 الله سبحانه معاملتهم واكل طعامهم سبحانه وذلك يستلزم الرجوع الى اخبارهم  
 قطعا فاذا جاز لنا الاعانة على جزم فيما يتعلق ببيان الاعانة التي تجل ويحرم فان رجع الى  
 اخبارهم بالنسبة الى ما يتعلق بهم من ذلك اولى واخرى فان قلنا هذا الحاجة قبل ذلك  
 استرخا جازنا — وقد امر الله سبحانه بالحكم بينهم اما ايجابا او اما تخيرا او الحكم اما  
 بالافراد او بالقبيلة ومعلوم انه مع الافراد لا يرتفع اليشا ولا يجازون الى الحكم  
 غالبا واما مجازون الى الحكم عند الجاحد فانما القبيلة وهم في الغالب لا يخفى هم  
 القبيلة من المسلمين ومعلوم ان الحكم بينهم مقصور على العدل وابطال كل ذي حق عنهم الى  
 حقه فاذا غلب على الظن صدق مدعهم بما يخبره من الشهود الذين يرتضونهم فيما بينهم  
 ولا سيما اذا اكرهوا في الحكم بشهادتهم اقرى من الحكم بمجرد تكولهم او عينة وهذا ظاهر







وقدم بن عبد بن أبي مريم مولى بني سهم ومعه جهم من فضة هو عظم تجارتهم فقصنا  
 اليها قال بنهم فلما مات اخذنا الجاه فبعناه بالفتح فاشتمنا انا وعدى بن بيا  
 فلما فزعنا دفعا ما له الى اهل فضا لوان الجاه فقلنا ما دفع اليها غير هذا فلما اسلمت  
 ثامنت من ذلك فابنت اهل فضا بنهم الجاه وادبت اليهم خمس ذراهم واجزئهم ان تصاحبني  
 مثلنا فانوا به النبي صلى الله عليه وسلم فضا لاهم البينة فلم يجيبوا فاحلفهم بما يعظمهم على اهل  
 دينهم فانزل الله عز وجل يا ايها الذين امنوا شهدوا بينكم اذا حضركم الموت  
 الاية فخلعت عمر بن العاص واخبرهم فترعت الحسبة فيهم من عدتي بن بيا وروى يحيى بن  
 ابي داود عن محمد بن القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير بن اسير عن ابن عباس قال كان  
 بنهم الدار وعدى بن بيا يخطفان الى مكة في التجارة فخرج معهم رجل من بني سهم  
 فتوفي بارض ليس فيها مسلم فمضى اليها فدفعا من ثمنه الى اهلها وحسبا جاهما من فضة  
 مخوضا بالذهب ففقدوه او لياؤه فانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلعها ما كفتها  
 ولا اخضا ثم عرف الجاه بمكة فقالوا اشتريناها من سهم وعدى فضا م رجلان من اهلها  
 السهم فخلعها الله ان هذا الجاه السهمي وشها ونا اخي من شهادتها وما اخذنا انا اذا  
 لمن الظالمين فاحدا الجاه وبنهم نزلت هذه الاية والفعل هذه الاية هو قول الجمهور  
 السلف قال عاتبة رضي الله عنها سورة المائدة اخر سورة نزلت فاجدتم فيها  
 حلالا فخللوه وما وجدتم فيها حراما فخرموه وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال  
 في هذه الاية من مات وعند المسلمين فمات الله ان يشهد في وصيته عدلين من المسلمين ثم  
 قال فقالوا او اخوان من غيركم ان انتم ضربتم في الارض فهدمتم ما كان وليس عنده احد من  
 المسلمين فامر الله ان يشهد رجلين من غير المسلمين فان اربنت بشهادتهما استخلفا عبد  
 الصلوة باقية لا تشري بشهادتنا فلما وقد تقدم ان الامر بحكم بذلك وقال  
 سفيان الثوري عن ابي اسحاق السبيعي عن عمر بن عبد الجليل قال لم ينفخ من سورة المائدة شيء

وقال

وقال وكيع عن شعب بن قباد عن سعيد بن المسيب واخرا من غيرهم قال من اهل الكتاب  
 وفي رواية عنه صححه من غير اهل الكتاب وصححه عن عبد الله بن مسعود السلفي واخرا من غيرهم قال من غير  
 اهل الملل وصححه عن شرح قال لا يجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في وصية ولا يجوز في وصية  
 الا ان يكون مسلما وصححه عن ابي اسحق النخعي عن غيرهم من غير اهل الكتاب وصححه عن جابر واخرا من غيرهم  
 قال اذا كان في ارض الزك فادعى الى رجلين من اهل الكتاب فانهما يخطفان بعد العصة اذا طلع  
 بعد طلعها فلما احسنا خلفا ولما البنا كان كذا وكذا واستخفوا وصححه عن الشعبي واخرا  
 من غيرهم من اليهود والنصارى وصححه ذلك عن كاهن قال من غير اهل الملل وصححه عن يحيى بن يعمر  
 وصححه عن ابن سيرين ذلك فقل لا ائمة المؤمنين ابو موسى الاشعري وابن عباس وروى جود ذلك  
 عن علي ذكر ذلك ابو محمد بن حزم وذكره ابو يعلى عن ابن مسعود ولا يخالف لهم من الضحاية ومن  
 التابعين عمرو بن شعيب وشريح وعبد بن النخعي والشعبة والسجستان وابو جليل وابن سيرين  
 ويحيى بن يعمر وابو اسحق السفيان الثوري ويحيى بن حمزة والاوزاعي ويحيى بن جابر  
 كابي سعيد واحمد بن حنبل وجمهور فقهاء الحديث وهو قول جميع اهل الظاهر وما لعنهم اخرون  
 ثم اختلفوا في تخريج الاية على ثلاث طرق احدها ان المراد بقوله من غيركم اي من غير قبيلكم وروى  
 ذلك عن الحسن بن علي بن الرضا ايضا والثاني ان الاية منسوخة وهذا مروي عن زيد بن اسلم  
 وغيره الثالث ان المراد بالشهادة فيها ايمان الموصي بالله تعالى للورثة لا الشهادة المعروفة  
 قال القائلون لها اما دعوى النسخ فيما طلقه بنهم ان حكما باطل لا يحل العمل به  
 وانه ليس من الدين وهذا ليس بمقبول الا بحجة صحيحة لا تارض لها ولا يمكن احد قط ان ياتي  
 بنقص صحيح صريح مناخر عن هذه الاية مخالف لها لا يمكن الجمع بينهما فان وجد في ذلك  
 سبيلا صحح النسخ والا فامعه لا يجوز الرجوع الى اطله ثم قد قال علم الصحابة بالقران  
 انه لا منسوخ في المائدة ولا غيرها ايضا من السلف وعمل بها اصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بعد ولوصاب فيقول النسخ بلا حجة لكان كل من اخذ عليه بنصيق

بن سهم



هو منسوخ كان الغافل ذلك لم يعلم ان معنى كون النص منسوخا ان الله سبحانه  
 حرم العمل به باطل كونه من الدين والمخرج ودون هذا مفاوز ينقطع فيها الاعناق فلو  
 واقول من قال المراد بقوله من غير كراهي من غير قبيلكم فلا يخفى بطلانه وضاده فانه  
 ليس في قول الامة خطاب القبيلة دون قبيلة بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا يكون غير  
 المؤمنين الا من ان كفار هذا اما لا شك فيه والذين قال من غير قبيلكم رلة عالم عقل  
 عن الدين الامة واقول من قال ان المراد بالشهادة ايمان الاوصياء والورثة فباطل مرفوع  
 احدها انه سبحانه قال شهادة بكم ولم يقل ايمان بكم الثاني انه قال ائمة واليمين لا  
 يختص بالائمة الثالث انه قال دواعيكم واليمين لا يشترط فيها ذلك الرابع انه قال  
 او ائمة من غيركم واليمين لا يشترط فيها شئ من ذلك الخامس انه قد ذكركم بان ضرب  
 الارض وليس في ذلك شرط في اليمين السادس انه قال ومن بكم شهادة الله الامة وهذا  
 لا يقال في اليمين بل هو نظر قوله ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه ام قلبه السابع انه قال  
 ادنى ان بانوا بالشهادة على وجهها ولم يقل بالايمان الفاخر انه قال او يحلفون ان  
 ايمان بعد ايمانهم جعل الايمان قسما للشهادة وهذا صريح لما عجزها التاسع انه قال  
 يقسمان بالله لشهادتهما اخر من شهادتهما ذكر اليمين والشهادة ولو كانت هي اليمين على  
 الدين عليه لما احتاجا الى ذلك وكفاها القسم انها كفاها العاشر ان الشاهدين يجلان  
 بالله لانكم شهادة الله ولو كان المراد بها اليمين لكان المعنى يجلان بالله لانكم اليمين  
 هذا لا معنى له البتة فان اليمين لا تكتم فكيف يقال حلف انكم لا تكتم حلفكم واقاما  
 ذكره بعض الناس ان ذلك مخالف للاصول والنسب من وجوه احدها ان ذلك يتضمن شهادة  
 الكافر وشهادة له الثاني انه يتضمن جبر الشاهدين والشهادة لا يجبر الثالث انه  
 يتضمن تخلفها والشهادة لا تخلف الرابع انه يتضمن تخلف احد البينين ان شهادتهما اخي  
 من شهادة البينة الاخرى الخامس انه يتضمن شهادة المدعي لا نفسه واستخفافهم بحجة

اليمين

ايمانهم السادس ان ايمان هؤلاء المستحقين التي قدمت على شهادة الشاهدين لما  
 ظهرت خباياها ان كانت شهادة فيكف استعدادا لا نفسها وان كانت ايمانا فكيف  
 يقضى بين المدعي والشاهد ولا رد السابع ان هذا يتضمن الضمان في الاموال والحكم  
 بايمان المدعي ولا يعرف بهذا قبل هذا وامثاله من الاعراض التي يخوف بالله منها  
 وسأله القاضي فانها اعراضات على حكم الله وشرعه وخالف الجواب  
 عنها بانها مخالفة لقصر الامة معارضته لها في من الرأى الباطل الذي هو منه  
 سلف الامة ولو انما يتضمن تخيل ما حرم الله وتخرجهما اصل واسقاطا فافهم وهذا  
 انقضت افعال السلف على قدم هذا النوع من الرأى والله لا يحل الاخذ به في دين الله ولا  
 يلزم الجواب عن هذه المخاضات وامثاله ولكن يذكر الجواب بيانا للحكمة وان الذي  
 تضمنته الامة هو المصلحة وهو اعدل ما يحكم به وجزء من كل حكم سواء ومن احسن من الله حكما  
 لغرم يوفون وهذا المسلك الباطل يسلك من يخالف حديث رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ايضا فاذا جاءهم حديث خلاف فلوهم فالواحد يخالف الاصول فلا يقبل والحكم  
 الكتاب الله وسنة رسول الله والاراء وامثاله من ابطال الباطل مخالفتها للاصول  
 التي هي كتاب الله وسنة رسول الله والاراء هي مخالفة للاصول حقا فهي باطلة قطعاً  
 على ان هذا الحكم اصل بنفسه مستغن عن نظر المحققين ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه اجوبة  
 معضلة اما قولكم انها تتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له فلنا كيف يقول هذا اصحاب  
 ابي حنيفة وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شئ بعضهم على بعض ام كيف يقول اصحاب  
 مالك وهم يجيزون شهادة جليان كما مر ان حيث لا يوجد طبيب مسلم وليس ذلك في الفرار  
 فخلا اثار وشهادة كافر في الوصية في السفر حيث لا مسلم وهو في الفرار وقد حكم  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بعده ام كيف يقول اصحاب الشافعي وهم يرون  
 نص الشافعي من جاز اصح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذوا به ودعوا فيه



١٤٧ وفي لفظه غاذا ذهب اليه وفي لفظه ضربوا بقول الحايط وقد صح الحديث لذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء به نض كتاب الله وعلى الصلابة فلو لم شاهدانه  
لا يجلسان من لم يفهم كتاب الله فليس يجلس هاهنا العنق الذي يغاف به اهل الجرائم  
واما المادبة امثالها للذين بعد الصلوة كما يقال فلان يبصر للبعين اي يمسك لها  
وفي الحديث ولا يبصر بعينه حيث يبصر باليمان فلو لم ينضم تحليف الشاهدين والشاهد  
لا يحلف من اين حكم ان مثل هذا الشاهد الذي شهادته تدل عن شهادة المسلم  
الضرون لا يحلف في كتاب ام سنة جاشت بذلك وقد حلف بن عباس الحسنة  
التي شهدت بالرضاع وذهب اليه الامام احمد في احدى الروايتين عنه وقد تقدم  
الكلام في تحليف الشهود المسلمين اذا اصاب بهم الحاكم ومن ذهب اليه من السلف وقضا  
العدل فلو لم فيه شهادة المدعى لا نفسهم والحكم لهم بحجة دعواهم ليس يصحح قال الله  
سبحانه تفل الايمان اهلهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين شرع لها ان يحلفا بصدقها  
كما شرع لمدعى الدم في القسامة ان يحلفا ويستحقوا دم ولهم ظهور اللوث فكانت  
البين في جنبهم لغرضنا بظهور اللوث في الموضع ليس هذا من شهادة المدعى لنفسه  
بل من باب الحكم له بيمينه القاطنة مقام الشهادة لغوة جانبته كما حكم صلى الله عليه وسلم  
للمدعى بيمينه لما فرى جانبته بالشاهد الواحد نفقة جانبته هو لا في بظهور خيانت  
الوصيين نفقة جانبته المدعى بالشاهد نفقة جانبته ينكول خصمه ونفقه جانبته باللوث  
ونفقه جانبته بشهادة العرف في ادعى الزوجين وغير ذلك فهذا محض العدل ومقتضى  
اصول الشرع وموجب القياس الصحيح وفلو لم ان هذا ينضم القسامة في الاموال لنا  
نعم لعمر الله وهي ولي بالقبول من القسامة في الدماء ولا سيما مع ظهور اللوث وادى  
مرفق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهور في صحة الدعوى بالمال وهل  
في القياس صحيح من هذا وقد ذكر احكام تلك القسامة في الاموال وذلك فيما اذا

غار

١٤٨ غار على بيت رجل واخذوا ما فيه والناس يتقربون اليهم ولم يشهدوا على معاينة  
ما اخذوا ولكن علم انهم اغاروا وانتهبوا فقال ابن القيس وابن الما جشون القول  
قول المتقرب مع يمينه وقاله مطرف وابن كنانة وابن حبيب القول قول المنهوب منه  
مع يمينه فيما نسبوه وقد تقدم ذلك وذكرنا انه اختيارنا اسلام وحكيما كلامه  
ولا تشريع عالم ان اعتبار اللوث في الاموال التي تباع باليدل اولى منه في الدماء  
التي لا تباع به وان قيل غار الدماء بخلافها قبل نعم وهذا الاختصاص لم يمنع القول  
بالقسامة فيها وان استحق جها دم المقتسم عليه ثم ان الموجب للانه في القسامة  
حقيقته فلو لم ان القسامة على المال والقتل طريقا لوجوب انعقاد القسامة هنا  
على مثال كالدية سواء فهذا من اصح قياس في الدماء وابعنه فظهر ان القول  
بوجوب هذا الاية هو الحق الذي لا معدل عنه نصا وقياسا ومصلحة وبالله التوفيق  
**فصل** قال شيخنا قول الامام احمد في قبول شهادتهم في هذا الموضع هو ضرورة  
يفتق هذا التعليق فلوها في كل ضرورة حضرا وسفرا وعلى هذا فتشادة بعضهم على  
بعض مقبول للضرورة فلو قيل انهم يحلفون مع شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في  
شهادتهم على المسلمين في وصية السقر لكان من وجها ولول قيل شهادتهم مع ايمانهم  
في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه وتكون شهادتهم بطلا مطلقا لا الشخ وبوب  
هذا ما ذكره القاضي وغيره بحجابه وهو في النسخ والنسخ لا يعيدان رجلا من المسلمين خرج  
فمن بقرته فرض وعبر رجلا من المسلمين قد دفع اليها ما له ثم لا ادعوا الى من اشهد على ما  
قبضناه فلم يجدوا من المسلمين في تلك القرية فدعوا ثانيا من اليهود والنصارى فاشهدهم  
على ما دفع اليها وذكر القصة فاطفوا الى امر مسعود فامر اليهود والنصارى ان يحلفوا  
بالله لقد ترك من المال كذا ولشهادتنا اخذ من شهادته هذين المسلمين ثم امر اهل المؤتمر  
ان يحلفوا ان شهادة اليهود والنصارى من حلفوا فانهم بن مسعود ان باخذوا من المسلمين



فما شهد به البصار في اليهود وذلك في خلافة عثمان فلهذا شهادة الميت على وصيته وقد  
 قضى بها ابن مسعود مع بين الورثة لا لهم المدحون والشهادة على الميت لا تقتضي اليمين الورثة  
 وتقل ابن مسعود اخذ هذا من جهة ان الورثة يستحقون بايمانهم على الشاهدين اذا استخفا  
 انما نكذلك يستحقون على الوصيين مع شهادة الذين يبرئون الاولى وقد ذكر القاضي هذا  
 في مسائله في الامس اسلاما فقال وقد قال احد في السبي اذا ادعوا نسبا وانما من البينة  
 من الكفار قبلت شهادتهم نص عليه في رواية حبل وصالح واستحق بن ابراهيم لا ينفذ في البينة  
 العادلة ولم يجر ذلك في رواية عبد الله والي طالب قال لا يستحق فعل هذا كل موضع ضرورة  
 غير المصروف في رواية ابن كثر الخليف فلما لم يفرضوا له فكبر ان يقال لا ينافي ما خلف حيث  
 يكون شهادتهم بذكر الكافي في الوصية بخلاف ما اذا كانا اصولا والله اعلم **فصل**  
 قال يستحق اهل بيته من الكافر في الشهادة بالوصية في دينها عموم كلام الاصحاب يقتضي  
 انه لا يعتبر هو ابن بغيره وان كانا اذا قبلنا شهادته بعضهم على بعضا عشرنا عدلهم في  
 دينهم وصرح القاضي ما زال العدة لا تعتبر في هذه الحال والقدران يدل عليه وكذلك  
 الايمان للمروعة والموقف وصرح القاضي بانه لا يقبل شهادة قساق المسلمين في هذه الحال  
 وحيلة محل وفاق واعتذر عنه وفي اشراط كونهم من اهل الكتاب روايان وظاهره ان  
 انه لا يشترط في الصحيح لا سيما قال للمؤمنين او اقران من غير كبر وغير المؤمنين هم  
 الكفار كلهم ولا يرفع ضرورة وقد لا يحضر الموصي الا كفارا من غير اهل الكتاب ولا ان  
 يشهد به اهل الكتاب لا دليل عليه ولا في ذلك يستلزم يقتضي محل الرخصة مع قيام المصلحة  
 لقوم فان قيل فهل يجوز في هذه الصورة ان يحكم بشهادة كافر وكافرين قبل لا يعرف في هذا  
 عن احمد شيئا ويجعل ان يقال يجوز ذلك وهو القياس فان الاموال يفضل فيه رجل وامرئان  
 وهذا الموضع يدل قبل الضرورة وهو حكم في الاموال يفضل فيه رجل وامرئان وهذا قول ابى  
 محمد بن حزم وهو مخرج عموم قوله صلى الله عليه وسلم البست شهادة المرة مثل نصف شهادة

الرجل وهذا العموم جواز الحكم ايضا في هذه الصورة بارج نسوة كواقر وليس ببعيد  
 عند الضرورة اذا لم يحضره الا النساء بل هذا محض النفقة فان قيل هل ينفق حكم من حكم  
 بغير حكم هذا الية قبل اصول المذهب ينفق ينفق حكمه لخالقته نص الكتاب قال شيخنا  
 في تعليقه على المحرر ويؤجر ان ينفق حكم الحاكم اذا حكم بخلافه من المائنة فانه خالف نص  
 الكتاب بناء على ثلاث حنيفة **فصل** الطريق الثاني من الحكم بالاقرار في الله تعالى  
 بالها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالنفس وفي الآية الاخرى كونوا قوامين بالنفس  
 شهداء لله ولعل على انفسكم ولا خلاف انه لا يعتبر في صحة الاقرار ان يكون المجلس الحاكم  
 الاشياء حكاة محمد بن الحسن الجوهري في كتاب الزاد له فقال قال ابن ابي ليلى لا يجزى  
 اقرارا في حق انكره الخصم عندى الا اقرارا بحضرة وعلقه ذهب ذلك الى ان الاقرار لما كان  
 كان شهادة المزعى على نفسه اعتبر به مجلس الحكم كالحكم بالبينة والفرق ظاهر لا خفاء به **فصل**  
 ويحكم بالاقرار الخصم في مجلسه اذا سمعه معه شاهدان بغير خلاف فان لم يسمعه معه غيره فنقض احمد  
 على انه يحكم به وان لم يقل حكم بعله فان مجلس الحاكم مجلس فصل الخصوما وقد جلس ذلك  
 فذا امر الخصم في مجلسه فوجب عليه الحكم به كالوفاء مث يدرك البينة عنده وليس عنده احد  
 غيره يسمع معه شهادته فافاد هذا محل وفاق وقال القاضي لا يحكم بالاقرار في مجلسه حتى يسمعه  
 معه شاهدان وقال للزمه عنه الا ان يقول ينفق بعله فانه يجوز له الحكم حينئذ والتحقيق  
 ان هذا يشبه مثله الحكم بعله فوجهه وبغارهما من وجه فثبت ذلك بمسألة حكم بعله انه  
 ليس هناك بينة وهو في موضع ثقة ووجه الفرق بينهما ان الاقرار بينة فثبت في مجلسه فان البينة  
 اسم لما بين الحق فعمل الحق في مجلس القضاء الذي انضبت فيه الحكم به وليس من شرط صحة الحكم ان  
 يكون بمحضر شاهدين فذلك لا يعتبر في طريقه ان يكون بمحضر شاهدين وليس هذا بمتزلة  
 نادره وسمعه في غير مجلسه **فصل** الطريق الثالث عشر الحكم بعله وقد اختلف في ذلك  
 فذهبوا حديثا وفي مذهب الامام احمد ثلاث روايات احدىها وهي الرواية المشهورة عند

في الزاد



المصروف عند أصحابه انه لا يحكم بعله لاجل التهمة الثانية يجوز له ذلك مطلقا في الحدود  
غيرها والثالثة يجوز الالة الحورود ولا خلاف عنه انه يعني على علمه في عدالة الشهود وجرهم  
ولا يجب عليه ان يسأل غيره عما علمه من ذلك ولا يجب الشافعي طريقا ان احدهما يقضي بعله  
قطعا والثانية ان المسألة على قولين اظهرها عند اكثر العلماء يقضي بها لو لانه يقضي بشا هبة  
وذلك يقينه لثنا فاعلم اولها بالحوار واجابوا عما اخرج به المانعون من ذلك من التهمة ان  
الشافعي لو قال ثبت عندى وصح كذا لم يكره ذلك بل خلاف ولم يثبت عما ثبت فيه  
وصح والتهمة قائمة ووجه هذا انه لما ملك الانسان ملك الاخبار ثم يوافق القولين فاعلم  
في من ولا يثبت ومكانها وما علمه في غيرها لو ان قلنا لا يقضي بعله من ذلك اذا كان  
مسند محرو العلم اما اذا شهد جليل يعرف عدلها فله ان يقضي بعله ويقينه علمه بها على  
تركبتها وفيه وجه ضعيف لا يقينه ذلك عن تركبتها للتهمة في لو لو اقر بالمدعى في مجلس قضا  
به يقضي ذلك قضا باقراره لا بعله وان اقر عنه سراق على القولين وقبل يقضي قطعا  
ولو شهد عنه واحد فقل يقينه علمه عن الشاهد الاخر على قول المني فيه وجهان  
هذا فحصل مذهب الشافعي واصحابه واما مذهب مالك فانه لا يقضي بعله في المدعى به  
بحال سواء علمه قبل التولية او بعد ما في مجلس قضائه او غيره قبل الشروع في المحاكمة  
او بعد الشروع فهذا اشد المذاهب في ذلك وقال عبد الملك وسحنون يحكم بعله  
فيما علم بعد الشروع في المحاكمة في لو ان حكم بعله حيث قلنا لا يحكم فقال ابو  
الحسن اللخمي لا يقضي عند بعض اصحابنا وعندى انه يقضي في لو لا خلاف ان مائة  
الفاضة او سمعة غير مجلس قضائه انه لا يحكم به وان يقضي ان حكم به وينقض هو غيره  
واما الخلاف فيما ينفاد به الخطان في مجلس فان حكم به يقضيه وهو لا ينقضه غير قاله  
الحمي وقد اختلف اذا اقر بعد ارجاس الخصومة ثم انكر فقال مالك رابن الفاسم لا يحكم  
بعلمه وقال عبد الملك وسحنون يحكم لان الخصم اذا اجلس للمحاكمة فقد رضي

ادع

ان يحكم بينهما بما يقول به ولذلك فصد هذا فحصل مذهب مالك واما مذهب ابي  
حنيفة فقالوا اذا لم يعلم الحاكم بشئ من حقوق العباد في ومن ولا يثبت وعلمها اجاز له  
ان يقضي به لان علمه كشهادة الشاهدين بل اولى لان اليقين حاصل بما علمه بالمعاشرة  
والسمع والحاصل بالشهادة عليه الظن واما ما علمه قبل ولا يثبت او في غير محل ولا يثبت  
لا يقضي به عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقضي به في حال ولا يثبت وعلمها فان  
المشهودون لقول ابي حنيفة هو في غير مقصده وغير ولا يثبت شاهدا حاكم وشهادة الفرد  
لا يقبل وصار كما اذا علم ذلك بالبينة العادية ثم ولي القضاء فله ان يعمل بها فلو  
واما الحدود فلا يقضي بعله فيها لانه خصم فيها لانها حق الله تعالى وهو يابنه الا في حد  
العنف فانه يعمل بعله لما فيه من حق العبد والالة السكر اذا وجد سكرانا او من به  
انما زان السكر فانه يقضيه هذا فحصل مذهب ابي حنيفة واما اهل الظاهر فقالوا  
ابو محمد بن حزم ومنه على الحاكم ان يحكم بعله في الدنيا والنقاص والاموال والفسد وج  
الحدود سواء علم ذلك قبل ولا يثبت او بعد ولا يثبت واقرى ما حكم بعله ثم بالافرار ثم  
البينة **فصل** واما الآثار من القضاة فيصح عن ابي بكر الصديق قال لو  
رأيت رجلا على حد لم ادع عليه غري حتى يكون معي شاهد غري وعن عثمان الخطاب  
ان قال لعبد الرحمن بن عوف رأيت لورأيت رجلا قتل او شرب او زنا قال  
شهدت انك شهادة رجل من المسلمين فقال له عمر صدقت وروى عن هذا عن معاوية بن  
عجاس ومن طريق الخطان ان عمر اخضم البينة في شئ يعرفه فقال الطالب ان شئت شهدت  
ولم اقض وان شئت قضيت ولم اشهد واما الآثار عن التابعين فيصح عن شرح امر اخضم  
البينة اثنتان فانه احد ما يشاهد وقال الشريح وان شاهدني ايضا فقصي له  
شرح مع شاهد بيمينه وهذا عمل صحيح عن الشريح انه قال لا اكون شاهدا وقاضيا  
واجمع من قال يحكم بعله بما في الصحيحين من قصة هند لما سكنت اباسقيان الى رسول الله



عليه ١٥٤ صلى الله وسلم فحكم عليه بان يأخذ كفايتها ولا يكثر منها ولم يأكلها البينة ولا  
 احضر الزوج وهذا الاستدلال ضعيف جدا فان هذا انما هو قيتا من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا حكم وهذا لم يحضر الزوج ولم يكن غائبا عن البلد والحكم عن الغائب في مجلس  
 الحاكم الحاضر في البلد غير الممنوع وهو يفيد على المحذور ولم يוכל ولا يجوز ان يجرى اتفاقا وايضا  
 فانها لم تسأل له الحكم وانما سألته هل يجوز لها ان تأخذ ما يكفيها ويكفي غيرها وهذا  
 استفتا محض لا استدلال به على الحكم فهو واجب بما رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث  
 حماد بن سلمة حدثني عبد الملك بن جعفر عن ابي نصر عن سعد بن الاطول ان اخاه مات و  
 ترك ثلثا من درهم وشرطت لافا فادعت ان انفقتا على عياله فقال في النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان احال محبوس يدينه فانقص عنه ثلث يا رسول الله قد نصبت عنه الا وبنابر  
 او غيرها امرته وليس لها بينة قال اعطها فانما تحقه وفي لفظ فانها صا ودفه وهذا صرح في  
 الدلالة ما قبله وقال حماد بن الحارثي عن ابي نصر عن رجل من الصحابة بمكة لكن لم يستبر  
 كم تركه وبعد فلا بد ايضا فان اتفق من حكم الحاكم بعلمه انما هو لاجل التهمة وهي معلومة  
 الانقضاء عن سيد الحكم صلى الله عليه وسلم واجتج بما في الحديث من حديث عجل عن ابن  
 همام بن عمار عن عائشة ان قال طهرت ارسلك الى ابي بكر فاشهد له برأيا من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال ابو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ما تركناه صدقة  
 انما ياكل الخبز وهذا المال راق والله لا انجز شيئا من صدقة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا علمت  
 فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم واني ابو بكر ان يدفع الى طمة منها شيئا  
 وانه لا حديث ولا استدلال به سهوا ايضا فان ابا بكر رضي الله عنه علم من دين الرسول  
 ان هذه الدعوى باطلة لا يسمع الحكم من جبال دعواها بمنزلة استحقاق ما علم وتحقق  
 وقعه بالضرورة بل بمنزلة ما يعلم بطلانه قطعا من الدعوى وسبقه فصار العا لغير رضى

ودعوى

الله

الله عنها حتى عليها حكم هذه الدعوى وعلمه الخطأ الراشدون ومن نعم من الصحابة فاصيب  
 معه المحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تسمع هذه الدعوى ولم يحكم بموجبها المحجة الطاهرة التي  
 عليها عمر بن الخطاب والخطابة في هذا الحكم الحاكم بعلمه الذي لم يبق به حجة على الخصم واجتج ابو  
 محمد ابن حزم لهذا القول بقوله صلى الله عليه وسلم بينك وبينه ثلث ومن البينة التي لا بينة  
 ابن منها علم الحاكم بالحق من المبطول وهذا الى ان يكون حجة عليهم اقرب من ان يكون حجة لهم  
 فانه قال بينك والبينة اسم لما بين الحق وبين الحق من المبطول وبين ذلك للناس  
 وعلم الحاكم ليس بينه واجتج ايضا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قرائن بالقسط بين  
 في القسط ان يعلم الحاكم ان اخذ الخصم من مظلوم والاخر ظالم ويترك كل منها على حاله قال  
 الاخرون ليس في هذا محذور حيث لو بان المظلوم حجة يحكم له بها فان الحاكم بعد وراذلا  
 حجة بمبرر يصلها صاحب الحق الى حقه ودفعت سيد الاحكام صلوات الله عليه انكم  
 تختصمون الى واصل بعضكم ان يكون الحق بحجة من بعض فترخص له بشئ من هو اخيه  
 فلا يأخذ فاما ما افطع له فطعة من البناد واجتجوا بقوله النبي صلى الله عليه وسلم حررتي  
 منكم منكر فليخبر بيده فان لم يستطع فبلى ان لم يستطع فبقايله واذا رأت الحاكم  
 وحدث عدوان رجل على رجل وغصب ما ليس له فادفعه لغيره ثم رأت  
 الرجل مسترا على امساك الزوجه وبيع من صرح بعنفه فقد اقر على المنكر الذي امر بتغييره  
 قال الاخرون هذا ما مور به غيرنا يعلم الناس انه منكر بحيث لا ينظر في هذه في تغيره  
 واما اذا حمل الى رجل من زوجة وامته لم يشهد احدانه طلقها ولا اعفها البينة ولا سمع  
 بذلك احد قط ففرق بينهما وزعم انه سمعه طلق واعف فانه ينسب طاهر الى تغيير المعروف  
 بالمنكر وينظر في الناس الى التهامه والوقوف في عرضه وهل يسوغ للحاكم ان ياتي الى حبل  
 مستور بين الناس غير مشهور بقا حشنة ولم يبق على شاهد واحد بها في حقه ويقول انما  
 يزوج او ينفقه ويقول سمعته بسبب او يفرق بين الزوجين ويقول سمعته بطلاق وهل هذا الا

١٥٤



١٥٥  
 محض النية ولو فتح هذا الباب لاستقام قضاء الزمان لو جدد كل فاضل له عدد والسبيل  
 الى قبول عدوه ورجحه ونفسه والنظر في بينة وبين امرته ولا سيما اذا كانت العداوة  
 لخصته لا يمكن عدوه اياها حتى لو كان الخي هو حكم الحاكم بعله لوجب منع قضاء الزمان  
 من ذلك وهذا اذا قيل في شرح وكعب بن سور واباس بن معاوية والحسن بن عمار  
 الطالبي وحفص بن غياث واخراهم كازيب ماقبه وقد ثبت في ابى بكر وعمر وعبد الرحمن  
 ابن عوف وابن عباس ومعاوية المنع من ذلك ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف تذكر البهقي و  
 غيره عن ابى بكر الصديق انه قال لو وجدت رجلا على حد من حد الله لو احدثه حتى يكون  
 معي غيره وعن عمر انه قال لعبد الرحمن بن عوف اريت لو اريت رجلا يقتل او يسرق  
 او يورثي قال ادى منها ذلك شهادة رجل من المسلمين قال اصبحت وعني على نحو وهذا  
 من كل نفس الصحابة رضي الله عنهم فانهم انقادا له واعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه فان النية  
 مؤثرة في باب الشهادة والافاضة والافترار والافلاف الربض وغير ذلك فلا تقبل شهادة  
 السيد لعبد ولا لعبد السيد ولا شهادته ولا لولد ولا لولد له وبالعكس ولا شهادة العدو  
 على عدوه ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ولا يقبل حكمه على عدوه ولا يقع اقرار الربض من الربض  
 الوارث ولا لا يجني عنه ما لك اذا فاضت تراهد النية ولا تمنع المربة البراث بطلاؤها لاجل  
 مظنة النية ولا يقبل قول المربة على غيرها انها ارضعها الا ان اخاف ذلك ما به ولا يقبل  
 للنية ولذلك منعنا في مسألة النظر ان ياخذ المعلوم خيرا لظلمة يقربنا حانية فيه لاجل النية  
 وان كان يستوفى حقه ولقد كان سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه يعلم المناقضين بما يبيح  
 ومانعهم واموالهم ويحقق ذلك ولا يحكم فيهم بعله مع برائته عند الله وملائكته وعباده من كل  
 طمة لئلا يقول الناس محمد يقتل اصحابه المازاه بعض اصحابه مع زوجة صفيقه قال روي حكما  
 انها صبيقة بنت جيل لا يقع في بقوسها طمة لروى بدير الشريفة وما اثلثت من الصالح وسدد  
 الدار مع يقين له الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق **فصل** الطرث العشر والحكم

١٥٦  
 بالترتيب وان لم يكن المجرمون عدولا مسلمين وهذا من اظهر البينات فاذا نازل الشئ عند ١٥٦  
 ونظا فرف به لاخبار بحيث شريك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما نزل كما اذا نزل عند شئ  
 رجل وصلاعه ودينه وعدونه لغرة او فقر رجل وحاجته او موته او سفره او نحو ذلك حكم بموجب  
 ولم ينجح الشاهدين عدلين بل بنية التواضع اخرى فالشاهد بن بكير فانه يعيد العلم والشاهد بن  
 عاتبة ان يعيدوا طائعا ليا وقد ذكر اصحابنا كالفاضي والخطاب وابن عسقل وغيرهم ما يدل على  
 ذلك فانهم قالوا في الرد على مزاعم ان التواضع يحصل بالربعة لو حصل العلم بخبر اربعة بغير ما احنا  
 القاصي اذا شهد عند اربعة بالزنا ان يسأل عن عدلهم ومن كذبهم قال استجنا وهذا يقتضي  
 ان القاصي اذا حصل له العلم بشهادة الشهود لم ينجح الى تركه والتواضع يحصل بخبر ال كقصاص  
 والفساد والصبيان واذا كان يقتضي بشاهد مع اليمين ودينها وبالكول وشهادة المسدنة  
 الواحدة حيث يحكم بذلك فلقضاء بالتواضع والى اخرى وبيان الخي اعظم من بياض بصباب  
 الشهادة فان قيل فلو نزل عند زنا رجل وامرأة فقل ان يحد هما بذلك قيل لا بد في اقامت  
 الحد بالزنا من عاينة ومشاهدة له ولا يكفي فيه ان يقر ان لا يستغاضه في الناس ولا يمتنع في  
 العادة التواضع عاينة ذلك ومشاهدة لا خفاة وسره عن العيون فببطلان في العادة  
 ان يترأس المجرم معاينة نعم لو قدر ذلك بان اقر ذلك بين الناس عيانا وشاهده عدد كثير  
 يقع العلم الضروري بخبرهم حد بذلك قطعا ولا يلحق بغيره الشريعة بخبر ذلك ولا يجهل سواه  
**فصل** الطرث الحادي والعشرون الحكم بالاستغاضة وهي درجة بين التواضع والاحاد  
 فالاستغاضة هي الاشهر والذى يحدث به الناس وقاض بينهم وقد قسم الحقيقة الاخبار  
 الى ثلاثة اشخاص احاد وتواضع واستغاضة وجعلوا المستغاضة مرتبة بين المرتبتين وقصروا  
 به عموم القرائن وقالوا هو بمنزلة التواضع ومنهم من جعله قسما من اشخاص التواضع وهذا النوع من  
 الاخبار يجوز استناد الشهادة اليه ويجوز ان يعقد الرق عليه خبره فانه امراته ولعائنها اذا استغاض  
 في الناس زناها ويجوز اعتماد الحاكم عليه قال شيخنا في الذي اذا زنا بمسلة قتل ولا يرفع عنه







١٥٩  
 الطبري الثالث والعشرون الحكم بالخط المحذور وله صور ثلاثة الصورة الاولى ان يرضى القاضي  
 حجة فيها حكم لا شأن بطلبه منه امضائه والعمل به فقد اختلف في ذلك فمن اهل ثلاث  
 روايات احدها انه اذا ثبت ان خطه نقده وان لم يذكره والثانية لا ينفذه حتى يذكره  
 والثالثة انه ان كان في حرره وحفظه ونحوه نقده وآلة فلا قال ابو البركات وكذلك  
 الروايات في شهادة الشاهد بناء على خطه اذا لم يذكره والمسنون من هذه الروايات هي التي لا ينفذ  
 على الخط لا في الحكم ولا في الشهادة وفي مذهب وجه اخر انه يجوز الاحتمال عليه اذا كان محفوظا  
 عندها كما في الرواية الثالثة واما مذهب في حقيقته فقال الحنفية اذا وجد  
 القاضي في ديوانه شيئا لا يحفظه من رجل من رجل حتى يحضروا او يشاهدوا شهودا  
 عنده لرجل على رجل حتى يحضروا وهو لا يذكر بذلك ولا يحفظه فانه لا يحكم بذلك ولا ينفذه  
 حتى يذكره وقال ابو يوسف ومحمد ما وجد القاضي في ديوانه من شهادة شهودا  
 عنده لرجل على رجل حتى يحضروا او يشاهدوا شهودا عنده لرجل حتى يحضروا فانه ينفذ  
 ذلك ويقضي به اذا كان تحت خامته محفوظا ليس كل ما في ديوان القاضي يحفظه واما مذهب  
 فقال الجواهر لا ينفذ على الخط اذا لم يذكره مكان التمسك به عليه قال القاضي ابو محمد  
 اذا وجد في ديوانه شيئا يحفظه ولم يذكره حكم به لم يجز لان حكمه به ان يشهد عند  
 شاهدين فاذا اتى القاضي حكما حكم به يشهد به عنده شاهدان انه قضى به نقدا الحكم  
 بشهادة اهل ان لم يذكره عن ذلك رواية اخرى انه لا يلتفت الى البيضة بذلك ولا يحكم  
 بها وجه اهل العلم على الاجماع اهل الحديث فاجبة على اعتماد الراوي على الخط المحفوظ  
 عنه وجوز الحديث به الا خلافا شاذ لا يعتد به ولو لم يعتد على ذلك لصانع الاسلام  
 اليوم وصحة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يابى الناس بعد كتاب الله الا هذه  
 النسخ المجرودة من السنن وكذلك كتب الغنم الاعتماد فيها على النسخ وقد كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعث كتابه الى الملوك ويقرهم ويقرهم بها حجة ولم يكن يشافه رسولا بكتاب

مضمون

بمضمونه قط ولا جرى هذا في قديم جابر صلى الله عليه وسلم بل يرفع اليه الكتاب مخنونا  
 ويأمره برفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرة وآيامه ونحو  
 الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما حق امرى مسلم الا بشئ يرضى فيه بين يديه ليلتين  
 الا ووصيته مكتوبة عنده ولولم يجز الا اعتماد على الخط لم يكن كتابه وصيته فانه قال  
 اسحاق ابراهيم قلت لا احد الرجل يموت وتوجد له وصيته تحت راسه من غير ان يكون  
 اشهد عليها او اعلم بها احد اهل بيته انما اذا كان قد عرف خطه وكان  
 مشهور الخط فان ينفذ ما فيها فقد نص في الشهادة انه اذا لم يذكرها روى خطه انه لا ينفذ  
 حتى يذكرها ونص فيمن كيف وصيته وقال الشافعي ما فيها انهم يشهدون الا ان  
 يسهرها عنه او يقر عليه فغيرها فان اختلف اصحابنا فمنهم من خرج في كل مسألة حكم  
 الاخرى وجعل فيها وجهين يده بالنقل والتخريج ومنهم من امتنع من التخريج واقر  
 بفرق بينهما واختار شيخنا المصنف قال والفرق انه اذا كتب وصيته  
 وقال الشاهد ما على بما فيها فانهم لا يشهدون بجواز ان يبرهن الوصية وينقص ويغير  
 واما اذا كتب وصيته ثم مات وعرف خطه فانه يشهد به لقول هذا المحذور الحديث  
 المتقدم كالنسخ في جواز الاعتماد على خط الموصي وكيفية صلى الله عليه وسلم الى تحال  
 والى الملوك ويقرهم بذلك على ذلك ولا كتابه يدل على المقصود وهو كالمقسط ولهذا  
 يقع بها الطلاق قال القاضي وثبت الخط في الوصية بنوعه على ما بينه البيه  
 او الحاكم لفعل الكتاب لانها عمل والشهادة على العمل فيها الرواية وقول الامام  
 احمد ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط ينفذ ما فيها بقرنا قال القاضي فان احد  
 علق الحكم بالمعزة والسيرة من غير اعتبار لمطابقة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد  
 حصول العلم بمبينة الخط الى قابضة فاذا عرف ذلك وثبت كان كالمعلم بمبينة الخط  
 اليه فان الخط اذا كان على اللفظ واللفظ والارادة وغاية ما ينفذ



استنباه الخطوط وذلك كما يمرض من استنباه الصور والاصوات وقد جعل الله  
 سبحانه لخط كل كاتب ما يمتثل به عن خط صورته عن صورته وصورته عن صورته  
 والناس يشهدون شهادة ولا يشهدون على ان هذا خط فلان وان جازت كتابا  
 ومما يثبت فلا بد من فرق وهذا امر يخص الخط العري ودفع الاستنباه والمحاكاة  
 لو كان ما نعلم من الشهادة على الخط عنده ما يشبه اذا غاب عنه الجواب المحاكات وقد  
 دلت الادلة المتطابقة التي تقرب من القطع على قول شهادة الا على فاطر ربه للسمع  
 اذا عرف الصوت مع ان تشابه الاصوات ان لم يكن اعظم من تشابه الخطوط فليس  
 دونه وقد صرح اصحابنا والشافعي بان الوراثة اذا وجدت دفن وروية ان  
 عند فلان كذا اجاز له ان يختلف على استنباهه والتمس مضمونا عليها وكذلك  
 لو وجدت دفن في ابي ادب فلان انا ما لم على جاز له ان يختلف على ذلك اذا وثق بجه مورثه  
 واما ما لم يزل الخلفاء والفضاء والامراء والعلماء يفتنون على كتب بعضهم الى بعض  
 ولا يشهدون متخلفا على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس في زمن نبيهم الا ان  
 قال البخاري في صحيحه باب الشهادة على الخط ولا يجوز من ذلك وما يثبت به  
 وكتاب الحاكم الى عامله والقاضي القاضى وقال بعض الناس كتاب الحاكم جاز في  
 الحدود قال وان كان الغنل خطا فهو جاز لا هذا مال برغبه واما صار مالا بعد  
 ثبت الغنل فالخط والعهد واحد وقد كتب عمر الى عامله في الحدود وكتب عمر بن عبد العزيز  
 في سنن كسري وقال ابو بكر كتاب القاضي القاضي جاز اذا عرف الكتاب والخاتم  
 وكان السبع مخرج الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويرى عن ابن عمر نحوه وقال معاوية  
 بن عبد الكريم الثقفي شهدت خبدا لملك بن يعلى قاضي البصرة واباس بن معاوية والحسن  
 بن محمد بن عبد الله بن ابي بردة وعبد الله بن بريدة وعامر بن عبد الله بن عبد  
 بن منصور بن محمد بن كعب الفضايل بن محمد بن العبد فان قال الذي جئ عليه بالكتاب

الى

انه قد

انه قد قبل له اذ هب الشمس المحرقة من ذلك واول من سأل عن كتاب القاضي البينة  
 ابن ابي ليلى وسوار بن عبد الله وقال لنا يرض حديثنا عبد الله بن محمد بن الحنفية  
 من موسى بن النضر في البينة رافقت عنده البينة ان لي عند فلان كذا وكذا وهو يكو  
 فثبت به القاسم بن عبد الرحمن جاز وكوه الحسن وابو فلان ان يشهد على وصية حتى يعلم  
 ما فيها لانه لا يدري لعل فيها جرد وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى اهل خيبر ما  
 ان تدوا صا حكم واما ان ناذرنا بحرب انني كل امر واجاز مالك الشهادة على الخط  
 فروى عنه ابن وهب الى الرجل يقوم بكركي فذمات شهوده وباشي بشاهدين عدلين على  
 خط كاتب الخط لا يجوز شهادتهما على كتاب الكتاب او كان عدلا مع بين الطالب  
 وهو قولنا في القسم دة رين شعبان عن ابن وهب قوله لا اجعل بغير مالك في الشهادة  
 على الخط وقد قوله شد ودان ابن خارب ولقد قال مالك في رجل قال سمعت فلانا  
 يقول رأيت فلانا قتل او قال سمعت فلانا لخلق امرئته وقد رواه انه لا يشهد على شهادة  
 الا ان يشهده فالخط ابعده من هذا واضعف له ولقد ثبت لبعض الفضلاء الجوز  
 شهادة الموثق فقال ما هذا الذي يقول فقلت انتم خير من شهادة بعد موثبه  
 اذا وجدتم خطه في وثيقه فثبت وقال محمد بن عبد الكريم لا يقضي في ذوات  
 بالشهادة على الخط لان الناس قد احدثوا ضررا من الجور وقد قال مالك في الناس  
 يحدث لهم افضية على نحو ما احدثوا من الجور وقد روى لي نافع عن مالك قال كان  
 من امر الناس القدر اجازة الخزانة فيجاز له حتى انهم الناس فصار لا يقبل الا بشاهدين  
 واختلف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتاب ولم يقره عليها ولا عرفها  
 بما فيه فقال مالك يجوز ذلك ويلزم القاضي المكتوب اليه في قوله ويقول الشاهدان  
 ان هذا كتابه دفعه اليها نحو ما هذا احدى الروايتين عن الامام احمد وقال حنيفة  
 والشافعي وبوشراد لم يقر له عليها القاضي لو جعل القاضي المكتوب اليه بما فيه وهو جاز



الروايتين عن مالك ويحتمل انه لا يجوز لمن يشهد لشاهد لا بما يعلم واجاب  
 الآخرون بانها لو شهدت بما تضمنه وانما شهدت بان كتاب القاضي وذلك معلوم لها  
 والسنة الصريحة تدل على صحة ذلك وتقر الناس في نفاذها بغرض العمل بالقول الآخر  
 وقد ثبت عند القاضي في امور الناس فلا يحسن ان يطالع عليه كل احد مثل الرضا يا النبي  
 تخوف الناس فيها وهذا يجوز عند مالك واحمد في الروايتين ان يشهد على الوصية  
 المخزومة ويجوز عند مالك ان يشهد على الكتاب المدرج ويقول الحاكم يشهد على اشراره  
 بما في هذا الكتاب لو لم يعلم بما اقره الجمهور لا يجوز الحكم بذلك وقال المانعون من  
 العمل بالخطوط الخطوط قابلة للشك والحقاكات وهل كانت نصية فان دفتله الا  
 بسبب الخط فانهم صنعوا مثل خاتمهم وكثروا مثل كتابه حتى جرى ما جرى ولذلك قال  
 السبع لا يشهد بها الا على شئ يذكره فانه من شئ انتقش حاشيا ومن شئ اكتب كتابا  
 قالوا اما ما ذكرتم من التاثر فمعه وهذا اضافها ولكن كان ذلك اذا الناس شاس  
 واما الان فكلاهما اذا كان الامر قد تغير في زمن مالك وابن ابي ليلى حتى قال مالك  
 كان من امر الناس العبد اجازة الخوازم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فبما يدعى  
 حقه حتى انهم الناس فصار لا يقبل الا شاهدين وقال محمد بن عبد الحكم لا يقضى في  
 دهرنا هذا بالشهادة على الخط لان الناس قد احدثوا ضربا من الفجر وفيما كان الناس في  
 بجروت الدنيا على خاتم كتاب القاضي فان قيل فما يقولون في الدابة يوجد على  
 فخذها صدقة او وقف او حبس هل الحاكم ان يحكم بذلك قيل نعم لان يحكم به وصرح به  
 اصحاب مالك في هذه اماره خافه وتعلمها اقرى من شهادة الشاهدين وقد ثبت  
 في الصحيحين من حديث ابن عباس قال عدوت الويل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد  
 الله بن ابي طلحة فوافيه في يده بالمسلم اسم ابل الصدقة والادام احمره دخلت على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو يسبح فوافيه في اذانها يدوي مالك في الموطا عن زيد بن اسلم من

ابن عمر قال لعمر رضي الله عنه ان في الظهيرة غميا فقال امر عمر انتم الجزية ام نعم  
 الصدقة قال قلت من ثم الجزية فقال له اردتم اكلها قلت ان عليها وسم الجزية  
 ولو لا ان الوسم بمن الصدقة من غيرها وشهد لها هو وسم عليه لم يكن فيه فادفع عنده  
 فان قيل فما يقولون في الدار يوجد على بابها او حائطها الحجر مكتوب فيه لها وقف  
 او مسجد هل يحكم بذلك قيل نعم يقضى به ونصره وفقا صرح به بعض اصحابنا ومن ذكره  
 الحارثي في شرحه فان قيل يجوز ان ينقل الحجر الى ذلك الموضع قيل جاز ذلك كجواز  
 كذا الشاهد بل هو ارفق لان الحجر يشاهد جز من الحائط واخطا فيه ليس عليه شئ  
 من امارات النقل بل يقطع غالبا بانه بنى مع الدار ولا سيما حجر عظيم قد وضع عليه الحائط  
 بحيث يستدروضعه بعد البناء فهذا اقوى من شهادة رجلين ورجل واحد فلو قيل  
 فانقولون في كتب العلم يرجع على ختمها ومواسمها فانه الوقف هل للحاكم ان يحكم  
 بكونها وفقا بذلك فيل هذا يختلف باختلاف ثمر من الأحوال فاذارنا كتابا  
 مودعة في خزائنه وعليها كتابة الوقف وهو كذلك مدح مشاولة وقد اشتهرت بذلك  
 لم ندر في كونهما وفقا وحكمها حكم المندسة التي تعهدت كذلك وانتظمت كتب فقها  
 او فقدت ولكن تعلم الناس على نطاول المدة كونها وفقا فيبقى في ذلك الاستقاضة  
 فان الوقف ثبت بالاستقاضة وكذلك مصره واما اذا ارادنا كتابا لا يعلم صفه  
 ولا عرف من كتب عليه الوقف فلهذا يوجب الوقف في امره حتى يبين حاله والمعول في  
 ذلك على القرائن فان قويت حكم بمرجها وانضغت لم يلقفت اليها وان توسطت  
 طالب الاستظهار وملك طريق الاحياء ويا لله الترفيق وقد قال اصحاب مالك  
 في الرجلين يتنازعا في حائط فينظر الى عقده او من له عليه خشب او سقف وما  
 اشبه ذلك مما يرى العين يقضى به لصاحبه ولا يكلف الطالب البينة وكذلك القنز  
 التي تنشق الدود والبونث المستغرها اذا استغرها الذي تشق دارة وان كان يكون



عليه خبر لا حد في النظر الى الفناء التي تقع داره وشهد بذلك عند القاضي له  
 يكن عنده في شهادة الشهود الذي وجههم لذلك مدفع الزامه مرور الفناء على داره وهي  
 عن سندها ومنع منه فذا نظروا الى الفناء نشؤ داره الى مستقرها وهي في فناء قد يمتد  
 والبيبان فيها ظاهر حتى يصيب مستقرة فالحاكم اما يلزمه بمرور الفناء كما وجدت في  
 داره وقال ابو القاسم بنارواه ابن عبد الحكيم عنه اذا اختلف الرجلان في جدار  
 بين داريهما كل يدعيه فان كان عقد بيانه اليها فهو بينهما وان كان معقودا الى احدهما  
 ومنقطعاً عن الآخر فهو الى من اياه العقد وان كان منقطعاً منها جميعاً فهو بينهما وان كانت  
 لا حد لها فيه كوتى زكشي لا اخر فيه وليس بمنقطعاً الى واحد منها فهو الى من اياه العقد  
 وان كانت فيه كوتى لكلها فهو بينهما وان كانت لا حد لها عليه خيب والعقد فيه لواحد  
 منها فهو لمن عليه الجمل وان كان عليه حلها جميعاً فهو بينهما والمقصود ان الكتاب  
 على الجارة واكيوان وكتب العلم اقوى من هذه الامارات بكثير فهي اولى ان يثبت بها  
 اي حكم تلك الكتاب ولا سيما عند عدم المعارض واقا اذا عارض ذلك بينه لاشتم ولا  
 يستدل بالحد البديل فذكر سبب الملك واستمراره فيها لنفع على هذه الامارات وامتا  
 ان عارضها بحد البديل بل ينف سابلها فان هذه الامارات بمنزلة البينة والشاهد  
 والبينة في ذلك **فصل** وما يلحق بهذا الباب شهادة الرهن بقدر الدين اذا  
 اختلف الراهن والرهن في قدره فالقول قول المرهن مع يمينه فالم مدع اكثر من ثبت  
 الرهن عند ذلك واهل المدينة وخالفه الاكثر من ومذهبه واختاره شيخنا وحجته  
 ان الله سبحانه جعل الرهن بديل الكتاب والشهود تحفظ الحق فلو لم يقبل قول المرهن و  
 كان القول قول الراهن لم يكن فيه الرهن فائدة وكان وجوده كعدمه الا في موضع واحد  
 وهو تقدير المرهن بدينه على العرفاء الذين يدينونهم بغير رهن ومعلوم ان الرهن ليس بشيء  
 يحرم هذه الفائدة وانما ذكره الله سبحانه في القدر ان فاما مقام الكتاب والشهود

نحو

ففرشا حد بقدر الحق وليس في العرف ان يرهن الرجل بأشياء الف وبنار على درهم  
 ومن يقول القول قول الراهن يقبل قوله انه رهنه على غن درهم او قل وهذا ما يشهد  
 العرف بطلانه والذين جعلوا القول قول الراهن الرضا عما زعمهم بانها لو اختلفا في  
 اصل الرهن لكان القول قول المالك فكذلك في قدر الدين وفرق الاخرين بين  
 الملتزمين بانه قد ثبت ثقل الحق في مسألة النزاع والرهن شاهد للرهن فانه ما يصدق  
 بخلاف مسألة الزام **فصل** الطريق الرابع والعشرون العلامات الظاهرة  
 وقد تقدمت في اول الكتاب وبزبدتها هي ان احاطا بنوعهم فرفا بين الركان  
 واللفظة بالعلامات وقولوا الركان ما دفتة الجاهلية ويغير ذلك برونه علاماتهم  
 كاسماء عولهم وصورهم وصلبهم فاما ما عليه علامات المسلمين كاسماء ملوكهم او قرن  
 ونحوه فلو لفظه لانه ملك مسلم لم يعلم رواه عنه وكذلك ان كان على بعضه علامة  
 الاسلام او على بعضه علامة الكفار لان الرضا صار مسلم فدفنه وما لا علامة عليه  
 فهو لفظه ثعلبنا بحكم الاسلام ومنه ان اللفظ لو ادعاه اثنان ووصف  
 احدهما علامات مستورة في جسده قدم بذلك وحكم له وهذا مذهب احد بابي حنيفة  
 قال الشافعي لا يحكم بذلك كالأدعاء سره ووصف احدهما فيها علامة خفية  
 والمنحون له بذلك فرفا بينهما ان ذلك نوع النفاط فعدم بالصيغة كلفظة المال  
 وقد دل عليها النص الصحيح الصريح وفيما على لفظه المال او على قياسه على دعوى غيره  
 من الاعيان على ان في دعوى العين اذا وصفها احدهما بما يدل ظاهره على صدقه نظرو  
 قياس المذهب في مسألة ندائي الزوجين نزجج الراصف وقد جرى لنا نظره في المسألة  
 سواهوان رجلين تدعيان صرة فيها درهم فستل ولا الامر بخلف احدهما عن صفتها  
 فرضها بصفته خفية فقال الاخر فوصفها بصفات اخرى فعمل في الامر والحاضر  
 صدقه ودعواه وكذب صاحبها الى الصادق وهذا قد يفتى بحيث يفيد القطع

اخر من اعترفت طائفة من  
 الاول لها وظهر كذبها



بضعف وقد يوسط ومنها وجوب في اللفظة الواضحة انفرادها بالوصف  
فانما من ذلك عليه ولا يذهب الى قول الشافعي لا يرد عليه الا يثبت وقال ابن مسعود  
رجل في اللفظة واعطاه علامتها فرفع اليه قال نعم وقال اذا جاء بعلامتها عفاها وروكا  
وعدها فليس في ذلك شيء ونص ايضا على التكرار بين مختلفين في ذن في الدار كل واحد  
منها بغيره من اصاب الوصف كان له وبذلك قال مالك والشافعي وابو عبيد وقال  
ابو حنيفة والشافعي ان علي بن ابي طالب الملقب صدقة جاز الرفع ولم يجب وان لم يعلل لم يجز  
لان صريح وعلمه البينة والصحاح الاول لما روى مسلم في صحيحه من حديث ابي ذر ان ابا ذر  
وفي رواية فان جاء احد بخبرك بعددها ورواها فان عطاها آياه وفي حديث زيد بن خالد فارجا  
صاحبها فرف عفاها وروكا فان عطاها آياه والامر للوجوب والوصف بنية ظاهرة  
فانما في البيان وهو اكشف والفضل فلما ردها وصرح حجة الدعوى وانكشافها وهو موجود  
في الوصف **فصل** الطريق الخامس والعشرون الحكم بالقرينة وقد تقدم الكلام عليها  
مستوفى والخبر في اثباتها وانما اقوى من خبر الطريق التي يحكم بها من اطلاقها كعاقبة اللفظ  
في الخبر ووجه الاجر وهو ذلك واقوى من الحكم بكون الزوجة فراشا بمجرد العقد وان علم  
نقصا عدم اجتماعهما واقوى من الحكم بالنكول المحرمة **فصل** الطريق السادس والعشرون  
الحكم بالقاف وقد دل عليها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل خلفاء الراشدين  
والصحابه من بعدهم منهم عمر بن الخطاب وقتل ابن ابي طالب وابو موسى الاشعري وابو عبيد بن  
ابن مالك ولا يخالفهم في الصحابة وقال جابر بن عبد الله بن مسعود وعطاء بن ابي  
رباع والزهرى وابو اسير معاوية وقتاده وكعب بن سور ومن اتباع التابعين الليث بن  
سعد ومالك بن انس واصحابهم ومن بعدهم الشافعي واصحابه واحمد واصحابه واسحاق وابو  
ثور واهل الظاهر كلهم وبالحجة هذا قول جمهور الامم وخالفهم في ذلك ابو حنيفة واصحابه  
قالوا العمل بما شربل على حجة الشبهة وقد يقع بين الاجاب وبين الفارب وقد دل

على اعتبارها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ثبت دخل على رسول الله صلى  
الله صلى الله عليه وسلم وهو صرور بن خنيس اسار بر وجهه فقال اي غايته الحرز الى محمدا  
المديني دخل فمرى اسامة وزيدا وعليهما فطيفة فدر عطاها رؤسها وديت اقداحها فقال  
ان هذه الاقدام بعضها من بعض وفقط دخل في ياف والبي صلى الله عليه وسلم ساجدا  
واسامة بن زيد وزيد بن حارثه مضطجعا فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فستر  
بذلك النبي صلى الله عليه وسلم واجزبه عايشة منق على ما وذلك يدل ان الحيا والنفاه  
يقيد لنفس رسول النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسير بن طلق بن قيس الغنبي كان نائب  
بالفرار فستر النبي صلى الله عليه وسلم بموا فقة قول القاف بالفرار لانه اثبت النسب  
بقوله قبل نعم الغنبي كان نائبا بالفرار وكان الناس يقدحون في نسبه لكونه اسود وابوه  
ابيض فلما شهد القاف بان تلك الاقدام بعضها من بعض ستر النبي صلى الله عليه وسلم  
بذلك الشهادة التي ان التهمة حتى عرفت اسار بر وجهه من السرور من لا يغير القاف  
بقوله من احكام اهل الجاهلية ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستر بها بل كانت  
اكد من ستر اليه ولو كانت باطله لم يقل المرز الى محمدا المديني قال كذا وكذا فان هذا  
افتراسه ورضى بقوله ولو كانت القاف باطله لم يغير عليها ولو يرضى بها وقد ثبت في  
قصة الحر بنين ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث طلحة فانه فيهم رواه ابو داود  
صحيح فدل على اغتبار القاف والاعتماد عليها في الحجة فاستدل بامر الاقدام على الطول  
وذلك دليل حسن وكذلك نسبة الاقدام بعضها من بعض دليل حسن على اتخاذ الاصل  
الفرع فان الله سبحانه وتعالى اجري القاف يكون الولد لشخه ابيه وقد ذكر عبد الرزاق  
عن عمر بن الزهرى قال **فصل** اجري في عمر بن الخطاب اب دعي القاف في من جليل  
اشتركا في الرفع على امرئ في كل واحد واحد وادعيا ولدها فحفظه باجرها قال الزهرى  
احمد بن الخطاب ومن بعده بنظر القاف في مثل هذا واستناده صحيح متصل ففقد







اسمه وثوبان قال جاء جبريل بهود وان كانت قصتان فالسؤال واحد فلا بد ان يكون الجواب كذلك وهذا يدل على انهم سألوا عن الشبهة ولهذا وقع الجواب به فاما البينة والشبهة والشبهة واما الاذكار والاثبات فليس له سبب طبيعي واما سببه الفاعل المختار والمقامير الملك به مع تعدد الشقاوة والسعادة والرزق والاهل وكذلك جمع بين هذه الاربعة في الحديث فنقول الملك يارب ذكر يارب اني فينقصي ذلك ما يشاء ويكتب الملك وقد ورد سبحانه ذلك الى محض مشيئة في قوله يارب اني فينقصي اننا وجميع من يشاء الذكور او يزوجهم ذكرا او اناثا ويجعل من يشاء عقيلا او غليظا او احميا او ابلهيا وان كان لا ينافي السبب فذلك اذا علم كوز الشبهة سببا ودل على سببها العقل او النضر والاذكار بالاثبات يعلم له سبب طبيعي يعلم بالعقل او بالتصور وقد قال في حديث ام سلمة ما ارسل عليا يرضع ماء المرأة زفق اصفر من انما على او سبق يكون من الشبهة فجعل الشبهة سببا على الماء وسبقه وبالجملة فتامة الاجاديب انما هي في ما سبق الماء وعلوه في الشبهة واما جازا فاشير ذلك في الاذكار والاثبات في حديث ثوبان وحده وهو قوله باسناد فحمل انما مشيئة على الراوي فيه الشبهة بالاذكار والاثبات وان كان قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحق الذي لا شك فيه ولا بناء سائر الاجاديب فان الشبهة على السابق والاذكار والاثبات من العلو وفيها فرق فليقلع على الشبهة لا ينافي في حقيقة السبب كما ان الشقاوة والسعادة والرزق تعليلها بالمشيئة وحاصل السبب والله اعلم المقصود ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر الشبهة في خوف الخشب وهذا عند القابض لا عند له سعادته فقال صلى الله عليه وسلم في قصة المنزلة عني ان خات به اكل العنبين سماع الالبين حدى الساقين فهو لشراب ابن سحمان فاجاب به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو انا ما مضى من كتاب الله كان لي ولها شأن اذ جاء البخاري فاعتز صلى الله عليه وسلم الشبهة وجعل المشبهة فان قيل

فقد اجتزعت عليكم لا نزع صريح الشبهة لم يحض بمشبهة في الحكم قبل انما منع انما الشبهة ١٧٤ لقيام مانع اللعان ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لو لا الايمان كان لي ولها شأن قال اللعان سبب ان يرى من الشبهة فاطع الغيب وحيث اعتبرنا الشبهة ولجوز الغيب فاما اذا لم يبقا منه سبب افترى منه ولهذا لا يعتبر مع الفرائض بل يحكم بالولد للفراش وان كان الشبهة لغرض صاحب الحكم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة عبد بن زمعة بالولد المشاك في لصاحب الفراش ولم يعتبر الشبهة المحالة فاعل صلى الله عليه وسلم الشبهة في حجب سره حيث اتفق المانع من اعماله في هذا الحكم بالشبهة لها ولم يعلم في الغيب لوجود الفراش واصول الشرع وقواعد والقياس الصحيح يقتضي اعتبار الشبهة في خوف الخشب والشارع منسوق الى ابطال الانساب وعدم انقطاعها وهذا الكافي في شرفها بادق الانساب من شهادة المرأة الواحدة على الولادة والدعوى المحرمة مع الامكان وظاهر الفراش فلا يستبعد ان يكون الشبهة الحالى من سبب فقام له كافي في ثبوت ولا يشبهة بين قوة الحاق بالشبهة وبين ضعف الحاق بجملة العقد مع القطع بعدم الاجماع في مسألة المشبهة والغرض من طلق عقد العقد من غير سببه ثم جازت بولد فاقرب لثقة النبي صلى الله عليه وسلم الشبهة في خوف الخشب كما في الصحيح ان رجلا قال لراي امرئى ولدت غلاما اسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال فما الواطان لرحمة ففعل فيها من اوراق قال نعم ان هذا الورق قال فابن هذا ذلك قال عسى ان يكون من غير ما عرق قال وهذا عسى ان يكون من غير ما عرق قبل انما يعتبر الشبهة ها هنا لوجود الفراش الذي هو افترى منه كافي في حديث ابن ابي ربيعة ولا يدل ذلك على انه لا يعتبر مطلقا بل في الحديث ما يدل على اعتبار الشبهة فان صلى الله عليه وسلم حال على نزع اخر من الشبهة وهو نزع العرق وهذا الشبهة التي لغرضه بالفراش والله اعلم في المشبهة اذ السمع بان عرق الولد غيره فهو له وان نازعه غيره فان كان احدنا صاحب فراش فدم على



الاخر فان الولد للفراش وان استغوبا في عدم الفراش فان ذكر احدهما علامة بحسب  
وصفه بصفة قوله وان لم يصفه فاحد منهما فان كان رجلا او رجلا واهله الخ فبما  
وان كانا امرئين فقال ابو حنيفة يلحق بها حكمها مع العلم بانتم لم يخرج الا من احدهما  
وتكن الحقة بها في الحكم كالركان الذي ما لا فاجري الاحساب بحري الاموال والخفوف  
قال ابو يوسف ويحد لا يلحق بها كمال الجهر الملتصق بانه يستحيل ان يولد منها  
بجلاط الرجلين فانه يمكن تعلقه من طاهرهما كما يتلحق من طاهر الرجل والمرأة فالولد قد لا يكتسب  
اعني بالعلامات فثبت شاهد يوسف وقول النبي صلى الله عليه وسلم تلمنظط اخر  
عفا صها ووعاها ووكها فان جاء صا جها ففرقا فاذاها اليه فالولد لو شئت القافة  
والشبه في نتائج الادنى لا اثر ذلك في نتائج الجوان فكما حكم بالشبه في ذلك كما حكم به  
بين الامميين ولا يعلم بذلك فابل فالولد في الشبه امر مشهور مدرك بحاشية البصري ما  
ان يحصل ذلك لنا بمشاهدة او لا يحصل فان حصل لم يكن في الغايب فابعد ولا حاجة  
اليه وان لم يحصل لنا بالمشاهدة لم يصدف الغايب فانه يدعي امر حشبا لا يدرك بالحس  
فان لو ارادوا الحس عليه ووقع التشابه من الاجانب الذي لا نسب بينهم ووقع التشابه  
والبناء بين ذوي الخشب الواحد وهذا امر معلوم بالمشاهدة لا يمكن محضه فكيف يكون  
ديلا على الخشب في التوارث والحرفه والمحرفه ومساير احكام الخشب فالولد لا يستحق في  
موجب الحق النسب وقد وجد من المتداعيين وشا ربا فيه فحجب ان يشا ربا في حكمه فانه يمكن  
كونه منها وقد استلحقه كل واحد منها والاسلم ان اقرى من الشبه ولهذا الاستلحقه  
مستلحق ووجدنا شبرا بينا بعثر الحشا به من استلحقه ولم يلتفت الى الشبه فالولد لا يكتسب  
الغايب اما شاهد والما حاكم فان كان شاهد فثبت شهادته اثره ووجهها سواء  
بحري نفقته بالشهادة بحري شهادته واحد من بين الجميع العظيم بما لو وقع لشا ربه في العلم  
به وسئل هذا لا يقبل وان كان حاكما فالحاكم لا بد له من طريق يحكم بها والا طريقها هنا

الا اربعة والشبه وقد عرفت انه لا يصلح طريقا فالولد لو كانت القافة طريقا شريفا لما  
عدل عنها لوروسيلان صلوات الله وسلامه عليها في قصة الولد الذي دعا للمرثان بيل  
حكم به داود البكري وحكم به سليمان الصغرى بالقرينة التي استدل بها من شقيقها وابيها  
جائنه ما قرأها به لكثرة ولعمري فانه والضميمة لورود في رواية زيد بن ارقم قال ابو  
علي شذاه في رواية يامين وقول على امرئ في ظمير واحد فسال اثنين انقران لهذا الولد  
قالا لا اخي سالم جميعا فجعل كل سائل اثنين فالولد في فرع منهم فالخى الولد بالذي صادرت  
عليه الفرعة وجعل عليه ثلثي الدين قال ابو حنيفة فذكرت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ففعل  
حقا بئس تراجله وفي لفظ من فرغ منه الولد وعليه لعمري ثلث الدين وفي لفظ فذكر  
ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا اعلم الا ما قاله علي اخرج الامام احمد في المسند وابو  
داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في صحيحه قال ابو حنيفة حرم هذا خبر مستقيم المسند  
نقله عنهم ثقات شتى وهذا حديث مزار على الشيعة وقد رواه عنه جماعة واختلف  
عليه فروق يحيى بن سعيد القطان وخالد بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن عمر ومالك بن  
اسماعيل النخعي وقيس بن الربيع عن الاخطل بن يحيى بن عبد الله بن جحفة الكندي عن الشيعة  
عن عبد الله بن الجبلدي الحفزي الكوفي عن زيد بن ارقم عن هذا الوجه اورده الحاكم وكذلك  
سليمان بن عيينة وعلي بن مسهر عن الاخطل وقالوا لعبد الله بن ابي الجبلدي ورواه شعبه عن  
ابن كليل عن السعبي عن ابي الجبلدي وابن الجبلدي ان لداثة نفرا شرا كرا ولم يذكر زيدا ولم يرفعه  
رواه عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن صالح الهذلي عن الشيعة عن عبد جبر الحفزي ورواه  
عبيد بن جبر عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن صالح عن الشيعة عن علي بن ابراهيم  
وبقاله دري الحفزي عن زيد ورواه خالد بن عبد الله الواسطي عن ابي اسحاق الشيباني  
سليمان بن قيس عن الشيعة عن رجل من حضرة عن زيد وبالجمل فبقي ان في هذا الحديث  
المؤمنين في الحديث شعبة واد كان شعبة في حديثه لم يكن باطلا وكان محفوظا وقد عمل به



اعمل الظاهر وهو وجه الشافعية عن تعارض البينة وهو ظاهر بل صرح في عدم اعتبار القافة  
 فانها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها الى الفرقة في اوراق صح ما معكم حديثا سامة ابن زيد ولا  
 حجة فيه لان النسب ثابت بالقرائن عاقله فوالد القافة سعة الذي جابه عن ولد  
 للقرائن وهذا الاخصاء برفق ابن يصلح ذلك لاثبات كون القافة طريقا مستغلا باثبات  
 النسب في احكام الحديث نحن ما نحتاج الى القافة عند الشائع في الولد نقبا واثباتا كما اذا  
 اوتاه رجلان او امرأتان او عرفت الرجلان بالها ووليا المرأة بالبينة وان الولد من احد  
 وكل منهما يتغير نفسه ويختل زمانه من يزوج احدهما بلا مخرج ولا سبيل اليه واما ان تنفي  
 دعواه في بلحى واحد منها وهو باطل ايضا فانها ينفردون بسبب الخوف وليس هناك سبب غيرها  
 واما ان يلحق بها مع ظهور النسب اليه باحدها وهو ايضا باطل شرعا وعرفا وثباتا كما تقدم  
 واما ان يقدم احدهما برصه لاثبات في الولد كما تقدم واصف القطر وهو ايضا لا اعتبار  
 به هاهنا بخلاف القطر العرفي فيها ظاهرا في اطلاع غير الاب على هذا الطفل وعلا فانه غير  
 مستبعد بل فروع كثيرة فان الطفل بارز ظاهر لوالديه وغيرهما واما اطلاع غير مالك القطر عند  
 وعقاربها او غيرها وكما فامر عاقله فامر عاقله فامر عاقله فامر عاقله فامر عاقله فامر عاقله  
 الصواب بين يديهم ممنوع واما الاحاق بامتن تقطع بطلانه واستحالته عقلا وحسنا فهو كما  
 ابن مسين سنة ابن عشر سنة وبقيت القافة التي عدلها على النسب الذي وضعه الله  
 سبحانه بين الاب والابن والولد من بلحى الولد بامتن فان احدهما من الكبر في الآخر في العدل  
 الشرح والعرف والقياس وما اثبت الله ورسوله فاما حكمنا من الاحكام بقطع سبلان نسبه  
 حسنا او خطا فحاشي احكامه سبحانه من ذلك فانه لا احسن حكما منه سبحانه ولا اعدل ولا يحكم  
 حكما يقول العقل لبنة حكم بطلان حكمه كلها ما تشهد العقول والتعريف منها ووقعها  
 على اسم الزوج واحتمالها انه يصلح في موضعها سواء وان افترضت على العقل كون  
 الولد ابن امين لم نجد في قوله كقولها كون الولد من نسبه النسب اليه في هذا فافهم

الله

الله وسنة في خلقه وذلك مخالف لما ذكره وسنة وقولهم انهم قد استنبأوا في سبب الاحاق  
 وهو الدعوى فيسريان في الحكم وهو الحق والنسب فيقال القافة ان حجة الدعوى بطلت  
 بانها من غير حجة المدعي مما امكن وقد امكنها بانها بالنسب الذي يلحق عليه القافة  
 فكان اعتبار معتدلا في ذلك اولى اعتبار حجة المدعي في الدعوى فان النسب السبب الذي بين  
 حجة من غير حجة المدعي كالقرائن والقافة بغير اعمال الدعوى فان استنبأوا فيها استنبأوا  
 في حكمها فهدا محض القافة ومقتضى في عند الشرح واما ان تحمل الدعوى بالجمرة مع ظهور ما يخالقها  
 من النسب اليه من نصبه اليه سبحانه علامة لبثوث النسب شرعا وقد مر هذا خلاف القافة  
 والاصول المشرع وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النسب على المدعي والنسب اسم لما بين صحة  
 الدعوى والنسب مبين صحة الدعوى فان كان من جانب احد المذاهين كان النسب له فاذا كان  
 من جهتهما كان النسب لهما فلو لم لو ان النسب والقافة في شراح الادنى لا شر في شراح الجوزان جوابه  
 من وجه احدهما منع الملازمة ولو لم يذكر واعلمها دليل لا سوى مجرد الدعوى فان الدعوى شرعا  
 وعقلا بين الثابت الثاني ان الشارح منسوف الى ثبوت الانساب مما امكن ولا يحكم بانقطاع  
 النسب الا حيث تعدد اثباته ولهذا ثبت به بالقرائن والدعوى وبانساب النسب لا يثبت بغيرها  
 شراح الجوزان الثالث ان اثبات النسب فيه حقا لله وحقا للولد وحقا للاب وبنيته عليه من احكام  
 الرسل بين العباد فانه قوام مصالحهم وقاعها فابينة الشارح بانواع من الطرف التي لا يثبت بغيرها  
 شراح الجوزان الرابع ان سببه الرضى وهو انما يقع غالبا في ثبانه النسب ويكنى عن البصر وعن اطلاع  
 القريب والبعد عليه فلو كلف البينة على سببه لصاحنا انساب بن آدم وفسدت احكام الرسل  
 التي بينهم ولهذا ثبت بالبصر شي من قرائن ودعوى وسببه حتى اثبت به اوجيفه مجرد العقد مع القطع  
 بعدم وصول احدهما في الآخر واثبت بامتن مع القطع بعدم خروجه منها اخنا طالع النسب معلوم  
 ان النسب اولى دأوى من ذلك فبشرنا ان الخاص ان المقصود شراح الجوزان انما هو المال المجرد  
 فدعواه دعوى مال محض بخلاف دعوى النسب فبشر دعوى المال من دعوى النسب وان الاسباب



بنو احدى من اسباب ثبوتنا لآخر الساس ان المال شاج بالبذل ومعارض عليه وبفيل  
 النقل ويجوز الرجوع عنه والغيب خلاف ذلك الساب ان الله سبحانه جعل بين استخاء الامم بين  
 من الفرق في صورتهم واصوابهم وعذارهم ما ينفى به بعضهم عن بعض ولا يقع الاشتباه بينهم بحيث  
 يتساوى الشخصان من كل وجه الا في غايه المذرة مع امور لا يدور النقص وهذا القدر لا يوجد  
 مثله بين اشخاص الجوان بل الغشابه فيه اكبر والتمثيل اغلب فلا يكاد الحسن غير بين شاج الجوز  
 وشاج غيره يرد كل منها الى الله وابعادوا ان كان قد يقع ذلك لكن وقوعه قليل بالغشبه الى  
 استخاء الامم في الحاق احدى بالآخر فمع الناس فيهم ان الغشبه في الغشبه على السببه وهو امر يدرك  
 بالحسن في حصول المشاهد فلا حاجه الى الغايب وان لم يحصل لم يقبل قول الغايب جوابه  
 ان يقال الامور المدركه بالحسن نوعان نوع يشترك فيه الحاضر والطول والنقص والبياض  
 والسواد ونحو ذلك فهذا لا يقبل فيه نفرد الجرح الشاهد بما لا يدركه الناس معه والثاني ما لا يلزم  
 فيه الاشتراك كرتبه الهلال ومعرفة الاوقات واحكام من القبل والتهار في الزيادة والنقصان  
 ونحو ذلك مما يختص بمعرفة اهل الجرح من فعله في نفسه وكبر الجوان وصغره والخصر ونحو ذلك  
 فهذا وامثاله ما يستند بالحسن ولا يحجب الاشتراك فيه ليقبل فيه قول الواحد والاشتراف في هذه  
 النسائيه والناظر بين الاديبيين فان الشابه بين الولد والوالد يظهر في صورة الطفل وشكله وشباه  
 اعضائه يظهر اختار يختص بمعرفة الغايب دون غيره ولهذا كانت العرب تعرف ذلك لبي  
 مدح فلم يجمع انه لا يختص بهم ولا يشترط في الغايب كونه منهم قال اسما عيل بن سعيد  
 سالت احدى عن الغايب هل يقضى بقوله قال يقضى به اذا علم واهل الحجاز يعرفون ذلك وشرحا  
 بعض الشافعيه كونه مدحيا وهذا ضعيف جدا لا ينفك اليه وقال عبد الرحمن بن خابط كثر  
 جالس عند عمر فحانه رجلان في غلام كلاهما يدعى انه ابنه فقال عمر ادعوا الى اخا بن المصطفى  
 فجاء فقال انظر ابن اخا نراه فقال قد اشركا فيه وذكر الجرح وبنو المصطفى بطر من خراجه  
 لا نسب لهم في مدح وكذلك الناس ابرئنا وانه كان في الغشبه وهو من خريسته ويشرح بن الحارث

الفاضي

الفاضي كان قافيا وهو من كنفه وقد قال احمد اهل الحجاز يعرفون ذلك ولم يخصه بيني  
 مدح والمفسر ان اهل الغشبه كاهل الجرح واهل الخرص والغشبهين وغيرهم من اخفاءهم  
 على الامور المشاهد المربيه ولم فيها علامات يحدون بمعرفه من المائل والاختلاف في القدر  
 والمساخه والبلغ من ذلك اناس يحتمون لورثه الهلال فبما من بينهم الواحد والاشتراف فيحكم  
 بقوله او يقولون ان في الجميع قولهم انما يدرك الغشابه بين الاجاب والاختلاف بين المشرقين  
 في الغشبه فلما نعلم من الظاهر اكثر خلاف ذلك وهو الذي جرى الله سبحانه العاده وجواز الخلف  
 عن الدليل والعلاشه الظاهره في القادر ولا يجره عن ان يكون دليلا لعدم معارضه ما يقاوم  
 الاثر ان القرائن دليل على الغشبه فالزيادة والزيادة ويحوز بل يقع كثيرا بخلاف ولا شبهه  
 يخلق الولد من غير ما صاحبه القرائن ولا يبطل ذلك كوز القرائن ولا يبطل ذلك كوز القرائن  
 افاضات الخصر والعينه والمقبر وغيرهما فتختلف بها الحكماء وما عدلوا بها ولا يمنع ذلك  
 اعتبارها وكذلك شفاه الشاهدين وغيرهما وكذلك دلالة الاقرار القرائن الواحد على  
 برده الرحم انما هو دليل ظاهر جواز خلف دلالة ونوع ذلك وامثاله ذلك كثير فوهم  
 ان الاستخاف موجب للحرق الغشبه في اشتراك فيه فيشتركان في وجوبه فلما هذا صحيح او لم  
 يتم احداهما خارج عن الدعوى فاما اذا اتمت بامر اخر كالقرايش والشبهه كان الخاف به  
 كما لو ثبت بالبنيه بل الشبهه بنفسه يثبت من اقوى البينات فانها اسم لما بين الحق والظهور  
 وظهر الحق هنا بالشبهه اقوى من ظهوره لبشاده من تجر عليه الوهم والعلل والكذب  
 واقرى بكثير كثير من الاش يقطع بعدم اجتناف الروحيين فيه فوهم الغايب اما شاهد  
 واما حاكم الاخره فلنا هذا فيه قولان لمن يقول بالقافه هما واثبات عن احمد ومحمدان  
 لا صحاب الشافعي مبييان على ان الغايب هل هو حاكم او شاهد عند طائفة من اصحابنا  
 وعند اخريين ليسا مبنيين على ذلك بل خلاف جابر سراء فلنا الغايب حاكم او شاهد كما  
 يثبت حاكم في جرح الصبد وكذلك اذا قلنا قوله وحده جاز ذلك وان جعلنا شاهدا



كما يقبل قول القاسم والخارص والمقوم والطبيب ومخوم وحده ومنهم من يبنى الخلاف على  
كونه شاهدا او محجرا فان جعلناه محجرا اكنف محجرا وحده كاجرة الامور الدينية وان  
جعلناه شاهدا لم يكن في شهادته وحده وهذا ايضا ضعيف فان الشاهد محجور والمحجور  
شاهد وكل من شهد بشئ فقد اجبر بالشرعة لو تفرق بين ذلك اصلا وانما هذا على اصل  
من اشترط في قبول الشهادة لفظ الشهادة دون محجور الاخبار وقد تقدم بنا ضعف ذلك  
وانه لا دليل عليه بل الدلالة الكثيرة من الكتاب السنة ذلك على خلافه والغصبا بالنسبة  
في القافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ليس في قضية واحدة منها انهم  
قالوا القاف بلفظ بلفظه استجدانه اسبه ولا يلفظا بكذب القاف اصلا وانما وقع  
الاغتراب على محجور خبره وهو شهادة منه وهل ابن ابي انا مله ونصوا احمد لا تشترط هذا  
البناء الذي ذكره بوجه وانما المتأخرون ينصرفون في تصور الائمة ويثبتونها على ما لم  
يحضر اصحابها مبالا فلا جرى لهم في قتال ويتناده بعضهم عن بعض لم يلزمهم من طرده  
لوانهم لا يقول بها الائمة فتم من يصادفها ويلزم القول بها ويضعف ذلك الى الائمة  
وهو لا يقولون سيرة روح بين الناس معاد الائمة وبقي ويحكم به والامام لو يقبله قطا بل  
يكون قد نص على خلافه ونحوه كمن نص على احد في هذه المسألة قال جعفر بن محمد  
الغضائفي سمعت ابا عبد الله يقول عن الولد يعقوب الرجلان قال يدعي له رجلان من القافة  
فان الحفاه باحدهما فيقول وقال محمد بن داود المصيصي سئل ابو عبد الله عن جارية بين رجلين  
وقعا عليها قال ان الحرق باحدهما فيقول قبل له ان قال احد القافة هو هذا وقال الاخر هو هذا  
قال لا يقبل قول واحد حتى يجمع اثنان يكونا شاهدين وقال الاشم قبل لا يعبد الله ان قال احد  
القافة هو هذا وقال الاخر هو هذا قال لا يقبل قول واحد حتى يجمع اثنان يكونا شاهدين  
وان شهد اثنان من القافة انه لهذا فيقول واخرج من رجع هذا القول بانه حكم بالشبهة فيعتبر  
فيه العدد كالحكم بالمثل في جزاء الصيد لولا ان ذلك المثبتة في الصيد اخص بكثير من

در كها

در كها ها هنا فانما نابع القاف بغيره سكنت القفس والطائفة الى قوله وقال في رواية ١٨٠  
ابن ابي الورد يكون بين الرجلين يدعي القاف فان قال هو منها انظر الى ما يقول  
القاف ان جعله لراحد فهو لراحد وقال في رواية اسماعيل بن سعيد وسال عن القاف  
هل يقضي بقوله فقال يقضي بذلك اذا علم ومن حجة هذا القول وهو اخبار القاف في حصة  
المستوعب والصحيح من هذه الشافعية وقول اهل الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سهر بولعه وحده ووجه عن عمر بن الخطاب المصطفى وحده كما تقدم واستضاف بن عثمان  
ابن كلفة وحده واستثنى بقوله وقد نص احد على انه يكفي بالحيث والبيطار الواحد اذا لم يجد  
سواه والقاف مثله فخرج له رواية ثالثة والله اعلم بل هذا الذي هو الصحيح البيطار لا يها  
الكد وجوده فاذا اكنف بالواحد منها مع عدم غيره فلقايف اولي واما قولكم ان واحد  
وسيلان لم يحكم بالقافة وقصة الولد الذي ارغته المراثان فيقال قد اختلف القائلون  
بالقافة هل يعتبر في اداعي المراثان كما يعتبر في اداعي الرجلين وفي ذلك رجحان لا صاحب  
الشافعية احدهما لا يعتبر ها هنا وان اعتبر في دعوى الرجلين فالمراد الفرق بينهما انما يكتسب  
النزول الى معرفة الامم بغيرها بخلاف ما لا يكتسب لاسبيل لنا فيه الى ذلك فان حجتنا الى القافة  
وعلى هذا فلا شك في الوجه الاخر وهو الصحيح ان القافة محجور ها هنا كما محجور بين الرجلين  
قال احمد في رواية في الحكم في يهودية ومسلم ولدنا فدعت اليهودية ولد المسلمة قبل له يكون  
في هذا القافة قال ما احسنه انتهى والاحاديث المتقدمة التي دلت على الولد باحد النسبة  
من الامم نارة ومن الابنارة بل على صحة هذا القول فان الحكم بالقافة انما يتوهم بالشبهة وقد  
تقدم في ذلك حديث عائشة وام سلمة وامر ابن مالك وثوبان وعبد الله بن مسعود وكون  
الامم يمكن معرفتها بغيرها بخلاف ما لا يكتسب لاسبيل لنا فيه الى ذلك فان حجتنا الى القافة  
لشبهها عند عدم معرفة الامم ولا يلزم من عدم استنساخها عند يقين معرفة الامم عدم استنساخها  
عند الجهل بها كما انما استنساخها في حق الرجلين عدم يقين الفراش لا عند يقينه وانما كون

عنده



داود وسليمان لم يثبتاها فاما ان لا يكون ذلك شريفة لها وهو الظاهر اذ لو كان ذلك  
 شرعا لدعيها الفاقه للولد واما ان يكون الفاقه مشروعة في ذلك الشريفة كمن في حق الرجلين  
 كما هو في احد القولين في شريفتها وخبر ذلك كلام واما ان يكون مشروعة مطلقا وان  
 اشكل على مني الله امر الشبهة بحيث لم يظهر له فان الفاقه لا يعلم الحال في كل صورة بل قد  
 يشبه عليه كثيرا وعلى كل فقد بر فلا حجة في القضية على ابطال حكم الفاقه في شريفتها والله اعلم  
 بل قضية داود وسليمان صريحة في ابطال الحاق الولد بالابن فانه لم يحكم به في بني النبيين المكرمين  
 بل انقضا على الفاقه هذا الحكم فاذي ذلك عليه قضية لا يقولون به والدي يقولون به غيرنا  
 ذلك عليه القضية **فصل** واما حديث زيد بن ارقم في قضية عتي في الولد الذي اقامه  
 اشكائه والافراج بينهم فهو حديث مضطرب جدا كما تقدم ذكره وقد قال في بن سعيد سالت  
 احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكرا اذ في ما هذا ولا اخرجه صحيحا وقال  
 له اسحاق بن منصور حديث زيد بن ارقم انه تلاه وهو على امرته في ظهر واحد في حديث عمر في  
 الفاقه عجيب في ذكر البخاري في تاريخه ان عبد الله بن الحنبل لا يبايع على هذا الحديث وهو يروي  
 قول احمد انه حديث منكور يدل عليه ايضا ما رواه في بن سنان في بيان عن ابن عمر عن علي بن  
 رجلين وقصا على امرته في ظهر واحد فجاءت بولد فدخل على الفاقه وجعل ابنا جيتا بينهما  
 وبن ثناء وهذا يدل على ان مذهبنا في اخذ الفاقه دون الفرقة وايضا فالعمر من استعمال الفرقة  
 انما هو اذا لم يثبت هناك من حجج سواءها وعلوم ان الفاقه من غير انما شهادة واما  
 حكما فلا يصر الى الفرقة مع وجوده وايضا الفاقه لا اخذون بحديث علي في الفرقة  
 ولا يحد يثبه وحديث عمر في الفاقه فلا يقولون بها ولا هذا فتقول حديث علي اما ان يكون ثابتا  
 او لا يثبت وان لم يثبت فلا اشكال وان كان ثابتا فهو واقعة عين يجهل وجوعا احدها ان لا  
 يكون ندر بعد في ذلك المكان وفي ذلك الوقت فابقا او يكون قد اشكل في الفاقه لم يثبت  
 له او يكون لعدم كونه في الفاقه طريقا شرعيا واذا اختلفت القضية هذا وهذا لم يحرم برفع احد

الاحكام

الاحكام لانها لا بدليل وقد تضمنت القضية امرين مشككين احدهما بثبوت النسب بالفرقة  
 والثاني الزام من خرجت الفرقة بثلثي الدية للآخرين فمن صح الحديث ونفي الحكم بالحنبل  
 كبقولهم الظاهر لم يثبت في معنى ولا علة ولا حجة ولا ليس ما هنا الا التسليم و  
 الانقياد واما من سلك طريقا للحنبل والحكمة فقد يقول انه بعد ذلك الفاقه او اشكل  
 الامر عليها كان المصير الى الفرقة او لم يخرجها عن نسب الولد وتركه محملا لا نسب له وهو  
 ينظر الى ما كح امره وادامها في الفرقة ها هنا اخبر الطريق الى ابيات النسب فها طريق  
 شرعية قد استندت الطريق سواءها واذا كانت صالحة لتعيين الاملاك المطلقة وتعيين  
 الزم من الحر وتعيين الزوجة من الاجنبية فكيف لا يصح لتعيين صاحب النسب غيره ومعلوم  
 ان طرف حفظ الاسباب اوسع من طرف حفظ الاموال والاسراع الى ذلك عظم شوقا فالفقه  
 شرعا لا يخرج المسقونا وانه لتعيينه ناره وها هنا احد المشككين هو ابو حنيفة فعلمت  
 الفرقة في تعيينه كما علمت في تعيين امه عند اشباهاها بالاجنبية فالفرقة تخرج المسقون  
 شرعا كما تخرجهم فذا وقد تقدم في تقرير حجتها واعتبارها ما فيه شفا فلا استبعاد  
 في الحاقها بما عند تعيينها طريقا بخلاف ذلك هو المستبعد كما ان ثلثي الزام من خرجت  
 له الفرقة بثلثي الدية لصاحبه وهذا ايضا له وجه فان وكل واحد من الاخرين كان  
 صالحا لحصول الولد لم يجهل ان يكون الولد في نفس الامر فلما خرجت الفرقة لا حد هم  
 اطلت ما كان لكل من الراجلين يرجع من حصول الولد فقد بذل كل يدرا بر جوان  
 يكون الزرع له فقد اشركوا في البذر فاذا فاز احدهم بالزرع كان من العدل ان يضمن  
 لصاحبه ثلثي القيمة والدية قيمت الولد شرعا فيلزمه فان ثلثيها لصاحبه اذا التلمان  
 عرض ثلثي الولد الذي استبد به دونها مع اشراكهم في سبب حصوله وهذا اصح من كسب  
 الاحكام التي يثبتونها بازانهم وافسدهم والمعنى فيه اظهر وقد اعترض الصالحه رضي الله عنهم  
 مثل ذلك في ولد المرد وحيت حكموا بحرقته والزمو الواح في ذنبه بمثلها فافترق ربه على



سبدا لامة هذا مع ان لم يرجع من سبداها هناك ولم يكون منه الولد بل الرزق وحده هو  
 الواطى فلو كانا نالولدا بعد لامة في الرق كان يصدر ان يكون رثيقا السيدها فلما فاته  
 ذلك بانعقاد الولد حرا من امه الرزق الواطى بان يفر من نظره ولم يلزمه بالدية لانه انما  
 قوت عليه في مقام يكون عليه حرا وفي فضة على كان الذي قوته الواطى الفارع حرا فله من  
 حصته ما يجبه من الدية ولو كان واحدا لزمه نصف الدية فهذا احسن وجه الحديث فان كان  
 صحيحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول الصحيح هو القول بموجبه ولا قول سواء و  
 بالله العرفين **فصل** هذه الكلمة في الحكم بين الناس في الدعاوى واما الحكم بينهم فيما لا يتوقف  
 على الدعوى فهو المسمى بالحسنة والموتى له هو والى الحسنة وقد جهت العادة بافراد هذا  
 النوع بولاية خاصة كما اوردت والامنة النظام بولاية خاصة والموتى لها يسمى بالامنة  
 وولاية المالك بقضاء وصفا بولاية خاصة والموتى لذلك يسمى بولاية المالك والى المالك لا قضاء  
 المال ودجوهه وصنطه يسمى بولاية خاصة واستيفاء الموتى لاستحقاقه وتخصيله من هو عليه  
 تسمى بولاية الشد والموتى لفصل الخصومة وانبات الخوف والحكم في الشرح والامانة  
 والطلاء في التقاضات وحجة العقود وبطلانها هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي وان كان هذا  
 للاسم ببناء وكل حاكم بين اثنين وقاض بينهما فندخل احدهما في الولاية باث جميعه تحت قوله  
 تعالى ان الله يامرهم ان يوردوا الامانات الى اهليها واذا حكم بين الناس ان تحكموا بالعدل تحت  
 قوله فلا تخشوا الناس واخشوا ولا تشروا بايا بني ثمتا فليدروا حكم بما انزل الله  
 فاولئك هم الكافرون وقوله فاولئك هم الظالمون وقوله فاولئك هم الفاسقون تحت قوله  
 وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهوائهم وقوله صلى الله عليه وسلم البضات ثلاثة وقوله  
 من ولى القضا فخذ في غير سكين وقوله المعطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن  
 وكلنا يدين بين الذي يدينون في حكمهم واهلهم وما ولوا والمقصود ان الحكم بين الناس في النوع  
 الذي لا يتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسنة وقاعدته واصله هو انما امر بالمعروف

والنهي

والنهي عن المنكر الذي يصح لله به رسوله وانزله كونه ووصفه هذه الامة وفضلها  
 لاجله من سائر الامم التي اخرجت للناس هذا واجبه على كل مسلم فادور وهو فرض كفاية و  
 يصرف عن عين على القادر الذي لم يفرغ من ذوى الولاية والسلطان فيعلم من الوجوب  
 ما ليس عليه هم فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ولا يجب على العاجز فان  
 تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتم بما امرتوا  
 منه ما استطعتم وجميع الولاية باث الاسلاميه مفصولة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 لكن من المتخلفين من يكون بمنزلة الشاهد الموقوف والمطلوب منه الصدق مثل صاحب الميزان الذي  
 وخلفه ان يكتم السحر والمصرف والقبيل والعربى الذي وطبقته اخبار اولى الامر  
 بالاقوال ومنهم من يكون بمنزلة الامير لمطاع والمطلوب منه العدل مثل الامير الحاكم والمحسب  
 مدار الولاية باث كلها على الصدق في الاجراء والعدل في القضاء وهما مرتبان في كتاب  
 الله وسنة رسوله قال تعالى ومن ثلث كلمات ربك صدقا وعدلا قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لما ذكر الامراء الثلاثة من صدقهم وكذبهم واعانهم على ظلمهم فليس فيهم ولست منه وكذبهم  
 على الحضر وقال تعالى هل ينظرون الا الساعة ان ينفخ الصور ان الذين هم في الغيب مطعون  
 هو الكاذب في الايام الظالم الفاجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما حصة ناصية كذا ونية  
 حاطة وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر وان  
 البر يهدي الى الجنة وبالكذب والكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار ولهذا  
 يجب على كل ذي امان ان يستعين في ولايته باهل الصدق والعدل والامثل فالامثل وان  
 كان فيه كذب وفجور فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبافواه لا خلاف لهم  
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قلد رجلا على عصا به وهو يجدي في تلك العصا به من هو  
 ارضى منه فقد خال الله ورسوله وبغاشه المؤمنين والقالب انه لا يوجد لكامل في ذلك فيجب على  
 جبر الجوزين ورفع غير الشربين وقد كان الصحابة يفرجون بانفسهم الزوم الضاردي على الجوس



عبد الله ولا تاتى النصارى فربما هم من اولئك وكان يوسف الصديق ناسيا لغروب مصر  
وهو وقومهم مشركون وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه ودعاهم الى الانبياء بحسب مكان  
**فصل** اذا عرفت هذا فنعوم الولايات وخصوصها وما يستفيد منها بالانبياء  
يتلقى من الالفاظ والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولايته القضاء  
في بعض الامور منتهى الا ما يمكنه من التدخل ولا يترك في زمان ومكان اخر وبالعكس وكذلك  
الحسين وولايته المال وجميع هذه الولايات في الاصل والابان دينية ومناصب شرعية فمن  
عدل في ولايته من هذه الولايات وساتها وعدل واطاع الله ورسوله بحسب المكان فهو في الابرار  
العاقلين ومن حكم فيها بجمل وظلم فمن الظالمين المعتدين وان الابرار في نعم وان الظالمين في  
جحيم فوكاية الحرب في هذه الازمنة وهذه البلاد الشامية والمصرية وما جاورها مختص باقامة  
الحكومة والشك والقطع والجهد ويدخل فيها عليه من ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الامر  
النهي عنها **فصل** ومن المنكرات التي السمع قبل ان يجرى الى المشورة فان النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يفرغ من ذلك بل اقامه من تعمر بالبايع فانه لا يعرف السقم فيبشري منه المشرك بدوت  
القيمة وكذلك ثابت له النبي صلى الله عليه وسلم اخبارا داخل الى السوق ولا تترافع في ثوب  
الحيا ولمع العين واما يوثق بلاء من فقيه عن احمد رواه ان احدهما يثبث وهو قول الشافعي  
لما احدث الحديث والثابت لا يثبت عدم العين وكذلك ثبت اخبارا للمشركي المرسلا وانفس  
وفي الحديث عن المرسلا بيا وفي تفسيره قوله ان احدهما الذي لا يعرف قيمة السلعة والثابت هو  
المصور عن احدهما الذي لا يبايع بل يمشي الى البايع ويقول اعطني بهذا وليس له هل السوف  
ان يبيعوا الماكس ليعمر ويبيعوا المرسلا بغيره وهذا مما يجب على ولي الحسينية التماسه وهذا بمنزلة  
تلقى السلع فان القادم جاهل بالقيمة ومن هذا الذي سواني الحجج الجلب من الطريق وسبقهم الى  
المنازل يمشرون الطعام والعلف ثم يبيعونه كما يريدون فيمنعهم ولا الحسينية من التقدم لذلك  
حتى يقدم الركب لما في ذلك من مصلحة الركب مصلحة الجالب ومنى اثر واشياء من ذلك منعهم

بيعه بالعين الفا حش ومن ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع الحاضر بالبادي  
قال دعوا الناس يرووا الله بعضهم من بعض قبل ان يبعوا من يبيع خوله لا يبيع حاضر لبادي  
قال لا يكون له سمسار او هذا الذي لما فيه من خرد المشركي فان القيمة اذا تركزت للضاد  
في بيع سلعة يحتاج الناس اليها والقدام لا يعرف السعر اخر ذلك بالمشركي كما ان النبي عن  
ثقي الجلب لما فيه من الاضرار والبايعين ومن ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس اليه وقد روي مسلم  
في صحيحه عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر الا خاطي قال المحتكر  
الذي بعد الى شيء يحتاج اليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد ان يبيعه بزيادة على قيمته  
الناس وهذا كان لولي الامر ان يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بزيادة على القيمة عند ضرورة الناس  
اليه مثل ما عنده طعام لا يحتاج اليه الناس فيحبسه او سلاح لا يحتاج اليه الناس  
فيحبسوا جواز البيع للجها او غيره ذلك فانه من اضطار الطعام الفراخه منه بغير اختياره بغيره  
المثل ولو اشترى من يبيعه الا باكثر من سعره فاحذ منه بما يطلب له من يبيعه الا بغيره مثله  
وكذلك من اضطار الى الاستدانة من الفقراء في ارضع عليه الا بزيادة او مما مله ذمونه فاحذ منه  
فذلك لا يستحق عليه الا مقدار راس ماله وكذلك اذا اضطار الى منافع ماله كالجوزان والقدح  
القاسق ونحوها وجب عليه بذلها جانا في احد الوجهين وهو الاصح واجر المثل في الاخر  
ولو اضطار الى طعامه وشربه فحبسه عنه حتى مات جوعا وعطشا ضمنه بالدينه عند الامام محمد  
واجب بغير عمر من الخطاب وقيل له نذر اليه فقال اي والله **فصل** واما التفسير  
ما هو طام محرم ومنه ما هو عدل جابر فاذا ضمن ظلم الناس والزامهم بغيره على البيع يثبت  
لا يرضونه ومنهم قائل ان الله لم يفرعهم واذا ضمن العدل بين الناس مثل اكرامهم على ما يجب  
عليهم من المعاملة يثبت المثل ومنهم ما يحرم عليهم من اخذ الزيادة على عوض المثل فهو جابر  
بل واجب ما القسم الاول فنقل ما روي في غل الصخر عن محمد بن عبد الله بن مسعود  
فقالوا يا رسول الله لو سمرنا ثوبا فقال الله هو القايض الياسط الرزاق الصخر داني لا رجا



ان الفاعل الله ولا يطين احد بمظلمة ظلمنا اليه في دم ولا مال رواه ابو داود والنسائي وصححه  
 فان كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لثقل  
 الشيء واما لكثرة الخلق فما لا يملكه الناس ان يبيعوا بغيره بعينها اكرهه بغيره واما الثاني  
 فنقل ان يمتنع ارباب السلعة من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا  
 يجب عليهم بيعها بغير المثل ولا معنى للشهر والظلم الزاخر بغيره المثل في الغيبة المبررة انما الزام  
 بالعدل الذي الرهم الله به **فصل** ومن افجع الظلم ايجار الحائز ثمن على الحائز او في الغيبة  
 باجره مقيمة على ان لا يبيع احد في هذه الظلم حرام على المؤجر والمستاجر وهو نوع من اخذ اموال  
 الناس قهرا واكراها بالباطل وقاعدته تجر واسعا فتخاف عليه ان يجر الله عنه رحمة كما حجب  
 على الناس فضله ورزقه **فصل** ومن ذلك ان يلزم الناس ان لا يبيع الطعام او غيره من  
 الاضاف الا بالناس معروفة فلا يباح تلك السلعة الا لهم ثم يبيعونها بما يريدون فلو باع  
 غيرهم ذلك منع وعرفه فلهذا من الغيبة في الارض والفساد والظلم وهو الذي يحبس قطر السماء  
 وهو لا يجب التسعير عليهم وان لا يبيعوا الا بغيره المثل ولا يبيعوا الا بغيره المثل بلا شرط في  
 ذلك عند احد من العلماء لانه اذا امتنع غيرهم ان يبيع ذلك النوع او يشترطه فليس لهم  
 ان يبيعوا بها شأوا ويشترطوا شأوا وانما ذلك ظلم للناس فيما بينهم الذي يريدون بيع  
 تلك السلعة والكل المشتري منهم لا يبيع في مثل هذه الواجب بلا شراخ وحقيقة الزامه بالعدل  
 ومنهم من الظلم وهذا كما انه لا يجوز الاكره على البيع بغيره فيجوز او يملك كراه عليه بغيره مثل  
 بيع المال لقضا الدين الواجب النفقة الزاجنة ومثل البيع للمضطر الطعام والباس ومثل  
 القرض والبناء الذي في تلك الغيبة ان رتب الارض ان ياحد بغيره المثل ومثل الاحل  
 بالشفقة فان الشفعة ان يملك الشفعة بغيره فلهذا وكذلك الشراية في الغيبة فيها شراخ الشفعة  
 من ملك الشفعة فلهذا وتوجب المعنى المتأخر عليها فلهذا وكل من وجب عليه شيء من الطعام  
 الباس والرفق والمركوب الحج او كفارة او نفقة فلهذا وجب له المثل وجب عليه شراخ واجبره

ذلك

ذلك ولم يكن له ان يمتنع حتى يبذل له حيا نأ او يدور ثم المثل **فصل** ومنها هنا  
 منع غير واحد من العلماء كما في حبيضة واصحابه الفساصين الذين يفسدون الغنم والاعوان  
 ان يشركوا فانهم اذا اشركوا والناس يحتاجون اليهم اغلوا عليهم الاجرة فلهذا وكذلك ينبغي  
 لولا الحسنة ان منع مفسد المولى والحائز ثمن من الاشراك لما في ذلك من اغلا الاجرة عليهم  
 وكذلك اشراك كل طائفة يحتاج الناس اليها منهم كالسود والذليلين وغيرهم على ان لا  
 يشركه السواد اخذوا من عمل كل واحد منهم مغيرة عن عمل الاخر لا يمكن الاشراك فيه  
 فان الكفاية مغيرة والشغل مغيرة والاداء مغيرة لا ينع في ذلك اشراك ولا تعاوان فبما  
 وجه يستحق احد ما اجره على صاحبه وهذا بخلاف الاشراك في مائة الصانع فانه يمكن  
 احد الشركين ان يعمل بعض العمل والاخر بعضه ولهذا اختلفت الصانع لوجه الشركة  
 على احد الوجهين لشدة اشراكها في العمل من جهة نظر الى هذا بشر كان فانه به صناعة  
 كل واحد منهما من حفظه والنظر اذا خرج لحاجته فيضع الاشراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما  
 وان لم ينع في غير العمل واما شركة الدلالة في بعضها امر اخر وهو ان الدلال ويجعل صاحب  
 السلعة في بعضها ان اشارك غيره في بيعها كان تركه دلالا له فكل فيه ان نفعا ليس للوكيل  
 ان يركل له نصيب الشركة وان قلنا له ان يركل تحت نفعا الى الحسنة ان يعرف هذه الامور  
 ويراعها ويوافق مصالح الناس وهي ان يملكها ان يملكها فلهذا والمقصود ان اذا منع  
 الفساصون وغيرهم من الشركة لما فيها من التواخي على اغلا الاجرة قطع الباعين الذين  
 نواطوا على ان لا يبيعوا الا بشئ قدروه اول واخرى وكذلك يمنع المشتري من الاشراك  
 في شيء لا يشترطه غيرهم لما في ذلك من ظلم الباع وايضا فان كان الطائفة التي تشتري نوعا  
 من السلعة او شيئا من نواطوا على ان يخطوا فاشترى به بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 يبيعون باكثر من المثل ويقترون فيه من الزيادة كان اخرهم على ذلك مفادته  
 لهم على الظلم والعدوان وقد نالوا على البر والتفوق ولا تعاوانا على الا شتم



السؤال ان ولا ريب ان هذا اعظم اثمنا عند ربنا من نلقي السلع وبيع الحاضر للباقي من النجس  
**فصل** ومن ذلك ان يحتاج الناس الى صناعات طائفة كالفلانة والنساجين والبنائين  
 وغير ذلك فلو لم يكن لهم من يبيعونهم بذلك باجرهم مثلهم فانه لا يتم مصلحة الناس الا بذلك وهذا  
 فان طائفة من اصحابنا وجدوا الشافعي ان تعلم هذه الصناعات ففرض على الكفاية الحاجة  
 الناس اليها وكذلك تجوز المولى وفيهم وكذلك انواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم  
 بمصلحة الامة الا بها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول امرنا بالله وبرؤى الناس فيما  
 بيننا وبينكم كما دل على ذلك عثمان بن ابي اسيد وعلى الطائفة عثمان بن ابي العاصم الشافعي وعلى قري  
 ع بن خالدة بن سفيان بن العاصم بن سفيان بن جيل واما من اشغروا الى البنين وكذلك  
 كان يومئذ السرايا وبيعوا السرايا على الاموال الزكوية فيأخذونها من عليه ويدفعونها  
 الى من يبيعها فيرجع السرايا الى المدينة وليس معه الا سوطه ولا ياتي بشيء من الاموال اذا وجد  
 موضعها بضعها فيه **فصل** وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله  
 بحاسبهم على المستخرج والمفروق كما في الصحيحين عن ابي جحيد الساعدي ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم استعمل رجلا من الولا فقال له ابن الدنيمة على الصدقات فتراجح حاسبه فقال  
 هذا لكم وهذا لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا الرجل تستعمله على العمل فما وانا الله  
 فيقول هذا لكم وهذا اهدى الى افلا فعد في بيت ابيه وامه فينظر اهدى اليه ام لا والذي  
 بيده لا تستعمل رجلا على العمل فما وانا الله منه شيئا الا جاء يوم القيمة يحمله على  
 رقبته ان كان يبيع له رجلا وان كان يفرقها خيرا وان كانت شاة شعره مرفوعة يدبر الى  
 السماء وقال اللهم قد بلغت فانك امرين او ثلاثة فاما المفرد ان هذه الاعمال متى لم يكن  
 بها الا شخص خارت ففرضنا مقيما عليه ان كان الناس يحتاجون الى فلاحه قوم او ساجدين  
 او ثباتهم صار في هذه الاعمال مستحقه عليهم بحري قولي الامر عليها بعض النسل ولا يجد الناس  
 من ظلمهم ان يعطوهم دون حقهم كما اذا احتاج الجند المصدون للجهاد الى فلاحه ارضهم

والزم من صناعتهم الفلاح ان يقوم بها والزم الجند بان لا يظلموا الفلاح كما يلزم الفلاح  
 بان يبيع ولوا عند الجند الامراء مع الفلاحين فاشهر الله ورسوله وجاءت به السنة وفعله  
 الخلفاء الراشدون كما كانوا من فوفهم ومن تحت ارجلهم وفتح الله عليهم بركات من السما والارض  
 الا ان كان الذي يحصل لهم من الفلاحات ما يحصلون به الظلم والعدوان ولكن باي جعلهم  
 ظلمهم الا ان يركبوا الظلم والاثم ويمنعوا البركة وسعة الرزق فيجمعونهم عقوبة الاخرة ونزع البركة  
 في الدنيا فليس له ما الذي شرعه الله ورسوله وفعله الصالحة حتى ينفذه من فقه الله قبل  
 المزارعة العادلة التي يكون المظفر والفلاح فيها على حد سواء من العدل لا ينجس احد منهما  
 عن الاخر بشيء من هذه الرسوم التي ما اتزل الله بها من سلطان وهي التي اخبرنا الله بها في  
 القباد وسف العيث وازالة البركات وعرضت اكثر الجند والامراء لا يفي الحرام وادانت  
 الجسد على الحرام فاننا راوينا في هذه المزارعة العادلة هي عمل المسلمين على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين في علي الكبر والعمرو والعتمان والعلي وغيرهم  
 من يوثق لها جريزوه في قول الكتاب الفحابة كان مسعود بن ابي كعب بن زيد بن ثابت وغيرهم  
 مذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وعبد بن اسحاق البخاري وداود  
 بن علي وعبد بن اسحاق بن خزيمة وابي بكر بن المنذر وعبد بن نصر المروزي وهي مذهب عامة  
 ائمة المسلمين كاللث بن سعد وابن ابي ليلى وابي يوسف وعبد بن الحسن وغيرهم وكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قد تعامل اهل خيبر بشرط ما يخرج منها فمروا بفتح خيبر فمات ولم تزل  
 تلك المعاملة حتى اجلاهم عن حرب الخيبر وكان قد شارطهم ان يبيعوها من اموالهم  
 كان البند منهم كما من النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا كان صحيح من احوال العلماء ان البند  
 يجوز ان يكون من الغامل كما مضت به السنة بل قد قال طائفة من الصحابة لا يكون البند الا  
 من الغامل لمفعول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتم اجروا البند بحري النفع والماء والصحة ان  
 يجوز ان يكون من رب اللوز وان يكون من الغامل وان يكون منها وقد ذكر البخاري في صحيحه



عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه عامل الناس على ان جاء عمر البدر عنده فله الشطر وان  
 جاء بالبدر فلهم كذا والذين شعروا بغيره منهم من اخرج بان النبي صلى الله عليه وسلم  
 فحقن الحيازة ولكن الذي في حقه هو الظلم فانهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بغيره  
 بغيره ويشترطون ما على الما ذبائناث واقبال الحيازة وشئ من البين يختص به صاحب الأرض  
 ويقضيان ابنا في وهذا الشرط باطل بالنظر والاجابة فان المعاملة مبناها على العدل والحق  
 وهذه المعاملات من جنس المشاركة لا من باب المعاوضات والمشاركة العادية هي ان يكون  
 لكل واحد من الشريكين جزء شائع فاذا جعل احدهما شئ مفد كان كل واحد هو الذي في حق  
 النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك امر اذا نظر في البصرة باحلال الحرام فيه علم انه لا يجوز واما  
 ما نقله وفعله خلفاء الراشدين والصحابه فهو العدل المحض لا يربح به **فصل**  
 وقد نظر طائفة من الناس في هذه المشاركات من باب الاجارة بعوض محمول فقلوا ان القبال  
 يقتضي حريتها ثم منهم من قدم المساوات والمزاولة والمصاربة استحسانا للمخاضة لان  
 الدوام لا يخرجها بقوله ابو حنيفة ومنهم من اباح المساوات اما مطلقا كقول مالك والشافعية  
 في القديم وعلى القتل والعيب خاصة كالجديد لان الشجر لا يمكن ايجارها بخلاف الارض والبا  
 ما يحتاج اليه من المزاولة بقا للمساوات ثم منهم من قدر ذلك بالثالث كقول مالك ومنهم  
 من اعتبر كون الارض اقل كقول الشافعية واما جمهور السلف والفقهاء فقالوا ليس ذلك  
 من باب الاجارة في شئ بل من باب المشاركات التي مقصود كل منها مثل مقصود صاحب  
 بخلاف الاجارة فان هذا مقصود العمل وهذا مقصوده الاجرة ولهذا كان الصحيح  
 ان هذه المشاركات اذا فسدت وجب فيها نصيب المثل الاجرة المثل فيجوز البيع والتما  
 في فسادها نظر ما يجزى صحيحها الاجرة مفد فان لم يكن ربح ولا مالم يجزى شئ فان  
 اجرة المثل قد يستغنى راس المال واضافه وهذا منسوخ فان فاعده الشرع انه يجزى  
 الفاسد من العقود بغير ما يجزى الصحيح منها كما يجزى النكاح الفاسد بمهر المثل وهو نظير ما

يجزى الصحيح وفي البيع الفاسد اذا فسد المثل وفي الاجارة الفاسدة اجرة المثل **١٩٢**  
 فذلك يجزى المصاربة الفاسدة ودرج المثل في المساوات والمزاولة الفاسدة نصيب  
 المثل فان اخرجت صحيحها ليس هو اجرة مساواة فيوجد في فاسدها اجرة المثل بل هو جزء  
 شائع من الربح فيجب في الفاسد نظيره في صحيح الاسلام وغيره من القضاة والمزاولة اجل  
 من المزاولة واقرى بالعدل فانها يشتركان في العزم والغنم بخلاف المزاولة فان صاحب  
 الارض يستلم له الاجرة والمساوية قد يحصل له زرع وفد لا يحصل له العلم بخلافه في حوز  
 هذا وهذا والصحيح جوارها سواء كانت الارض فطاعة او غيره في صحيح الاسلام وما  
 لا يجوز وما زال المسلمون يوردون اقطاعاتهم فربما بعد فري من زمن العجالة الزمان  
 هذا حتى حديثنا هل نحن زمانا فابتدع القول بطلان اجارة الاقطاع وشبهه  
 ان المظلم لا يملك المنفعة فيصير كالمستفيدة لا يجوز ان يكرها لأرض المارة وهذا القياس  
 خطأ من وجهين احدهما ان المستفيدة تملك المنفعة خاله واما تبرع المجرها واما اراض  
 المسلمين فنفقنا نحن المسلمين وولى الامر فاسم بينهم خرفهم ليس بغير علم كالمعبر  
 فالقطع يستوفى المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف واولى  
 واذا جاز الموقوف عليه بوجوه الوقف وان امكن ان يموت فنفسه الاجارة بموته او لولائه  
 ان المبرر اذا في الاجارة جازت الاجارة وولى الامر باذن للقطع في الاجارة فانه انما  
 اقطعهم لينفقوا بها اما بالزراعة واما بالاجارة ومن منع الاقطاع بها بالاجارة والمزاولة  
 فقد افسد على المسلمين دينهم ودمائهم والزم الجند والامراء ان يكونوا هم الفلاحين وفي ذلك  
 من الفساد ما فيه وايضا فان الاقطاع قد يكون دورا وحرايت لا يستفيع بها المظلم الا  
 بكون اجارة فاذا لم يصح اجارة الاقطاع عطلت منافع ذلك بالكلية وتكون الاقطاع  
 مرفضا للرجوع الامام فيه مثل كون الموقوف للعلم مرفضا للرجوع والادوية وكذا القضاة في  
 قبل الدخول مرفضا للرجوع نصفه او كله الى الرجوع وذلك لا يمنع صحة الاجارة بالانفاق

مطلب اجارة الاقطاع



فليس مع البطل نص ولا قياس ولا مصلحة ولا نظر وإذا اطلوا المزارعة والأجارة لم يبق  
 الجند إلا أن يشاءوا من أموالهم من يزرع الأرض ويقوم عليها وهذا لا يكاد يفعله إلا  
 قليل من الناس لأنه قد يحسره ما له ولا يحصل له شيء بخلافه في المزارعة فإنها بشر كان في المخرج  
 والمخرج قريب إلى الصلة وهذه المسألة ذكرت طرذاً وإلا فالقصور أن الناس إذا  
 احتاجوا إلى أرباب الصناعات كالفلاحين وغيرهم اجبروا على ذلك بأجرة المثل وهذا من  
 النسيج الواجب لهذا النسيج في الأعمال وأما النسيج في الأموال فإذا احتاج إلى إصلاح للحرب  
 والأشياء على أربابها ان يبيعوه بعون المثل ولا يمكنوا من حبسه إلا بما يريدون من الثمن و  
 الله تعالى قد وجب الجوار بالنفس والمال فكيف لا يجب على أرباب الإصلاح بذل نفسه والمال  
 من وجب على العاقل بدينه أن يخرج من ماله ما يجب به لغيره ولم يجب على المستطيع بما له أن يخرج  
 ما يجاهد به لغيره فله ظاهر الشافعي وهذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وهو احتساب  
**فصل** وأما بيع النسيج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لأنه لم يكن  
 عندهم من الخبز والخمر كبراً ولا من يبيع طيناً وخيراً بل كانوا يشترون الخبز ويخزنونه  
 في بيوتهم وكان من قديم الجاهلية يشتاه أحد بل يشتريه الناس من الجاهلين ولهذا جاء في  
 الحديث أن طالب مردوق والحكماء ملعون وكذلك لم يكن بالمدينة حائك بل كان يفسد  
 عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرها فيفسدونها ويلبسوها **فصل** وقد تنازع  
 العلماء في النسيج في مسائلين أحدهما إذا كان الناس يبيعون غالباً زاد بعضهم أن يبيع  
 بأغلا من ذلك فإنه يمنع من ذلك عند مالك وهل يمنع من النقصان على قولين لهم واحتج  
 مالك بما رواه في رواية عن يوسف بن سيف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر  
 بخطاب ابن أبي بلنعة وهو يبيع زبياً بالسوق فقال له عمر أما ان تزد في السعر  
 وأما ان ترفع من سوقنا قال مالك لو أن رجلاً أراد فساد السوق فخطأ عن سعر الناس  
 رأياً فقال له أما احسن سعر الناس وأما رفعت وأما ان يقول الناس كلهم لا يبيعوا

الأسعر كذا فليس ذلك بالصواب وذكر حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الأبله حين خطب  
 سمر لمع الخمر فكيف حل بينهم وبين ذلك فاما السعر بيد الله قال ابن رشد في كتاب  
 البيان أما الجلابون فلا اختلاف في أنه لا يسعر عليهم شيء مما جلبوه وإنما يقال لمن شتر  
 منهم قبايع باغلي فما يبيع به غاشم أما ان يبيع بما يبيع به لغاشم وأما ان يرفع من السوق  
 فقل عمر بن الخطاب بخطاب ابن أبي بلنعة إذ مر به وهو يبيع زبياً بالسوق فقال له أما ان  
 تزد في السعر وأما ان ترفع من سوقنا لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد فلو كان يبيع به  
 أهل السوق وأما أهل الحوائث والأسواق الذي يشترون من الجلابين وغيرهم جلبة ويبيعون  
 ذلك على أيديهم مقطوعاً مثل اللحم والدم والعواكه فقبل أنهم كالجلابين لا يسعر لهم شيء من  
 يساعاهم وإنما يقال لمن شتر منهم وخرج عن الجمل أو ما ان يبيع ما يبيع الناس وأما ان يرفع  
 من السوق وهو قول مالك في هذه الرواية ومن روى عنه ذلك من السلف لم يجد الله بن عمر  
 القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وقيل أنهم في هذا يختلف الجلابين لا يزدون على البيع شيئا  
 إذا اعلوا على الناس ولم يرفعوا من الرخ بما يشبه وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحة أن يرفع  
 ما يشترون به فيجعل لهم من الرخ بما يشبه وبيناهم أن يزدوا على ذلك وينقصوا السورق استدا  
 قصتهم من الزيادة على الرخ الذي جعل لهم من خالفهم غافيه وأخرج من السوق وهذا قول  
 مالك في رواية شبيب واليه ذهب جيب وقاله بن المسيب ويحيى بن سعيد والليث وبعثه  
 لا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم لا يبيعوا إلا بكذا وكذا ربحاً أو خسراناً من غير أن ينظر  
 إلى ما يشترون به ولا ان يقول لهم فماذا شروه لا يبيعوه إلا بكذا وكذا ما هو مثل الثمن أو أقل  
 إذا ضرب لهم الرخ على قدر ما يشترون لم يتركهم وان يعلوا في الشراء وان لم يزدوا في الرخ على  
 القدر الذي حدد لهم فأنهم قد يشتاهلون في الشراء إذا اعلوا أن الرخ لا يقرنهم وأما الشافعي  
 فإنه عارض ذلك بما رواه عن الداد روى عن داود بن ضاحك الثمار عن القاسم بن محمد عن عمر بن  
 الخطاب يسوق المصلح بين يديه غارثان فهما يربح فماله عن سعرها فقال له عدي بن كحلهم







الباسط وان لا حرج ان الفاعل الله وليس احد منكم بطريقه مغلظة في دم ولا مال قيل له هذه قضية  
 بعينه ليست طاعة وليس فيها ان احد المانع من بيع ما الناس يحتاجون اليه وعلوم  
 ان الشيء اذا اقل رغب الناس في الزيادة فيه فاذله صاحب كاجرته العادة وكنت  
 الناس يزدادون فيه لا يسعهم وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة  
 على غير المثل في حق الحصن من العبد المشترك فقال انما عتق شركا له في عبد وكان له من المال  
 ما يبلغ ثمن العبد فم عليه فم عبد كوكس ولا سلطة له على شركاه حصصهم عتق عليه  
 العبد فلم يكن للمالك ان ينادي بالمعتق الذي يريد فانه لما وجب عليه ان يملك شركه المعتق  
 نصيبه الذي لم ينفقه لتكميل الحرية في العبد فله حوصلة بان يفوت جميع العبد فم عدله  
 ويعطيه قسطه من القيمة فان غلب الشريك في نصف القيمة لا في ثمة النصف عند الجمهور  
 صار هذا الحديث أصلا في ان لا يمكن قسمة عبيته فانه يباع ويضم ثمة او اطلب اجلا  
 الشراكا ذلك ويصير المانع على البيع وحكي بعض المالكية ذلك اجلا وصار أصلا في ان  
 من وجبت عليه المعاوضة اجبر على ان يباع من المثل لا بما يريد من الثمن واصلا في جواز  
 اخراج الشيء عن ملك صاحبه فم ثمة المصلحة الراجحة كما في الشفعة واصلا في وجوب  
 تكميل العتق بالشرية مما آمن والمقصود ان اذا كان المانع وجبا خراج الشيء من ملك  
 مالكه بغير المثل لمصلحة تكميل العتق ولم يكن للمالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف  
 اذا كانت الحاجة للناس الى المملك اعظم وهم اليها اخر مثل حاجة المعتصم الى الطعام  
 والشراب واللباس وغيره وهذا الذي اصره النبي صلى الله عليه وسلم من ثمن جميع ثمة المثل  
 هو حقيقة الخير وذلك سلك الشريك على تنازع الشفص المستفوع من يد المشتري بجمسه  
 الذي ابتاعه كانه زيادة عليه لا بل مصلحة التكامل الواحد فكيف بما هو اعظم من ذلك فان  
 اجزله تنازعه منه بالثمن الذي وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لا بل  
 هذه المصلحة الجزئية فكيف اذا اضطر الى ما عنده من طعام وشراب لباس والى الحرب

كذلك

كذلك اذا اضطر الحاجة الى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها فيلزم الامارات  
 يحرم على ذلك بمن المثل لا بما يريد من الثمن وحديث العتق اصل في ذلك كله **فصل**  
 فاذا قدر ان قوما اضطر الى السكن في بيت انسان لا يجدون سواه او التزوا في خان  
 ملوك واستشاره ثياب ليعتدقون بها او حي الطحن او دولاب الخ الماء او ثياب وفاس  
 او غير ذلك وجب على صاحبه بذله بلا تنازع بل ان هل له ان يأخذ عليه اجر فيه قولان للعلماء  
 وهما وجهان لا يحكي احد من جود له اخذ الاجرة حرم عليه ان يطلب زيادة على اجره المثل  
 قال شيخنا رضي الله عنه والصحيح ان يجب عليه بذله ذلك بخلافه كما دل عليه  
 الكتاب والسنة قال تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون  
 ويعفون الماعون قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة هو عارة الغدير والذين  
 والفاس وغيرهما وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل قال هو رجل اجير  
 لرجل ستر على رجل وزر فاما الذي له اجر فرجل ربطها في سبيل الله واما الذي  
 له له ستر فرجل ربطها نفيا وتعتقا ولم ينس خوف الله في رقبها ولا في ظهورها وفي  
 العنق من عتق ايضا من حق الدليل عارة ذلولها واطراف فخلها وفي الصحيح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان من سب الفحل اي اخذ الاجرة عليه والناس ينجسون اليه فوجب بذله مجانا  
 ومنع من اخذ الاجرة عليه وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من سب الفحل  
 حشنة في جلده ولو احتاج الى اجراما في ارض غيره من غير ضرر بصاحب الارض فصل  
 يحرم على ذلك على روايتين عن احمد والاشجار قول عمر بن الخطاب بغيره من الصحابة وقد  
 قال جماعة من الصحابة والتابعين ان ذكاة الحلي غاربه فاذ لم يجر فلا بد من ذكاته  
 وهذا وجه في مذهب احمد فقلت وهو الراجح والله لا يخلو الحلي من ذكاة او غاربه المثل  
 التي يجب بذلها عارة منها ما هو حق المال كما ذكرنا في الخيل والابل والحلي ومنها ما يجب  
 الحاجة الناس وايضا فان بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كتعليم العلم وافنا



الناس وإذا الشهادة والحكم بينهم والمجاهد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك  
 من منافع الايمان وكذلك من امكنة انحاء الانسان من مصلحي وجب عليه ان يخلصه  
 فان ترك ذلك مع قدرته عليه ثم وضعه فلا يمنع وجوب بذل منافع الاموال  
 المحتاج وقد قال تعالى ولا ياب اليك الشهدا اذا ما دعوا وقال ولا ياب اليك ان يكت  
 كما علم الله والفقهاء في اخذ الجعل على الشهادة اربعة احوال وهي اربعة اوجه فيذهب  
 احدها انها لا يجوز قطعا والثاني انه يجوز عند الحاجة والثالث انه يجوز الا ان  
 يتيقن عليه والرابع انه يجوز فان اخذه عند الخجل لم يأخذه عند الاداء والمقصود ان  
 ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من الثمن في سائر الحقوق لاجل كمال الحرية وهو حق لله  
 احتاج اليه الناس حاجته عام فالحق لله وذلك في الحقوق والحدود فاما الحقوق فمثل  
 حق المأجور والمال القوي والوقف والوقف على اهل الحاجات واموال الصدقات  
 والمنافع العامة واما الحدود فمثل حد الحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر وحاجة  
 المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فغير  
 الثمن فيها بمن المثل على من وجب عليه البيع او من تقدره لتكيد الحرية كمن كسب  
 الحرية وجب على الشريك الحق فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الاخر فانه  
 يطلب ما شاء ويمنع الناصر ليشترى من الطعام واللباس لا يقسم ويخرجهم فلو كان  
 من عنده سلع يحتاج الناس اليها ان يبيع بما شاء كان ضرر الناس اعظم ولهذا قال  
 الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام البخر وجب عليه ان يبدل بغير المثل ويبعد  
 الاثمة عن ايجاب المعايضة وتقدر بها بغير المثل مع هذا فانه يرجع على من اضطر  
 الانسان الى طعامه ان يبدل بغير المثل وثنا في احتجابه في جواز شيعر الطعام اذا  
 كان الناس اليه حاجته ولم فيه وجان وقال الصحابة ابو حنيفة لا ينعق السلطان  
 ان يبيع على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العاقله فاذا رفع الى القاضي امر المحكوك

بيوع ما فضل عن ثمنه وثبت امله على اعتبار السعر في ذلك ونحوه عن الاحتكاك  
 فان الى حبسه وعزله على مقتضى رايه زجر الرد فاما للضرر عن الناس في ارضه فكذا  
 ارباب الطعام ونحوه والقيمة نقد باحشا وبغير الفاضي عن صيانة حقوق المسلمين  
 بالفسخ صغر حينئذ بمشورة اهل الراي والبصيرة وهذا على اصل ابو حنيفة ظاهر حيث لا  
 يرى المحر على ومن باع منهم بما قدره الامام صحيح لا يغير مكره عليه فالواو هل يبيع  
 الفاضل على المحكوطا من غير رضاه فعلى الخلاف المعروف في بيع مال المديون وقيل يبيع  
 هاهنا بالاتفاق لان ابو حنيفة يرى المحر لدفع الضرر العام والسعي لافلا عن محمد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه الغشير فامنع لم يذكر انه كان هذا من عنده طعاما  
 من بيعه بل عامه مكره ان يبيع الطعام انما هو جالبون يبيعونه اذا هبطوا السرق لكن في البنية  
 حتى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد اي يكون له سمنا او قال ادعوا الناس بوزق  
 الله بعضهم من بعض فمنى الحاضر العالم بالسعر في يتوكل للبادي الجلب اسلعه لانه اذا  
 ترك لهم بيع جزئه لحاجة الناس اغلا الثمن على المشتري فمناه عن التوكل له مع ان حبيس  
 بناح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس وفي عن تلقى الجلب جعل للبايع اذا هبط  
 الجبار ولقد كان اكثر الفقهاء على انه في ذلك لما فيه من ضرر لبايع ههنا فاذ لم يكن  
 قد عرف السعر فلفاه الخاف قبل اشارة الى السوق اشترى المشتري بدون من المثل  
 فقبته فابتن النبي صلى الله عليه وسلم الجبار لهذا المانع ثم فيه عن احمد رواينا انهما  
 تقدم احدهما الجبار ثبت لمطلقا سواء عين اولم يبيع وهو ظاهر مذهب الشافعي و  
 الثانية انه انما يثبت له عند العين وهو ظاهر المذهب فالت طائفة بل في عن ذلك لما فيه  
 من ضرر المشتري اذا انقاه المثل في فاشري منه ثم بامره وفي الجملة فقد في البنية صلى الله عليه  
 وسلم عن البيع والشراء الذي حبسه حلال حتى يعلم البايع بالسعر وهو من المثل وبيع  
 المشتري بالسعة وضاحي القياس القاسد يقول المشتري ان يشري حيث شاء وقد اشترى



٢٠١ من البائع كما يقول له ان ينزل البائع الحاضر عن الحاضر ويترك الشئ راعى المصلحة العامة  
فان الحبل اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بمن المثل فيكون المشتري غارلا والمخوف لك وحل  
بذلك كل من سئل فانه بمنزلة الجاهل الجاهل بالسعر فينبغي ان يبيع على الانسان ان لا يبيع مثل  
هو كذا الا بالسعر المعروف وهو من المثل وان لم يكونوا عاقلين الى الانبياء منه ولكن كونهم  
جاهلين بالقيمة او غير ما كسب البيع بغير فيه الرضا والرضا يبيع العلم ومن لم يعلم انه غير فقد  
يرضى فاذا علم انه غيب ورضي فلا بأس في ذلك وفي الست ان تركها كانت له شجرة في ارض غيره  
وكان صاحب الارض يتصرف بدخول صاحب الشجرة ففكر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان  
يفعل منه برها وينزع له بها فلم يفعل فادى لصاحب الارض ان يعلم او قال لصاحب الشجرة انما  
انت مضار وصاحب الثمار انما يفسد فقول لا يجب عليه ان يبيع شجرة ولا ينزع بها ولا يجوز لصاحب  
الارض ان يطلعها لانه يضر في ذلك الغير بغير اذنه واجبار على المعاوضة عليه وصاحب المشرع  
او يجب عليه ان لا يبيعها لانه يبيعها لما في ذلك من مصلحة صاحب الارض بخلافه من نأيه  
بدخول صاحب الشجرة ومصلحة صاحب الشجرة باخذ القيمة وان كان عليه في ذلك ضرر يسير  
فقر صاحب الارض ببقائها في سبانه اعظم فزال الشئ الحكيم اعظم الضربين بالسرهما  
هو الفقه والقياس والمصلحة وانما من اياه والفقهاء هذا دليل على وجوب البيع عند  
حاجة المشتري اذ من حاجة هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام وثوبه والحكم في المعاوضة على  
المنافع اذا احتاج الناس اليها كمنافع الدور والطن والحجر وغير ذلك حكم للمعاوضة على  
الاجبان وجماع الامران مصلحة الناس انما لا ينزع من غير علمهم بغير عدل ولا كسر ولا  
سقط اذا انقضت حاجتهم ففان مصلحة من لم يفعل وبالله التوفيق **فصل** في الفسوق  
ان هذه احكام شرعية لها طرقت في جميع الامم الا بها ولا يتوقف على مدعي و  
مدعي عليه بل لو توفقت على ذلك فسدت مصالح الامم واختلف النظام بل يحكم فيها  
مؤكدي ذلك بالامارات والعلامات الظاهرة والظاهرة من الجنة ولما كان الامر بالمعروف

٢٠٢ والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله ينعى بالسلطان ما لا يبرح بالقرآن و  
انما الحدود واجبة ولا تلامع والاعور والعقوبة تكون على فعل محرم او ترك واجب والعقوبات  
كما تقدم منها مقدر وغير مقدر ويختلف تفاوتها واجناسها وصفاها باختلاف  
احوال الجاهل وكبرها وصغرها وبجسالة المذنب في نفسه وتغير بر منه ما يكون بالتوبع و  
الزجر والكلام ومنه ما يكون بالحبس ومنه ما يكون بالنفي ومنه ما يكون بالضرب واذا كان على  
ترك واجب كالدور والامانات والركاات والصلوة فانه يضرب مرة بعد مرة وبقرض الضرب  
عليه يوما بعد يوم حتى يزدى الواجب ان كان ذلك على جرم ما ضر فعل منه عقوباتها  
وليس كقله حد وقد تقدم الخلاف في كثره وان سوغ بالقتل اذ لم تندفع المفسدة التي  
مثل المفرة للجماعة المسلمين والداعي الى غير كذا في الله وسنة رسوله وفي الصحيح عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ان ابويعرير بن جهم بن قفلوا الاخر من اهل مكة فامرهم على رجل واحد  
يريد ان يفسد في جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كما نأ من كان وامر يقتل رجل فقد عليه  
الكذب وقال لعمر بن ابي سلمة انك رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احكم في شأنكم واموالكم  
رسالة ابن الدبلي عن علي بن ابي طالب عن ابي جهم بن قفلوا ان لم يمتنع عنها فقتلوه وامر يقتل شاربها  
تعدا لله والراية وليس يقتل الذي شرب امره ابيه وامر يقتل الذي اثم بجاريته حتى  
ينبت ان حصى اربعة الائمة من الثعديين بالقتل ابو حنيفة ومع ذلك يجوز المقر بفساد  
المصلحة يقتل المكثر من اللواط وقتل القاتل بالقتل بمالك يرى تقرير الجاسوس المسلم  
بالقتل ووافقه بعض اصحاب احمد يرى ايضا هو وجماعه من اصحاب احمد والشافعي يقتل  
الداعية الى البدعة وعمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم بالحجر وعمر بن الخطاب كما امر باخراج  
الحسين بن المدينة وبقيهم وكذلك الصحابة من بعدهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونقي نصر  
بن حجاج **فصل** واما النعير بالعقوبات المالية فشرع ايضا في مواضع مخصوصة  
في مذهب مالك واحمد واولي الشافعي وقد جازت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم



وعز اصحابه بذلك في مواضع منها لما حثه صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة  
 لمزوجه ومثل امره بكسر دنانير حتى حرقها ومثل امره لعبد الله بن عمر بن الخطاب في النهي  
 المصفرين ومثل امره يوم خيبر بكسر القدر والى بطلح فيها لم الحرام النسب ثم استأذنه في  
 غسلها فذن له لم فذل على جواز الامر من لان العترة بالكسر لم يكن واجبه ومثل هدم مسجد  
 الضار ومثل خرق ضيق الغال ومثل حرمان السلب الذي ومثل اصناف  
 الصرم على كاتم الضالة ومثل اصناف الصرم على سارق ما لا قطع فيه من الثمر ومثل  
 شطرا مال مانع الزكوة غريم من غرامات الرب تعالى ومثل امره لا يسخر من طهره فطره  
 ولم يبرض له احد ومثل خرق من مري العجل والفا برادته في اليم ومثل قطع نخيل اليهود اغا  
 لهم ومثل خرق من عمر على المكان الذي يباع فيه الخمر وخرق عثمان بل عقر قصر سعد لما احبب  
 فيه من الرعيته وهذه فضايا جحيم معروفة وليس بسهل دعوى لنجها ومرفا لان العقوبات  
 الملائمة منسوخة واطلق ذلك فقد غلط على مذهب الامية نظلا واسندا لا فائدة له  
 المسائل السابقة في مذهب احمد وكثير منها سابق عند مالك وفعل الخطاء الراشدين والماجر  
 العظيمة لها بعد موته مبطلا ايضا لدعوى نسخها والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة  
 ولا جماع يصح دعواهم الا ان يقول احدهم عذبه احبا عدم جوازها فذهب القضاة  
 عينا على القول بالرد واذا ارتفع عن هذه الطبقة ادعى انها منسوخة بالاجماع وهذا غلط  
 ايضا لان الامية لم تجع على نسخها ومحال ان الاجماع ينسخ السنة ولكن لو ثبت الاجماع لكان  
 دليلا على نفي نسخ ذلك من سنة كتاب البيان له ولصاحب الحسنة الحكم على من غش في  
 اسواق المسلمين في خيرا ولين او غسل او يخر ذلك من التسليم بما ذكرناه اهل العلم فذلك فقد  
 قال مالك في المدونة ان عمر بن الخطاب كان يطرح للبلن المعشوش في الارض اذا لم يصاحبه وكره  
 ذلك في رواية القاسم وروى ان يصدق به ومنع من ذلك في رواية شعبة في الاجل ذنب  
 من الذنوب بالاشارة وان قتل نفسا وذكر ابن الماجشون لما عن مالك في الذي غش اللبن مثل الذي

نقدم في رواية شعبة قال ابن حبيب نزلت لعرف بن الماجشون فواجه القصاب  
 عندك ما فتم غش او نقص من الوزن في لا يما في القريب السجين والاخراج من السوق وما  
 كسر من الخبز واللبن او غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينفق قال ابن حبيب ولا يرد  
 الا امام اليه وليا مرفقا ببيعة عليه من يامن ان يغش به ويكسر الخبز اذا كسده ثم يسلمه لصاحبه  
 ويباع عليه الصل واليمن واللبن الذي يغشه ممن ياكله ويبين لغشته وهكذا العمل في كل  
 ما غش من الخبازات وهو باضاح ما استوفى من اصحابك ذلك وغيرهم وروى عن مالك ان  
 المستحسن عند ابن حبيب ان يصدق به في ذلك عترة الفاشر بالذلة عليه ونفع المساكين يعطاهم  
 اباه ولا يفرق قبل مالك في الزعفران والمسك اشراه فله قال في الاشبه بذلك اذا كان هو الذي  
 غشه كاللبن قال ابن القاسم هذا في السنة الخفيفة منه فاما اذا كثر غشه فلا ارى ذلك وعلى  
 صاحبه العترة لا يبرهه في ذلك اموال عظام يربط الصدقة وكثير قال ابن رشد  
 قال بعض الشيوخ وسواء على عذبه لك كان يغير او كثير الا انه ساد في ذلك بين الزعفران  
 واللبن والمسك يبلد وكثيره وخالف ابن القاسم فلم يري ان يصدق في ذلك الا بما كان  
 يغير او ذلك اذا كان هو الذي غشه واتا من وجده عنده في ذلك شيء يغشوش لم يغشه  
 هو واما اشراه او وهب له او ورثه فلا خلاف انه لا يصدق في شيء من ذلك والواجب ان  
 يباع من يوم ان يبيعه من غيره مداسا به وكذلك ما وجب ان يصدق به من  
 المسك والزعفران على الذي غشه وقرئ ابن القاسم انه لا يصدق في شيء من ذلك الا بالشيء  
 اليغير احسن من قول مالك لان الصدقة بذلك من العقوبات في الاموال وذلك لما  
 كان في اول الاسلام من ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكوات  
 ان اخذوها وشارطوا الغريم من غرامات ربنا وروى عنه في حريصة الجبل ان فيها  
 غرامة مثلها وجلدات كمال وما روى عنه ان من وجد بصيد في حرم المدينة شيئا  
 فليزجده سلبه ومثل هذا كثير نسخ ذلك كله والاجماع على انه لا يجب عقاب من



٤٠٥ العتبات في الإيمان فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب استحساناً والقياس لا  
 يتصدق من ذلك بغير دليل ولا كبرية انتهى كلامه وقد عرفت أنه ليس مع من ادعى النسخ  
 ولا إجماع والجب أنه قد ذكرنا ذلك وفصل عن قول ابن القاسم أولى ونسخ النص  
 بلا نسخ فقد عرفت على الصحابة ومالك وأحمد وأبي بصير وأبي جهم والصحابة فإن  
 ذلك أشهر عنهم في قضايا متعددة جداً ولا ينكره منهم منكر وعمر بن عبد الله بن الخطاب  
 ولباسه عروة بن علي بن عمرو بن فاضل والمناخرون كلما استبعدوا شيئاً قالوا منسوخ  
 أو منكر العمل به وقد اتفق في الملاحف الردية النسخ بالأحرف بالنار واقفي  
 بن عثمان فيها بقطعة أخرى وأعطى لها المساكين إذا تقدمت إلى مستعملها فلم يثبت  
 أنكر ابن الخطاب ذلك وقال لا يحمل هذا في حال مسلم بغير إذنه وإنما يوجب فاعل ذلك  
 بالأخراج من السوف وانكر القاضي أبو الأصبع على ابن الخطاب وقال هذا اضطراب في  
 جوابه وشافض من قوله لأن جوابه في الملاحف بأمرها بالنار أشد من إعطائها للمساكين  
 في له وابن عثمان ضبط لأصله في ذلك وانبع لقوله وفي تفسير ابن مزيعة لا عيسى في  
 مالك في الرجل يجعل في مكانه زقناً إن يقام من السوف فإنه أشق عليه من أن يتركه  
 والسج **فصل** في نسخ الإسلام وبأخبار الشريعة التي هي في الله تعالى فلا تشرع  
 أقسام عبادات كالصلوة والزكاة والصيام وعتوبات وأما مقدره وأما مقوضه و  
 كفارات وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم إلى بدني وإلى مالي وإلى مركب منهما  
 فالعبادات البدنية كالصيام والمركبة كالهدى يذبح وينقسم والعتوبات البدنية كالقتل  
 والنفع والمالية كالنكاح والطلاق والمركبة كجلد السارق من حجره وتضييع الغرم  
 عليه وكفيل الكفار وأحد أموالهم والعتوبات البدنية نادرة تكون جزاء على ما مضى كقطع  
 السارق نادرة تكون دفعا عن الفساد المستقبل ونادرة تكون مركبة كقتل القاتل وكذلك  
 المالية فإن منها ما هو من باب إزالة المنكر وهي تنقسم كالبدنية إلى ثلاث وإلى غير ذلك

البر فالأول المنكرات من الأيمان والصورة يجوز أن لا ينفصلها مثل الأصنام ٤٠٦  
 المعبودة من دون الله ما كانت صوراً منكرة جاز أن لا ينفصلها ما كانت حجة  
 أو خيراً ويجوز ذلك جاز تكبيرها ونحوها وكذلك آلات الملاهي كالطنبور ويجوز أن لا ينفصلها  
 أكثر الفقهاء وهو مذاهب تلك وأشهر الروايتين عن أحمد قال لا يؤثم سمعت أبا عبد  
 الله يستل عن رجل كسراً وكان مع امرئ لا يمان فقل بغيره أو يصلح قال لا أرى عليه بأساً  
 أن يكسره ولا بغيره ولا يصلح قبل له فطاعها قال ليس لها طاعة في هذا وقال أبو داود سمعت  
 أحمد قال عن قوم يبيعون الشطرنج فيها هم فلم ينفصلوا فخذ الشطرنج فربى به قال قد  
 أحسن قبل فليس عليه شيء قال لا ينفصل له وكذلك أن كسره أو طنبوراً أو نغم أو غيره  
 الله سمعت في رجل يبيع مثل الطنبور أو العود أو الجبل أو ما شابه هذا ما يصنع  
 إذا كان مكشوراً فأكسره قال ليس من مبيع واحد من الحسن أن أبا عبد الله سئل عن  
 الرجل يبيع الطنبور والمفكر بكسره قال لا بأس وقال أبو صالح أبا عبد الله عن  
 رجل رأى عوداً أو طنبوراً فكسره فاعلمه قال قد أحسن وليس عليه في كسره شيء وقال  
 جعفر بن محمد سأل أبا عبد الله عن من كسر الطنبور أو العود فلم يفرط عليه شيئاً وقال  
 إسحاق بن إبراهيم سئل أحمد عن الرجل يبيع الطنبور أو طبله أو معطى بكسره قال إذا بشر  
 أنه طنبور أو طبل كسره وقال أيضاً سأل أبا عبد الله عن الرجل يبيع الطنبور  
 عليه ذلك شيء قال يكسر هذا كله وليس له من شيء وقال المروزي سأل أبا عبد الله  
 عن كسر الطنبور قال يكسر قلت فالطنبور الصغير يبيع مع الصبي قال يكسر أيضاً قلت امرئ في  
 السوف يبيع الطنبور يباع أكسره قال إذا اراد أن يفرق أي ففعل ففعل ففعل  
 ففعل المثل فسمع صوت طبل في إفراقه ففعل على كسره وألا فخرج وقال في رواية إسحاق  
 ابن منصور في الرجل يبيع الطنبور أو الطنبور أو ما شابه هذا إذا كان طبل أو طنبوراً وفيها  
 مسكر كسره وفي سائر ما لا يبيع في يبيع الطنبور أو يبيع الطنبور أو يبيع الطنبور وهو قول



ابن يوسف و محمد بن الحسن و عاصم بن زاهوب و اهل الظاهر و طائفة من اهل الحديث  
 و جماعة من السلف و هو قول فضالة العدل قال ابو حصين كسر رجل طينورا فخاصه الى  
 شريح فلم يضمنه شيئا قال صاحب الشافعي يضمن ما بينه وبين الحد البطل للصورة و ما  
 دون ذلك فيضمنون لانه مستحق الازالة و ما فرقه فقال للقول لثاني الاستفاد  
 به فالتكرار انما هو الهبة المحبوسة فزول برزها و هذا اوجبنا الضمان في الصابيل عسا  
 راد على قدر الحاجة في الدفع و كذا الحكم في العجاة في ابتاع مدبرهم و الاجازة على جرحهم  
 الميتة في حال المنعصة لا يرد على قدر الحاجة في ذلك كقوله صاحب القول الاول فذا خبر  
 الله سبحانه عن كلمة موسى انه خرو العجل الذي عبد من دوز الله و نفسه في الهم و كان عرق  
 و نفسه و ذلك حق له بالكلمة و قال من خيلهم ابراهيم فجلهم جذذا و هو الغنات  
 و ذلك نص في الاستبصال و روى الامام احمد في مسنده و الطبراني في المعجم من حديث الفرج  
 بن فضالة عن عطاء بن يزيد عن القاسم بن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان الله بعثني رحمة للعالمين و هدى للعالمين و امرني ربي بحق المقارن و المزاير  
 و الاذان و الصلابة امر الجاهلية لفظ الطير و الفرج مصنف في احدى روايته هو ثقة و  
 قال يحيى ليس به بأس في تكلم فيه اخرون و علي بن يزيد دمسقي ضعيف غير واحد و قال ابو  
 مسهر و هو يلوين لا اعلم الا جزا و هو به اعرف و المني ثمانية الاثلاف و ايضا في القياس  
 يقتضيه ذلك لان محل الضمان هو ما قبل المعاوضة و ما نحن فيه لا يقبلها البنية فلا يكون  
 مضمونا و اما قلنا لا يقبل المعاوضة لان البنية صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم  
 بيع الخمر و الميتة و المحترمة و الاصنام و هذا نص و قال ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه  
 و الملائكة محرمان بالنقص فحرم بيعها و اما قول ما فوق الحد البطل للصورة يجعله  
 فلا يثبت به وجوب الضمان لسقوط حرمة حيث صار جزاء المحرم او طرقه كما امر به النبي  
 صلى الله عليه وسلم من كسر دنان الخمر و شق خر و فها و لا ريب ان المجاورة لها ثابتة في الامانة

والاكرام و قد قال تعالى و قد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها و  
 يستنفر فيها فلا تغربوا معهم حتى يخرجكم من حيث كنتم اذ اذمتم و سئل النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن القوم يكونون بين المشركين و بين المسلمين و يشاءونهم فقال لهم منهم هذا او  
 معناه فاذا كان هذا في المجاورة المنفصلة فكيف المجاورة التي صارت جزءا من اجزاء المحرم  
 لصيقه و ثابته الجواز ثابت غفلا و شرعا و عرفا و المقصود ان الاثلاف المال على وجه التقدير  
 العرفي ليس بمسوخ و قد قال ابو الهيثم الاسدي قال علي بن ابي طالب لا يبعثك على  
 ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نزع مثالا الا طمسته و لا يقرأ عشرين اية  
 سورته و رآه مسلم و هذا يدل على طمس الصور في اي شيء كانت و هدم الصور المشرفة و ان كان  
 حجارة او اجرا و لبن فانه المروى فذلك لا حد له بل يكره البيت فيرى فيه نصا و يرى ان  
 يحكمه قال نعم فذلك فان دخلت حائما فرائض صورة ترى ان احلك الراس فانه و حننه هذا الحديث  
 الصحيح و روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى الصور في البيت  
 لم يدخل حتى امر بها فحجبت و في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل الملائكة بيوتا  
 فيه كلب و لا صورة و في صحيح البخاري عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك  
 في بيته شيئا فيه صليب الا نفسه و في الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم و الذي نفسي بيده لو شكن ان ينزل فيكم من مريم حكما عدا فيكسر الصليب  
 و يقتل الخنزير و يضع الحجر فيقول لا في رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ابراهيم و نوح  
 و عيسى و خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم كلهم على نحو المحل المحرم و انما ذكرنا بالكلية  
 و كذلك الصلابة رضى الله عنهم فلا الثقات الى ما خالف ذلك و قد قال المروزي فليكن  
 عبد الله دفع الى ابريق فضة لا يبيعها نرى ان اكسره او ابصره كاهن لا اكسره و قال ايضا قبل  
 لا يبيع الله ان رجلا دعى قوما فحضر فضة و ابريق فكسر فحجبا عبد الله كسره و قال  
 بعثني ابو عبد الله الى رجل لبيتي فدخلت عليه فاني بمكحلة راسها منفضة ففقطها فاعجبه



ونسبهم ووجه ذلك ان الصباغة محرمة فلا تمت لها ولا حرمة وايضا ففصل هذه الهيبة  
 مطلوبه فهو بذلك محسن وما على المحسن من سبيل **فصل** في ذكر ذلك الاثر في نسخ  
 الكتب المصلحة والافهام قال المروزي قلت لاحد استعرت كتابا فيه اشياء رديئة من ان احرقه  
 نعم فاحرقه وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم ببعد عمر كتابا الكنبه من الوراة واخبره عن افقته لفران  
 وجه النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب به عمر الى الشورى فلقاه فيه فليق لوري النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها في القرآن والسنة والله المستعان وقد اصر  
 النبي صلى الله عليه وسلم من كتب عنه شيئا غير القرآن بحرقه ثم اذن في كتابه سنة ولم ياذن في  
 ذلك فكل هذه الكتب المنقمة الخالفة الكتاب السنة يترها دونها بل يادون في محضها والافهام  
 وما على الامة اضرارها وقد حرثوا جميع المصاحف الخالفة للصحيح عثمان لما خافوا على  
 الامة من الاختلاف فليق لوري واكثر هذه الكتب التي اودعت الخلة في بين الامة وتفرق  
 وقال الخلة اجري محمد بن ابراهيم ان ابا الحرث حدثهم في **فصل** ابو عبد الله  
 اهلكهم ووضع الكتب تركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وافيا واعمل الكلام وقال  
 اجري محمد بن احمد بن واصل المقرئ قال سمعت ابا عبد الله وسئل عن الراي في نسخ صورته وقال  
 لا يثبت من الراي عليهم بالقران والحديث والافهام في رواية الى سبيل ان ابا عبد الله  
 سئل عن رجل قال كتب الراي في ما نضع بالراي عليك بالسنة ففعلها وعيدك بالاحاديث  
 المعروفة قال عبد الله بن احمد سمعت ابي يقول هذه الكتب بدعه وضعها وقال اسحاق بن  
 منصور وسمعت ابا عبد الله يقول لا يجزيه شيء من وضع الكتب ومن وضع شيئا من الكتب  
 فهو منيع وقال المروزي حدثنا محمد بن ابي بكر الخليلي حدثنا حماد بن زيد قال قال  
 ابن مومن يا حماد هذا الكتاب فضل وقال الميموني ذكرنا ابا عبد الله خطا الناس في العلم فقال  
 واني الناس لا يخط ولا ينسا من وضع الكتب هو اكثر خطا وقال اسحاق سمعت ابا عبد الله وسأله  
 قوم من اردبيل عن رجل قال لعبد الرحيم وضع كتابا فقال ابو عبد الله هل احد من اصحابي سئل

الله صلى الله عليه وسلم فعل اذا واحد من التابعين واعشا ظا وشدد في امره وقال الحقوا  
 الناس عنه وعليكم بالحديث وقال في رواية الى الحارث ما كتبت في هذه الكتب الموصوفة شيئا  
 قط وقال محمد بن يزيد المسجلي سئل رجل احمد بن حنبل فقال كتب كتابا في العلم لا تفعل  
 عليك بالحديث والافهام فقال له السائل ان ابن المبارك قد كتبها فقال له احمد بن المبارك  
 لم ينزل عن السنة ما اما امرنا ان نأخذ العلم من عرفه وقال عبد الله بن احمد سمعت ابي وذكر  
 وضع الكتب فقال اكرهها هذا ابو فلان وضع كتابا فجاء ابو فلان فوضع كتابا وجاء فلان  
 فوضع كتابا وهذا لا انقصا له كلما جاء رجل وضع كتابا وهذه الكتب وضعها بدعه كلما جاء  
 رجل وضع كتابا وذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا ليس الا الانواع بالسنة  
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا به وقاب وضع الكتب وكرهه كراهة شديدة  
 قال المروزي في موضع اخر قال ابو عبد الله يضرني البديع في كتبهم انا نحن عنها اشد  
 التحذير قلت انهم يحجون بما لنا من وضع كتابا فقال **فصل** ابو عبد الله هذا ابن هوز وشيخ  
 دهر بن داود هل وضعوا كتابا هل كان في الدنيا مثل هؤلاء وكان بن سهر بن واصحابه  
 لا يكتبون الحديث في كتاب الراي وكلام احمد في هذا كثير جدا فذكر الخلة في كتاب العلم و  
 مسألة وضع الكتب فيما تفصيل ليس هذا موضعه وانما اكره احد ذلك ومنع منه لما فيه  
 من الاستئصال به والاعراض عن القرآن والسنة فالكاتب الكتب منقمة لنظر القرآن والسنة  
 والديب عنها وبطلان الآثار والمذاهب الخالفة لها فلا بأس بها وقد تكرر في اجابة ومسئلة  
 ومباحة بحسب فضا الحال والله اعلم بالمقصود وان هذه الكتب المشتملة على الكذب والافتراء  
 يجب ان لا يقرأوا واعلموا وهي اولي من ذلك من الانشا لله والمعارف والافهام الخرفان  
 ضررها اعظم من ضرر هذه لورايته مسكوة في نفسه او فرائد تكسر او نصبت قال تكسر في  
 طاب قلت من على المسكر الفليل والكثير الكسر قال نعم تكسر وقال محمد بن ابي حبيب قلت لا في  
 عبد الله في رجل وضعه فرائد معظا قال بربيه قلت نعم قال يكسر وقال في رواية ابن منصور



في الرجل يري الطيب او يطيل او فيها مسكر كسره ومثروى عبد الله بن ابي الهذيل قال كان  
عبد الله بن مسعود يجلس بالله ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج من الحرم ان  
بالسرة وانها وان يكفها من الشر والريب رواه الدارقطني في السنن باسناد صحيح وعنه ابن  
ابن خال كعن ابي طلحة انه قال يا نبي الله اني اشرب خمر الاسام في حجرى في لاهرق الخمر وكسر  
الدنان رواه الترمذي في حديثه ليش ابن ابي سليم عن يحيى بن عباد عنه وفي مسند احمد عن  
ابن طلحة قال سمعت عبد الله بن عمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم المريد فاذا بارق على  
المريد فيها خمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وما عرفت المدينة الا بروث فاصر  
بالرقيق فقتل ثم قال لئن اخرجت وشارعها وسايقها وبابها ومبناها وخادها الحديث  
وفي المسند ايضا عن صفوان بن يحيى قال قال عبد الله بن عمر في رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان ابنه مدينه فبنته جافا فاسل بها فابعت ثم اعطاهن اوقافا لاعد بها على ففعلت فخرج  
بما عايناه الى اسوق المدينة وبها راق في خمر ففعلت من الشام في هذا المدينة حتى فقتل ما كان  
من ذلك الا في بيعة ثم اعطاهن اوقافا واما اصحابه الذين كانوا معه ان يمشوا معي ربيعا ونحوه و  
امر ان اتي الاسواق كلها فلا احد فيها راق خمر الا شققته وفي الصحيحين عن النبي صلى الله  
عليه وسلم اني كنتا سقي ابا عبد الله بن الجراح والي طلحة والي ابن كعب بن اشجاء فاشفقوا ثم اثم اثم  
فقال ان الخمر قد حرمت فقال ابو طلحة يا ابا عبد الله هذه الخمر فاكسرها ففقت الى حجر السيل  
فكسرها باسفلها حتى تكسرت وفي سنن النسائي والي داره عن ابي هريرة عن ابي عبد الله ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض الايام التي كان يصومها فتجئت فطره فبينما خضعت  
في دنان فلما كان المساء جئته اهلها اليه فذكر الحديث ثم قال ففرغنا اليه فداوم بنش فقال  
خذ هذه فاربها الخابطه فخذ شربا من لا يربها لله ولا باليوم الاخر **فصل**  
وقال ابن ابي العرق لابي القاسم سئل قالك عن قيس بن ابي اهل الفسق والخمر ما يصنع  
بعد ان يخرج من منزله وتكرى عليه الدار والبسوت قال فقلت لا يباع في ذلك لعله ينوب فيجمع

الى منزله

الى منزله قال لابي القاسم بتقديم اليه مرزا او مرزبان او ثلث فان لم يمتنه اخرج واكرى عليه  
قال ابن رشد انه لما كان في الواضحة انها بناه عليه خلاف قوله في هذه الرواية قال  
وقوله فيها اصح لما ذكره من انه قد يوجب ويرجع الى منزله ولو لم يكن الدار له وكان فيها بكرة  
اخرج منها واكرى عليه ولم يفسح كراقي وفيها قال في كراي الدار من الدار ومنه روى يحيى بن يحيى  
انه قال اري ان يخرج بيت الحمار قال وهذا اخبرني بعض اصحابنا ان ما كانا كان يسجدان بحرق  
بيت المسلم الحمار الذي يبيع الخمر قبله فالفرض يبيع الخمر من المسلمين قال اذا تقدم اليه علم يمتنه  
فاري ان يخرج عليه يمتنه بالنار قال وحدثني الليث ان عمر بن الخطاب حرث بيتا وولشد الكوفة  
لانما كان يبيع الخمر قال له انت فليسق ولست برشد **فصل** ومن ذلك ان وفي  
الامر محجب عليه اربعين من اخلاء الرجال بالنساء في الاسواق والفرج ويجامع الرجال قال  
مالك اري الامام ان يقدم الى الصباغ في فعود النساء اهلهم واري ان لا يترك المرأة الشابة  
تجلس الى الصباغ في ما المنة والخدام الدور الذي لا يمتنع على الفعود ولا يمتنع من تعقد  
عنده فاني اري بذلك باسا انتهى فالامام مستألف عن ذلك والنسبة بخصه قال صلى الله  
عليه وسلم ما كنت بعدى فقتله اضر على الرجال من النساء وفي حديث اخر باعدوا بين انفس  
الرجال والنساء وفي حديث اخر انه قال النساء كن حافة الطريق ويجب عليهن منع النساء  
من الخروج من بيوتات مبهمات ومنعهن من الشباب الذين يكن بها كاسيات غاريات كالشباب  
الراسعة والروقة ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات ومنع الرجال من ذلك وان روي في  
الامر ان يفسد على المرأة اذا تجملت وتزينت بها بها بغير وجهه فقد رخص في ذلك بعض  
الفقهاء واحاد هذا من ادنى مراتب غيوبتهن لما بينه ولان يجلس المرأة اذا كثرت الخروج  
من منزلها ولا سيما اذا خرجت بمخلعة بل احرار النساء على ذلك اعانة على الاثم والمعصية و  
الله سائل ولولا الامر في ذلك وقد منع عمر بن الخطاب النساء من المشي في طريق الرجال في  
الاختلاط بهم في الطريق فعلى اولي الامر ان يفتدوا به في ذلك وقال الحلال في جامع



اجزة محمد بن يحيى الكوفي انه قال لا عبد الله ارى الرجل المسمى المرأة قال صح به  
وقد اجز النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة اذا نظيت وخرجت من بيتها هي زانية وضع  
المرأة اذا اصابته نجاسة ان تشد عشا الاخرة في المسجد وقال ان المرأة اذا خرجت استترت  
الشيطان ولا يرب ان يلقن النساء من اخلاطهن بالرجال اصل كل بليته وشروهره اعظم  
اسباب نزول العقوبات العامة كما ان من اسباب ضياع امور العامة والخاصة واختلاط  
الرجال بالنساء سبب كثرة الفواحش والزنا وهو من اسباب الموت العام والطوائف المنفصلة  
ولما اختلط البقاعا بعسكر موحى وشافيه انفا حشنة ارسل الله عليهم الطاعون فمات في يوم  
واحد منهم سبعون الفا والقصة مشهورة في كتب النفا من اعظم اسباب جلب الموت  
العام كثرة الزنا بسبب تمكن النساء من اختلاطهن بالرجال والمشي بينهم مبرجان متجاذبان  
ولو علم اولياء الامر في ذلك من قضا الدنيا والرعية قبل الدين لكانوا الشد شئ منعا  
لذلك قال عبد الله بن مسعود اذا ظهر الزنا وازداد في قريته اذن بجلادتها في ابن ابي الدنيا  
حدثنا ابراهيم بن الاسود حدثنا عبد الرحمن بن زيد الفقيه عن ابيه عن سعيد بن جبير عن  
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما طغف قوم كيدا ولا نجسوا امرا نارا  
الا منعه الله عز وجل الفطرة لا تظهر في قوم الزنا الا تظهر فيهم الموت ولا تظهر في قوم القتل  
فقتل بعضهم بعضا الا ساء الله عليهم عدوهم ولا تظهر في قوم عمل قوم لوط الا تظهر فيهم الخسف  
وما ترك قوم الامم بالعرف والنهي عن المنكر الا اثم فرغ اعمالهم ولم يسمع دعاؤهم  
**فصل** وعليه ان يمنع اللاتعبيين بالحمام على رؤس الناس فانهم يوسوسون بذلك  
الى الاشراف عليهم والنطلع على عورتهم وقد روى ابو داود في سننه من حديث ابي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلا يبيع حمامة فقال لبيطان يبيع شيطانه وقال  
ابراهيم النخعي من لعب بالحمام الطمارة لم يمت حتى يذوق الهل الهل فوفى له الحسن بن سعيد عن  
ابن عوفان وهو خطيب وهو يبيع الحمام وفضل الكلاب ذكره البخاري قال خالد

الحذاء عن بعض التابعين قال كان ملاء على الفرعون وقال ابن المبارك عن سفيان سمعنا ان  
الملك بالجلاد في اللعب بالحمام من عمل قوم لوط وذكر البيهقي عن اسامة بن زيد قال شهد  
عمر بن عبد العزيز بامر بالحمام الجوارات فيدجن ويترك المقتضات **فصل** واختلفت  
الفقهاء هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام في البوارجة اذا احدثت بذم الناس وزرعهم فقال  
ابن حبيب عن مطرفة النخعي رخصها الرجل في القرية وهي نظير حجر القوم او يخذل رجلا في القرية  
ويخذل فيه الكوى للعصاة فيرأى اليها ذلك الحمام في ابدانها واهداها الزرع يمنع من  
اتخاذ ما يضر الناس في زرعهم لان هذا طائر لا يقدري على الاضرار منه وقال ابن كنانة في مجرى  
لا يمنع احد من اتخاذ مروج الحمام وان ناذ به جيرانه وكذلك العصاة في الدجاج وعلى اصل  
الزرع والحوايط ان يحرسوها بالنهار فلو لم يطرقت رافعة لان خراسنة الزرع والحوايط  
من الطيور امر بهنصر خذل الجملان خراسنا البهايم نفيا من الطير على البهايم لا يبيع وقال  
اصنع بن القاسم هو كما لما شية وان اضرت والقباس ان صاحبها يضمن ما تلفت من الزرع مطلقا  
لان الزناخذها صار نصيبا الى الملاف زرع الناس مجلات المواشي فانه يمكن صولها و  
فيسطها فان تلفت فيرأى خساره ما اذا احدثت فلا ضمان عليه لان النضر من اصحاب الحوايط  
واما الطيور فلا يمكن اصحاب الحوايط الاحتفاظ منها فان قيل فما تقولون في السور اذا  
اكلت الطيور واكفأت القدر وقيل على معيبتها ضمان ما تلفت من ذلك لبلادها اذا ذكره  
اصحاب احمد وهو صحيح الوجهين للشافعية لانها في معنى الكلب العقور فوجب الاحتفاظ به ولا يان  
من شأنه ان يربط وتضبط فارسلها فربط وان لم يربط ذلك عاد بها بل فعلته نادرا فلا  
ضمان ذكره في المعنى وهو صحيح الوجهين للشافعية فان قيل فعل شعور فقلنا لذلك قلنا  
نعم اذا كان ذلك عاد لها وقال ابن عقيل وبصر الشافعية اما تقتل حال مباشرتها  
للمجانبة فاما في حال سكونها وعدم صولها والصحيح خلاف هذا وانما تقتل وان كانت ساكنة  
كما يقتل من طبعه الا في حال سكونه ولا ينظر مباشرته وقد روى ابو داود والترمذي

الحمام وكان يشرح لا يجزئها في  
صاحب كتاب الحمام



من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبل المحرم السبع العادي قال هذا  
حديث حسن والهره سبع وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم عن فرائض بن قيس قال قال  
الحرم الحذاء والفارة والجنب والغراب لا يبع والكعب العفود وفي لفظ العزب بدل الجنب  
ولم يشترط قلن ان يكون حال المباشرة **فصل** في الرض الملعون كالحزام اذا استنظر  
الناس قال ابن وهب في المني يكون له في منزله سهم وله حظ في شرب فاذا مضى  
في المنزل اخرجه منه وزعموا ان استغفاه من مائمه الذين يشربون منه بضرهم فطوبوا اخرجه  
المزلة قال ابن وهب اذا كان له حال امر ان يشترى لنفسه من يقوم بأمره ويخرج في حوائج  
وبلزم هو بيته ولا يخرج وان لم يكن له مال خرج من المنزل اذا لم يكن فيه شيء وينفق عليه من بيت  
المال قال عيسى بن قيس انبلوا بالحزام وهم في قرية موردهم واحد ومسجدهم واحد فأتوا  
المسجد فيصنعون فيه ويجلسون فيه ويوردون الماء وينوضون فينادي بذلك اهل  
القرية فاذا رادوا منهم من ذلك كله قال اما من المسجد فلا يمتنعون من الصلوة فيه ولا من  
الجلوس الا ترى الى قولنا في الخطاب للزينة المبدأ لما راها نطرف بالبيت مع الناس لو  
في بيتك لكان خير لك ولم يعزم عليها بالذي عن الطواف ودخول البيت واما استغفاهم  
من مائمه ووردهم المورد للوضوء ويتردد ذلك فيمنعوا ويجعلون لا تقسم صحابا ينفق لهم  
الماء في انية ثم يقرعها في ايمنهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار  
وذلك ضرر بالاصحاف ان يقال بينهم وبين ذلك الا ترى انه يفرق بينه وبين امر يشبه  
وبحال بينه وبين وطى جواربه للضرر هذا منه وقال ابن جبيب عن مطرف في الجذى اما  
الواحد والنظر البصر فلا يخرجون من المحاضرة ولا من قرية ولا سوق ولا من مسجد جامع لان  
غيرهم يفر من على المرتبة وهي طواف بالبيت وكذلك معقب الدوسي وقد جعل عمر بن الخطاب  
المال كان يجالسهم ويؤاكلهم ويقول لكل ما يملك فاذا كثر وارثان ان يخذوا لانفسهم  
موضعا كما صنع عمر بن الخطاب ولا يمتنعون من السوق ليجارهم وشري حوائجهم والطواف

للمسؤول اذا لم يكن امامه برزقهم من الفنى ولا يمتنعون من الحجمة فيبعون من غير ذلك وروى  
يحتجون انهم لا يجوزون الناس الحجمة واما مرضى الفنى فلا يخرجون عنها وان كثر واولئك  
يمنعون من اذى الناس قال اصبح لبيس على مرضى الحواضر الخروج منها الى ناحية ولا تكن  
ان كفاهم الايام المؤنة فنعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم او الفنى عنهم قال ابن جبيب  
يحكم عليهم بنجهم ناحية اذا كثر واولئك على نفقها لا اضرار فقلت يشهد لهذا الحديث  
الصحيح وهو رواه البخاري عن حديث سعيد بن مسعود عن ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا عدوى ولا هامة ولا مرقوم من المجدوم فزاره الاسد اوقا  
ضرا الاسود وروى مسلم في صحيحه عن حديث علي بن عطاء عن عمرو بن السري عن ابيه قال كان  
في وفد من ثقيف رجل مجذوم فارسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم لما قد باعناك فارجع  
مسند ابي داود ايضا اليه حديثا ابن ابي الزناد عن محمد بن عبد الله القرشي عن ابيه عن ابن  
خماس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدعو النظر اليهم يعني المجذومين ومحمد هذا هو  
محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ولا تضر من هذا ابن مازواه مفضل بن فضالة عن  
حبيب بن الشهيد عن ابن المنكدر عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد  
محمد بن قيس فوضعا معه في نضعة فقال كل بسم الله وتركه لا عليه فان هذا يدل على جواز  
الامر من وهذا في حوط طائفة وهذا في حوط طائفة فمن قرى نوكه واعماه وبقيته من  
الامة اخذ بهذا الحديث وضعف عن ذلك اخذ بالحديث الاخر وهذا سنة وهذا  
سنة وبالله التوفيق فاذا اراد اهل الدار ان يؤاكلوا المجذومين ويشاء يوم فلهم ذلك  
وان ارادوا مجابتهم ومباعدتهم فلهم ذلك وفي قوله لا تدعو النظر الى المجذومين قال  
لطيفة عظيمة هي ان الطائفة تقال له فاذا اقام النظر الى المجذوم خفي عليه ان يصيبه ذلك  
بفضل الطائفة وقد جرب الناس ان الجامع اذا نظر الى شيء عند الجماع واذا انظر  
اليه انتقل منه صفة الى الولد وحكى بعض رؤساء الاطباء انه اجلس ابن له للكحل



فكان ينظر في عين الرمد فمد فقال له انزل الكحل فتركه فلم يبرهن له الرمد قال  
 الطبيعة فقال له وذكر البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من امرئ من غنادر  
 فدخل عليها فامرها فترعت ثيابها فزى بها ضامن ثدييها فالتفت اليه صلى الله عليه وسلم  
 عن العرائش فلما اصبحت قال لحفي باهلك وكلها صديقا **فصل** ومن طرق الاحكام  
 الحكم بالفرقة قال تعالى ذلك من انباء الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم  
 انهم يكمل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون قال فثلاثة كانت مريم ابنة امهم وسيدتهم  
 فتشاح عليها بنوا اسرائيل فافترعوا عليها بشها دنهم ايها يكفها ففرغ ذكرها وكان زوج  
 اخوها نضها اليه ونحوه عن جاهد قال بن عباس لما وصفت مريم في المسبح افترع عليها  
 اهل الصلبي وهم يكبون الوحي فافترعوا باقلامهم انهم يكفها وهذا متفق عليه بين اهل  
 التفسير وقال تعالى وان يونس لمن المرسلين اذ ابى الى الفلك المشحون فناداهم فكان من  
 المدحضين يقول تعالى ففارج فكان من المغلوبين وقد اخرج الامم الاربعه بشرع من  
 قبلنا صح ذلك عنهم وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لو يعلم الناس في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يسبوا امرأته لاستهزوا  
 وفي الصحيحين ايضا عن ثابته ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يخرج سفرا  
 افرع بين الزواجعة فانهن خرج سهوا خرج بها معه وفي صحيح مسلم عن عثمان بن حصين ان  
 رجلا اغتو سبعة ماوكن لم عند موته لم يكن له مال فخرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فخرهم اثم اثم افرع بينهم فاعتق اثنين واودى الاربعه وقال له فوالله لا سديا وفي  
 صحيح البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليميني فسار  
 اليه فامان بهم بينهم في اليمين ايم يخط وفي سنن ابي داود عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا اكره الانسان على اليمين واستجباها فليست بها عليه وفي رواية  
 احمد اذا اكره الانسان اليمين واستجباها وفيها ايضا عنه ان رجلين اخضا في شاح

الى النبي صلى الله عليه وسلم ليس لواحد منها بينة فقال استمها على اليمين ما كان احبها  
 ذلك او رها وفي الصحيحين عن عبد الله بن ذافع مولى ام سلمة عن ام سلمة قالت ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رجلا ان يختصمان في موارث لهما لم يكن لها بينة الا دعواها فقال  
 انما انا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم ان يكون الحق يحجه من بغض فاضى له على نحو ما  
 اسمع ففرضت له من حق اخيه بشي فلا ياخذ منه شيئا فلما افطع له فطعة من اشرار  
 زاد ابوداود في السنن في الرجلان وفي كل منهما حتى لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اما اذ فعلتما فافعلتما فانتمما وتوجبا الحق ثم استمها وخطا لا فخذ السنة كثر في حديث  
 بالفرقة كما جاءها الكتاب ففعلها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في الجاري  
 في صحيحه وبكران ثوبا اختلفوا في الاذان فافترع بينهم سعد وقد صنف ابو بكر الخليل  
 مصنف في الفرقة وهو في جامع فذكر مقاصده قال احمد في رواية اسحاق ابن ابراهيم و  
 جعفر ابن محمد الفرقة جائزة قال يعقوب بن الحارث سئل ابو عبد الله عن الفرقة ومن قال  
 انها فارق قال ان كان ممن سمع الحديث فهذا كلام له خبر هو يزعم ان حكم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فارق قال المروزي قلت لاحد ان بن اكنم يقول ان الفرقة فارقا هذا قول  
 ردي حبيث ثم قال قد يكون هم بالفرقة في وقت اذا قسمت الدار ولم يرضوا قال يفرع  
 بينهم وهو يقول لو ان رجلا له اربع نسوة وطلق احدهن ونزوح الخامسة ولم يدبر ابنتين التي  
 طلق قال يفرع جميعا بامرهن ان يفتدن جميعا وقد ورث من الامرات لهما وقد امر بعقد  
 من لا عدة عليها والفرقة نصيب الحق فعلم النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو الحارث كسب  
 الى عبد الله اسأله قلت ان بعض الناس يجر الفرقة ويقول هي فارق اليوم ويقول  
 منسوخة فقال ابو عبد الله من ادعى انها منسوخة فقد كذب وقال الزور والفرقة سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم افرع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلث مواضع بين  
 الاعبد السنة وافرع بين نسائه لما اراد السفر وافرع بين رجلين فدارما في رواية وهي في



الفران في موضعين قلت يريد انه افزع بنفسه في ذلك مواضع والآلاف خاديتا لفرع  
 اكثر وقد تقدم ذكرها في دفعهم يقولون اذا افسدوا الدار والارضين افزع بين القوم فابهم  
 اصابت الفرقة كان له ما اصاب من ذلك بحجر عليه وقال الاثم ان ابا عبد الله ذكر  
 الفرقة واجتمع بينهما وقال ان قوما يقولون الفرقة فاذنم قال ابر عبد الله هؤلاء  
 قوم جعلوا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس سنين قال الاثم وذكرنا ما حدث  
 الزبير الكوفي فقال حديث ابن ابي الزناد قال نعم قال ابر عبد الله قال ابو الزناد يكون  
 في الفرقة وقد ذكرها الله تعالى في انهم افزع فوضت الفرقة عليه قال وسمعت ابا عبد الله  
 يقول الفرقة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاه في الزاد الفرقة فقد روى عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قضاه وضمه ثم قال سبحان الله لم قد علم بقضا النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبقي بخلافه قال الله تعالى وما انا الا رسول قد خلت من قبله الانبياء من قبلي  
 قال جليل وقال عبد الله بن الزبير الجعفي من قال بغير الفرقة فقد خالف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وسنته وفيها اصحاب من بعده وقال في رواية الميموني في الفرقة خمس سنين حديث اثم  
 سلمه ان قوما افزع النبي صلى الله عليه وسلم في موارث واشياء دهرت بينهما فافزع بينهم  
 وحديث ابي هريرة حين فافزع بينهما في ايامه وحديث العبد السني وحديث افزع  
 بين نسائه وحديث علي ابر عبد الله من فعلها عبد النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر ابن الزبير  
 ابن المسيب ثم نجح من اصحاب الراي وما يردون من ذلك قال الميموني وقال ابر عبد  
 القاسم بن سفيان وذكرنا امر الفرقة فقال اري انما امر البتة وذكر قوله اذ يلقون  
 افلا هم وقد فاسم وقال احمد في رواية الفضل بن عبد الصمد الفرقة في كتاب الله والذين  
 يقولون الفرقة فافزعهم جلال ثم ذكرناها في السنة وكذلك قال في رواية ابنه صالح افزع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في خمس مواضع وهي في القرآن موضعين وقال احمد في رواية المروزي  
 حدثنا سليمان بن واوود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن عمار قال

في موضعين من كتابه وقال جليل سمعت  
 ابا عبد الله في قوله تعالى

اجز الزبير انه لما كان يوم احد اقبلت امرته تسفي حتى كادت ان تشرف على القتلى  
 قال فكر النبي صلى الله عليه وسلم ان تراهم فقال المرأة المرأة قال الزبير فوثقت بها  
 امي صغية قال فخرجت اسعى فادركتها قبل ان تنهي الى القتلى قال فلم يث في صدرى و  
 كانت امرأة جلدة وقال لك البك لآثم لك قال فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليك قال فخرجت واخرجت ثوبين معا ففان هذا ان ثوبان جئت بها لا في حمرة  
 فقد بلغت بصلته نكثوه فيها قال فحبت الثوبين ليكن فيهما حمرة فاذا الى جنبه رجل من  
 الانصار قبل فدخل به كانه رجل من الانصار ثوب ثوب ففانها فكان احدهما احسن  
 الاخر فافزعها بينهما ففانها من احد الثوب الذي طاوله وقال في رواية صالح وحدث  
 الا جليل عن الشيعي عن ابي الجليل عن زبائر ارفع وهو يختلف فيه **فصل** في كيفية  
 الفرقة قال الحلال حدثنا ابو النضر سمع ابا عبد الله يحكي من الفرقة ما قيل عن سعيد  
 ابن المسيب ان ياخذ ثوبينهم فيضعهما في كفة من اخرج اولاهم القاري وقال ابو داود  
 لا يعبى الله في الفرقة يكون رقا قال انشا رقا وانشا واخر انهم وقال  
 اسحاق بن راهويه في الفرقة يؤخذ خوص شبيه القذاح فيكتب عليه عبد والاخر حر وكذلك  
 قال في رواية مختارة لابي بكر بن محمد بن اسبه سالت ابا عبد الله كيف تكون الفرقة قال  
 يلقي خاتم يروي عن سعيد بن جبير ان جيل شيئا من اطين او يكون علامة فدر ما يعرف صاحب  
 اذا كان له فهو جابر وقال الاثم قلت لا يعبى الله كيف الفرقة فقال سعيد بن جبير  
 بالخواتم افزع بين اثنين في ثوب خارج خاتم هذا وخاتم هذا قال ثم يخرج الخواتم ثم يرفع  
 الرجل يخرجه منها واحدا قلت لا يعبى الله ان ما لك يقول كيت رقا يجعل في طين  
 قال هذا ايضا قبل لا يعبى الله فان الناس يقولون الفرقة هكذا وقال الرجل يا صاحب  
 التث ففانها ثم ففانها فذكر ذلك ابو عبد الله وقال ليس هو هكذا وقال ففانها ففانها







احمد وحسننا شرح ابن النعمان حدثنا هبة قال اخبرنا خالد بن ابي حمزة عن ابي  
 زيد الانصاري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام **فصل** في مواضع الفرقة او اعتق  
 عبد من عبيده او طلق امرته من نسائه لا بد من اتيانها في رواية الميموني ان ما  
 قيل ان يفرج بينهما يقوم وليه في هذا مقامه يفرج بينهما فاتهم ونعت عليه الفرقة لزمته  
 في كبره من جهة ابيه سالت ابا عبد الله عن رجل اعتق احدى غلاميه في حقه ثم مات  
 الرخاء لم يدر الورثة ايها اعتق قال يفرج بينهما ولا يحصل سمعت ابا عبد الله في الفرقة  
 اذا قل احدى غلامه حرم فان قيل ان يعلم يفرج بينهما فاما ونعت عليه الفرقة عموما  
 فصل النبي صلى الله عليه وسلم في الذي اعتق سنة ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عن رجل قال  
 لا مراة من احدكم طلق ولعبد من احدكم حر قال قد اختلفوا فيه قلت ترى ان يفرج بينهما  
 قال نعم ويخرج الفرقة في الطلاق قال نعم وقال في رواية الميموني يفرج بينهما اربع سنين  
 واخذت منه ولم يفرج بينهما وكذلك في الاصل فان افرج بينهما فوعدت الفرقة على  
 واحد ثم ذكر التي طلق رجعت هذه وبلغ الطلاق على التي ذكر فان تزوجت فذلك سنة  
 قد مر وان كان الحاكم قد افرج بينهما لم يرجع اليه وقال ابو الحارث عن احمد بن محمد بن ابي  
 طاهر عن احمد بن محمد بن ابي نضر عن ابي عبد الله عليه السلام في رواية الميموني في المطلقة  
 وكذلك ان قصدا في واحد بينهما وفيها قال والفرقة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقد جاء بها القرآن وقال ابو حنيفة والساق في لا يفرج بينهما ولكن ان كان الطلاق  
 لواحدة لا يقينها ولا نواها فانما يخرجا من الطلاق الى اتيانها وان كان الطلاق  
 لواحدة يقينها وانما يخرجا من الطلاق الى اتيانها حتى يذكروا ولا يفرج ولا يخرجا من الطلاق  
 الى واحد منها وقال مالك يفرج الطلاق على الجميع والقول بالفرقة مذهب علي بن ابي طالب  
 قال وكيع سمعت ابا عبد الله قال سالت ابا جعفر عن رجل كان له اربع نسوة فطلق احداهن  
 لا بد من اتيانها قال نعم يفرج بينهما والا فرال الى اتيانها وهذا المسألة لا يخرج

في اتيانها

عن اربعة ثلاثة قبلها وواحدة لا يعلم بها قالوا احدها انه يقينها في البهنة ويقف في حق  
 المنسية عن الجميع فينفق عليهن ويحسرن ويسترهن الى ان يفرق بينهما الموت او يترك  
 وهذا في غاية الحر والاضرار به بالزوجات فنبه قوله تعالى وما جعل عليكم  
 في الدين من حرج وقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولاي حرج وضرر الكبر هذا  
 الثاني ان يطلق عليه الجميع مع الحر من اية انما يطلق الجميع بوجه اصول الشرع واوله الثالث  
 انه لا يقع الطلاق بواحدة منهن لان النكاح ثابت بينهن وكل واحدة منهن مشكوك  
 فيها هل هي المطلقة ام لا فلا يطلق بالشك ولا يمكن الطلاق بواحدة منهن معيشة وليس  
 البعض اولى بان يقع عليها الطلاق من البعض والفرقة قد يخرج غير المطلقة فانها كما  
 يجوز ان يقع على المطلقة يجوز ان يقع على غيرها فاذا انحلت المطلقة واصابت غيرها  
 انقضت بذلك الى غير من هو زوجها وحل من هي اجنبية واذا يطلق هذه الاقسام كلها  
 نفس هذا التقدير وهو يفي النكاح في كل واحد منهن حتى يبين انها المطلقة و  
 اذا كان النكاح باقيا فيها فاحكامه فزينة عليه وانما يقع النكاح ويحرم الوطى وانما  
 فلا وجه له فهذا القول والقول بوجع الطلاق على الجميع متقابلان واولهما نكاح  
 ان يشك في ذلك احتياط في ايقاع الطلاق بالجميع فانه يضمن تحريم الفرج على الزوج بالشك  
 وبما حقه بغيره في المفسر فوجد ان الله سبحانه والفرقة طريقا الى الحكم الشرعي  
 في كتابه وفعله رسول الله وامرهما وحكم بهما على ابن ابي طالب هذه المسألة يبينها  
 وذكر قول غير القول لها فان اصول الشرع وقواعد شرعية اما وقوع الطلاق على الجميع  
 مع العلم بانما وقع على واحدة فيطلق بغير المطلقة وهو نظير ما لو طلق طليقة واحدة  
 فالزمانه ثلاث طليقات فان هذا في عدة الطليقات كسالتنا في عدة الطلاق وكما يشبه  
 ذلك ما لو طلق وشك هل طلق واحدة او ثلاثا حيث يجعل ثلاثا فانه يجوز ان يكون في  
 استوفى عدة الطليقات بل كل واحد منهن فذلك هل طلقها ام لا وغاية انه قد يفرج بها



في واحدة لا يثبتها فكيف يحرم عليه غيرها فان قيل قد استشهدت المحللة بالمحرمة محرمة  
 معا كما لو استشهدت اخيه باخيه ومثله عندكاه قبلها معا اصل من رجوع اليه وهو  
 التحريم الاصل وقد وقع الشك في سبب الحل فلا يرفع التحريم الاصل في الشك وفي مسئلتنا  
 قد ثبت الحل وزال التحريم الاصل بالنكاح ثم وقع في عين غير معينة ومعنا اصل الحل  
 فلا يمكن نعيم التحريم ولا العاقبة بالكتابة ولم يبق طريقان الى تعيين محله الا بالفرقة فثبتت  
 طريقا فاما ايضا فان الطلاق قد وقع على واحدة من معينتين لا متناع وفرعه في غير معين  
 فلم يملك المطلق صرفه الى ايهن شاء لكن النعنين غير معلوم لنا وهو معلوم عند الله وليس  
 لنا طريق الى معرفته فثبتت الفرقة بوضوح ان النعنين من المطلق ليس انشاء الطلاق في  
 المعينة فانه لو كان انشاء لم يكن المقدم طلاقا ولكان الجميع حللا لاله ولما امر بان يشتم  
 الطلاق ولا تفقد الى لفظ يقع به واذا لم يكره انشاء فخر اخباره بانه هذه المعينة هي التي  
 اوقعت عليها الطلاق وهذا خبر بطريق بل هو خلاف الواقع وحاصله ان النعنين اما  
 ان يكون انشاء الطلاق او اخبارا ولا يصح لواحد منهما ان قبل هل هو انشاء عندنا  
 في المدة واما والمنسية فهو ارفع من حين طلق قبل لا يصح جعله انشاء الطلاق لان الطلاق  
 اما ان يكون قد وقع باحدا من اولاه فان لم يقع لم يلزمه ان يتبينه وان كان قد وقع استمال  
 انشاء ايضا لانه يحصل الحاصل فان قيل قبل فعل المزمع انشاء انتم تقولون ان الطلاق  
 يقع من حين الافراق قبل الطلاق عندنا في الموضوعين وافر من حين الافراق قال  
 احمد بن رواحة بن طائيب رجل له اربع نسوة تطلق احدا منهن وتزوج اخرى ومات رسم  
 يدري الاربع طلق فحدة الاخرة ربع الثمن ثم يفرج بين الاربع فابتهن فخرجت اخرجت  
 وورثت البراقه قال القاضى فذكر حكم بسخة نكاح الخامسة قبل نعيم المطلقة قال  
 وهذا يقبل على وقوع الطلاق من حين الافراق ولو كان من حين النعنين لم يقع نكاح  
 الخامسة فان قيل فهذا بعينه بر دعيت في النعنين بالفرقة والجواب

لاحد

واحد قبل الفرق بين النعنين ظاهر فان نعيم المكلف تابع لاختياره واراؤه ونعيم  
 الفرقة الى الله فالعبد يفعل الفرقة وهو يتنظر ما يعينه له القضاء والقدر شاء ام ابى وهذا  
 هو سر المسألة وقد فهمنا فان النعنين اذا لم يكن لنا سبيل اليه بالشئ فخرجنا الى القضاء والقدر  
 ومنا الحكم به شرعا طردا شرعيا في فعل الفرقة فدرنا بما يخرج به وذلك الى الله لا الى  
 المكلف فلا احسن من هذا ولا يبلغ في موافقة شرع الله وقدره وايضا فانه لو طلق واحد  
 منهن ثم اشكلت عليه لم يكن له ان يعين المطلقة باختياره فكذا اذا طلق واحد لا يعينها  
 فان قيل الفرق ظاهر وهو ان الطلاق فاهنا قد وقع على واحدة بعينها فاذا اشكلت لم يجز  
 ان يعين من تلقا نفسه لانه لا يمان ان يعين غير الخ وقع عليها الطلاق ويستديم نكاح  
 التي طلقها وليس كذلك فيمسا لئلا فان الطلاق وقع على احدا من غير معينة فليس في تعيينه  
 ايقاع الطلاق على من لم يقع بها وصره نحن دفع بها قبل احدا محرمة عليه في المسائلين ولا  
 يدري بعينها فادام يملك النعنين بلا سبب احدى الصورتين له ملكة في الاخرى وهذا ايضا  
 سر المسألة وقد فهمنا ان النعنين بالفرقة نعيم بسبب قد عينه الله ورسوله سبيلا للنعين  
 عند عدم غيره والنعنين بالاختيار نعيم بلا سبب اذ هذا فرض المسألة حيث انشأ انشاء  
 النعنين وعلا منه ولا يخفى ان النعنين بالسبب الذي نصبه لشارحه له اولى من النعنين الذي  
 لا سبب له فان قيل المنسية والمشبهة يجوز ان يذكر ويحرم عينا برؤاى الاستنباه فلو لم  
 يملك صرف الطلاق فيها الى حد ادخل في المبيعة فانه لا يرحى ذلك فيها قبل وكذلك المنسية  
 والمشكلة اذا عدم اسباب العلم بعينها فانه يصير في انقائها اضرار به وبها وانقائها للاحكام  
 وجعل المرأة معلقة بيا في عمرها لادانث روج ولا معلقة بهذا العهد الثاني في الشريعة  
**فصل** وما يدل على صحة نعيم المطلقة بالفرقة حديث عمران ابن حصين في علق  
 العبد الستة فان نضره في الجمع لما كان باطلا جعل كانه اعنى ثلثا منهم غير معين فعينه  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفرقة والطلاق كالتفريق في هذا لان كل واحد منهما اذا ان



٤٤٧ ملك مبنى على الثقلية السابقة فاذا استبش الملول في كدها بغيره لم يجعل التبيين الاختيار  
 المالك فان قيل العناق اصله الملك فلما دخلت الفرقة في اصله وهو الملك فحال القيمة  
 وطرح الفرقة على السهام دخلت لغير الملك من الحرمة وليس كذلك الطلاق لان اصله  
 النكاح والطلاق لا يدخل الفرقة فكذلك الطلاق في قبل ومن سلم كم ان الفرقة لا تدخل في  
 النكاح بل الصحيح من الروايتين دخولها فيه فاذا ازوجها الرجلان ولم يعلم السابق منها فاما  
 نفق بينهما فنخرجت عليه الفرقة حكمه بالنكاح وانه هو الماول لهذا منصوصا في رواية  
 ابن منصور وجعل ونقل ابراهيم في ذلك لا يفرج في ذلك وعلى هذا فلا يلزم اذا لم  
 تدخل الفرقة في الحكم اذا لم يدخل في نفسه فان حد الزنا لا يثبت بشهادة الزنا وليس في  
 شهادة من هو شاهد عليها با زنا فذكرت لنا عندنا وشهد بذلك النساء وكذلك لو كان  
 وقد روي طائفة ان كاهنا ففلا تطلق وان لم يكن خرابا ففلا تطلق وان لم يعلم ما هو فانه  
 يفرج بين المرأة والعبد عندكم ايضا فحكم بما خرجت به الفرقة فان قلتم هناك لم تدخل  
 الفرقة في الطلاق بانقراده للغير بينه وبين العنف والفرقة مدخل في العنف بل حديث  
 الاعمدة الستة قبل اذا دخلت للغير بين الطلاق والعناق دخلت للغير بين المطلقة و  
 غيرها ولا فرق وكل ما يقدر من المانع في احد الموضعين فانه يحرس في الآخر سواء لسواء وايضا  
 واذا كانت الفرقة من غير العنف من غير ما خرجها المطلقة او من اخرى فان اخرجت منفعة  
 البضع عن ملكه اسهل من اخراج عين الرقبة وايضا الرق في العين ابدا اسهل من ابقاء بعض  
 المنافع وهي منفعة البضع اذا صلحت الفرقة كذلك فهي لما دونها قبل وهذا في غاية الظهور  
 وايضا فان شئنا المطلقة بغيرها لا يمنع استعمال الفرقة لبله مسئلة الطاهر وفلان كان  
 غرابا فتسأل طوائف وان لم يكن بغيره في اقراره فان قلتم قد يستعمل الشيء في حكم ولا يستعمل  
 في اخر كاشاهد التبين والرجل والمرأتين فيقبل في الاموال دون الحدود والنكاح من وجه  
 انه لو ادعى سرقته وانما شاهد وحلف معه عندها المال ولم يقطعها ففكدها هنا استوفى

الفرقة

٤٤٨ الفرقة في الرق والحرمة دون الطلاق والحاجة قبل الحاجة في اخراج المطلقة من غيرها  
 كالحاجة في اخراج المعتق من غيره سواء اذا دخلت للغير بين الزوج المملوك يملك البين  
 وغيره صح دخولها للغير بين الزوج المملوك بقصد النكاح وغيره ولا فرق ولا يشبه ذلك  
 مسئلة الفسخ والعزم في انه يثبت احدهما بما لا يثبت به الآخر لانها تختلفان في الاحكام  
 بما يثبت به كل منهما والعنف والطلاق يتفقان في الاحكام وهما كل واحد  
 منها مبنى على الثقلية السابقة ويثبت بما يثبت به الآخر وايضا فان الخوف اذا نشأ  
 عن وجه لا يثبت التبين بينهما الا بالفرقة صح استعمالها فيها كما قلتم في الشرع يكتسب اذا كان بينهما  
 مال فزاد فثبتته فان الحكم بحرية ويقر في بينهما وكذلك اذا اراد ان يباشر احد النساء  
 وكذلك اذا نشأ في المتيان في الحضور عند الحاكم وكذلك الاوليا في النكاح اذا  
 نشأ وافي الكهنية ونشأ حوا في العقد افرع بينهم وكذلك اذا قتل جماعة في حال  
 واحدة ونشأ الاوليا في المقتول فرج بينهم فز فرج قبله واخذت الدية للباقي  
 فان قلتم الرضا على النفس من غير فرع جابر وكذلك بين النساء اذا ارادوا السفر ولا  
 كذلك لها هنا لان الرضا على فسخ النكاح ونقله من محل الى محل لا يجوز قلنا ليس في  
 الفرقة في الطلاق ونقل له عن استخفه الى غيره بل هي كاستخفه عن نزع الطلاق في الرضا  
 ووقع عليها **فصل** في المعيتون بالاختيار وقد حصل الخبر في واحد لا بعينها  
 فكان له تعيينها باختياره كالواسم الحربي ونحوه من شدة او خفان فان كان صاحب الفرقة  
 هذا القياس يبطل او لا بالنسبة فان الحرمة منتهى بعد النساء غير معينة وليس له  
 تعيينها وهذا الجواب غير قوي فان الخبر بها هنا وقع في معينة ثم اشكلت بل الجواب  
 الصحيح ان يقال نطق عليه الاخت والخاصة عمدة الاسلام بل اذا عين الميت كانت  
 او المارقات حصلت الفرقة من حين التبين ووجب العدة من حين ذلك ومنه المسألة  
 ان الشايع خبره بين من يملك ويفارق نظرا له ونوعه عليه ولو امره بالفرقة هنا







الشهود اي بانه هي فسالت سعيد بن المسيب فقال يفرج بينهما فاصابها الفرقة  
ورثت واعتدت قال حماد وسالت حماد بن ابي سليمان فقال لا يبرئ جميعا قال صاحب  
ورث من ليس لها ميراث ولو جيب لعدت على من ليس عليها عدت والذي يفرج في حال يكون  
اصاب في حال يكون فدا خطا وذلك لا يثبت انه قد ورث من ليس له ميراث قال الحلال  
اجزأ يحيى ابن جعفر قال قال عبد الوهاب سالت سعيدا عن رجل زوج احدى بناته وسماها  
وماتت الاب والزوج ولا يدري اين هي فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب  
قالا يفرج بينهما فبعض اصابها الفرقة فلها الصداق ولها الميراث وعليها العدة اجزأ في محمد  
بن علي حدثنا الاثرم حدثنا عازم حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال  
في رجل زوج احدى بناته فماتت ومات الزوج ولم يدري البينة اين هي فبعض يفرج بينهما فادأ  
فرغت واحدة ورثت واعتدت وحدثنا ابو بكر حدثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن  
سعيد بن المسيب والحسن قال يفرج بينهما في الحلال واخرج عبيد الله بن خنيس قال حدثني  
ابي قال سالت عن رجل له بنت تزوج احداهن من زوج ثم ان الالبات ولم تعلم اين هي  
زوج قال لا يبرئ الله يفرج بينهما فبعض اصابها الفرقة في امرئته وان مات الزوج في  
المرأة ايضا التي يفرج عليها الفرقة قال حنبل وحدثني ابو عبد الله حدثنا يزيد بن هرون  
حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة ان رجلا زوج ابنته من رجل فمات الزوج وماتت الاب ولم يدري  
الشهود اي بناته هي فسالت سعيد بن المسيب فقال يفرج بينهما فبعض اصابها الفرقة ورثت  
واعتدت قال حماد بن سلمة فسالت حماد بن ابي سليمان عن ذلك فقال لا يبرئ ويعتد  
جميعا قال حنبل فسالت ابا عبد الله عن ذلك فقال يفرج بينهما على قول سعيد بن المسيب  
وأن حنبل قال عفاً عن حديثهم قال سئل قتادة عن رجل خطب الى رجل ابنته ولم يثبت  
فانكحها وماتت الخطبة ولم يدري الاب اينها خطب قال سعيد يفرج بينهما فبعض اصابها الفرقة فلها  
الصداق والميراث وعليها العدة قال حنبل سمعت ابا عبد الله يقول في هذا وكذا رواية

في طاهر

ابو طاهر الذي ذكرها القاضي قال الحلال اجزأ احمد بن محمد بن مطران ابا طاهر حدثنا  
سالت ابا عبد الله عن رجل زوج ابنته رجلاً ولم يثبت فانا ولم ندر البينة اين هي فقال  
يفرج بينهما فادأ فرغت واحدة ورثت فماتت حماد بن سلمة يفرج بينهما فبعض يفرج بينهما  
ابن اذا فرغ فاعطى واحداً لعلها ان تكون صالحة ولا يدري هو في ذلك قال اعطاهن  
فقد علم انه اعطى من ليس له ففصل احمد واما قتادة وسعيد والحسن اثباتا في الفرقة بينهما في  
الميراث وهي ذرية على قال وليس فيه الفرقة عند اختلاف الزوجين فيها لكن في رواية حنبل  
ما يدل على جريان الفرقة في الحياة وبعد الممات فانه قال يفرج بينهما فبعض اصابها الفرقة  
فهي امرئته وان مات الزوج في المرأة ايضا هذه اصرح من رواية ابو طاهر ولكن اكثر  
الروايات عن احمد انما هي في الفرقة على الميراث كما ذكرت القاطعة على انه لا يمتنع ان يقال  
بالفرقة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل فان اكثر ما فيه تعيين الزوجية بالفرقة و  
التعيين بينهما وبين من يستبرأ من وجهه وهذا حقيقة الاقراء في مسائل المطلق فان الفرقة  
بمنه الزوجية من غيرها ولذلك لو زوجها الوليان من رجلين وجعل السابق منها فماتت فخرج  
على اصح الروايتين وذلك لعين الزوج من غيره فما الفرق بين تعيين الزوج بالفرقة وتعيين الزوجية  
لها فالاقرار هاهنا ليس بسعيد من الاصول ويدل عليه ان الزوج عليها العدة هذه الفرقة و  
العدة من احكام النكاح ولا سيما فاعده الزوجية هاهنا عدة من غير مدخول بها في نكاح  
محض وكذلك الميراث فانه لا يثبت النكاح لما ورثت وقول احمد في رواية احمد يفرج بينهما فبعض  
اصابها الفرقة في امرئته صريح في ثبوت الزوجية بالفرقة ثم قال وان مات الزوج في المرأة  
وهذا صريح في انه يفرج بينهما في حال حياة الزوج والزوجية وان مات بعد الفرقة ورثت بحكم  
النكاح ولا اشكال في ذلك بحال فانه اذا افرغنا بينهما فاصابها الفرقة احداهن كان في  
الزوج لها دري ولها وصاها لصحها للنكاح ولا يقال يجوز ان تكون الفرقة اصابتها  
فيكون حايها من الاختصاص لان المحرم كعدمه ولا نأمن ان يطلق غير الله اصابتها الفرقة



فيقول ومن عدل من هؤلاء في طائفتنا فخذوا خبر من يورث الجميع وحرمان الحب مع  
 بوقف الامر فيهن ابدا حتى يبين الحال وينكشف وقد لا يبين اليوم البينة وبالجملة فالنظر  
 طريق شرعي شرعه الله ورسوله للمخير عند الاستنباه فسلوكه اول من غيره من الطرق وقد قال ابو  
 حنيفة اذا طلق امرئة من نسائه لا ينعها في لا يحال بينه وبينه ولد ان طلقها ابنته شاة  
 فاذا وطئ ابنته الطلاق الى الاخرى واخباره ابن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في طلاق امرئة  
 معلوم ان النعيس بالفرقة او في النعيس بالوطئ فان الفرقة تخرج من قدر الله اخر اجدها  
 ولا ينعها بالوطئ لا بد منه وشهاده ويجوز ان يستثنى غير ذلك في نفسه ارادة طلاقها  
 فهو منهم في النعيس في النعيس بالطريق الشرعي وفي النعيس بالنعش والارادة وما من ضجة ان  
 اباحت في نفسه نذرا في اذا اعتق احد من اشبه ثم وطئ احداهما ان الرجل ينعى المصقة من غيرها  
 قال صاحب الفروق بينهما ان الطلاق يوجب التحريم وذلك بقى النكاح فلو وطئ احداهما دل على انه  
 مختار ان يكون في حقه فانه لا يطأ من ليست زوجته واما العتق فانه اوجب تحريم الرجل فانه اذا  
 وطئ احداهما نعتن التحريم في الاخرى وتحريم الرجل لا ينافي ذلك البين كاخنة من الرضاغة  
 فقال المنازعون لم الطلاق لا يوجب التحريم عندكم فان الرجعية مباحة ولما الموجب التحريم  
 انقضاء العدة واستيفاء العدة وقد صرح اصحابكم بذلك على ان النكاح وانما فاه التحريم  
 الملك لا ينافي التحريم فاما منساويان في ان الرجل لا يجوز الا في ملك وهو غير متحقق ملك الموطر  
**فصل** ومن مواضع الفرقة ما اذا طلق احد من نسائه ومات قبل البناء فان الورثة  
 يفرعون بينهن فمن وقع عليها الفرقة لم ترث نص عليه في رواية حنبل والى طالب وابن منصور  
 ومحمد وقال ابو حنيفة يقسم الميراث بين الجميع وقال الشافعي يوقف ميراث الزوجات حتى  
 يصطليح عليه ولو ارم الفوتين نكح على صحة القول بالفرقة فان لازم القول للاول بؤرث  
 من يعلم انها اجبتة فانها مطلقة في حال الصحة فلا ينفك بؤرث ولازم القول الثاني في  
 المال في نفي فيه للفساد والهلاك ودعم الاستفاعة به وان كان جوازا فربما كانت مؤنثه

نريد

نريد على اصحاب فبنته وهذا لا مصلحة فيه البتة وايضا فان اذا علم ان المال يهلك ان لم  
 يصطليح عليه كان ذلك الجاهل الى اعطاء غير المستحقة لفرقة فخصه من ذلك كله ومن المعلوم  
 ان المستحقة للميراث احداها دون الاخرى فوجب ان يفرع بينهما في الفرع بين العبد اذا اعتق  
 في المرض بين الزوجات اذا اراد السفر باحداهن والحاكم انما يصيب فصل الاحكام لا ينفقها  
 وجعلها معلقة بغير ثبوت الجميع على ما فيه اقرب الى المصلحة من جنس المال وتوقيفه ونفي نصيه  
 للثبوت مع حاجته مستحقة البينة ايضا انما عمدنا من الشارع انه لم يوقف حكمه قط على اصطلاح  
 المختار حين بل يشر عليها بالصحة فان لم يصطليح فصل الحصة وهذا تقدم مصلحة الناس قال  
 المورثون للجميع قد نشأوا في سبب الاستخفاف وان حجة كل واحد منها حجة الاخرى فوجب ان  
 ينشأوا في الارث كالوفاة في كل واحد منها البينة بالزوجية قال المفرون المستحقة منهما  
 هي الزوجة والمطلقة غير مستحقة نكح بقاها استنابا في سبب الاستخفاف على انها اذا اتفقا  
 بينهن نكح رضا وسقطنا وصار المكن لا ينعى لراحد منها قال المورثون قد استحق من مال له  
 ميراث زوجته وليست احداها بان يكون في المستحقة او في الاخرى فيقسم الارث بينهما كرجلين  
 او عبادا ابنة في يجرهما واما ما ينعين فيهما فيقسم بينهما قال المفرون هذه هي البينة التي تقدر  
 والجراب واحدا قال المورثون لا محال الفرقة قد نشأوا في قسم فانه يفرعون لاجراء المطلق  
 فاذا اخر جنموها بالفرقة او حصة عليها علة الوفاة او كانت الحول من عند الطلاق فان كان  
 مطلقا نكح عند علة الوفاة واذا احدثت علة الوفاة نكح لا ترث قال اصحاب  
 الفرقة يجزى على المطلقة منها علة الطلاق وعلى الزوجة علة الوفاة ولكن لما اشكلت المطلقة  
 من الزوجة او جينا على كل واحد منها ان نعند باقضي الجليل ويحل منها الادنى احتياطا  
**فصل** ولو طلق احداهما لا يعيها ثم ماتت احداها لم يتعلق الطلاق في  
 الباقية وافرغ من الميتة والحجة وقال ابو حنيفة ينعى الطلاق في الباقية وقال الشافعي  
 لا ينعى فيها وله نصيبه في الميتة قال الحنفية هو محرم في النعيس ولم ينعى من يصح انقاع



٤٤٤  
الطلاق عليها الا الحية ومن جبرين امرين ففصل احدهما تبين للاخر فالمرعوز فداقنا  
الدليل على انه لا يملك التبعية باختياره وانما يملك الافراع ولم يفت محله فانه يحزج  
المطلقة فيتبين وفعر الطلاق من حين المطلب من حين الافراع كما تقدم ففرسه  
فالت الحنفية لا يصح ان يبتدى في المنة الطلاق فلا يصح ان يفتيه فيها بالفرقة كما  
لا جنيته في اصحاب الفرقة نحن لا نعتن الطلاق فيها ابتداء وانما يتبين بالفرقة انما  
كانت مطلقة في حال الحيث فالت الحنفية ما كانت مطلقه بدليل انه يجوز ان يخرج  
الفرقة عنكم على الحية فتكون هي المطلقة دون المسته واذ لم يكن مطلقة قبل الموت لم  
يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت كما لا يثبت الطلاق البتة في المرعوز اذا وقعت عليها  
الفرقة تبين انما هي المطلقة في حال الحيث **فصل** فان قيل فما تقولون فيما اذا  
خرجت الفرقة على امرئ ثم ذكر بعد ذلك ان المطلقة ينزها قبل يعود اليه من وقت عليها  
الفرقة ويضع الطلاق بالمدكورة فان الفرقة انما كانت لاجل الاستنباه وقد انا بالمدكورة  
الا ان يكون الحي وقت عليها الفرقة فذكرت وقت او كانت الفرقة بحكم الحاكم فانها لا تعود اليه  
اليه نص عليه احد قال الخلال جري الميمون انه ناظر ابا عبد الله في مسألة المدكورة اربع نسوة  
فطلقوا واحدة منهن ثم لم يدركا لغيره وكذا في الاعيدت فانا فرج بينهما فوفقت  
على واحدة ثم ذكر ان طلق في الرجوع اليه والى ذكر انه طلق يقع الطلاق عليها فالت فان تزوج  
فان هو انا دخل في الفرقة لانه اشبهت عليه فاشترى وجب قد مر فقال الرجل فان كان  
الحاكم قد فرج بينهما قال لا احب ان ترجع اليه لان الحاكم في هذا اجزم منه فراه يقطر امر الحاكم  
اذا دخل في الافراع بينهما وقد رقت في الجواب في رواية ابي الحارث فانه قال سألت ابا عبد الله  
قلت فان طلق واحدة من اربع وفرج بينهما فوفقت الفرقة على واحدة فزوجه وبهنا ثم ذكر  
ويشتر بعد ما فرج الحاكم بينهما ان الذي طلق في ذلك الوقت هو الذي وقع عليها الفرقة قال  
اعني من هذا قلت فان شئ العمل فيها فالدمعها ولم يجب فيها بشئ قلت اما اذا تزوج فانه

لا ينفذ

٤٤٥  
لا يقبل قوله ان المطلقة غيرها لما فيه من ابطال حق الزوج فان قيل فلو اقام بينة ان المطلقة  
غيرها قيل لا يزواله اليه ايضا فان الفرقة نصبت طريقا الى وقوع الطلاق ومن احادها ولو كانت  
غير المطلقة في نفس الامر لفرقة فزوت بينهما وانما كانت الفرقة بمنزلة الجحاف فان قيل فلو انقض  
بما اذا ذكر قبل ان تنكح قبل اما اذا انقضت عدتها وعلقت نفسها ففي قبول قوله عليها نظر  
فان صدقتم ان المطلقة كانت غيرها فقد افرقت له بالزوجية لا ما نزع له واما اذا ذكر  
وهي العدة فان كان الطلاق رجعي فلا اشكال فانه يملك رجوعها بغير رضاها فيقبل  
قوله ان المطلقة غيرها وان كان الطلاق بائنا فله عليها حق حبس العدة وهي محرمة لاجله  
والعرس فام من وجه حتى لو كانت بولدة في الامكان لحقه فاذا ذكر ان المطلقة غيرها كان  
القول قوله كما لو شهدت بنية اية طلقها ثم رجع الشهود ولكن كانت البينة غير منبهة  
رودت اليها مطلقا بطله في قوله ان المطلقة غيرها فانه منهم فيه وكذلك لا ترد عليه بعد نكاحها  
والا بعد حكم الحاكم والقياس انما نزع اليه بعد انقضاء عدتها وملكها نفسها الا ان تصدق  
وطقت الرقبة بعد انقضاء عدتها كذا راجعت قبل انقضاء العدة لم يقبل منه الا بنية  
او تصديقها ولو قال في ذلك والعدة باقية فيقبل منه لانه يملك الرجعة واما اذا كانت  
الفرقة بحكم الحاكم فان حكمه يحري الشرفي بينها فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها  
**فصل** فان قيل فما تقولون في ما رواه محمد بن ابي اسحاق ابا عبد الله عن رجل له امرئ  
مسلمة ونصراينة فقال في مرضه احدا طالق ثلاثة اثم اسلمت النصراينة ثم مات في ذلك  
المرض قيل ان تنقض عنه واحدة منها وقد كان دخل بها جميعا فالداري ان يقرع بينهما فالت له  
يكون النصراينة من الميراث مثل ما للمسلمة قال نعم فقلت انهم يقولون للنصراينة ربع الميراث  
والمسلمة ثلثه اربعة فقال لم فقلت لا انها اسلمت رجعة في الميراث قال وان اسلمت رجعة  
في الميراث قلت ويكون الميراث بينهما سواء قال نعم فقد نص على الفرقة بينهما ونص على ثمة  
الميراث بينهما على السواء فاما فائدة الفرقة ولا يقال الفرقة رجعت العدة حيث غنيت المطلقة



٢٤٧ عده الطلاق فانكم صرحتم بان كل واحد منهما يغتد بافضى الاجلين ويدخل فيه ادناهما حكما  
 صحح به القاضي وعلى هذا فلا سب في الفرقة فانه اصلها في البتر كان في المرات وبسببها  
 في العدة قبل الافراحي لم يكن لاجل المرات فان قد صحح بانه بينهما وعلى هذا اصله في المبتوت  
 نزل ما دامت في العدة وغاية الامر ان يكون قد عني النضر بانه بالطلاق ثم اسلمت في عدتها  
 قبل الموت فانها نزلت فلو طلقها جميعا ثم اسلمت ورثا جميعا واما الفرقة فلا خراج المظنة  
 لبينين انه ثم مات واحداها زوجته والاخرى غير زوجته فاذا وقع الفرقة على احدهما  
 بينت انها اجنبية وانما ثبت لها المرات لكون الطلاق في المرض العدة مانعة للمرات وما  
 عدى ذلك في فيه اجنبية حتى لم يقع عليها من حين الطلاق الى حين الموت لم ترجع في تركته  
 بالنفقة فان قيل فهو غير منتم في حرمان النضر اية لانه يعلم انها لا تراث قبل التمه فانه لا يراها  
 يجوز ان تسلم قبل موته واما نزل من في النضر اية ريع المرات والمسئلة تراثه اربعة فلا  
 يعرف من القائل بهذا ولا وجه لهذا القول وتعليله بكونها اسلمت رغبة في المرات لغرب  
 منه والله اعلم **فصل** فان قيل فما تقولون في رواية جابر بن زيد عن ابي عباس  
 في رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهن ولم يبرأ منهن ثم مات قال في طلاقها من الطلاق  
 ما يراها من المرات ما صنع في ذلك قيل قد سئل عنه ابو حنيفة فقال معناه يقع الطلاق  
 عليهن ويرثن جميعا وقال اسحاق بن منصور قلت لاحد حديث عمر بن هرم بن ابي الحسن  
 الطلاق ما يراها من المرات ما يراها من الطلاق قال البس برثن جميعا قلت بلى وكذلك  
 يقع عليهن الطلاق وهذا لا يدل على ان ذلك قول احمد ولا مذهبه وانما تفسيره لا مذهبا  
 وهذا قد صحح به مالك ومن قال بقوله في وقوع الطلاق على الجميع قلت ويحمل كلامه  
 معنى اخر وهو ان يكون المراد وقوع الطلاق عليه واحدة منهن يعني بالفرقة او بغيرها  
 كما يحرم المرات واحدة منهن فيكون ما يراها من حكم الطلاق مثل الذي يراها من حكم المرات  
 وهذا ان شاء الله تعالى اظهر فان لفظه يدل على ان برثن جميعا ولا يمكن ان يقال ذلك

٢٤٨ الا اذا كان الطلاق رجعيًا او كان في المرض على احدا لا قول وكيف يطلق ابن عباس الجميع ٢٤٨  
 بطلاق واحد وورث مطلقه ثابته طلق في الصحة مع زوجاته واذا فسر كلامه بما  
 ذكرنا لم يكن فيه اشكال والله اعلم **فصل** قال حريش بن ابي حمزة لا احد رجل له مال بك فقال  
 احدهم خروا بيني وبين هذه مسالة مشبهة قلت قد نزع في رواية الجاهل عنه على انه يخرج بالفرقة  
 على ذلك في رواية المجموع ويكره من غير عن ابيه وجعل المروزي والطلب واستثنى من ابراهيم  
 محصا وقوله في رواية حريش هذه مسالة مشبهة نزع منه فيحمل ان يريد بالاستثناء انها  
 مشبهة الحكم هل ينعين باختياره او بالفرقة ولكنه قد ذهب للموافقة عنه انه ينعين بالفرقة  
 ويحمل وهو اظهر ان شاء الله ان يريد بالاستثناء انها تختلف ان يكون اخبارا عن كون احدهم  
 حرًا وان يكون النسا الحرة في احدهم والحكم يختلف فانه قول احدهم حر ان كان النسا فمخوف  
 بغير معين وان كان اخبارا فهو خير عن عثمان بن عفان هذا وجه استنباطها وسد ما ثبت  
 ولم يبين مراده اخرج بالفرقة **فصل** قال محمد بن اسحاق باعده الله عن رجل في الاول  
 غلام في بطاع فهو حر فطلع غلاما من له واطلع عبده كتم قال قد اختلفوا في هذا قلت اخبرني  
 ما تقول انت فيه قال لا يفرج بينهم فانهم خرجت من عتق قال وسالت ابا عبد الله  
 عن رجل في رول اربع نسوة اول امرته تطلع في لائق فطلق كلهن في رول اختلفوا في  
 هذا ايضا قلت اخبرني فيه يقولك فقال لا يفرج بينهم فانهم خرجت من عتق عليها الفرقة طلق  
 قلت لفظ الاول يراد به ما تقدم عليه غيره ويراد به ما لا يتقدم عليه غيره وعلى المعنى الاول  
 لا يكون ولا الا اذا تبعه غيره وبنا حريش على المعنى الثاني يجوز اولا وان لم يتاخر عنه  
 فيصح على هذا ان تقول من لم يزوج الا امرته واحدة اولم يولد له الاول واحد هذه اول  
 امرته تزوجها وهذا اول مولود ولد له وعلى هذا اذا قال اول مولود ولد له فهو حر فولدت  
 ولدا ثم ولد بعد شيئا عتق ذلك الولد ولو قال اول مولود ولد له امرته فهو حر عتق العبد  
 المشتري وان لم يشر بعد غيره فاذا قال اول غلام يطلع في فهو حر واول امرته تطلع في



٤٤٩ طابق فطلع جماعة فكل منهم صالح لان يكون اول وليس اختصارا لحدهم بذلك اولى من  
 الآخر فخرج احدهم بالفرقة فله لوطع واحد منهم معين لكان هو الحر والمطالفة فاذا طالع  
 جماعة فله يستحق العتق والطلاق منهم واحد وهو غير معين فخرج بالفرقة فان قيل اذا  
 تساوا في الطلوع لم يكن بينهم اول وهذا يقال لم يخرج احدهم او لغيره الاخر فلم يوجب الشرط  
 فلا يقع المعلق به وان كان الجمع قد اشتركا في الاوليه وجب ان يشتركا في دفع العتق و  
 الطلاق قيل ان نوى دفع العتق والطلاق بالجمع اذا اشتركا في ذلك وقع بالجمع وانما  
 كلا منهما اذا نوى دفع العتق والطلاق في واحد موصوف بالاوليه فاذا اشتركا جماعة  
 في الصفة وجب اخراج احدهم بالفرقة فان التبعة تخصص العام وتنفيد المطلق فضايفه انما  
 ان يقال قد اشتركا جماعة في الشرط لكنه خصص بنبته واحدا فان قيل فما تقولون فيما  
 لو طلق ولم يكن له نبته قيل ولو طلق فاما يقع العتق والطلاق بواحد لا بالجميع لانه  
 قد اول غلام لي يطلع واول امرئة تطلع وهذا يقتضي ان يكون فردا من جملة لا مجموع الجملة  
 فكان في غلام من غلمان وامرئة من نسائي يكون اول يستحق العتق والطلاق وكل  
 واحد منهم قد انصف هذه الصفة وهو اما وقع ذلك في واحد فخرج بالفرقة ومن لا  
 يقول بهذا فاما ان يقول بغير تعيينه وقد تقدم قضا ذلك وان المعينين بما جعله  
 الشارع طريقا للمعين او لغير المعين بالنسبة والاختيار واما ان يقال يقتضي الجميع  
 بطعن وهذا ايضا لا يصح فانه انما وقع العتق والطلاق في واحد لا في الجميع وكلامه  
 صريح في ذلك واما ان يقال لا يعتق واحدا ولا تطلق امرئة ولا يصح ايضا لوجود وجه  
 فانه لو انفرد بالطلاق وانفرد به لوقع المعلق به ومشارك غيره لا يخرج عن الاعيان  
 بالاوليه فكذا اشتركا جماعة في الوصف المراد واحد منهم فخرج بالفرقة فان قيل فما  
 تقولون فيما لو قال اول ولد لنبته فهو حر فولدت اثنين لا بد من ايهما هو الاول قيل  
 يخرج بينهما نص عليه في رواية ابن منصور قال يخرج بينهما فانه انما يشترط العتق وهذا

٤٤٠ نظران يطلع احدهما قبل الاخر ثم يشترط في مسألة التعلين بالطلوع فان قيل فلو ولد لها  
 معا بان يقع مثل الكبش وفيه ولدان او اكثر قيل يخرج احدهما بالفرقة على قياس قوله  
 مسألة اول غلام يطلع في فحور فطلقا معا في العتق في رجل ينجب ابنتا جميعا لان  
 الاوليه وجدت فيها جميعا فثبت الحرية فيها كما لو قال في المسابقة من سبق فله عشرة فسقط  
 اثنان اشتركا في العشرة وثالث ابراهيم التتقي ينجب ابنتا معا وثالث ابراهيم لا يعتق  
 واحد منهما لانه الاول فيها لان كل واحد منهما مساو الاخر ومن شرط الاوليه سبق  
 الاول في التنازعين لم يسبقهما غيره فكانا اول كل واحد وليس من شرط الاول ان ياتي  
 بعد بل دليل في الملك واحد ولم يملك بعد شيئا واذا كانت الصفة موجودة فيها  
 فاما ان يعتق جميعا او يعتق احدهما ونعني الفرقة على ما ذكرنا من قبل فانه كذلك الحكم  
 فيما لو قال اول ولد لنبته فهو حر فولدت اثنين وخرجا معا فحكم فيها كذلك **فصل**  
 فان ولدت الاولين والثاني جميعا في العتق ذكر الشرف انه يعتق الحي منها دية قال  
 ابراهيم بن عوف قال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يعتق واحد منهما وهو الصحيح فان شاء الله  
 لان شرط المعلق انا وحدي في الميت وليس يحل العتق فانكحلت اليمن به قال واما قلنا  
 ان شرط العتق وجوبه لانه اول ولد دليل انه او قال لانه اذا ولدت فانت حرة فولدت  
 ولدا ميتا عتقت ووجه الاول ان العتق يستلزم الميت فعتقت اليمن بالحي كالقوله  
 ان ضربت فلانا فعتدي حر فضر به جماعة عتق وان ضرب ميتا لم يعتق ولا نعلم من طريق  
 العبادة انه قصد عتق ميتة على يد بيع العتق فيه وهو ان يكون حيا فقتل الحياه مشروطة  
 وكانت في الاول ولد لنبته حيا فهو حر وصاحب الحور اذا قال اول ولدت ولدا او  
 اول ولد لنبته فهو حر فولدت ميتا ثم حيا او قال اخر ولد لنبته فهو حر فولدت حيا ثم ميتا  
 ثم ولد بعد شيئا فعتق الحي على ما بين وان قال اول ما اضي حر فولدت ولدين اشكر  
 السابق اعتق احدهما بالفرقة فان بان للناس ان الذي اعتقه اخطأه الفرقة وهمل



يرث الاخر على وجهين فثبت مسئلة الاول مبنيته على اصلين احدهما انه هل يسقط حكم الميت  
وبصر وجوده كعدمه لا فناء نفوذ العتق فيه او بعينه حكمه كالحي الاصل الثاني هل من شرط  
الاول ان ياتي عبده غيره او يكفى فيه كونه سابقا مبنيا وان لم يلحقه غيره واما مسئلة ثانيا  
الحرية على مطلق الولاية فيها اشكال ظاهر فان صورته ان نقول اذا ولدت ولدتا فهو حر  
فان ولدت مبنا ثم حيا ما ان بعينه حكم الميت ولا بعينه فان لم تغيره عتق الحي لانه هو  
المولود ان اعتبرناه وحكما بعينه كذلك ينبغي ان حكم بعين الحي الموجود الصفة فيه فان قيل  
اذا لا يقتضي التكرار وثبتت اليقين بوجوه الاول وقد تعلق به الحكم فلا يفتق الثاني قيل  
هذا ما اخذ هذا القول لكن قوله اذا ولدت ولدتا في سباق الشرط فيعم كل ولد وهو قد جعل  
سبب العتق الولاية فيتم الحكم من وجهين احدهما عموم المعنى والسبب الثاني عموم اللفظ بوجوه  
المتكررة عام وهذا غير مقصود اذا التكرار بل العموم المستفاد من وقوع التكرار في سباق الشرط  
بمقتضى العموم في اي دين في قوله اي ولد ولدته او من ولدته فهو حر فعند لفظ عام وهذا عام  
فما الفرق بين العموم في قبل العموم ها هنا في نفس ذاء الشرط والعموم في قوله اذا ولدت ولدتا  
في المفعول الذي هو متعلق بفعل الشرط لاني اذ انتم قبل ذاء الشرط في من وادى هي نفس المفعول  
الذي هو متعلق بفعل وهذا الحكم على محلهما بالنصب على المفعولين ويظهر في اي ن العموم الذي في  
الاذا لنفس المفعول المولود وهو بعينه في قوله اذا ولدت ولدتا اللهم الا ان يريد التخصيص  
بواحد لا يريد العموم فيبقى من باب تخصيص العام بالنسبة **فصل** وقوله في مسئلة  
ما اذا اشكل السابق انه ان بان ان الذي اعنفه اخطائه الفرقة عتق اي حكم بعينه فخرج  
بما شرته لانه ينشأ فيه العتق من حين الذكر فان عتقه مستند الى سميته وهو سابق على الذكر  
وقوله وهل يرق الاخر على وجهين ما اخذها ان الفرقة كما شقها او مشيئة فان قيل اينها  
مشيئة للعتق لم يرفع بعد انشاء الفرقة وان قيل اينها كما شقها في الاخر لا يثبت  
خطاها في الكشف ولا يلزم من احكامها عند استنهام الامر وحققا اعمالها عند نيته وجمهور

برضه ان البين والظهور لو كان في اول الامر اخص العتق فذلك في انشاء  
الحال وسر المسئلة ان استمرار حكم الفرقة مشروطا بانه لا اشكال في ازاله لاشكال  
وان شرط استمرارها وهذا افسس لكن يقال في حكم بعينه بالطريق التي بعينها الشارع طريقا  
الى العتق وان جاز ان يلحق في نفس الامر نفوذ عتق بامر حكم الشارع بان يعتق به فكيف  
يبرئ عتقه وعلى هذا فلا يبعد ان يقال باستمرار عتقه وان من اخطائه الفرقة يبقى على رقبته  
لان من شرطها العتق فزال حكمها بالنسيان والجهل والفرقة فتنفى حكم المباشرة والبطالة  
حي كان له كمن واستقل الحكم الى الفرقة فلا يجوز ابطاله بهذا لا يبعد ان يقال والله اعلم  
**فصل** قال احمد في رواية يبرن محمد بن ابيه في الرجل ان يكون له المهرتان وهو يريد  
ان يخرج باحدهما قال يفرع بينهما فيخرج احدهما او يخرج احدهما برضي الاخرى ولا يريد  
الفرقة في الذابح بها فقد رخصت والا فخرج بينهما وهذا يدل على ان الافراج بينهما انما  
هو عند التمساح فاما اذا رخصت احدهما فخرج ضرها فله ان يخرج بها من غير فرقة وان  
كرهت وقال لا يخرج الا بفرقة فليس كذلك ويخرج بها بغير رضاها فانه يملك الخروج  
بها وانما وقف الامر على الفرقة عند مشاخر الضرة لها **فصل** قال احمد في سائل  
احد عن الفرقة في الشري والبيع القوم يشرنون الشيء فيفرون عليه قال لا بأس بذلك  
قال في رواية ابن بيجان ومعنى هذا انهم يشرنون الشيء ثم يخرجه من اجزاء ويفرون على ذلك  
الانصاف فخرج له بغير اذى **فصل** وقال ابو داود رايته حليين شياحا  
في الاذان عند احمد لا يجتمع اهل المسجد فينظر من يجارون فقال لا ولكن افترعا في  
اصابته الفرقة اذن كذلك فعل سعد بن ابى وقاص فلهذا جرح في التفسير  
بالفرقة مقدم على التقديم بغير الجحان فان قيل فعمل يقولون في الامانة قبل ذلك  
فيل قبل تقدم فيها من يجارها الجحان فان الفرقة قد نصبت من يكرهونه ويكره ان يكرم  
قروا الزمهم لكرهون وقال ابو طالب بن عثمان عن ابي الاذان ففحنا كذا الى ابي عبد الله فقال



ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حرقوا في الاذان يوم الفداء شيعه فاشرع  
 بينهم سعيد فاما اذ هب في الفرقة اخر ما قلت وفي المسئلة قول اخر وهو ان يقسمون بالاذان  
 بينهم قال الخليل اجزا الحسن بن عبد الوهاب قال وحدث في كتابي عن طلق بن عمام عن فهد  
 ابن الربيع عن عاصم بن سليمان عن ابي عثمان النهدي عن ابن عمر ان قعدا لذة اخضر اليه الاذان  
 ففقدوا احدهم بالجحر وقضى لثاني بالظهر والعصر وقضى لثالث بالمغرب والعشاء **فصل**  
 قال محمد سالت ابا عبد الله عن رجل شرب امره على عبد من عبيده فقال جابر فقلت له  
 عشرة اعيد فقال اعطها من احسنهم قال ابو عبد الله ليس بذلك ولكن اعطها من وسطهم  
 فقلت له ترى ان يفرج بينهم فقال نعم فقلت شئتم الفرقة في هذا قال نعم يفرج بين العبيد  
 فلهذا ما ثلاث مسائل احدها ان يوصى له عبيد من عبيده الثانية ان يفتق عبيدا من عبيده  
 الثالثة ان يصدق عبيد من عبيده ففي الوصية بغير الورثة مائة ولا في الوصية من الاموال  
 وجعل الاختيار لهم في العبيد وفي مسألة العتق يخرج احدهم بالفرقة وفي مسألة المهر  
 رواه اثنان احدهما يعطى الوسط والثانية يعطى واحدا بالفرقة فان اوصى ان يعتق عنه عبيدا  
 عبيده فقال احدهما رواية ابن منصور في رجل وصى فقال اعتقوا احد عبيدي هذين يعتق  
 احدهما وكثر ان شاعا في العتق يفرج بينهما **فصل** قال ابو نصر سالت ابا عبد الله عن  
 عبيد في يد رجل لا يبيعهم اقام رجل البيعة ان فلا تبايع هذا العبد حتى يكذا وهو كذا و  
 يملكه واقام الاخر البيعة ان فلا تصدق هذا العبد على وهو يملكه واقام اخر البيعة  
 ان فلا يبيع هذا العبد وهو يملكه ويوفوا وفتاوا البيعة عدول كلهم فقال اري البيعة  
 ما هذا فذكر ان ثبت كذب كل شهود رجل شهود اخر فاجله في ايديهم ثم افرج بينهم فمن وضع  
 له العبد اخذ وحلف قلت يتخلف بالله لعنه باعني هذا العبد وهو يملكه او هذا العبد  
 قال هو واحد ان شاء الله قلت الى شئ ذهبت هذا قال الى حديث ابي هريرة حديثنا  
 عبد الرزاق حديثنا مع من قام حديثنا ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر

اخاير

اخايرت منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اكره الرجل ان على البين او  
 استخاها فليست بها عليها فقلت هذه هي المسئلة التي ذكرها الخري في تحضره فقال ولو  
 كانت الذابرة في يد غيرهما او اعترف انه لا يملكها وانها لاحد فالاقرار عينيا افرج بينها فمن  
 فرج صاحب حلف وتلك اليه قال في المعنى اذا اكرهها من الذابرة في يد فاقول قوله مع بيعة  
 بغير خلاف وان اعترف انه لا يملكها وقال لا اعرف صاحبها عينيا او قال هي لاحد لا اعرف  
 عينيا افرج بينها فمن فرج صاحب حلف اتم له وسلمت اليه لما روى ابو هريرة ان  
 رجلين ثابعا عينيا لم يكن لواحد منها بيعة فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعا  
 على البين احبهما ام كرها وراه ابو داود ولا تهاشوا في الدعوى ولا بيعة لواحد منها  
 ولا بد والفرقة بمن عند الشاوي كالأعتق عبيد لا مال لهم غيرهم في مرض موته واما ان كان  
 لاحدهما بيعة حكم له بغير خلاف وان كانت لكل واحد منهما بيعة ففيه روايتان ذكرهما  
 ابو الخطاب احدهما اشقط البيعتان ويفرج بينهما كما لم يكن بيعة وهذا الذي ذكره القاضي  
 وهو ظاهر كلام الخري لانه ذكر الفرقة ولم يفرق بين ان يكون معها بيعة او لم يكن وروى  
 هذا عن ابن عمر وابن الزبير وهو قول اسحاق وابي عبيد وهو رواية عن مالك وقد يفرق  
 الشافعي وذلك لما روى ابن المسيب ان رجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في امر وجاء كل منهما بشهود عدول على عتقه واحده فاسم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما  
 رواه الشافعي في مسنده ولان البيعتين حجتان فتاوضا من غير حجج لاحدهما على  
 الاخرى فمقتضاها الجوز والرواية الثانية تستعمل البيعتان وفي كيفة استعملها روايتان  
 احدهما يقسم العين بينهما وهو قول الحارث العكلي وقناة وابن شبرمة وحماد وابي حنيفة  
 واحدهما في الشافعي لما روى ابو موسى ان رجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في امر واقام كل واحد منهما البيعة ففقدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما  
 نصفين ولا تهاشوا في دعواه فبئس ارباب في قسمته والرواية الثانية يقدم احدهما



بالفرقة وهو قول الشافعي ولا قول اربع بوقفا الامر حتى يبين وهو قول ابي نوري لانه اشبه  
 الامر بوجوب التوقف كالحاكم اذا لم يوضح له الحكم في قضية ولنا الجزان ان نقارض المحققين لا  
 نوجب التوقف كالجزين بل اذا اشد الشك استظناها ورجعنا الى دليل غيرها فان قال  
 الشافعي في كتابه هذه المسألة فيها قولان احدهما بفرج بينهما فافترج سهمه حلفا لغيره  
 مشهوده حتى يتم بفضله وكان ابن المسيب يرى ذلك في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم واكبر  
 يروى عن علي بن ابي طالب حديث سعيد بن المسيب اخضع رجلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في امر فجاكل واحد منها بشهد اعدول على عده واحده فاسهم بينهما صلى الله عليه وسلم  
 قال اللهم انت تقضي بينهم ففضلي للذي خرج له السهم رواه ابو داود في المراسيل ويعقوبه ما  
 رواه ابن حبان عن ابن الاسود عن عروة وسليمان بن يسار ان رجلا اخضع الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم فافترج بينهما بشهود وكانوا سواهم فاسهم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فهذا امر اسيل فدرود من وجهين مختلفين وهو من مراسيل ابن المسيب وشهد له الاصول التي  
 ذكرناها في الفرقة فالمصير اليه متعين وانما ما اشار اليه عن عده رواه ابو عوانة عن مالك  
 عن حشر قال اني على بئيل بياض في السوق فقال رجل هذا بئيل لي اربع والحرايب على فاقا الحنشة  
 يشهدون وجاء اخر بعبية ويزعم انه بئله وجاء بشاهدين فقال علي ان فيه فضا وصلى اما الصلح  
 فبئاع البئيل ففهم على سبعة اسهم هذا خمسة وهذا اثنان فان ابيهم الا فضا بالحق فانه يحلف  
 احد الخصمين انه بئله ما باعه ولا وهبه فان شاكهما ايما يحلف افترج بينهما على الحلف فبئاع فخر حلف  
 ففضي هذا وانما شاهد له البئله في الصلح بينهم على اثنى عشر عددا المشهود والفصل بينهم بالفرقة  
 ويشهد له رواه البئله من حديث ابان عن قتادة عن حلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة قال اذا جاء هذا  
 بشاهد وهذا شاهد فخرج بينهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ويشهد له ايضا ما رواه ابو داود و  
 النسائي وابن ماجه من حديث ابن ابي عروبة عن قتادة عن حلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في رجل اخضع اليه فضا ليس لواحد منهما بيعة فقال اسما على البئير قال

الشافعي

الشافعي والقبول الاخر انه يقسم بينهما نصفين لئلا يجهلها ذلك ويشهد لهذا ما رواه ابو داود  
 والنسائي وابن ماجه من حديث هذيل بن اسيد عن قتادة عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه عن ابي  
 موسى ان رجلا ادعى بعيرا وبيع كل واحد منها شاهدين ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بينهما كل واحد نصفين لئلا يجهلها انهما قال عن قتادة كل واحد منهما شاهدين وقال سعيد بن  
 ابي بردة عن قتادة عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه عن ابي موسى ان رجلا اخضع الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بعير ليس لواحد منهما بيعة ففضي بر رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين وهذا  
 رواه ابن يونس بن ربيع وحدث ابن بكر وعبد الرحمن بن سليمان عن سعيد بن ابي بردة عن سعيد بن ابي  
 عن قتادة وقد رواه ايضا همام عن قتادة كذلك فحدثان وجهان عن همام وكذلك اختلف عليه  
 في رسالة ورواه فالتشهور عنه ايضا لم يستدعيه عبد الصمد فاسلمه فحدثان وجهان عن همام  
 في رسالة وايضا لم رواه شعبة فاسلمه في الاحد فمسند حديثا محمد بن جعفر حديثا شعبة عن قتادة  
 عن سعيد بن ابي بردة عن رجل اخضع الى النبي صلى الله عليه وسلم وانه ليس لواحد منهما بيعة  
 فحلفا بينهما نصفين وكان رواية شعبة انه ليس لواحد منهما بيعة اولى بالصواب لان سعيد بن ابي  
 عروبة قدنا بغير فتادة على هذا الملقط رواه عنه روح وسعيد بن عامر بن زيد بن ربيع وغيرهم  
 وكذلك رواه سعيد بن ابي بردة عن قتادة في رواية حماد بن احمد بن ابي المزمين شعبة وسعيد  
 بن ابي عروبة وسعيد بن بشران ففرض فتادة في انه ليس لواحد منهما بيعة وقد اضطر حديث ابي  
 موسى كثر في رواية حديث ابي هريرة فلم يخالف فيه كما تقدم والذين كلفوا السنة ان المدعي اذا  
 كانت يدعيها عليه سواء ونشأت بينهما ففهم بينهما نصفين كما في حديث مالك عن عمار بن طرفة  
 ان رجلا اخضع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير كل واحد منهما اخذ براسه فجاكل واحد  
 منها بشاهدين فحلفا بينهما نصفين وقال ابو عوانة عن مالك عن عمار بن طرفة ان رجلا اخضع  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في بعير وبيع كل واحد منها شاهدين فحلفا بينهما نصفين وهذا هو  
 بعينه حديث ابي بردة عن ابي موسى قال الزمدي في كتاب العلل سالت محمد بن اسماعيل عن حديث

واحد



سعيد بن ابي بردة عن ابيه في هذا الباب فقال يرجع هذا الحديث الى سالم بن حرب عن عثمة قال  
 البخاري وقد روى حماد بن سلمة ان سماكاً قال ما حديث ابا بردة بهذا الحديث قال البيهقي وسال  
 شعبه عن عثمة عن سعيد بن ابي بردة عن ابيه في رواية كذا لانه على ذلك فليس كذلك في  
 حديث شعبه ليس لواحد منها بينة وفي حديث سماك ان كل واحد منهما روى بشاهدين وفي لفظ فجاء  
 كل واحد منهما بشاهدين وفي رواية شعبه كانا اولى بالصواب لما قدمنا من الدلائل على ذلك  
 قال البيهقي وسعيد بن ابي بردة ان يكونا نصيبين فليقل لما غرضت البيهقيان وسقطنا قبل واحد منها بينة  
 وفي رواية منها حكم البيهقي قال الشافعي عثمة بن محول وسعيد بن المسيب يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما وصفتنا يعني انه اخرج بينهما كالتقدم حديثه قال وسعيد وسعيد في الحديث ان اذا اختلفا  
 فالجح في احدى الحديثين وسعيد من اصح الناس مراسلاً والفعل اشبه بهذا قوله في الغدير ثم قال  
 ما يجد به هذا ما استخبره الله فيه وانا بينه واثق ثم قال لا يعطى واحد منهما شيئاً ويوقف حتى  
 يصطلي قلت وقوله في الضم اصح واولي لما تقدم من فرق الفرقة وادلتها وان في ايقاف المال حتى  
 يصطلي عليه ناهي عن حضوره ونفطيل المال وتقرضه لثلاث او لكثرة المرونة فالفرقة اولى بالسؤال  
 واقرها الى الفصل الرابع وما اخرج به الشافعي في الضم على محملها من اصح الادلة وهذا في اشبه  
 وبالجملة فمن تأمل ما ذكرنا في الفرقة يشق لنا ان القول بها اولى من ايقاف المال اذ حتى يصطلي  
 المدعون وبالله التوفيق

من نسخ هذا السفر المستطاب الحري بالبر المذاهب المصطفى بالطرق الكريمة من غير الجور حسب  
 سبانه على قبة سجال الرضا واسكنه رايض الجنات على نسخة كتبت في اخرها مائة ووقع الفراغ من هذا  
 الكتاب المبارك على يد الضيفان في المحرم الحرام سنة ثمان مائة وستمائة وثمان مائة انتهى  
 المحرم بخط العرف شيخ الله في المحرم الحرام سنة ثمان مائة وستمائة وثمان مائة انتهى  
 العالم الفاضل في النسخ الكامل جامع الفروع والاصول والمنوع في المنقول والمفكر الحاكم المصنف  
 للملوك والامراء في الشريعة العرفية لا كبرياء الوحي زاده السيد شاكرا قندي حرم الله تعالى روحه

ولادته كل ضربه ودفعة للخبر فجعل على امته المافوق الفرد الكامل في زمانه بالانفاق بحر العلوم المصنف  
 وعلم الدين الاقرب المفسر المشهور المذبح بنسبه له والده والحقني الحسيني السيد محمد بن الحسين  
 قدس سره وعنه والمسلمين من علي بن ابي اسحق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين  
 الثامن عشر من نسله في سنة ثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة  
 عليه وعلى آله وصحبه وخيرته اجمعين

قد اهديت له هذه الرسالة الفقهية من حق  
 صاحب الفضيلة شاكرا قندي الوصي زاده عيسى كان  
 صاحب شاكرا قندي  
 نائب الوكيل



خطبة الكتاب بحث تقسيم السياسة الى نوعين ظالمة وعادلة ما روي من قضاء  
 نبي الله سليمان بالولاء الذي ادعته امرأتان ما ترجم به قضاء السنة والحديث على هذا  
 الحديث ما ترجم في القرآن ما يتوصل به الى تمييز الصادق من الكاذب حكم  
 سيدنا عمر والخطابة برجم من ظهرها حمل ولا زوج لها ذكر امر النبي صلى الله  
 عليه وسلم للزبدان بقر من ادعى نكاح المال والقران تكذيبه فصل ومن  
 ذلك قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب للطغينة التي انكرت الكتاب فصل  
 ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالملقطة الخ فصل وكذلك للقيط  
 اذا ادعاه رجلان ووصفه احدهما الخ فصل ومن ذلك حكم رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخلفائه بالقافة فصل ومن ذلك ان  
 اخي عذراء لما نادى قتل ابي جهل فصل وقال ابن عقيل في القرون جري  
 في جوار العمل في السلطنة بالسياسة فصل فيما سلكه اصحاب النبي وخلفائه  
 من الاحكام ما ذكره ابن تيمية في المظلة ثلاثا فسادا لمحتجها عليه فصل  
 ومن ذلك اختياره اي عمر الناس الافراد بالجمع ذكر جمع عثمان الناس في القرن  
 على حرف واحد مخافة الاختلاف ذكر تحريق علي للرافضة ذكر اعتماد  
 الناس تدبيرا وحدينا على الصبيان المرسله معهم الهدايا ذكر قول اهل السنة  
 لا يقبل قول المرأة ان زوجها لم يكن نيقق عليها ذكر اذن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم للمازنيمة الفيران ياكل كفا ذنبا هذا الحال ذكر جواز الشرب  
 من المضاعف الموضوع على اطراف اعمار اعدا على دالة الحال ذكر جواز  
 شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص ذكر قبول قول الموصي فيما  
 يتفق على التيمم ذكر كذب المدعي والمستاجر اذا ادعى ما لا يتحقق له  
 ذكر منع مالك واصحابه سماع الدعوى التي لا تشبه الصدق

ذو

ذكر تجوز الخالبة ان يلاعن الرجل زوجته اذا اراد ان يجرها الى  
 اليها ما قيل في الركا اذا وجد عليه عاراة المسلمين او الكفار  
 ما قيل فيمن رأى ذرا يقصدها السيل فهدم الحائط لمنع السيل ذكر  
 ان البية في الشرع اسم لما بين الحق ونظيره فصل ولينزل حذاق  
 الحكام والولاء يستخرجون الحقوق بالقراءة ذكر قضاء كعب  
 ابن سور بجلس عمر بن الخطاب بين زوج وزوجه كان نكحها له نفس  
 شوها ما ذكر عن شرح في فراسته وفطنة ذكر فرائد اياس  
 ابن معاوية ما ذكر المدايني عن اياس ما ذكره يزيد بن هرون  
 من فراسته بعض قضاء واسط حكاية عجيبه عن اياس بن معاوية  
 نظير هذه الحكاية عن بعض القضاة ما ذكره بوالسائب  
 من فراسته بعض القضاة ما ذكر عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب في  
 فراسته التي لا تحصى وفيه حكاية غريبة ما ذكره ابن مسعود من  
 قوله افرس لنا من ثلاثة فرائد سيدنا عثمان ما حكم به سيدنا  
 علي فبين دفعا الى امراة من قريش مائة دينار فصل ومن فراسته  
 الحاكم ما ذكره حماد بن سلمة الخ ما ذكره ابراهيم بن مرزوق البصري  
 عن اياس بن معاوية فيمن اختصا في قطيفتين ما ذكره معتب بن  
 سليمان فيمن اختصا في جارية رغاء حكاية عجيبه في فراسته اياس  
 ما ذكره نعيم بن حماد عن اياس في فراسته فصل ومن انواع  
 الفراسة ما ارشدنا اليه السنة من التخلص مما يحرم بالمعاريض فصل  
 ومن ذلك قول عبد الرحمن بن ابي ليلى الفقيه ما ذكر في فراسته المفيد بن  
 شعبة وقد استعمله عمر على البعير حكاية عجيبه في فراسته ايضا



ما ذكر من فراسة عمرو بن العاص ما ذكر من فراسة سيدنا الحسن رضي الله  
تعالى عنه ما ذكر من فراسة سيدنا الحسين رضي الله عنه فراسة  
سيدنا العباس رضي الله عنه فراسة سيدنا جابر بن عبد الله الجعفي  
رضي الله عنه فراسة عبد الملك بن مروان حين بعث الشعبي إلى ملك  
الروم حكاية غريبة في فراسة المنصور فصل ومنها أن شريكاً دخل  
على المهدي ما ذكر من فراسة المعتمد بالله العباسي وفيه حكايات  
عجيبة فصل ومن محاسن الفراسة أن الرشيد رأى في داره حرفة  
خيزران الخ حكاية لطيفة عن بعض الخلفاء فصل ومن عجيب  
الفراسة ما ذكر عن أحمد بن طولون ما ذكر من فراسة المكتفي فصل  
ومن الحكم بالفراسة والامارة ما روه محمد بن عبيد ما حكيه الإمام  
علي بن علي بن وجد رآهم في حربة الحاق الإمام علي الولد لأحمد بابيه  
الأسود الملقب لأمه ما ذكره الحرق فيمن ادعت أن زوجها عيني ومك  
ذلك ما ذكره اصبع بن بانه عن علي فيمن خرجوا مع رجل فعادوا ولم  
يعد ما قضى به الإمام علي فيمن ادعى أنه أخوه ما قضى به فيمن دفع  
إلى أخيه الف دينار وأوصاه أن يتصدق عنه بما أحب ما قضى به  
في حزين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبده ما قضى به فيمن ادخل بيتها  
ليلة زفافها أحملة فقتله زوجها وقتلته هي زوجها ما قضى به  
فيمن أسك رجلاً فآمنه من آخر حتى قتله ما قضى به فيمن قطع فوج امرأة  
ما قضى به فيمن ولد له رأسان وصدران في حق واحد فصل ومن  
ذلك أن عمرو بن الخطاب أتى بأمرأة زنت اضطرباً فافترق ما ذكره  
الإمام أحمد فيمن يتهم بفسادهم فصل ومن قضى يا علي أنه أتى رجل

ومحمد

وجد في حربة بيده سكين وبين يديه قيل فراسة الإمام علي  
فيمن شهد عليها ذوراً أنها بقت وما حدث به عن نبي الله دانيال  
عليه السلام فصل وكان علي رضي الله عنه لا يحب في الدين  
نقسم أصحابنا إلى خمسة الدين إلى ثلاثة أقسام  
ما ذكر في رسالة الليث إلى مالك رحمه الله تعالى ما ذكره ابن  
تيمية من حصول الشر والفساد من حين سلط النساء على المطالبة  
بالصدقات فصل ومن المقول عن كعب بن سور قاضي عمر  
فصل ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد ما روه  
علي بن قضاة النبي صلى الله عليه وسلم بشاهد وبين مناظرة  
الإمام الشافعي من أنكر الحكم باليمين مع الشاهد ما ذكره ابن  
تيمية من أن ذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في القرآن إنما هو فيما  
يحفظ به الإنسان حقه فصل والذين ردوا هذه المسألة  
لهم طرق الطريق الأول الخ أنكار الإمامين الشافعي  
وأحمد علي من رد أحاديث تحريم كل ذي ناب الخ فصل  
الطريق الثاني أن اليمين الخ فصل وقد ذهب طائفة من قضاة  
السلف إلى الحكم بشهادة الواحد إذا علم صدقه حديث شهادة  
خزيمة بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم وما فيه من القبول  
فصل ويجوز القضاء بشهادة النساء منفردات في غير الحدود  
فصل وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس ما ذكر  
عن الحنفية في قبولهم شهادة النساء منفردات فيما لا يطلع عليه  
الرجال فصل وقد صرح أصحابنا أنه لا يقبل شهادة الرجل



الواحد من غير يمين فصل في القضاء بالكول ورد اليمين فصل  
في مذهب أهل المدينة في الدعاوى رد القاضي عبد الوهاب على المرتضى  
فصل ورأيت الشيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك جواب سؤال  
ما نصبه الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع من العلامات ما ذكر من  
من النبي عليه السلام وأصحابه العلامات في الأحكام ذكر أن من  
أهدر الأسماء والعلامات في الشرع بالكلمة فقد عطل كثير من الأحكام  
فصل القسم الثاني من الدعاوى دعاوى النهم فصل القسم الثاني  
أن يكون المتهم مجهول الحال ما ذكره الخليل من أن النبي صلى الله عليه  
وسلم حبس المتهم يوماً وليلة فصل ومنهم من قال الحبس في النهم إنما هو  
لوالى الحرب فصل القسم الثالث أن يكون المتهم معروفاً بالفجور  
فصل ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين فصل والذين جعلوا  
عقوبته للوالى دون القاضي الخ فصل وأما عقوبة من عرف أن الحق  
عنده وقد جحد فصل والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد  
اختلاف الفقهاء في مقدار العقير فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم  
فصل الطريق الثاني لا تكار المحرر فصل وقد استثنى من عدم  
التحليف في الحدود صورتان فصل وما لا يخلف فيه فصل  
ولليمين فوائد فصل ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعى  
فصل الطريق الثالث أن يحكم باليد مع يمين صاحبها تقسيم  
لا يدعى إلى ثلاثة يد مبطله ظالمه الثانية يد يعلم أنها محقة  
الثالثة يد يحتمل أن تكون محقة فصل الطريق الرابع والخامس  
الحكم بالكول ما جاء في القرآن من رد اليمين في مسألة الوصية

وفي السنة من ردّها في مسألة القسامة فصل وإذا قضى بالشاهد  
واليمين فالحكم بالشاهد وحده فصل والمواضع التي يحكم فيها  
بالشاهد واليمين فصل وفي الجنايات الموجبة للمال فصل  
وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود فصل والتحليف  
ثلاثة أقسام وأما تحليف المدعى عليه فصل وأما تحليف  
الشاهد فصل والطريق الثاني من طرق الحكم فصل إذا تقرّر  
هذا فقبل شهادة الرجل والمرأتين فصل وشهادة النساء نوعان  
إجازة شيوخ شهادة الرجل والمرأتين في العتاقة فصل  
وحيث قبلت شهادة النساء متفرقات الطريق السابع الحكم بالكول  
مع الشاهد وفيه حديث عمرو بن شعيب مذهب الناصر في القول  
بهذا الحديث الطريق العاشر الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى  
مذهب الأمام أحمد فبين أوصى ولو يحضره لا النساء  
الطريق الحادي عشر الحكم بشهادة امرأتين فقط الطريق الثاني  
عشر الحكم بثلاثة رجال فصل الطريق الثالث عشر الحكم بأربعة  
رجال فصل وأما بيان البهية فصل والحق الحسن البصري  
بالرفاء في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل فصل الطريق الرابع  
عشر الحكم بشهادة العبد ولأمة وفيه ذكر مذهب الأئمة في ذلك  
فصل الطريق الخامس عشر الحكم بشهادة الصبيان فصل الطريق السادس  
عشر الحكم بشهادة الفساق فصل الطريق السابع عشر الحكم بشهادة  
الكافر ما صح عن عمر بن عبد العزيز من إجازة شهادة نصراني على مجوس  
اجتماع المانعين من قبول شهادة الكفار فصل هذا



حكم المسألة الأولى ما صح عن شريح من رد شهادة المشركين على المسلمين  
 إلا في الوصية في السفر احتجاج من أجاز شهادة الكفار في الوصية  
 في السفر فصل قال شيخنا رحمه الله وقول الإمام أحمد ما ذكر  
 في مسألة الأسير إذا ادعى إسلاماً فصل قال شيخنا رحمه الله  
 وهل يقدر عدالة الكافرين الخ فصل الطريق الثامن عشر الحكم  
 بالآثار وفيه ذكر نذهب لآلة فصل وأما الآثار عن الصحابة  
 وأما الآثار عن التابعين فصل الطريق العشرون الحكم  
 بالآثار فصل الطريق الحادي والعشرون الحكم بالاستفاضة  
 فصل الطريق الثاني والعشرون الأخبار آحاداً فصل  
 الطريق الثالث والعشرون الحكم بالخط المجرى أول من سأل على  
 كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى آجازه مالك الشهادة على الخط  
 قول محمد بن عبد الحكم لا يقضي في دهرنا بالشهادة على الخط  
 اختلاف الفقهاء فيما إذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولو تفرقا عليهما  
 احتجاج المانعين من العمل بالخط ذكر ما يحكم به على الدابة  
 يوجد بفخذها وسم الصدقة ما يحكم به في الدار يوجد على بالها ما  
 الوقف ما يحكم به في كتب العلم يوجد مكتوباً يظهرها الزاوقف  
 ما ذكره المالك في الرجلين يتنازعان في حائط ما ذكره  
 ابن القاسم فيمن تنازعا في جدار بين داريهما فصل وما يلحق بهذا الباب  
 فصل الطريق الرابع والعشرون العلامات الظاهرة مسألة  
 جرت في زمن المؤلف فصل الطريق الخامس والعشرون الحكم بالقرعة  
 فصل في الحكم بالقافة ذكر نذهب لآلة فيها فصل

والقائمة

والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة احتجاج أبي يوسف  
 ومحمد على عدم إلحاق بالقافة ما رده الأخذون بحديث القافة  
 على أبي يوسف ومحمد فصل وأما حديث زيد بن أرقم في قصة على  
 حكم الصحابة بحرية ولد المغفور فصل هذا كله في الحكم  
 بين الناس في الدعاوى ذكر أنه يجب على كل من ولي أمر أن يبين  
 بأهل الصدق فصل إذا عرف هذا فعموم الولايات ونصوصها  
 الخ ذكر ما يخص به وإلى الحرب ذكر ما يخص به وإلى الحسبة  
 بيان أن اعتناء ولاية الأمور بقافة الصلاة أهم لأشياء  
 فصل ومن المكوت تلقى السلع قبل أن تجي السوق ومن هذا  
 تلقى سوقه الخيل الجلب من الطريق ومن ذلك احتكار ما يحتاج  
 الناس إليه فصل وأما التسعير فنه ما هو ظلم محرم فصل  
 ومن أبيع الظلم يجاز الحانوق لمعين على أن لا يبيع أحد غيره  
 فصل ومن ذلك الزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره لأميين  
 فصل ومن ها هنا منع أبو حنيفة وغيره قاسم العقار أن يشتركو فصل  
 ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى ضاعة طائفة فيلزم الحاكم الزمهم بذلك  
 فصل وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله  
 بيان أن المزرعة العادلة شرعها الله ورسوله عليه السلام فصل  
 وقد ظن طائفة من الناس أن هذه المشاركات من الأجارة ما ذكره  
 العلماء من أن المزرعة أحل من الموأجة فصل وإنما يقع التسعير  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فصل وقد تنازع العلماء  
 في التسعير في مسألتين مذهب مالك في التسعير مذهب



والله صاعدا وابطاه فصاعدا  
ونبه قنا زلر واحدا يتلو واحدا

الشافعية . فصل واما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها في السعي  
الحج . فصل واما صفة ذلك عند من يجوز ما جاء في الصحيحين  
من منع الزيادة على من المثل في عتق حصه من العبد . فصل فاذا قدر  
ان قوما اضطرروا الى سكتي ذلك لا يجدون سواها . حكم ما اذا احسب  
الى اجراء ماله في ارض غيره . بيان المنافع الذي يجب بذلها  
قول اصحابنا في حنيفة لا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس الا لضرر عام  
فصل قال شيخ الاسلام واجبات الشريعة ثلاثة اقسام  
مذهب الامام احمد في من كسر عودا او طهورا . فصل وكذلك لاضمان  
في تحريق الكعب المفضلة وانلافها . فصل قال ابن القاسم سئل مالك  
عن ياروي اليه اهل الفسق . فصل ومن ذلك ان ولي الامر يحجب عليه  
منع الرجال من الاختلاط بالنساء . فصل وعليه ان يمنع الدرعين  
بالحمم . فصل في اختلاف الفقهاء في انحاء اللحم في الجرجة الحج  
ما قيل في السور اذا اكلت الطيور واكتفأت القدور . فصل في المرض  
المعدى كالجذم اذا استضر الناس باهله . فصل ومن طريق الاحكام الحكم  
بالفرقة . حديث عمران بن حصين فبين اعقبتة مملوكين له عند موته  
انكار الامام احمد قول من قال ان الفرقة قمار . فصل في كيفية  
الفرقة . مذهب احمد فبين له اربع نسوة طلق احدهن ولم ينو واحدة  
مفينة . مذهب ابي حنيفة والشافعية في ذلك . فصل ومما يدل

على صحة تعيين المطلقة بالفرقة الحج . نصوص احمد فبين له اربع نيات زوج  
احدهن ومات هو والزوج ولا يدري ايتهن المروجة . مذهب ابي حنيفة فبين طلق  
امراة غير مفينة من نسائه . مذهب فبين اعقبتة مملوكين له عند موته  
فصل ومن مواضع الفرقة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان . فصل فيما  
اذا خرجت الفرقة على امراة ثم ذكر ان المطلقة غيرها . بحث ما اذا اقام بينة  
ان المطلقة غير من خرجت عليها الفرقة . فصل فمن له زوجتان مسلمة  
ونصرانية وقال في مرضه احدهما طالق ثلاثا . فصل في ما روى عن ابن  
عباس فبين له ثلاث نسوة طلق احدهن ولم يدري ايتهن ثم مات . فصل  
فبين له مالك فقال احدهم حر وليربين . فصل فبين قال اول غلام يطلع  
فهو حر وطلع غلامان . بحث ما لو قال اول ولد تلهينه فهو حر فولدت اثنين  
لا يدري ايها الاول . بحث ما لو ولدتهما معا . فصل فان ولدن الاول  
ميتا والثاني حيا . فصل . فصل قال الامام احمد في الرجل يكون  
لها امرأتان الحج . فصل في مذهبنا في الفرقة في البيع والشراء  
فصل قال ابو داود رأيت رجلا تشاحا ولا اذان  
فصل فبين تزوج امراة على عبد من عباده  
فصل سئل احمد عن عبد  
في يد رجل لا يدعيه

الحج